

330.962:N14 SA

نافع - عبد المجيد
الاسم الاجتماعي

NOV 30

24 JAN '81

F481

330.962

N14 SA

~~MR 28 54~~

~~AP 6 54~~

~~JAN 11 55~~

~~MY 2~~

~~DE 12~~

J. L.

1 JAN 1983

السلام الاجتماعي

تألف

عبد الحميد بن صالح المحمدي

الطبعة الأولى

67876

الناشر: دار الفكر العربي

السلام الاجتماعي

تأليف

عبد المجيد بن نافع المحمدي

الطبعة الأولى

67876

الناشر: دار الفكر العربي

الاهداء

الى ولدى شوقى

ان كانت فى هذا الكتاب نزعة حرة ، أو عاطفة شريفة ،
أو فكرة إصلاحية ، فلقد ساهمت فيها بنصيب ، لذلك أحبت
أن تتحقق العدالة فى التوزيع ، فتكون الثمرات منك واليك ؟

والدك

أول أكتوبر سنة ١٩٤٦

عبدالمجيد نافع



المصباح الأحمر لدرء الخطر الأحمر

إنى أكاد أرى عاصفة تتجمع فى أفق المجتمع المصرى ، وتوشك أن تتفجر فى كل حين . وليس المهم أن تنبأ متى ثور تلك العاصفة ، وكيف ثور ، فهى واقعة لا محالة ، إن لم يكن اليوم ، فغدا ، فى مستقبل قريب أو بعيد ، إذا لم تداركها ، فى الوقت المناسب ، باتخاذ الوسائل الفعالة ، لاتقاء هبوبها ، وتفادى أخطارها وآثارها . نعم ، ليس كل أولئك هو المهم ، انما المهم أن نشخص الداء ، ونلتمس الدواء ، ونبحث أين يكمن الخطر ، وعلى أية صورة تنقيه ، وتبين من أى النواحي تهب رياح الشر فنعمل على درئها ، رجاء أن يبقى بناء نظامنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى سليما لا تزعزعه الأعاصير .

ورسالتى اليوم أن أحمل المصباح الأحمر لدرء الخطر الأحمر . وإنى ليحزنى أن المجتمع الرأسمالى يعمى أو يتعمى عن الهوة العميقة المظلمة التى تحفر تحت قدميه . بل لكأنى به يحفر قبره بيده . فهو يستخف بالخطر بدل أن يزنه بميزان العقل الصحيح ، فيقدره قدره ، ويتخذ له عدته ، كأنه طفل كبير لا يحسن وزن الأخطار والأقدار .

وإذا رسمت للرأسمالية صورة صادقة للخطر الجاثم أمامها والذى لا يلبث حتى يدفعها إلى أعماق أعماق الهاوية ، تصايح أبواقها ومأجوروها أن ذلك من نسج الأكاذيب ، أو هو من مخترعات أوهام الناقين المحرومين الذين يتلبسون وسائل التخويف والارهاب ، لاستغلال الرأسماليين ، وابتزاز أموالهم ، أو هو ما ينضح به خيال جماعة المحمومين المتسخطين الذين يصبون لعناتهم على المجتمع ، ويودون تقويض دعائمه ، إذ قعدت بهم همهم الفاترة ، وحظوظهم العائرة ، ومواهبهم الفقيرة ، وملكاتهم الضاحلة ، عن أن يخلقوا لهم مكانة فى المجتمع ، أو يشقوا لهم طريقاً فى الحياة ، فباتوا من الناقين ، إذ كانوا فى معركة الحياة من المهزومين .

وكأنى بالمجتمع الرأسمالى يتعجل هبوب العاصفة ، فبدلاً من أن يصلح نفسه ، ويخفف من عيوبه وشروره ، ويخفض من غلوائه وكبريائه ، تراه يركب رأسه ، فيمعن فى الفساد ، ويتهادى فى الشر ، وهو يحسب أنه يحسن صنعا .

ويخال لى أن المجتمع الرأسمالى يستحث انفجار البركان ، فعوضاً عن أن يعمد إلى الاصلاح الاجتماعى ، تراه يلجأ إلى وسائل القمع ، وأساليب التهريج والدعاية ، والمسكنات الوقتية ، والحلول السطحية ، ثم يشتري أقلام المرتزقة من دجاجة الأدب والسياسة ، ويسخر ضيائر المهرجين من أدعياء الدين والأخلاق ، جهلاً منه بأن الشعلة حين تضرب تزداد اشتعالاً ، وأن الضحايا والشهداء كانوا دائماً من بين أصحاب المبادئ والعقائد ، وأن الدعوة لا تقاوم إلا بالدعوة ، والعقيدة لا تكافح إلا بعقيدة ، وأن الفكر الإنسانى كالهواء لا يدخل فى قبضة أحد ، وأن شعاعاً من ضوء الحرية ينفذ خارج قضبان السجن الحديدية ، وأن كل من يعمل للحقيقة والحرية أوضدهما يخدمهما على السواء ، وأن من المحال على دجاجة السياسة والأدب أن يطفئوا نور الحرية بأفواههم ، ومن المتعذر على أدعياء الدين والأخلاق أن يحجبوا ضوء الحقيقة بأكفهم .

ويخيل إلى أن أسناد النظام الرأسمالى فى عمائة عن دروس التاريخ وتعاليمه . ولعلمهم يجهلون أو يتجاهلون أن تاريخ الإنسانية قد تخرّبت صفحاته بالدماء فى معارك النضال بين الظالمين والمظلومين ، والمتخمين والجائعين ، وأن الذين لا يرتضون التطور والتدرج فى سبيل الاصلاح يجب أن يوطنوا أنفسهم على مواجهة الثورة ، فعلى الرغم من أن الظلم من شم النفوس ، فإنك تجد المظلومين ، فى كل زمان ومكان ، ينزعون إلى رفع الظلم عنهم ، فالإنسان يرضى أن يكون ظالماً ، ولا يرضى أن يكون مظلوماً . وفى كل عصر ومصر رأينا المحرومين يحاولون بكافة الوسائل أن ينزعوا مطالب الحياة ، من أيدي المترفين ، طوعاً أو كرها .

إن تصادم المصالح بين طبقات المجتمع هو الذى يثير تطاحنهما بل تناحرهما . وإن أنانية فريق ، وحاجة فريق ، هما اللذان يجران إلى الاحتكاك والصراع . والسياسة

الاجتماعية الحكيمة هي التي تمحو فروق الطبقات في سبيل تفادي الثورة الاجتماعية. وسياسة النعمة هي التي تعمي عن الآثار المترتبة على وجود الثراء الطائل إلى جانب الفقر المدقع.

والسلام الاجتماعي الذي ننشده يتطلب حل المسألة الاجتماعية ، على صورة تمحي معها المظالم التي تفيض بها جوانب المجتمع الانساني ، ويشاد على أنقاضها صرح العدل الاجتماعي ، فلا تكون سعادة طائفة منتزعة من شقاء الآخرين ، ولا يكون الرخاء المادي لقوم مشتقاً من بؤس أقوام ، ولا يكون جماعة وكأنهم ولدوا للنعيم ، وجماعات وكأنهم ولدوا للعذاب ، وقلة وكأن أفرادها قد قضى لهم بأن يكونوا سادة ، وكثرة قضى عليهم بأن يظلوا عبيداً ، بل تكفل الدولة لكل فرد حداً أدنى للمعيشة ، وتضمن تكافؤ الفرص لجميع المستظلين برايتها .

ويتبرع بالدفاع عن النظام الرأسمالي جماعة من الاقتصاديين المتحمسين فينادون بأن ليس في الإمكان أبدع مما كان ، ويحترثون على الدعوى بأننا نعيش في عالم من خيرة العوالم ، وأن التنافس الحراساس التقدم للأفراد والأمم ، وأن طرق الإنتاج توفر للانسانية حاجاتها على خير وجه ، وأكمل صورة ، وأن حرية التجارة أولى من الحماية الجمركية ، وأن الحواجز الجمركية تسبب غلاء المعيشة للمستهلكين فوق أنها تثير النزاع بين الشعوب ، وأن التوزيع عادل ، والمساواة مستحيلة ، فالطبيعة تستنكر المساواة ، وعلى الجملة أن مثار الشكوى من النظام الرأسمالي لا يأتي إلا من جماعة المتبرمين الذين يخلعون عليهم صفة « مهزومي الحياة » !

وينقلب الاقتصاديون من الدفاع عن الرأسمالية إلى الهجوم على الاشتراكية ، ويتحمسون في الدفاع والهجوم حتى تجاوز حرارتهم الأربعين ، ويبلغ نبضهم المائة والعشرين . ويسرفون في الطعن على الاشتراكية ولا يقتصدون ، فيضفون عليها تهكماً ثوب الدين الجديد ، ويسبغون على المبشرين بها صفات صرعى الخيالات ، خصوم الحرية ، أعداء السلام الاجتماعي ، ثم يمعنون في الجناية والتجني فيذهبون إلى أن تنظيم الانتاج الاجتماعي إنما هو الاستعباد المنظم ، وأن تنظيم التوزيع إنما

هو وضع قواعد الاستبداد الذى لا يبيحه شرع سماوى أو وضعى ، ولا يبرره ، معقول ولا منقول ، ولا يجيزه تاريخ ولا عقل ولا منطق ، وأن المساواة ليست إلا المساواة فى الشقاء ، لأن الموارد البشرية تربو على الموارد الطبيعية . وعلى الجملة ، أن الدين الجديد الذى يعد الناس بالجنة فى الحياة الدنيا ، فى حين أن الأديان القديمة تعدهم بالجنة فى الآخرة ، إنما هو وهم من الأوهام الموروثة ، وخيال من الخيالات الشائعة ، يوشك أن يرجع بالإنسانية إلى الجاهلية الأولى ، ويرتد بها إلى عصور الظلمات ، إذ يحرم الإنسان من تراث الحضارة الخالد ، ويقضى على كل ما اصطلاح الناس على أنه علم وعمران .

ويشتط الاقتصاديون فى الدفاع والهجوم حتى لا تكون على أقوالهم مسحة البراءة ، وحتى يتهمهم الاشتراكيون بأنهم صنائع الرأسمالية الذين ليسوا فوق كل الريب والشكوك .

وليس من شك فى أن المذهب الذى يدين به الاقتصاديون من أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، إنما هو عقبة كژود فى سبيل الرقى الإنسانى ، وإنى لأؤثر عليه المبدأ الذى يعتنقه الاشتراكيون والقائل بأن المجتمع الرأسمالى يفيض بالمظالم ، وأن العالم خاضع لقوانين التطور ، وأن الإنسانية فى سبيل السعى إلى الكمال يجب أن تهدف إلى تحقيق المثل العليا ، وبلوغ الكمال الإنسانى ، فلا ريب أن الشعور بالنقص هو أول مراحل التقدم ، وأن الرضا بالحال يدعو إلى الجمود والاستسلام .

فأما مبدأ التنافس الحر الذى يهتف به جماعة الاقتصاد الرسمى ويروونه مبعث النهوض للأفراد والأمم فينبغى لنا أن نقابله بشيء من التحفظ غير قليل . وبين الصورة الزاهية الألوان التى يرسمها أبواق الرأسمالية ، والصورة السوداء القائمة التى يرسم ظلالها غلاة الاشتراكية الذين ينظرون إلى العالم من وراء منظار أسود ، هناك الواقع المحسوس الملموس الذى يجب أن نقف عنده . فأما هذا الواقع فيصرخ فى وجوهنا بأن من التغفل للعقل البشرى أن يقال بأن التنافس فى النظام الرأسمالى إنما هو تنافس حر ، فى حين أن الأشخاص والأشياء يصيحون بأنه تنافس غاشم

ظالم . ولئن صح أنه حر ، فحقاً ، ولكن في أن تكون له ضحايا بريئة .
ولولا أن أشياع الاقتصاد الرأسمالى يزنون بميزانين ، ويكيلون بمكيالين ، لسلموا
بأن هذا التنافس الذى يباركونه ، ويلبسونه مسوح التقوى والورع ، يبدأ بالظلم ،
وينتهى بالجريمة .

فأما أنه يبدأ بالظلم فلا أنه يدوس مبدأ تكافؤ الفرص تحت قدميه . فمن أبسط
قواعد العدالة أن تسوى بين المتسابقين . فأما أن تجعل جماعة من المتقدمين عند
الهدف ، وجماعة من المتخلفين في بدء الشوط ، ثم تتصايح بأن أولئك يسبقون
هؤلاء ، أو تضع قوماً في أعلى درج السلم الاجتماعى ، وقوماً في أسفله ، ثم تملأ
فك بأن الأولين يعلون على الآخرين بحق ، أو بحكم شرائع وقوانينك ، وأوهامك
الموروثة ، وتقاليديك المتواضع عليها ، تجعل فريقاً بحكم مولده في قمة الهرم ، وفريقاً
في قاعدته ، ثم تزعم أن الأولين يسودون الآخرين بحق ، فتلك دعوى جريئة ،
أو مهزلة إنسانية من الطراز الرخيص .

ثم أوليس من الامتحان للعقل البشرى ، والإهدار للكرامة الانسانية ، أن تأتى
برجلين ، هذا غارق في التسليح من قمة رأسه ، إلى أخمص قدميه ، وذلك أعزل من
كل سلاح ، ثم تغرى المسلح بالأعزل فاذا صارعه فصرعه تهمل وجهك ، وصحت
بملء فيك : إن هذا أقوى من ذلك وأقدر اولولا سداجة الأطفال ، أو سماجة
الرجال ، لا اعترف دعاة الرأسمالية بأن تلك معركة الأعزل مهزوم فيها لا محالة .

وهل هذا هو المنطق الأعرج الذى يحاول الرأسماليون جاهدين أن يحملوا
الناس على إساغته ؟ وهل ذلك هو لون العدالة التى يعصرون قرائحهم إلى حد
الاحتقان ليروضوا العالمين على هضمها ؟

إن عدالة النظام الرأسمالى تقضى بأن يوضع في كفتى الميزان رجلان أحدهما
مزود بالعلم والعرفان ، والآخر عاطل من كل علم ومعرفة .

وإن عدل النظام الرأسمالى يحكم بأن يكون أفراد مزودين بروس الأموال ،
وأفراد أكفهم صفر من كل ما اصطلاح المجتمع على أنه رأس مال .

وبين المترفين والمعوزين تنشب المعركة ونتيجتها معروفة مقدماً ، وهى سحق فريق تحت أقدام فريق آخر .

من المحال أن يشق المرء طريقه فى الحياة بغير علم . ومن المتعذر أن يعقد النصر بلواء إنسان فى معركة الحياة دون أن يكون مسلحاً بسلاح العرفان . وهذا المبدأ ينطبق على الأفراد والأمم ، فالمتعلم يصارع الجاهل فيصرعه ، والدولة المتحضرة تستعبد الشعوب المتخلفة عن ركب الحضارة . ولو صح فى الأفهام أن الشرق شرق ، والغرب غرب ، وأنهما لا يلتقيان ، بل يشرق أحدهما الآخر ويستغله ، فما ذلك إلا لأن الغرب يستضىء بنور العلم والعرفان ، على حين أن الشرق ما برح يتخبط فى ظلمات الجهالة .

ولعله لا يخلو من الفائدة أن نذكر فى هذا المقام ما يتناقله الثقاة من أن زعيماً بارزاً محنكاً من زعماء الأقلية فى أمة من الأمم سئل رآيه مرة : كيف السبيل إلى اتقاء عدوان الأغلبية وتوثيقها على الأقلية ؟ فأجاب الداهية أصحابه إنكم تستطيعون ، لا أن تصدوا طغيان الأغلبية فحسب ، بل أن تتحكموا فى رقابهم ، بثلاثة أسلحة ، العلم والمال والتضامن . فاذا أخذتم بقسط من العلم وكانوا هم محرومين منه بسطتم عليهم سلطانكم ، واذا أنقلتم كواهلهم بالديون ناءوا تحت أعبائها فباتوا أسرى فى قبضة أيديكم ، وإذا تضامنتم وتخاذلوا كتبت لكم السيادة عليهم .

وفى كل عصور التاريخ ، كان الطغاة المستبدون يعملون على أن يظل الجبل مخيماً فى جو بلادهم ليضمنوا الحياة لطغيانهم واستبدادهم . فالجاهل قد يطمئن إلى العبودية ، فأما المتعلم فيقدر الكرامة الإنسانية قدرها ، ويعرف ماله من حقوق ، وما عليه من واجبات ، فينزح إلى الحرية ، ويطمح إلى كسر القيود والأغلال ، ولو قضى زهرة حياته فى أعماق السجون ، أو فى المنافي والمعتقلات ، بل لو طاحت رأسه فوق النطع ، أو تحت المقصلة .

وفى مصر ، لا يكاد دعاة الرأسمالية يخفون امتعاضهم من كل حركة ترمى إلى إفهام الفلاح والعامل حقوقه وواجباته ، سواء أكانت تلك الحركة تنطوى على نزعة

اشتراكية ، أم كانت تصطبغ بصبغة الإصلاح الاجتماعي ، زعماء منهم بأن تلك الدعوة أو الدعاية قد تملأ نفوس الفلاحين والعمال بالسخط على النظام الرأسمالي فتدفعهم الى الشعب والفوضى ، لا بل قد تدفعهم إلى اطلاق الثورة من عقالها .

وما من عجب أن تتسلط تلك الأوهام على رؤوس الرأسماليين ، فالفرع اذا رأى غير شيء ظنه رجلاً . وانما العجب أن يجهل أشياع الرأسمالية أو يتجاهلوا أن مقياس نضج التربية السياسية في الأمة إنما يكون في الاهتمام بالمصالح العامة ، والتضحية بالمصالح الخاصة في سبيلها ، وأن المرء يستحيل عليه أن يكون مواطناً صالحاً الا اذا عرف ما عليه من واجبات وماله من حقوق ، وإن معرفة الحقوق والواجبات ، لايعنى مطلقاً الجنوح الى الشعب والثورة .

على أن أصحاب رؤوس الأموال وأصحابهم من أدباء الرأسمالية يسارعون إلى الاعتراض والمحااجة ، فيقولون لمن يعتقدون المذهب الاشتراكي ، أو لمن يدينون بمبادئ الإصلاح الاجتماعي : إنكم تسرفون في الكلام عن الحقوق ، وتقتصدون في الكلام عن الواجبات ، أو إنكم تسهبون في الكلام عن الحقوق ، وتمسكون عن الكلام في الواجبات ، حتى أفستم عقليات العمال والفلاحين ، وحتى بدت في صفوفهم روح التذمر بحسمة ، وحتى جنح بعضهم الى الشعب والاضراب .

ولو صح أن هناك شيئاً من التقلقل في النظام الاجتماعي ، فما ذلك لأن دعاة الاشتراكية أو دعاة الإصلاح الاجتماعي قد ملأوا أدمغة العمال والفلاحين بالحقوق دون الواجبات ، بل لأن النظام الاجتماعي تفيض جوانبه بالمظالم ، وأنه تحقيقاً للسلام الاجتماعي لا مندوحة عن القضاء على تلك المظالم .

ولعل لا أذيع سرّاً إذا جهرت اليوم بأني ، بعد إبرام وثيقة الشرف والاستقلال في عام ١٩٣٦ ، أحسست بأن البلاد قد أصبحت أمام الأمر الواقع إلى حد كبير ، وأن الواجب الوطني يقضى بالانصراف مؤقتاً ، وبعض الشيء ، عن النضال السياسي ، والاتجاه إلى الإصلاح الاجتماعي عسى أن يكون التحرر الاقتصادي أساساً للتحرر السياسي ، فصحت عزيمة على إنشاء حزب اشتراكي يدافع عن مصلحة الفلاح

والعامل ، فجاءنى رجل ، لست أدرى أأنظمه فى سلك الرأسمالين ، أم أجعله فى عداد المتفلسفين بغير الحق ، فواجهنى بالعبارات التالية ، فى صفاقة وجه ، وجمود خد . قال : إنك بحزبك الوليد تجنى على الفلاح شر الجنایات . فهو راض بحاله ، وأنت تحمله على السخط والتذمر ، وهما أول مراتب التمرد والانتفاض ، وتنتزع العاطفة الدينية من نفسه ، وهى تروضه على الرضا والاستسلام . ولو عرف الفلاح حقوقه لما بات فى وسعنا أن نسوسه ، فأنت تفسده علينا لا بل تفسده على نفسه .

ودار الزمن دورته فنبت كثير من هذا الطراز المشوم ، وكلهم يؤمنون أو يتظاهرون بالإيمان بأنه لو عرف العامل والفلاح حقوقهما لبات من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تسوسه ، فالخير كل الخير فى أن يبقى غارقا فى الجهالة .

وما من شك فى أن كل كلام عن العدل الاجتماعى ذاهب أدراج الرياح إذا لم يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص باعطاء كل فرد فى الدولة نصيبه من التعليم الابتدائى والثانوى . وتكون العدالة الاجتماعية عرجاء لا بل كسيحة إذا لم تأخذ الدولة على عاتقها القيام بنفقات التعليم العالى للشبان الفقراء الذين يظهرون تفوقا ونبوغا فى مرحلة التعليم الثانوى متى ثبت أن موارد آبائهم تقعد بهم عن اجتياز مرحلة التعليم الجامعى . ثم لا بد من القضاء على المحسوية قضاء مبرما فى التعيين لوظائف الدولة ، والترقى فى درجاتها . فلا نزاع أن المحسوية الصارخة تقضى على الكفايات الفقيرة بالحرمان ، بينما تغدق على أبناء الأغنياء العاطلين من المواهب ، وتظفر بل تثب بالآخرين بينما تبقى المتقدمين مقبورين أو مغمورين .

وليس من العدل الاجتماعى فى شىء أن يكون هذا مزودا برأس المال وذاك مجردا منه ثم يتكلمون عن التنافس الحر مع انعدام مبدأ تكافؤ الفرص ، وفقدان توازن القوى ، ومع أن الاقتصاديين كانوا يلقوننا ونحن نطلب الحقوق أن رأس المال لا بد منه للفوز فى معترك الحياة ، وكانوا يضربون لنا الأمثال بحياة روبنسن كروزو فى الجزيرة ، إذ لم يستطع العيش فيها إلا لأنه كان مزوداً برأس المال ، بالأدوات التى التقطها من السفينة التى كانت تقله قبل أن تحطمها العواصف .

وعلى الرغم من هذا الظلم الصارخ السائد في المجتمع الرأسمالى ، فان جماعة الاقتصاديين لا ينون عن التغنى بفضائل وحسنات ما يسمونه التنافس الحر .

وهذا التنافس الحر الذى يشيدون بمزاياه هو الذى يجعل الملكية الزراعية الكبيرة ، فى كل بلاد العالم ، تطفئ على الملكية الصغيرة فتبتلعها ، وهو الذى يغرى الصناعات الكبرى بالصناعات الصغرى فما تزال بها حتى تقضى عليها القضاء الأخير .
حقاً إن التنافس الحر كان من عوامل التقدم المادى للانسانية ، بل ربما كان من أسباب الرخاء المادى فى العالم . فقد زاد الانتاج زيادة عظيمة ، وهبطت الأثمان والأسعار إلى حد جعل مطالب الحياة ، لا بل متاع الحياة الدنيا ، فى متناول الغنى والفقير على السواء . فاذا كان الأغنياء يحتكرون الحرير الطبيعى ، ففى الحرير الصناعى غناء للفقراء .

ولسكن التقدم المادى كان بأفدح الأثمان . كان بالانحطاط الخلق على صورة لم تشهدها الإنسانية فى أى عصر من عصور التاريخ . وكأن التقدم المادى والتدلى الأخلاقى فرسا رهان يتسابقان فما يدرى أحد هل يبلغ العالم ذروة المجد أم يتردى فى هاوية الهمجية والانحطاط .

ومن ذا الذى ينكر أن الروح المادى قد تسلط على مشاعر معظم الناس ، فجردهم من الفضائل جميعاً ، وانتزع من صدورهم كل أثر للرحمة والرجولة ، وخلق لنا فى هذا العصر الميكانيكى البغيض ، الانسان الميكانيكى الزرى ، الذى جعل أكبر همه وغاية الغايات عنده ، أن يحصل على المال ، ويكون الثراء الطائل ، بطرق غير مشروعة ، تمقزز منها النفس البشرية ، وبمجهها الضمير الانسانى ، فلا يتورع عن استغلال أخيه الانسان ، ولا يتعفف عن انتزاع المال من الأرملة واليتيم ، والفلاح الذى تكاد الشمس تذيب رأسه فى الحقل إبان حمارة القيظ ، ويكاد البرد يجمد أطرافه فى زمهرير الشتاء ، والعامل الذى يكاد وهج الآلات فى المصانع يصهر جسمه .

وطغت موجة المادية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فأغرقت العالم فى طوفان من المفساد والشرور ، إذ أصبح جهد معظم الناس منصبا على أن ينصبوا

من الذهب صنما ليعبدوه ، إلى حد أن كثيراً من الكتاب والباحثين قد اصطَلَحوا على تسمية ذلك الفساد بأخلاق ما بعد الحرب .

فأما تجار الموت ، والمستغلون للبؤس الانساني ، والمنفعون من الحرب ، الذين يقفون مصانعهم ومعاملهم على التأنيق في ابتداع أدوات التقتيل والتخريب . والذين يتجرون بالمقاوالات الحكومية ، ويسطون على خزانة الدولة ، والخفافيش الإنسانية التي لا تعيش إلا في الظلام المتحجر ، والتي لا تراجع أمام امتصاص دماء الناس في غمرة الأسواق السوداء ، كل هؤلاء وأولئك ، قد تعروا من الضمير ، وتجردوا من الشعور ، وأبوا إلا أن يتجروا بكفان الموتى ، فما زالوا ينفخون في أبواق الحرب ، تارة بواسطة الصحف المأجورة ، والأقلام المرتزقة ، وطوراً بالدسائس يلقون بها العداوة والبغضاء بين الشعوب ، ويمزقون الروابط الإنسانية ، حتى ملأوا جو العالم بغيوم التطاحن والتناحر ، فما لبثوا حتى أججوا نيران الحرب وأطلقوا المجزرة البشرية من عقالها .

وكما يكون النضال في داخل الأمم بين المترفين والمعوزين ، كذلك يكون النضال بين الأمم المتخمة والأمم المحرومة . ولا عبرة باراقة الدماء في سبيل قضية الديمقراطية ، وإزهاق الأرواح من أجل الحق والعدل والحرية ، فما كانت تلك النكبة الإنسانية التي أوشكت أن تدك معالم الحضارة إلا في سبيل المادة وبسط السلطان .

وخلقت أو خلفت للعالم تلك الجائحة العظمى طرازاً من المخلوقات اللاأدمية اصطَلَح الناس على تسميتهم بأثرياء الحرب ، وأسميهم أنا طفيليات الحرب ، أو تجار الموت ، أو المتجرين بشقاء الإنسانية البائسة ، وما أثروا لأنهم ترخصوا في ضمائرهم ، بل لأنهم أناموا أو أمانوا ضمائرهم . ففي سبيل المال يشترون الذم الخربة ، والضماير الفجة ، وللأفلات من قبضة العدالة ، وتفادى الوقوف في قفص الاتهام ، والزج في غيابات السجون . كانوا يبسطون أيديهم كل البسط بأموال لم ينفقوا في سبيل تحصيلها جهداً ولا نصيباً ، فاذا زج بهم في أعماق السجون كانوا هم الراجحين ،

إذ لم يضحوا بكرامة ، فالسجن مأواهم ، ولأنهم اذا وازنوا بين متاعب السجن ، وبريق المادة ، رجحت السكفة الثانية على الأولى .

فأما الرجل الذى له شرف وكرامة ، فقد كان ينأى بنفسه عن مواطن الشبهات مخافة أن يتعلق به غبار ريبة ، أو يصيبه رشاش من اتهام ، أو ترقى اليه الشكوك ، وما كان له أن يترخص فى ضميره الى حد أن يضار بالوقوع تحت طائلة القانون ، ول هذه الاعتبارات كلها قضى فترة الحرب وهو يعانى شظف العيش ومتاعب الحياة . وأخلت الحرب بالموازن والمقاييس فأصبح الأغنياء فقراء ، والفقراء أغنياء ، وليس أساس الغنى الشرف والفضيلة والجهد ، ولا مبعث الفقر الخمول والتجرد من الشرف والكرامة ، وإنما العكس هو الصحيح .

وزادت الحرب توزيع الثروة سوءاً على سوء . فاتفقت العدالة فى التوزيع انتفاء باتاً ، واتسعت الفجوة بين الطبقات . فالمثرى قد تضاعف ثراؤه عشرات بل مئات المرات ، الى حد أن أصحاب الملايين باتوا ظاهرة عادية فى الحياة العصرية . والفقير أو متوسط الحال اصبح ، وكأنه ينتزع العيش من بين أنياب الأسود ، أو تعز عليه أسباب العيش اطلاقاً . وهكذا أصبح المجتمع العصرى أشبه بالهرم : فى القمة طائفة معدودة متخمة ، وفى القاعدة ملايين من عباد الله يتقلبون فى البؤس والشقاء .

وكان التضخم المالى حرباً على الفقراء ، وبالا على متوسطى الحال ، فارتفعت أسعار المعيشة ارتفاعاً فاحشاً ، الى درجة أن كثيرين قد أعوزتهم وسائل العيش ، وإلى حد أن توفير الغذاء والكساء للشعب أضحى الورقة الراجحة التى تلوح بها الوزارات الوليدة .

ورسبت الدرر فى القاع ، وطغت الجيف على سطح الماء ، وظهرت الفقايع الانسانية وما كان لها أن تظهر قبل الحرب .

أرأيت كيف يتحدثون اليوم بالآلاف وآلاف الآلاف ؟
أرأيت الى قوائم المساهمة فى الشركات الوليدة كيف تتدفق عليها الآلاف من النكرات والإمعات ؟

وهل أتاك حديث تلك الشركة التي تفتح الاكتاب بثلاثة أرباع المليون ،
فينال عليها ثمانية عشر مليوناً أو تزيد ؟
وهل جاءك نبأ تلك الشركة الأخرى التي تلتبس مليوناً ونصفاً فتغرق
في طوفان من ثمانية ملايين ؟

وإن تنس فلا ينبغي أن تنسى أن قرض القطن وقدره عشرة ملايين لا تنقص
ولا تزيد قد غطي في ثلاث ساعات لا تزيد ولا تنقص .
فعلام يدل هذا ؟ أو يدل على الايمان بمتانة مركز مصر المالى ؟ آمناً وصدقنا .
ولكنه يدل على تضخم مالى فاحش سوف يجعل حياة الفقير ومتوسط الحال
مريرة أو مستحيلة .

وكان من آثار الحرب أن تبخر إيمان الناس بالمثل العليا ، وتلاشى اعتقادهم
بالأخلاق ، ففي خلال المجزرة البشرية كان سياسة الدول يملأون سمع العالم بأنهم
ما خاضوا غمار الحرب إلا دفاعاً عن الحق والعدل وحرية الشعوب الصغيرة ، وأنه
لا تلبث أن تضع الحرب أوزارها حتى يخلقوا عالماً جديداً تسود فيه المبادئ
الصالحة ، ثم هتفوا بالحريات الأربع ، وفي طليعتها التحرر من العوز .
وألقي أولئك السياسة في روع الجند أنهم يضحون بأرواحهم ليشتروا سعادة
ورخاء الجنس البشرى ، ويسفكون دماءهم ليكتبوا بتلك الدماء الزكية وثيقة
التحرير للإنسانية جمعاء .

وطويت صحيفة الحرب الدامية ، وظن الناس أن ستنشر صفحة جديدة بيضاء من
غير سوء تنقش عليها المبادئ العادلة . وكانت خيبة أمل مريرة للعالم بأسره ، فإذا
الحق للقوة ، وإذا العدل هو الظلم المنظم ، وإذا الحريات الأربع هي الفساقيع
الأربع ، وإذا التحرر من العوز ينقلب الى مجاعة عالمية تهدد بالفناء ثلث سكان
المعمورة أو يزيدون ، وإذا العالم الجديد مهدد بحرب عالمية ثالثة تقضى على الحضارة
الانسانية القضاء الأخير .

وانقلب الجندى إلى وطنه خاسئاً وهو حسير . إذ أدرك أن الاتجار بالمثل

العليا لم يكن إلا أكبر خدعة عرفها التاريخ . فقد هاله أن تنعكس الآيات ، وتنقلب الأوضاع ، فتصبح الأذنان رؤوساً ، وتمسى الرؤوس أذناً ، ويصير الأوغاد أثرياء ، وينقلب الشرفاء فقراء ، فما من عجب أن تفتت حرارة إيمانه بالمثل العليا ، بل العجب أن يكون له من خلقه عاصم فلا يرتقى في حمأة الرذيلة ، ولا يفكر إلا في متعة الجسم ، بدل متاع الروح .

وألقي الناس البون شاسعاً بين أخلاق السكتب وأخلاق المجتمع . فتلك تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وهذه تنادى بضرورة المواءمة بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها وإلا كان غير صالح للبقاء ، فقد يكون الكلب أصلح للبقاء من السبع ، والهر أصلح للبقاء من النمر ، فالكلب تلقى إليه كسرة فيصبص بذنبه ، والهر تتمسح على ظهره فيكركر كركرة لطيفة ، ولذلك لا يفكر أحد في إيذاهما ، فأما السبع والنمر فيطاردهما الانسان لشهوة الاقتراس فيهما ، وقد يبيدنوعيهما حتى ليصبحا من السلالات المنقرضة .

وفي كل مجتمع انساني أسود ونمور ، وكلاب وهررة ، فأما الأولى فتطارد في أقسى صور المطاردة ، وأما الثانية فيكون لها مكان الصدارة من الأمة !

ولا يحسبن أحد أنى أزدرى الكلب ، فلقد سمعت ووعيت قول أحد فلاسفة الالمان : كلما رأيت الناس أحببت كلبي !

وتقول أخلاق السكتب : الصراحة أولى وأجدى ، وتصيح الأخلاق السائدة في المجتمع الانساني : الرياء فضيلة اجتماعية يابيح من يكون محروماً منها .

وتجاهر أخلاق السكتب بأن الشرف قوام النجاح في الحياة ، وتدل أخلاق المجتمع على أن الشرف عاهة مستديمة .

وتصرح أخلاق السكتب بأن الكفاية شرط جوهرى لتولى مناصب الدولة ، وتعلن أخلاق المجتمع ولا تخفى أن الكفاية جنائية تجر على صاحبها الحسد ، وتجعله هدفاً للدسائس التي تمزقه تمزيقاً .

والأمعات والذكرات اذا لم يستطيعوا ارتقاء درج سلم الرقى الاجتماعى ، قذفت بهم المحسوية الى الذروة ، فأما أصحاب الكرامة والاستقلال الفكري ، فاذا ما هموا

بالصعود الى قمة السلم ، تعلق الحاسدون بأرجلهم ، وتشبث الدساسون بأذيالهم ، وما يزالون بهم حتى يهبطوا إلى الأرض محطمين مهشمين .

وهكذا يزهد المجتمع الفاسد المرء في الفضائل جميعا ، ويغريه بالذائل كلها . ولكن النفوس القوية لها من خلقها ضد الشر مناعة ، ومن احتقارها لوسائل الاغراء حصانة .

وبملاؤ الرأسماليون أفواههم بأن نظامهم قد حقق للناس الرخاء المادى ، ولكن ماقيمة هذا الرخاء المزعوم الموهوم اذا كان مصحوبا بالافلاس الخلقى ؟ فما من شك فى أن القيم الأخلاقية قد انحطت فى هذا العصر انحطاطا لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

وفى كل حال فان قيمة كل نظام من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يحققه للناس من السعادة والتقدم ، فهل حقق النظام الرأسمالى للناس السعادة ؟

إنى لأفرع الى ضمير شيخ من شيوخ الاقتصاديين ذلکم هو « چون ستیورات مل » الذى عاش فى إنجلترا فى أواسط القرن التاسع عشر فضاق صدراً بتلك الخى التى أصابت الانسانية فى سبيل الرقى المادى ، فأرسل الصيحة عالية مدوية ، من أعماق قلبه الكبير الفياض ، يهيب بالانسانية ، أن تتمهل فى الاندفاع قليلا ، لتفتش عن أمر سعادتها ، التى عز عليها طلابها ، فان جهودها المضنية المحمومة تصب فى مستنقع آسن وإنى لأستصرخ ضمائر الاقتصاديين جميعا هل يجترئون على الدعوى بأن انسان القرن العشرين اسعد حالا من انسان العصر الحجري ، أو حتى من انسان ما قبل التاريخ ؟

لقد ملاء الساسة ، إبان الحرب العالمية الثانية ، أجواز الفضاء صياحا ضد ما أسموه « قانون الغابة » . أما والله لقد ظللوا الوحوش بتشبيه الناس بها ، فالذئب لا يأكل الذئب ، والنمر لا يفترس النمر ، والضبغ لا يستغل الضبغ ، ولكن الانسان يلتهم أخاه الانسان ، ويهدم بيته ، ويستغله فى أقبح صور الاستغلال .

فى الماضى كانت الحرب حرب جيوش . وفى العصر الحاضر أصبحت حرب شعوب . وهى لذلك أشد فتكا بالأرواح والأموال .

ألا سحقا لهذا الرقى المادى الذى سخر العلم البرىء لابتداع المدمرات للأنفس

والمدينة ، حتى إذا أطلقت الحرب من عقابها أهلك الملايين من المحاربين ، ثم امتدت نيرانها إلى العزل الأبرياء من المدنيين فأبادت من الأطفال والنساء والشيوخ الملايين ، وأكلت الأخضر واليابس ، وكادت تجهز على المدينة الانسانية إجهازا تاما .

ألا محقا لهذا التقدم المادى الذى جعل الحرب أشد هولا ، وأعظم فتكا وتخريبا ، حتى ليخيم اليوم شبح المجاعة العالمية وبوشك أن يقضى على ملايين من بنى آدم الأبرياء .

على أن هذا التقدم المادى لم يزد فى نصيب الانسانية من السعادة ، وإنما ضاعف من فروق الطبقات ، ووسع الهوة بين حدى الغنى والفقر ، وجعل النعيم وقفا على أقلية ضئيلة ، واختص بالشقاء الأغلبية الساحقة .

نبؤنى ، فى أى عصر من عصور التاريخ ، غير هذا العصر الميكانيكى ، وجد هذا العدد الضخم من أصحاب الملايين ، فى كل بلاد الدنيا ، ووجدت تلك الثروات الخرافية التى يمتلكها أمثال فورد وروكفلر وكارنيجى ومورجان وروتشيلد وأضرابهم ممن أطلقوا عليهم ملوك المال إذ أنهم ، فى الواقع ، ملوك غير متوجين ، يمارسون السلطان المطلق على ملايين من خلق الله المعدمين .

وخبرونى ، فى أية مرحلة من مراحل التاريخ الإنسانى ، شهدت الإنسانية ، والأسى يملأ فؤادها ، هذا الترف الذى لا يتعلق به خيال ألف ليلة وليلة ، وذاك البؤس الذى لم ترسمه ريشة فكتور هوجو فى كتابه عن البائسين .

قبل الحرب العالمية الثانية ، وفى مدن الغرب الكبرى ، حيث لا تنحدر الثروات الخيالية ، من سماء عليائها ، إلى مستوى العوز الأرضى ، كان الآلاف من بنى آدم يهلكون جوعا .

وهل أنعس من حياة العامل فى أوروبا !

وإذا انتقلنا من الهلاك جوعاً ، إلى الموت التدريجى البطيء ، لوجدنا الملايين

يذهبون ضحاياهم ، في كل بلاد العالم ، وفي كل عام . وفي الحق ، فإن الفقير المعدم فريسة للأمراض في كل حين . فقلة التغذية ، أو سوء التغذية ، تفقده المناعة ضد المرض ، وتجعله يدفع ضريبة الموت أضعافاً مضاعفة . والشمس والهواء لا يكادان ينفذان إلى مسكنه . وكذلك لا ينفذ إليه الطبيب ، وإنما تجد الميكروبات فيه مرعى خصيباً ، فيكثر عدد الضحايا الذين تشكو أرواحهم إلى ربها ظلم الإنسان وغباه حيث لم ينتفع ، على الوجه الأكمل ، باكتشاف باستور عالم الجراثيم . فأما أثواب الفقير الرثة فلا تكاد تدفع عنه غائلة البرد ، أو تحميه من القيط .

لقد خلق العلم والمدنية من وسائل الترف ما كان مجهولاً من آباءنا الأولين . فإذا كان لهذا التقدم المادى من فضل فهو أنه قد جبا طائفة من المجدودين بثروات جنونية تخول لهم التمتع بالملاذ الجنونية .

وماذا جنى العالم من هذا الرخاء المادى إلا البؤس والشقاء لمعظم سكانه ؟ إن قسط الانسان من السعادة يتكافأ مع قسطه من المطالب والرغبات في الحياة . ولكن المدنية المادية الحاضرة قد ضاعفت من مطالب الانسان ورغباته ، فضاعفت من شقائه ، وخاصة أن الفقير تقعد به وسائله عن تحقيق الضرورى ، والحصول على الكفاف ، فما بالك إذا كان يطمح إلى العيش فى المستوى العادى .

إن الشهوات الجائعة لم توجد فى عصر مثل عصرنا . ولم يتفنن المتحضر فى إشباعها مثلاً يتفنن اليوم .

ولا يتورع صاحب الثراء الطائل عن التلويح بثرائه أمام أعين المساكين ، وعلى الرغم من هذا التباين ، فإنه يعجب من تحرك المساكين للبطالة بحقوقهم المشروعة فى الحياة .

ولا يتعفف صاحب الجاه العريض عن الادلال بجاهه أمام الذين لا يملكون الكفاف من العيش .

وتصور الأناية المتحجرة لبعض الأغنياء ، الفقراء فى أثواب الجحود وكفران النعمة إذا لم يرضوا بالتقاط الفتات المتساقط من موائد الموسرين .

ولئن أهاب دعاة السلام الاجتماعى ببعض المتكبرين المتجبرين أن اخوانكم فى الانسانية أولى بشئ مما تنعم به خيولكم وكلابكم ، ائتمروا بهم ، فزجوا بهم فى غيابات السجون تحت ستار الدعوى بأنهم من أشياح الفتنة لادعاة السلام . ولا يحسبن المتكبرون المتجبرون أن فى وسعهم أن يسخروا العدالة لاهوائهم فقد يكون حماة العدالة هم أنفسهم من ضحايا النظم الفاسدة ، وفى كل حال فلن يختل ميزان العدالة فى أيديهم ، فينكلوا بمن يدعو للإصلاح الاجتماعى لتفادى الثورة الاجتماعية .

وينادى الاقتصاديون بأن المساواة مستحيلة فى هذا العالم ، فى كل عصر ومصر وجد الغنى والفقير . وفى مستقبل الانسانية سوف يعيش الفقير الى جانب الغنى . ذلك بأن الناس يختلفون فى المواهب والملكات ، ويفترقون قوة وضعفاً ، ومنهم من له خلق ، ومنهم من لا خلاق له .

وإذن ، فى منطق دعاة الاقتصاد الرأسمالى ، تصبح الديمقراطية الاقتصادية خيالا من خيالات الاشتراكيين ، والمساواة الاقتصادية ، حلما من أحلام دعاة المثل العليا ، وطلاب الكمال الانسانى .

ونحن نسلم جدلاً ، لأنصار الاقتصاد الرسمى ، بهذا التدليل المنطقي العجيب . ولكننا نسألهم : أو ليس من وسائل اقرار السلام الاجتماعى ، أن تضمن الدولة لكل فرد من الأفراد المنضوين تحت لوائها ، حداً أدنى للعيشة ؟

أفلا يقضى التضامن الاجتماعى بأن تقدم الجماعة غذاء لكل جائع ، وكساء لكل عار ، ومسكناً لمن لا مأوى له ، وعملاً لكل متعطّل ، وعلماً لكل جاهل ؟ لكن معذرة ياسادق الاقتصاديين ، ولا تؤاخذونى بما نسيت ، فقد نسيت أنكم تبشرون بالتنافس الحر ، أو بعبارة أصح ، بالتناحر الاجتماعى ، والتطاحن الطبقي ، وما دام الحق للقوة ، وما دامت القوة فى شرعكم الاقتصادى هى الحق ، فلا تثريب على المعوزين أن يضموا صفوفهم ، ويؤلفوا نقاباتهم ، ويغزوا مجالسكم التشريعية ، ليكسبوا القوة والسلطان ، كيما يظفروا بحقوقهم المغتصبة ،

وينالوا مطالبهم المساوية ، وليس من حق حلفائكم من الرأسماليين أن يشكوا من دكتاتورية المعوزين ، بعد أن عاش العالم ردهاً من الزمن ، وما زال يعيش ، تحت دكتاتورية أصحاب المال والأعمال .

وصدقوني يا رجال الاقتصاد الرسمي أن منطقكم أعرج . فأنتم تؤمنون بالديمقراطية السياسية ، ولكنكم تكفرون بالديمقراطية الاقتصادية ، وأنتم تبشرون بالمساواة السياسية ، ولكنكم تحاربون المساواة الاقتصادية بكل سلاح ، ولو وزنتم بميزان واحد ، وكلمت بكيل واحد ، لوجدتم أن الديمقراطية الاقتصادية أولى بالتحقيق من الديمقراطية السياسية .

وهل من شك في أن المواطن يمكن أن يستغنى عن الاشتراك في الانتخاب ، والمساهمة في مجالس النواب ، وعلى الجملة يمكن أن لا يكون جزءاً من سلطة الأمة ، أو متمتعاً بالحقوق والحريات السياسية ، ولكنه لا يمكن أن يستغنى عن الغذاء والكساء والسكنى ، فهذه المطالب الحيوانية الجوهرية يشترك فيها الغنى والفقير ، والعالم والجاهل ، وصاحب المواهب والملكات ، وجبار العقل ، ومسلوب العقل ، على السواء .

إن المنطق الرأسمالي يجعل للفقير ، والجاهل ، والعاطل من المواهب ، صوتاً في اختيار ممثلي الأمة ، والذين يتولون الشؤون العامة ، مثل الغنى والمتعلم والناطقة والعبرى ، ولكنه يعطى الفقير صوتاً ولا يعطيه خبزاً ، ويمنحه الحقوق والحريات السياسية ، ولكنه لا يزوده بالضرورى من مطالب العيش . فهل هناك تناقض صارخ مثل هذا التناقض ، أو يوجد منطق أعرج مثل هذا المنطق الرأسمالي العجيب ؟ لعل الرأسماليين يجدون على المعدمين بالحقوق والحريات السياسية لأنها ترجع في النهاية إلى أيديهم فهم المسيطرون ، ولكنهم يضمنون عليهم بالحقوق المعيشية لأنها تخرج من جيوبهم وتقتطع من فيض ملذاتهم . ولعل أصدق صورة لهم هي أن جود المصلحين من الأيدى ولكن جود الرأسماليين من اللسان .

وأما بعد ، فأى عجب في أن يفتح المعوزون آذانهم وقلوبهم للأدب الاشتراكي الذى يعدهم بأن سوف يعطيهم الخبز والحرية ، بل أى عجب في أن ينجح المعوزون

إلى غزو السلطة السياسية لينالوا بالتشريع حقوقهم المشروعة في الخبز والحرية معاً ، لا بل أية غرامة ، في أن ينزع المعوزون إلى التمسك من السلطان السياسي بعد أن رزحوا حيناً من الدهر تحت أثقال الإثرة الرأسمالية ؟

إن العلاج الوحيد لحل المسألة الاجتماعية هو محو الإثرة الرأسمالية ، وإحلال الإيثار الاجتماعي محلها ، ولا يكون ذلك إلا بإدخال النظام الاشتراكي المعتدل . إذا كان كل نظام يجب أن يوفر للخاضعين له السعادة والرفق فلا شك أن النظام الرأسمالي قد أفلس إفلاساً تاماً .

ولعل أعجب ظاهرة في هذا النظام وجود الفقر المدقع وسط الوفرة الهائلة . وليس بصحيح على الإطلاق أن موارد العالم وخيراته لا تكفي سكانه ، وأنها لو وزعت توزيعاً عادلاً لتساوى الناس في البؤس والشقاء ، لافى السعادة والرخاء . فهذا العصر معروف بأزمات السكثرة ، لا بأزمات القلة . ففي بعض السنين تشكو أمريكا لا من مجاعة قطنية ، ولكن من تخمة قطنية ، وفي تلك الحالة تعتمد إلى إحراق القطن خشية بنحس الأثمان . والعالم يذكر ولا ينسى أن محصول البن في البرازيل يكون ، في بعض السنين ، من الوفرة بحيث يضطرون إلى إتلاف جزء كبير منه ضناً بأسعار الجزء الباقي من الهبوط الفاحش .

ولعل أهم ما يتميز به النظام الرأسمالي وفرة الانتاج . فكبار رجال الصناعة يجعلون نصب أعينهم ، لا حاجة السوق ، ولكن تحقيق الأرباح الطائلة . وينبني على ذلك اختلال التوازن بين العرض والطلب ، وعدم قدرة السوق على هضم ما يلقي إليه وبالتالي وقوع الأزمات الاقتصادية ، واضطراب الحياة العامة ، وكثرة التعطل بين العمال ، وتكدير صفو السلام الاجتماعي .

وليس من يكابر في أن الأزمات المالية الخائفة التي هزت كيان الدول أعنف الهزات ، بل كادت تزلزل النظام الاجتماعي والاقتصادي إنما كانت نتيجة محتومة مشثومة لفيض الانتاج الرأسمالي . وكذلك تتراوح الحياة الاقتصادية بين التخمة والمجاعة .

وإذ كانت أجور الأيدي العاملة تدخل بأعظم نصيب في قيمة المواد الصناعية والتجارية ، وإذ كان التنافس شديداً في الدوائر الصناعية ، لذلك تنصرف جهود رجال الصناعة إلى خفض أجور العمال إلى مستوى السكاف ، للتغلب على المنافسة من ناحية ، وتخفيض الأثمان إلى أدنى حد لضمان التوزيع والاستهلاك . ولقد تضخم الانتاج الرأسمالي في العصر الحديث تضخماً جعل الأسواق المحلية تضيق بتصرفه . فاتجهت أنظار كبار رجال المال والأعمال إلى الخارج لفتح أسواق خارجية ، والاستيلاء على المواد الخام . ومن هنا كان التحالف بين الرأسمالية والاستعمار .

وفي الواقع فإن الاستعمار وليد الرأسمالية . فالرأسماليون يعتقدون بأن التجارة تتبع الراه . لذلك تراهم يدفعون السياسيين لأن يفتحوا لهم أسواقاً جديدة ، في كل جوانب العالم ، بالدبلوماسية تارة ، والسيف والمدفع تارة أخرى . والتاريخ يشهد بأن سيسيل رودز كان من وراء حرب جنوب أفريقيا التي أثرت على البوير طمعاً في ذهب بلادهم .

ومن أبرز مظاهر النظام الرأسمالي الخلافات الدائمة بين العمال وأصحاب الأعمال على الأجور . وهذه أمريكا ، بلد التنافس الحر ، قد ضجت أخيراً من توالي إضرابات العمال في بلادها بصورة تهدد بمس المرافق الحيوية ، وشل الحياة العامة ، فعمدت أخيراً إلى سن تشريع يعاقب بعض أنواع الإضراب . فالمصادمات المستمرة بين العمل ورأس المال من العلل الاجتماعية التي يجب أن يتنبه لها المصلحون الاجتماعيون مخافة أن يتفاقم ضررها ، ويستفحل شرها ، وتسبب التقليل الاجتماعي .

إن ناقوس الخطر يذق في مصردقات متتابعة متنوعة . فموجة التذمر والسخط تطغى ، في كل مكان ، وفي كافة البيئات . فالمثقفون يبتغون تحقيق العدالة الاجتماعية ، والعمال يهدفون إلى رفع مستوى معيشتهم . وقد يخطئون السبيل فيعمدون إلى الإضراب ، واحتلال المصانع ، والفلاحون ينشدون حياة تنفق والكراهة الانسانية ، والحوادث

والأحداث تتوالى ، ولعل تيار الاجرام فى الريف بتلك الصورة المروعة ، وذلك الاستهتار الغريب ، لا يكون بعيداً عن التأثير بروح التبرم والسخط المنتشرة فى ربوع البلاد .

والحكومات المتعاقبة تتأرجح بين القمع والمسكنات الوقتية . ولم تقم وزارة لها من أفق التفكير الواسع ، الى جانب الشجاعة فى مواجهة الحقائق والوقائع ، بدل اللف والدوران حولها ، ما يحفزها الى نبذ الحلول الصورية ، والالتجاء الى الحل الحاسم .

إن الاشتراكية مرحلة من مراحل التطور الانسانى لا مندوحة للانسانية عن اجتيازها . وهذه انجلترا ، وهى معروفة بنزعتها المحافظة ، والمجود على التقاليد القديمة ، والاستمسك بالنظم العتيقة البالية ، قد كسرت أغلال القديم ، وأشربت حياتها العامة روح الاشتراكية المتواضعة ، ثم خطت خطوات واسعة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وتحت راية العمال ، فى سبيل اعتناق المبادئ الاشتراكية المعتدلة ، وتطبيق نظمها الصحيحة ، فجعلت كثيراً من المرافق العامة ، وعلى رأسها المناجم ، ملكاً للدولة واقتفت فرنسا أثر انجلترا فصيرت بعض المرافق العامة ملكاً للأمة . وكثير من أمم الغرب الشرق قد جنح الى الاشتراكية جنوحاً ظاهراً . فليس بدعاً أن تتخذ مصر تلك الوجهة الصالحة لتكفل تحقيق العدل الاجتماعى ، وتسير فى طريق التقدم المنشود .

إن مصر لا تعيش على هامش المجتمع الانسانى حتى تكون بمعزل عن المبادئ الجديدة ، والنظم المستحدثة ، وفارق بعيد بين الرغبة المشروعة فى تجنبها المبادئ المتطرفة ، والمذاهب الهدامة ، وبين الحيلولة دون وصول شعاع من نور التقدم العصرى الى أفقها ، وإبقائها سجيناً فى سجن الماضى المظلم .

لقد مضى وانقضى ذلك العصر الذى كان الشاعر الإنجليزى كيلنج يصيح فيه : الشرق شرق ، والغرب غرب ، ولا يلتقيان : وأقبل عصر التقدم العلى ، فاحت الفوارق ، والتقى الشرق بالغرب ، وتأثر كل منهما بصاحبه ، بل كادا يمتزجان .

إلى اليوم عجز العالم عجزاً مطلقاً عن أن يؤلف من شعوبه وحدة سياسية تتمتع بالحق والعدل والحرية . فقد حالت فوارق الجنس واللغة والدين والتقاليد وتباين الحضارة دون تحقيق هذا المثل الأعلى . وأكبر الظن أن لا يتحقق حتى يرث الله الأرض ومن عليها . وإلى جانب تلك الفروق المتأصلة وجدت غرائز الشر المتمكنة من النفس البشرية . غلب التسلط ، وروح الغلبة ، وشهوة الافتراس ، كل أولئك قد وقف سداً في وجه الوحدة السياسية العالمية ، ولا يعدم المعتدى وسيلة لتبرير عدوانه الصارخ ، فهو حيناً يصبغه بصبغته الوطنية ، وحيناً آخر يتبجح بأنه يدافع عن استقلال الشعوب الضعيفة ، ومرة يرسل الدعوى طويلة عريضة بأنه يحمل للأمم المتأخرة رسالة الحضارة .

وإلى الآن أخفق العالم في تحقيق وحدته الاقتصادية . فعلى الرغم من ارتباط أمم العالم بأوثق الروابط الاقتصادية ، فإن التنافس أو التناحر يمزق تلك الروابط . فروح الأثرة تقيم الحواجز الجمركية ، وتقضى على حرية التجارة ، وحرية البحار ، وتجر إلى الحروب الدموية . وروح الاستئثار تدفع إلى السطو على الشعوب المستضعفة ، والاستئثار بمواردها . وروح الاستغلال تزج بأصحابها في مغامرات عسكرية في سبيل فتح أسواق جديدة ، والإنفراد بتلك الأسواق . وبين الإثرة والاستئثار ضاعت وحدة العالم الاقتصادية ، وتخضب وجه الأرض بدماء الحروب .

ولكن الوحدة الفكرية قد تحققت في العالم إلى حد بعيد . وتحققت رغم المطامع والمفاسد التي تفيض بها جوانب المجتمع الانساني . فهناك حواجز فكرية ، ولكن ليس هناك حواجز فكرية . والحدود قد تحول دون التبادل التجاري ، ولكنها لا تحول دون التبادل الفكري . وأصبح العالم أو المخترع أو المكتشف أو العبقري لا ملائكا لوطنه وحده بل ملائكا للانسانية جمعاء . وبنات العلوم والفنون والآداب تراناً خالداً للعالم بأسره .

قد تكون هناك مواد غير قابلة للتصدير ، ولكن مادة الفكر الانساني قابلة للتصدير من أى طرف فى الكرة الأرضية الى الأطراف الأخرى .

وقد يمكن احتكار أية مادة ، ولكن نتاج العقل البشرى يستعصى على الاحتكار فهو على الشيوع بين جميع العقول البشرية التى تقوى على اساغته وهضمه .

إن وسائل النقل قد ألغت المسافات أو قربتها إلى حد أن العالم قد أصبح وحدة فكرية متماسكة أراد ذلك أم لم يرد . فالأثير والبرق والطائرة والباخرة والقاطرة توصل الآراء الى أركان الدنيا الأربعة . والمذياع ينقل خطب الخطباء وأفكار المحدثين وأبناء الدول ، الى جوانب العالم فى مثل لمح البصر . والسكتب والصحف والمجلات تتداولها الأيدي فى العالم بأسره . والمؤلفات العالمية الخالدة تترجم الى معظم اللغات . وقد يترجم السكتب الأدبى الى لغة أجنبية قبل أن يظهر بلغته الأصلية . وهذه كتب الغرب مبسوثة فى كثير من المكتبات المصرية . وهذا أدب الغرب يغترف منه المغتربون المصريون . ونحن المصريون نتأثر بتعاليم أوربا طوعاً أو كرها . وقد نستطيع أن نقيم الحواجز الجمركية ، ولكننا لا نستطيع أن نقيم الحواجز العقلية .

أريد أن أقول إن الاحتكاك الفكرى بين الشرق والغرب يجعل من المستحيل على مصر أن تدفع هذا الغزو السلبى . وقد يكون رد الفتح المسلح أهون وأيسر من دفع الفتح الأدبى الأعزل .

لقد احتضنا الديمقراطية السياسية الواردة إلينا من الغرب . وأدخلنا فى بلادنا النظام البرلمانى وهو من صنع أوربا . ونحونا نحوهم فى النظم الحزبية وغيرها من النظم السياسية . وأخذنا مأخذهم فى المصارف والبورصات وفى كثير من نظمهم المالية ومؤسساتهم الاقتصادية . وتشريعاتنا المدنية والجنائية والادارية مأخوذة من مصادر غربية . وعلى الجملة فقد اصطبغت مصر بالصبغة الغربية ، وأصبحت ، مصداقاً لقول الخديو اسماعيل ، قطعة من أوربا لا من أفريقيا .

ومع هذه الصورة الصادقة ، ومع أن أوروبا قد أدخلت النظام الاشتراكي في كثير من أممها ترانا في مصر نكم الأفواه ، ونقص الأقدام ، ونملأ السجون ، لنحول دون إدخال النظام الاشتراكي في بلادنا على الرغم من أنه لا محالة نظام المستقبل .

حقاً إن الحركة وليدة في مصر . ولكن ينبغي أن لانستهين بها . وينبغي لنا بصفة خاصة أن نكون منطقيين مع أنفسنا ، فتمشى مع الغرب الذي أخذنا عنه كثيراً من النظم . وتمشى مع روح العصر الذي نعيش فيه وإلا تخلفنا عن ركب الحضارة الانسانية .

بل ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا أن النظام الاشتراكي المعتدل ، على غرار النظام البريطاني ، هو الحصن الذي يعصمنا من غزوة المذاهب المتطرفة التي تعصف ببنيان نظامنا الاجتماعي .

ولا يصح لنا أن نستخف بالنزعة الاشتراكية الناشئة لأننا تلقفنا كلمة الفيلسوف الفرنسي « تاي » الذي قال : إنك لو اجد على رأس الانقلابات محامياً بغير قضايا ، وطبيباً بغير مرضى ، ومدرساً بغير تلاميذ ، فالذين سوف ينهضون بعبء الدعوة الاشتراكية في مصر هم ملء الأفواه والأسماع وفي مكان الصدارة من هذه الأمة ، ومستعدون لاحتمال كل التضحيات .

ومن خطئ الرأي الاعتماد على خطة القمع لقتل الحركة في مهدها ، فمحاولات الاتحاد تزيد الحركة اشتعالا .

ومن الامتهان للعقل البشري الالتجاء لأدباء الرأسمالية لدفع غارة المذاهب المتطرفة .

ومن السذاجة الاعتقاد بأن المهرجين من دجاجة الدين يستطيعون أن ينتشلوا مصر من غمرة الآراء الهدامة .

إما أن نلغى عقولنا ، ونطلق كل صلة لنا بالغرب ، وإما أن نجتاز مراحل التطور الانساني ، وبذلك نتفادى الهزات العنيفة التي يتصدع منها صرح حياتنا الاجتماعية .

لقد تبينا من أى النواحي تهب علينا رياح الخطر ، وأحسبنا الآن قد أخذنا بأيدي المسئولين فوضعناها على مكان الخطر ، فلم يبق إلا العدول عن المسكنات الوقتية ، وإدخال النظم الاشتراكية التي تلائم البلاد ، وترد عنها عادية المذاهب المتطرفة .

التضامن الاجتماعي

أصبحت عبارة التضامن الاجتماعي على كل لسان . تراها براعة المقطع في الخطب الرسمية ، وتسمعها براعة الاستهلال في المحاضرات العامة ، وتدوى في الآفاق ضيعة الحرب إيذاناً بإعلان الإضراب العام ، وتجلجل في الآذان استنداء لا كف المحسنين ، واستدراراً لعطف الانسانيين ، وبها تزدان صفحات التربية والأخلاق .

وفي الحق فإن الآراء والأزياء سواء ، تتجدد بين حين وآخر . على أنا نضن بهذه المسألة أن تكون موضوعاً انشائياً يتجر به الدعاة السياسيون ، ويلوح به الذين يلفقون النظم من نسج الخيال . لذلك نريد أن نعطيها الصبغة العلمية التي تجعل منها نظاماً اجتماعياً يكفل لمعتقيه التقدم والرخاء . الفرد للمجموع ، والمجموع للفرد . ذلك هو الشعار الذي يجب أن تقوم عليه حياة المجتمع العصري .

وليست هذه العبارة من مبتكرات العصر الحديث ، فقد طبقت في الماضي ، وهي تطبق في الحاضر . وأكبر الظن أن تصبح دين المستقبل .

فالشرائع السماوية تدعو إليها ، إذ تدعو الانسان لأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وتهديه إلى أن المجتمع الانساني كالجسم الانساني إذا شكاً منه عضو تداعي له سائر الأعضاء بالسهر والحي ، وأن الانسان للانسان كالبنيان يشد بعضه بعضاً . والشرائع الوضعية تسير على هدى هذا المبدأ السامي . فتفرض الضرائب على الأفراد في سبيل المصلحة العامة . وتفرض العقوبات على الخارجين على قوانين الجماعة ، والعابثين بنظمها ، باسم التضامن الاجتماعي ، ولتحقيق السلام الاجتماعي . والأخلاق تفيض بالتحدث عن مزايا التضامن .

وغريب أن يكون التضامن غريزة النحل والنمل . فتأتي جماعة النحل والنمل بالمعجزات . ويكون التناحر غريزة بني آدم فيجنى منه مر الثمرات .

لكن الذى نسترعى إليه الأنظار والأفكار معاً هو أنه إذا كان التنازع شريعة الأمم المختلفة لتباين الأجناس والأديان واللغات والعادات ، فالتضامن الاجتماعى ينبغى أن يكون شريعة الأمة للوحدة فى كل ذلك ، ولأنه أساس النهضة والرخاء . وعلى مر الدهور ، قد تتهذب مشاعر الانسانية ، فتؤمن بالتضامن العالمى ، وتشعر أنه مبعث السلام والرقى .

والآن ينبغى لنا ألا نخلق فى أجواء الخيال ، وأن نتصل بالحقائق والوقائع . فالشعراء لا يهبطون من أبراج العاج ، فأما الذين ينصبون أنفسهم لاصلاح المجتمع فلا مندوحة لهم عن دراسة ما فيه من عناصر الخير والشر ، وما يتجاوب فى أنحائه من عوامل التقدم والانحطاط .

والحقيقة التى لا يمارى أحد فيها هى أن المجتمع متضامن فى الخير والشر . فالمنتج لا يستأثر بشمار انتاجه . وإنما يساهم فيها المجتمع . والمسكتشف أو المخترع لا ينفرد بمزايا اكتشافه أو اختراعه ، بل يفيد منها المجتمع . وأصحاب العلوم والفنون والآداب يفيضون على المجموع قبل أن يفيضوا على أنفسهم .

ولئن اجتاحت المجتمع نازلة من غارة أجنبية ، أو حلت به كارثة من طغيان أو وباء ، انصبت آثارها التعسة على رؤوس كافة الأفراد .

وكذلك إذا تضاعفت موارد الدولة عم الرخاء جميع الأفراد المستظلين برايتها . وإذا ركبها الدين أو الافلاس خيم البؤس والشقاء فى ربوع البلاد .

ومن حق المجموع أن يساهم بنصيب فى ثروة الفرد فى صورة ضريبة أو نحوها لانفاقها على المرافق العامة ، إذ أن المجموع مشترك مع الفرد ، إلى حد كبير ، فى تكوين ثروته ، بفضل توزيع العمل الاجتماعى .

ولا تحسبن الفيلسوف أو العالم أو الشاعر أو الكاتب الذى تسميه عبقرى هو الذى خلق نفسه ، بل المجتمع اشترك فى تكوينه ، وإذن فهو مدين لهذا المجتمع بالكثير من آرائه وتعاليمه .

نستخلص من هذا أن الفرد عليه واجبات للمجتمع ، كما أن له حقوقاً عند المجتمع .

والنظام المنشود هو الذى يحدد تلك الواجبات والحقوق تحديداً صحيحاً ، ويحمل الفرد والمجتمع ، على احترامها والعمل بها .

وعندنا أن النظام الاشتراكى هو الكفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية . فأما النظام الرأسمالى فلم يكفل للشعوب العدل الاجتماعى ولا ضمن لها السلام الاجتماعى . ولنضرب مثلاً بالتوزيع . فلكى يكون التوزيع عادلاً يجب أن يكون حسب عمل الفرد ، أو حسب حاجته .

فهل هذا هو المبدأ السائد فى النظام الرأسمالى ؟ كلا ! وحسبك أن تبحث عن مصادر الثروات الضخمة لتبين أن أصحابها لم يبدلوا فى سبيل تكوينها جهداً ، أو على الأقل لم ينفقوا من الجهود الجبارة ما يتناسب مع تلك الثروات الخيالية .

إن مصادر الثروات الضخمة ثلاثة ، الميراث ، أو المضاربة ، أو استغلال عمل الغير . ومهما يكن المجهود الشخصى فمن المحال أن يكون ثروة من تلسم الثروات الخرافية التى يشهدها العصر الحاضر فى كل بلاد العالم . ومن ذا الذى يجترئ على الدعوى بأن فورد وروكفلر وكارنيجى ومورجان وروتشيلد وأضرهم قد كونوا ثرواتهم الخيالية بمجهودهم الخاصة دون مساهمة من المجتمع وبغير ظروف موالية ؟ ولماذا نذهب بعيداً ، ونجتاز بخيالنا البحار ، ونرتاد الدنيا الجديدة ، والدنيا القديمة ، لنفتش عن أدلة حية ندعم بها نظريتنا ، وتحت أنظارنا أمثلة حية فى مصر لا يرقى الشك إليها . فهل عبود والبдраوى وعلى يحيى وفرغلى وعدس ومحمد محمود خليل وكوتسيكا وغيرهم وغيرهم من أصحاب الملايين هم الذين كونوا ثرواتهم الضخمة بمجهودهم المجردة ؟

وإذن فالعدالة الاجتماعية تقضى بأن نأخذ من الأغنياء لنعطى الفقراء . وليس معنى هذا أننا ننتزع الأموال من الأغنياء انتزاعاً ، وإنما معناه أن الدولة ، بسلطة التشريع ، وفرض الضرائب العادلة ، تستطيع أن تقيم التوازن الاجتماعى ، وفى الضريبة التصاعدية على الإيراد ما يحقق مبادئ العدل الاجتماعى .

فضرورة التراكبات التصاعدية بنسبة درجة الوارث من المورث ترد الى المجتمع

نصيبه من التركة . والضريبة التصاعدية على الإيرادات وعلى الأرباح الاستثنائية والفاحشة ، تفوّت على المستغلين استغلالهم لأعمال الغير ، وتحرم المتجرين بالبؤس الانساني من ثمرات اتجارهم .

فأما الاعتماد على الاحسان ففضلا عن أنه إهدار للكرامة البشرية فهو عبث لا يجدى . وكيف تلتمس الدولة بطريق الاحسان ما هو حق من الحقوق الثابتة ؟ وفي أى عصر من عصور التاريخ ، وفي أى بلد من بلاد الدنيا ، متحضر أو متبربر ، كان إحسان الأغنياء وسيلة لانتشال الفقراء من وهدة البؤس والشقاء ؟

إن الأثرة متغلغلة في أعماق النفس البشرية ، والإيثار فضيلة اختصت بها نفوس قليلة ممتازة إلى حد أن ينظر الناس إلى أصحابها نظرة الاكبار والاعجاب ، وقدينزلونهم منزلة الأبطال ، أو يضعونهم في صفوف القديسين والشهداء . فإذا كانت الأثرة هي القاعدة العامة في الطبائع البشرية ، وكان الإيثار هو الاستثناء من الغفلة المطبقة ، أو المغالطة الرأسمالية المقصودة ، أن زكن إلى الاحسان لتخفيف ويلات الانسانية ، فضلا عن تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي ، ولا حرج على الدولة ، في سبيل القضاء على الأثانية المتحجرة أن تتدخل ، بسلطان التشريع الذي تملكه ، وبمختلف الضرائب التي تستطيع فرضها ، لتضمن لكل فرد حدا أدنى للبعيشة .

إن الذين يعتمدون على البر والاحسان ، لحل المسألة الاجتماعية ، إما أن يكونوا خياليين ، وإما أن يكونوا ضالعين مع الرأسمالية . فالمصلحة الشخصية هي معبود الفرد . ولئن تعارضت المصلحة الذاتية للفرد ، مع مصلحة المجموع ، لتجدن الفرد يؤثر الأولى على الثانية ، ولا يراجع مطلقاً عن التضحية بالثانية في سبيل الأولى كلما وجد إلى التضحية سبيلا .

وهذه هي الأديان السماوية من بدء الخليفة إلى اليوم تحض على البر بالفقراء والعطف على المساكين ، فهل ترى البؤس قد محى من فوق وجه الأرض ، أم هل ترى مبادئ العدل الاجتماعي قد تحققت ؟

وهؤلاء هم رجال البر والإحسان ، وأولئك هم علماء الأخلاق والكتاب

والشعراء الانسانيون قد بحث أصواتهم ، في كل العصور ، وفي كل بلاد العالم ،
فهل ترى العالم قد تقدم خطوة ، بفضل دعواتهم الصالحة ، في سبيل حل المسألة
الاجتماعية ؟

ليس من التجنى في شيء ، والأناية متأصلة في الطبيعة البشرية كما ترى ، أن تلجأ
الدولة إلى وسائل القسر ، في سبيل وضع قواعد العدل الاجتماعي . وهي وحدها
القادرة على ذلك ، إذ تبسط سلطانها على المجتمع ، وتملك سلطة التشريع .

وإذا كانت العدالة تقضى بأن تعاقب الدولة المجرم الذي يخرج على قوانين
الجماعة ، لأنه بخروجه هذا يهدد السلام الاجتماعي ، أفلا يكون من صميم العدالة
أن تكره الدولة كل أناني ، بالطريق التشريعي ، على اطراح الانانية ، والمساهمة
بنصيب في إقامة معالم السلام الاجتماعي ؟

إن الزكاة في الاسلام هي اشتراكية الدولة بعينها ، إذ تحمل كل فرد على المساهمة
في حياة المجتمع بماله وجهده . وهي صورة من صور الضرائب تتناسب مع الحالة
الاقتصادية في العصر الذي فرضت فيه . على أن الحياة الاقتصادية في العصر
الحاضر أصبحت معقدة بصورة تدعو إلى استحداث وسائل جديدة لجباية الأموال .
وناهيك بعصر تتكون أضخم الثروات فيه من أوراق مالية لا يمكن أن تنالها
إلا الضريبة التصاعدية على الإيراد .

فالتضامن إذن حقيقة اجتماعية . وليس من الخيال في شيء تشبيه المجتمع بالجسم
الإنساني تتضافر أعضاؤه في حالتي الصحة والمرض .

على أن نظرية توزيع العمل تجعل مصالح الناس متشابكة لا في داخل أمة بالذات
ولكن بين أمم العالم بأسره ، إلى درجة تدعو إلى قيام وحدة اقتصادية عالمية .
أرأيت إذا وقعت أزمة مالية في بلد كيف تتجاوب أصدائها ، وتنصب آثارها على
بلاد أخرى ؟ أولم يلاحظ أن أزمة اقتصادية في أمريكا ، أو نقصاً في محصول الأرز
في الهند ، يكفي لانهيار المصارف في لندن وباريس ، ويلقي بآلاف من العمال
في أزمة التعطل ؟ .

لقد تقدمت وسائل إذاعة الأخبار تقدماً مذهشاً جعل الحادث يقع في بلد تنقل أنباؤه ، ما بين غمضة عين وانتباهتها ، إلى أركان الدنيا الأربعة ، فتطغى على العالموجة سرور ، أو تشمله غمرة حزن ، حتى أن عبارة : الواحد للكل ، والكل للواحد : أصبحت حقيقة عالمية .

من الناس من لا يشايعون غلاة المذهب الفردي ، الذين يدينون بما يسمونه التنافس الحر بين الأفراد جزعاً من كثرة ضحاياه ، ولهذا الاعتبار تراهم يعتقدون مبدأ التضامن الاجتماعي .

ومنهم من يفرقون من الاشتراكية المتطرفة تحت ستار الدعوى بأنها تخلق دكتاتورية المعوزين ، والدكتاتورية في جميع صورها شر ، سواء أكانت دكتاتورية الفرد أم دكتاتورية الجماعة . ولعل الثانية أثقل وطأة من الأولى . فقد يمكن التخلص من الأولى بصورة أو بأخرى . ولكن الثانية ليس إلى الخلاص منها من سبيل . ولذلك ترى هذا النفر يجزع من الاشتراكية المتطرفة ويجنح إلى التضامن الاجتماعي . ومنهم من يضيق صدره باشتراكية الدولة ، ظناً بأنها تجعل الشعب يرزح تحت أعباء الاستبداد الحكومي ، ويضيق ذرعاً بتحكم جيش من الموظفين . وإذن فهم ينزعون إلى التضامن الاجتماعي ، لأنه حد وسط بين دكتاتورية المعوزين ودكتاتورية الحكومات .

ومهما يكن من شيء . فإن التضامن خير من التناحر .

بين الحريين والاشتراكيين نهض دعاة التضامن الاجتماعي . فاذا كانوا ينكرون التنافس الحر ، ولا يتنكرون للملكية الشخصية ، ويتمسكون بحقوق الفرد ، وحقوق الانسان ، فانهم لا يخرجون من فرض تضحيات على الفرد في صالح المجموع .

إن مبدأ التضامن الاجتماعي قد محا من قاموسه كلمة الاحسان ، إذ رأى فيها اهداراً للكرامة الانسانية . وأقصى كذلك كلمة الإخاء ، بدعوى أنها تخاطب الشعور لا العقل . واختار عبارة التضامن ، لأن الوقائع والحقائق تعززها . فاذا طالبوا الميسورين فانما يطالبونهم برد حقوق لا بدفع تبرعات .

إن الانسان ليولد وهو مثقل بالديون للمجتمع الذى نشأ فيه . ولئن كانت دور العدل قد أقيمت لتأخذ للدائن حقه من المدين ، فلا جناح على الدولة أن تتقاضى ديون الضعفاء من الأقوياء ، وتعتبر الدولة مقصرة فى أداء رسالتها إذا هى قصرت فى هذا السبيل .

إن فى عنق كل غنى ديناً أن يخرج عن بعض ماله للمجتمع ، ذلك المال الذى لم يكسبه بجهوده الشخصية وحدها ، وإنما حصله بفضل مساعى المجتمع ، وهى تارة ظاهرة ، وطوراً خفية . ولا إثم على الدولة ، بل هو واجبها ، أن تحصل الديون من المدينين ليأخذ كل فرد فى المجتمع نصيبه من الرخاء . والدولة التى تمثل المجتمع هى التى تتولى تحصيل تلك الديون الاجتماعية .

لقد وجهت الانتقادات لمبدأ التضامن الاجتماعى ، فقال قوم إنه يخلق طبقة من الطفيليات التى تعيش على امتصاص دماء الغير . ولكن هذا الاعتراض يسقط من أساسه إذا لاحظنا أن أعراض هذا المرض الاجتماعى تظهر فى النظام الرأسمالى أكثر مما تظهر فى غيره من النظم . فهناك آلاف من لا يبذلون جهداً ، ولا يعملون عملاً ، ولكنهم يعيشون فى بسطة من العيش لجرد أنهم يملكون رموس أموال تلد لهم إيرادات ضخمة ، وتغنيهم عن أى جهد أو عمل .

ومن السفسطة الفارغة أن يقال بأن : « رأس المال هو العمل المتجمع » . فأى عمل عمله ذلك الوارث الذى ولد من أبوين موسرين ؟ وأى جهد بذله ذلك المضارب الذى ضارب فى البورصة على المكشوف فربح آلاف الجنيهات ؟ وليس ينبغى أن ينسى أن رموس الأموال تكاد تتكاثر فى مثل تكاثر

الميكروبات ، وخاصة إبان الأزمات والحروب والمصائب الانسانية على العموم . ولعل أعدل التشريعات هى تلك التشريعات التى وضعت إبان الحرب العالمية الثانية ، ففرضت ضرائب على الأرباح الاستثنائية ، وضرائب تستغرق معظم الأرباح الفاحشة . ليس من سبيل إلى تقادى نضال الطبقات إلا بإنشاء تضامن الطبقات . وليس من علاج للأناية الانسانية إلا بالسير على هدى مبدأ التضامن الاجتماعى .

السياسة الاجتماعية

السياسة الاجتماعية تهدف الى تحقيق السلام الاجتماعى فى الامة بأسرها . وهى لاتبسط جناح الرحمة على الطبقات العاملة وحدها بل تمد ظلها الوارفة الى طبقة الفلاحين . وفى الحق ، إن الفلاح والعامل ، فى مصر ، أضيع من الأيتام فى مأدبة اللثام . بل إن السياسة الاجتماعية الصالحة لا تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل إذا قصرت جهودها على إصلاح حال الفلاح والعامل ، ولم تجاوزها الى دائرة الصناعات الحرة . وفى الواقع ، إن النظام الاقتصادى الحاضر يجمع بين صاحب الملايين المتبجح ، والمعوز المقضى عليه بأن يكون فريسة للرض ، ثم يروح ضحية للموت المبكر ، وإلى جانبهما توجد طائفة من المحرومين الذين يعانون شظف العيش ويؤس الحياة ، على صورة أشد وأقسى من الفلاح والعامل ، وأولئك هم المتعلمون المتأدبون الذين لا يملكون ثروة شخصية ، فلا مندوحة لهم عن أن يكسبوا خبزهم اليومى بالعمل العقلى .

ولئن كانت نظرية العرض والطلب صحيحة فى عالم الاقتصاد فهى أصح ما تكون فى عالم الأدب . وهنا نسارع الى القول ، بأن العرض ، فى ميدان الصناعات الحرة ، يجاوز ، مع الأسى والأسف ، دائرة الطلب بمراحل . وفى كل بلد من بلاد العالم قد غصت تلك الصناعات الحرة الى حد أن أصحابها قد باتوا وكأنهم ينتزعون أرزاقهم من بين أنياب الأسود . ولقد اشتد التنافس بينهم الى حد أنهم يسحق بعضهم بعضاً ، وطبق بين صفوفهم مبدأ تنازع البقاء على صورة تملأ القلوب أسى .

وهؤلاء الذين ينشدون مكانة فى المجتمع كأساتذة أو فنانيين أو كتاب أو محامين أو أطباء أو مهندسين الى آخر تلك القائمة البائسة يكون شعورهم بيؤس حياتهم أشد من شعور غيرهم من الطبقات المحرومة ، لأن حساسيتهم مرهفة ، ولأن احتكاكهم بالطبقات المحظوظة المجدودة يحملهم على الموازنة بين نعم أصحابها وشقايتهم .

وإن ننس فلا ينبغي أن ننسى أن الأوهام الاجتماعية تدعو أولئك البائسين إلى مستوى من المعيشة لا تمكنهم منه مواردهم المتواضعة . فإذا أرادوا الظهور بمظهر لائق كان لابد لهم أن يبذلوا في ذلك السيل ثمتنا غاليا ، من تقويس الظهر ، إلى الابتسامة المتكلفة ، إلى اصطناع الرياء ، والطبائع الموهوبة تؤثر الحرمان على فناء الشخصية وعذاب الضمير ، وترى أن التفكير بـروس ذوى السلطان ، ومشايعة أقوياء الساعة بالباطل ، يجعل بطن الأرض أولى بهم من ظهرها .

إني لأذكر كلمة للحامى الفرنسى المدره هنرى رويير الذى كان نقيبا للمحاميين فى باريس قبل الحرب العالمية الثانية قال فيها : « إذا استثنينا طائفة من المحامين القلائل الذين حباهم الحظ بمواهب وملكات عالية فإن الباقين يتضورون جوعا » .

وكم فى مصر ، من المحامين ، وكم من الأطباء ، وكم من الكتّاب ، وكم من الفنانين ، يعيشون عيشة راضية؟! وإن مما يحز فى النفوس أن المجردين من المواهب والضمائر هم الذين يأخذون مكان الصدارة ، فأما أصحاب الشخصيات البارزة ، والاستقلال الفكرى ، والضمائر الحية ، فانهم هم المنبوذون من هذا المجتمع الفاسد .

ثم يتبرع لهم الرأسماليون بلقب مهزومى الحياة ، ويصطنعون العجب من ثورتهم الفكرية فى وجه هذا النظام الفاسد ، ويرصدون كل القوى لمناهضتهم ، بل لا يتورعون عن أن يحاولوا محاولات فاشلة لكي يسخروا العدالة لأهوائهم ، على أن مما يدعوا إلى الاغتياب أن جهودهم فى هذا السيل تذهب أدراج الرياح .

ولن يكون هناك سلام اجتماعى بمعنى الكلمة حتى ينال العقليون حقوقهم المشروعة ، ويأخذوا مكانتهم تحت الشمس ، حتى يقضى على تلك الظاهرة المؤلمة ، فى النظام الاقتصادى الحاضر ، ألا وهى وجود « البؤس فى ثوب رسمى » أو « البؤس فى رديموت سوداء » كما يقول الغربيون فى بعض تعبيراتهم الطريفة .

وليس من شك فى أن السياسة الاجتماعية تكون متأثرة بالعوامل الاقتصادية ، فمن المحال تصور أحوال اقتصادية مرضية من غير تدعيم سابق للبوقف الاقتصادى العام .

ولنضرب لذلك مثلاً بمشكلة البطالة . فلا يمكن القضاء عليها إلا ببث روح الحياة في الاقتصاد القومي . فلو أن الحكومات المصرية المتعاقبة طلقت سياسة الكلام واعتنقت سياسة العمل ، إذن لأمكن التغلب على مشكلة العمال المتعطلين ، والمتعطلين المتعطلين .

ولو كانت الوزارات المصرية المتوالية تعنى ما تقول ، وتقصد الى تنفيذ المشروعات القومية التي تتختم بها خطب العرش ، ولم تكن تريد بها أن تكون مشروعات على الورق ترمى الى مجرد الدعاية والاعلان عن النفس والتغلب على الخصوم السياسيين في المزايدات الكلامية ، لما شكا عامل تعطلا ، بل لزاد الطلب على العرض بالنسبة للأيدى العاملة .

لقد كانت الوزارات تتعلل بحالة الحرب في الجمود دون إنفاذ المشروعات الحيوية للبلاد . ولكن ها هي الحرب قد وضعت أوزارها ، ومع ذلك ما برحت تلك المشروعات البائسة تغط في نوم عميق بين أضيائير الوزارات ، ولا يعلم إلا الله متى يزاح كابوس الركود عن صدر البلاد ، وكيف تزحزح تلك المشروعات من فوق الرف ، أو تخرج من الثلاجة ، لتدب روح الحياة في كيان البلاد الاقتصادي .

ولقد خلفت لنا الحرب تركة مثقلة ، وأوجدت لنا حالة اجتماعية جديدة تهدد السلام الاجتماعي تهديداً خطيراً . فها هم مئات الألوف من العمال الذين كانوا يعملون في السلطة العسكرية يهيمنون على وجوههم في الطرقات ، يبتغون عملاً فلا يجدونه ، ويلتمسون قوتاً لعيالهم ولأنفسهم فلا يظفرون به ، وهم أشداء على العمل ، وهم يؤمنون بأن حق العمل حق مقدس ، وأن من أول واجبات الدولة أن تيسر عملاً لمن لا عمل له ، والحكومات المتعاقبة تمنهم الأمانى ، وتلجأ للسكنات الوقتية ، والحلول السطحية ، ولا تحاول أن تعالج ذلك الداء الاجتماعي علاجاً حاسماً ، فتعرض على العامل وجبتين من الطعام في مطاعم الشعب ، ولا تقول له كيف يطعم عياله ، وكيف يطعم نفسه بعد أن تفرغ معدته من هاتين الوجبتين ، وهذا الطراز من العمال قد ألف مستوى خاصاً من المعيشة ، ولم يدخر لغده ، لأن تكاليف المعيشة

إبان الحرب كانت تستنفد كل موارده . وهناك عمال آخرون يريد أصحاب الأعمال أن يهبطوا بأجورهم إلى النصف ، ناسين أو متناسين أن أسعار الحاجيات لم تهبط بتاتاً أو لم تهبط إلى هذا المستوى الفاحش ، وغافلين أو يحسبون الناس غافلين عن الأرباح الفاحشة التي كدسوها طيلة مأساة الحرب العالمية .

وليس المراكز الاجتماعية والمراكز الصحية التي تظنن بها مختلف الوزارات إلا مسكنات وقتية لا تشفى من هذا الداء الدوى بحال . وإنما العلاج أن تقوم وزارات شابة فتية تدرك روح العصر ، وتطعم الحياة بدم جديد حار ، وتنفخ من روحها في الحياة الاقتصادية ، وتنفذ المشروعات العامة ، فتخدم الأمة خدمة مضاعفة ، إذ توجد عمالاً للعمال المتعطلين ، والمتعلمين المتعطلين فتكفل السلام الاجتماعي في ربوع البلاد ، وتضاعف الثروة القومية بإيجاد موارد جديدة .

اليوم تواجه مصر أزمة اجتماعية من الدرجة الأولى ، تلك هي أزمة البطالة ، فإذا لم تتداركها في الوقت الملائم استهدفت لأوخم العواقب ، فإما أن تبادر إلى تنفيذ المشروعات العمرانية ، وإما أن توطن نفسها على تقديم إعانات للعمال المتعطلين على غرار الإعانات التي كانت تقدمها إنجلترا لعمالها المتعطلين في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

من ذا يتصور أن مشروع كهربة خزان أسوان الذي يدر على مصر أخلاف الرزق من صنع السد واستنباط الحديد يجر ذبوله من سنة ١٩١٢ إلى اليوم ولا يدرى أحد متى يستيقظ من نومه العميق ، مع أنه يوجد مجالاً لعمل آلاف من العمال ، فوق أن إتمامه ينعش الاقتصاد القومي أيما انعاش .

ثم يزعمون أنهم يحاربون الفقر والجهل والمرض بوسائل لا تتعدى تنميق الألفاظ ، وتزويق العبارات .

وإذا كانت السياسة الاستعمارية تحمل أكبر نصيب من التبعة في هذا الركود المخيم على الجو الاقتصادي في البلد ، فليصارحنا المتزعمون بتلك الحقيقة المؤلمة . فأما

أن يجعلوا أنفسهم دريئة للسياسة الاستعمارية ، فهذا ما يجعلهم شركاء في الأثم أرادوا أم لم يريدوا .

لا بد أن يحل الانسجام بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية بدل الفرقة التي كانت بينهما في الماضي . فوحدة الأهداف توحد بين مختلف طبقات الشعب ، وتضع قواعد السلام الاجتماعى .

وليس يكفي أن تقصر الدولة جهودها على تحديد الأجور ، وتحديد ساعات العمل ، بل لا بد من رفع مستوى الفلاح والعامل ، بالوسائل الصحية ، وتوفير الغذاء والكساء والمسكن لها .

ولكن وزاراتنا — حفظها الله — تفكر فى الكمال قبل الضرورى ، أو تحاول أن تلهى الفلاح والعامل بالكمال عن الضرورى ، فإذا قالوا لها نريد خبزاً وملبساً ومسكناً ، أجابتهما غير متحرجة : ها كم سيناء ومسارح تمثيل وساحات شعبية للعب فيها تسرحون وتمرحون ، فبالله هل تفتقر هذه العقلية عن العقلية التي زعموا أنها قالت بالاستعاضة عن الخبز بالفطائر ، أم هل تختلف فى كثير أو قليل عن عقليات زنوج أواسط أفريقيا الذين يعنون بأن يزينوا أجسامهم بالوشم والخرز ، دون أن يعنوا باتقاء حرارة الشمس ، ثم أليس فى أساليب وزاراتنا المتعاقبة مصداق لنظرية الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر الذى ذهب إلى أن الزينة كانت أسبق من الضرورى فى تاريخ الإنسانية ؟!

والدولة الجديرة بهذا الاسم لا تريد على سياستها الاجتماعية جزاء ولا شكوراً ، فهى لا تمنح محسوبيات ، وإنما تقرر حقوقاً . وهى تربي الفرد على الفضائل الاجتماعية ليكون مواطناً صالحاً يعرف ما عليه من واجبات ، وما له من حقوق ، وهى تقرب مسافة الخلف بين الطبقات ، بل تردم هوة النضال بينها ، وبذلك يصفو جو السلام الاجتماعى ، فلا تسكدره سحب المنازعات بين مختلف الطبقات .

إن أمام السياسة الاجتماعية مهمات جسيمة للنهوض بها . وهدفها الأخير أن تسود العدالة الاجتماعية فتبسط فوق رؤوس الجميع ظلها الظليل . فلا بد لها من تنظيم

العمل تنظيماً شاملاً ، حتى لا تقع مصادمات بين العمل ورأس المال ، وحتى يتحقق التضامن القومي .

ولا محل للتفريق بين العمل العقلي والعمل اليدوى ، فينظر إلى الأول نظرة تقدير وإكبار ، وإلى الثانى نظرة بئس واحتقار ، فالإنتاج المادى والإنتاج الأدبى كلاهما ضرورى للأمة ، وكلاهما يضيف إلى ثروتها القومية وتراثها الأدبى . ويستحيل على أية أمة أن تنهض من كبوتها مالم يتعاون على إنهاضها العقل والساعد معاً .

لقد كان الحكيم أرسطو يذهب ، تبريراً للرق ، إلى أن فريقاً من الناس خلقوا لينظروا إلى السماء ، وفريقاً خلقوا ليكبوا على الأرض . على أن فيلسوف اليونان لم ينكر أن الأعمال العقلية ، والأعمال الجثائية ، كلاهما لازم لحياة الأمة . والدولة الحكيمة هى التى تعمل على استثمار الجهود الذهنية والجهود الجسدية لإبلاغ الأمة مكانتها اللائقة بها على مائدة الأمم المتحضرة .

ينبغى للسياسة الاجتماعية أن ترد للفلاح والعامل كرامتهما كإنسان ومواطن وأن تسوى بينهما وبين طبقات الشعب الأخرى . فنذ قيام العصر الصناعى كان ينظر إلى العمل اليدوى على أنه سلعة تباع وتشترى ، وأن سعرها خاضع ، صعوداً وهبوطاً ، لقانون العرض والطلب . ولكن هذا الوهم قد تبدد منذ اعتبر العمل ، سواء أ كان يدوياً أم عقلياً ، شرفاً اجتماعياً . والشرف الاجتماعى لا يعترف بأى تمييز بين صاحب العمل والعامل . فهم جميعاً يرمون إلى غاية واحدة ، ويستحقون نفس التقدير والاحترام . فعلى صاحب العمل أن يوفر الرخاء لعماله ، كما أن على العمال أن يكونوا مخلصين لصاحب العمل وإذا كان للعمال حق فى الراحة من عناء العمل ، وثقيف عقولهم فى أوقات الفراغ ، فلا بد لهم من إجازات أسبوعية وسنوية يتقاضون خلالها أجورهم .

وإذا كانت أمم الغرب تفكر فى إجازات العمال ، وفى كيف يقضون ساعات فراغهم ، فأننا نحن المصريين يجب أن يكون تفكيرنا منصبا ، بادئ ذى بدء ، على رفع مستوى الفلاح والعامل . والسياسة الاجتماعية الحكيمة تقضى بأن نبداً بالبداية كما يقول الفرنسيون ، وألا نضع العربدة أمام الحصان .

إن رخاء الأمة والدولة يتطلب القيام بمشروعات جسيمة متنوعة تلتقى كلها عند تلك الغاية الاجتماعية السامية . وليس واجب الدولة قاصرا على إيجاد عمل للعامل ، وتنظيم شروط ذلك العمل ، بل يمتد واجبها الى توفير حالة الرخاء له ، وتعليمه وتهذيبه .

ولئن كان الفلاح المصرى عاملا ، وكان الفلاحون العاملون يعدون بالملايين فكل سياسة اجتماعية لا ترمى إلى رفع مستواهم مقضى عليها بالفشل لا محالة . ولا يمكن لهذه الأمة أن تبلغ مجدها الطارف والتليد ما لم يبلغ الفلاح المصرى مكانته كإنسان وكموطن .

ومن أقدم عصور التاريخ ، عرف الفلاح المصرى بالجلد على العمل ، فهو يعمل عامة يومه تحت شمس الصيف المحرقة ، وفي زمهرير الشتاء . فاذا كانت قد ضعفت حيويته بعض الشيء ، وقل إنتاجه في العهد الأخير ، فما ذلك إلا لأنه فريسة للفقر والمرض والجهل . وليس الذنب ذنبه وإنما هو ذنب القائمين بالأمر ، والذين تضعهم الأقدار الساخرة في مكان الزعامة من هذه الأمة ، وهي جريمة السياسة الاستعمارية أولا وأخيرا ، تلك التي تحتم ألا تترك الثمرة حتى تنضج مخافة أن تنفصل عن الشجرة .

وإذا كان الفلاح المصرى هو الذى بنى الأهرام ، وشيد الآثار الخالدة ، وحول مجرى النيل ، وحفر قناة السويس ، فهو القادر على انشاء المشروعات العمرانية العظيمة الخالدة التي تسعد الدولة وتسعده ، بشرط أن توجد على رأس الدولة الرسوم المفكرة ، والعزائم الصادقة التي تجعل المصلحة العليا للدولة فوق كل شيء وقبل كل اعتبار .

في أمريكا نهر اسمه نهر التينيسى يصفونه بالنهر الجامح ، إذ يغير مجراه بين حين وآخر . وما زالت الأعمال الهندسية تعمل على ضبطه وكبح جماحه حتى استقر مجراه في منطقة ثابتة ، فجنى الأمريكان من ذلك مزايا عظيمة ، إذ اتسع نطاق

استغلاله الزراعى حتى بلغ الملايين من الأفدنة ، وولد جريان النهر ، ومساقط المياه فيه مليارات الكيلوات من القوى المحركة ، فانبثت المصانع والمعامل على ضفافه ، وأصبحت أينما سرت فى حوضه تشهد ازدهار الصناعة التى استعاضت بالفحم الأبيض عن الفحم الأسود ، واستغنت بالكهرباء عن البترول .

وفى مصر الأسيفة جثم كابوس السياسة الاستعمارية على صدرها أربعة وستين عاماً كاملة ، وكان هذا الكابوس الثقيل لا ينى عن المن والتبجح بأنه قد أعطى مصر الماء والعدالة ، ومع هذا فإن مياه النيل ، فى فترة الصيف ، تصب فى البحر هدرا ، أى أن الجواهر تلقى فيه هباء ، إلى حد أنك تجد ماء النيل العذب على مسافات بعيدة من سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية ، فيما أن تكون السياسة الاستعمارية تجمع بين الاقتراء والسفه ، وإما أن نكون نحن المصريين سفهاء ، أو أن نكون نحن والسياسة الاستعمارية فى السفه سواء .

إن أعمال ضبط النيل توجب أن ننتفع بكل قطرة فيه حتى نزيد مساحة الأراضى المنزرعة ، فنواجه مشكلة ازدياد السكان ، ولا بد من استغلال مساقط مياه هذا النهر المبارك ، حتى إذا أعوزنا الفحم الأسود ، لم يعز علينا الفحم الأبيض ، وحتى يمكن أن نحول مصر إلى قطر صناعى ، إذ لا نستطيع بحال أن نعيش على الزراعة وحدها .

ولو أن أرض مصر تزرع على الأصول والأساليب العلية الحديثة لكان الانتاج الزراعى أضعاف أضعاف ما هو الآن ، ولكن الجهل ينقص من موارد الاستغلال ، والمرضى يهدئون حيوية الفلاح المصرى الذى عاش مشال السكدح خلال العصور .

ولو انتشرت الصناعات الزراعية بين الفلاحين على صورة مرضية لا تنتشل هذا الفلاح البائس من وهدة البؤس والشقاء .

إن دعاة الطنطنة والاعلان عن النفس يعتذرون عن تقهر البلاد بمجمود الفلاح ،

وهم في الواقع أشد منه جهوداً ، لأنهم يعيشون بروس الماضي ، ولا يتزحزون
عن الأساليب التي درجوا عليها .

فهذا الشعب سلس القياد ، ولذلك فإن قيادته من الهنات الهينات ، ودفعه إلى
الإصلاح لا يتطلب إلا الرغبة الصادقة ، والإرادة القوية .

ويعيرون على الفلاح المصرى أنه يزهد في الهجرة ، حتى أن مديرتى الشرقية
والبحيرة مثلاً تعوزهما الأيدى العاملة ، وتوجد فيهما موارد رزق كثيرة ، على حين
أن مديريات أخرى تكتظ بالسكان ، والمصلحون المزيّفون لا يعيرون أنفسهم
إذا لا يزودون الفلاح برأس المال حين يطلبون اليه الهجرة إلى بلد غير بلده .

ولا يقعد الفلاح المصرى عن العمل إلا عدم وجود العمل ، وينسى أو يتناسى
مصلحو آخر زمن أن البطالة منتشرة بين ملايين الفلاحين ، فالذين لا يعملون
إلا ثلاثة أشهر في العام يعتبرون في حكم المتعطلين لا محالة .

وإذا كان تيار الإجرام يشد بين الفلاحين فمرجع ذلك إلى تفشى الفقر والجهل
بين صفوفهم .

وليس بصحيح مطلقاً ما ذهب اليه اللورد كرومر من أن الرخاء المادى يرفع
موجة الإجرام في مصر ، وإنما الصحيح أن الفقر العقلى يضاعف الإجرام .

ولا يعزى انتشار المخدرات في بيئة الفلاح المصرى إلا إلى بؤسه وشقائه
ورغبته في أن يهرب من مواجهة الآلام إلى التحليق في أجواء الخيال ، فكما أن
تعاطى الخمر ينتشر بين العمال في الغرب لأن العامل الأوروبى يريد أن يفر من الحقيقة
إلى الخيال ، ويبتغى أن يغرق أحزانه في ثنايا السكوبة ، فكذلك الفلاح المصرى
يبتغى بالمخدرات الفرار من حقائق هذا العالم ، فليست السجون هى التى تبرئه
من هذا الداء الويل ، وإنما رفع مستوى معيشته هو الذى يشفيه منه .

ضمنى مجلس مع وزير سابق فقال الوزير — لافض فوه — إن مبعث بؤس الفلاح
هو كثرة التناسل ، وإن من الخطأ الإكثار من المستشفيات للإبقاء على حياة الآلاف

من الفلاحين ، على حين أن الواجب أن يتركوا ليهلكوا مرضاً حتى يخف ضغط السكان ، وهكذا يتمص الوزير المصلح روح مالتوس الاقتصادى الإنجليزى المتشائم الذى يبارك الحروب والأوبئة والطواعين والأمراض ، لأنها تخفف ضغط السكان فى العالم ، وتوجد التوازن بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية !

وألصق بى وزير آخر تهمة التطير ، وكان خياله خصبا فصاح فيم التطير ، وتحت أرض مصر ، على عمق ثلثائة أو أربعائة متر ، يجرى نهر مبارك الغدوات ميمون الروحات ، يشق طريقه من السكنفو البلجيكية الى مصر ، فاذا غصنا اليه أصبحت الصحارى المصرية جنات تجرى من تحتها الأنهار ، ولم تعد بنا حاجة قصوى الى ضبط النيل ومنع انصبابه فى البحر عبثا !

وطار الخيال بصاحي الوزير كل مطار ، فذكر القنبلة الذرية بخير ، وكيف أنها سوف تدير الآلات فى مستقبل قريب ، وإذن تنبعث طرق المواصلات فى أرجاء القطر المصرى ، وتزدهر الصناعات فى ربوع النيل .

وتخيل الوزير المصلح ثم خال أن أشعة الشمس ، وهى من القوى الطبيعية الهائلة الضائعة سوف تمد المصانع والمعامل بالقوى المحركة الهائلة ، فتصبح صحارى مصر مركزا عظيما للصناعات تبنى صناعات أمريكا وأوربا ، وتتقدم مصر تقدما صناعيا يبلغ حدود الأساطير بحيث لا يشق لها غبار ولا يصطلح لها بنار !

وعدوى الخيال تسرى من الغرب الى الشرق ، وتنحدر من رموس مفكرى أوربا الى رموس وزرائنا الأكرمين ، فقد والله أذكر وأنا طالب فى باريس أن موسيو شارل جيد العالم الاقتصادى الأشهر كان يحاضرنا عن القوى الضائعة فى الطبيعة ، وعن حرارة الشمس بنوع خاص ، وكان يقول لنا : لو وفق الإنسان الى استخدام أشعة الشمس لإدارة الآلات ، إذن لا نتقل مركز المدنية إلى قلب الصحراء ، ولأصبح الضباب السكثيف الذى يحيط بجو انجلترا معظم السنة السكفن الذى تدرج فيه صناعاتها .

وكنا ونحن طلاب في أحلام الشباب نغبط بهذا الخيال الرائع لاعتبارين :
الأول أن مصر ، وجل مساحتها صحراء ، سوف تكون مركزا للمدينة العالمية ،
والثاني أن انجلترا ، وهى خصم حريتنا واستقلالنا ، سوف تندثر من الوجود .

ولكن الوزير المصلح نسى أو تناسى المثل القائل بأن طيرا فى اليد خير من عشرة
على الشجرة ، وأن أولى لنا ثم أولى أن نفكر فى أمر النهر الذى على سطح الأرض
قبل أن نفكر فى التنقيب عن النهر الذى فى جوف الأرض ، وأن تتعلق بما هو
فى متناول أيدينا قبل أن نتعلق بالقنبلة الذرية ونتشبث بأهداب الأشعة الشمسية .

إن السياسة الاجتماعية لا تقوم على الخيال ، وإنما تقوم على العمل الجدى
المنتج ، لإقالة الشعب من عثرته ، ورفع مستوى معيشته ، وإحلال الوئام بين
الطبقات محل الخصام ، وبذلك يشاد صرح السلام الاجتماعى .

مكافحة الفقر

الفقر هو العش الذي تبيض فيه الجريمة وتفرخ. وبيئة الفقر هي التربة الصالحة لنمو بذور المذاهب الهدامة. وإذن فلا بد من مكافحة الفقر لنشر راية السلام الاجتماعي. وليس من السياسة الاجتماعية في شيء أن يعتمد الذين بأيديهم مصائر الشعوب على جهل الجماعات بحقوقها، واستسلامها للظلم التي تنصب فوق رؤوسها. ففي عصر النور الذي تعيش فيه الإنسانية اليوم، وفي كل بيئة من البيئات، تنبت شخصيات قوية مستقلة، هي نفسها أهداف للظلم، تدين بمبدأ التضحية، وتثور في وجه المظالم الاجتماعية، وترى دينا في عنقها أن تبصر الشعب بحقوقه المضمومة، وكرامته المسلوقة، وتجهد لزاما عليها أن تكافح في سبيل رد الحقوق الى أهلها. ومهما تكن وسائل أقوياء الساعة للقضاء على حرية الفكر، فليس في وسعهم القضاء على المؤمنين بحقوق الشعوب، ولئن قضى على طلائع التحرير من العسف الاجتماعي فلسوف تنبت طلائع غيرها.

كذلك ليس من الحكمة الاجتماعية أن يعول القائمون بالأمر على تمكن العاطفة الدينية من نفوس الجماهير الساذجة لملها على الرضا والاستسلام. فمن التجنى على الأديان رميها، من طرف خفي، بالاطمئنان الى المظالم الاجتماعية والاقتصادية. ومن الإساءة البالغة الى الأديان، أن تصوّر بأنها تناهض الرقي الإنساني. ولو بطريقة سلبية. وهي التي تدعو الى العدل وتحض على محاربة الفساد.

وإن بعض رجال الأديان ليسيثون اليها أبلغ الإساءة، ويخلقون شبه عذر لمفكر نائر مثل كارل ماركس حين يصف الأديان عامة بأنها «أفيون الشعوب» ويبررون، من حيث لا يشعرون، موقف أولئك المتمردين المتطرفين، من جماعة الاشتراكيين، الذين ينادون صباح مساء بوجوب فصل الدين عن الدولة، مخافة أن يتخذ الرجعيون من رجاله حائلا دون رفع المظالم الاجتماعية.

ولا شك عندى فى أن الدين عامة براء مما يأفك الذين يفكرون بروس الماضى ، فالأديان كلها مثالية ، وهى تدعو لعالم يسود فيه الحق والعدل والحرية ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتعارض والتقدم البشرى ، أو تصطدم بعوامل النهوض الاجتماعى والاقتصادى ، فى جميعاً ، بنصها وروحها ، تدعو إلى الإصلاح ، وإلى الاخاء الانسانى .

وإذا كانت قد قامت فى الغرب ، فى غروب القرن التاسع عشر ، ونجر القرن العشرين ، حركة تهدف لأن يكون ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، فما نحسب أنها كانت موجهة للدين فى ذاته ، وإنما كانت مصوبة لأولئك الذين أساءوا فهم الدين فاحتالوا لأن يجعلوه عقبة كؤوداً فى سبيل رفع المظالم الاجتماعية والاقتصادية عن كاهل المجتمع الأوروبى ، وإلا فالمسيحية التى تبشر بأنه : « لا يدخل الغنى ملكوت السماوات حتى يلج الجمل فى سم الخياط » ، يمكن أن يقال ، دون وجل أو مغالاة ، أن الاشتراكية ، لا بل الاشتراكية المتطرفة ، هى وليدتها الشرعية .

ولئن نهضت فى الشرق نزعة فسكرية ترمى إلى التفريق بين علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه ، فتلك النزعة بريئة كل البراءة من التهجم على الدين ، وإنما هى تحارب الجمود الفسكرى ، وكيف يمر بخاطر مصلح اجتماعى أن يتوثب على الاسلام وهو الدين القيم الذى جعل الزكاة ركناً من أركانه .

إن الذى ينصب نفسه للإصلاح الاجتماعى ينبغى له أن يواجه الحقائق بدل أن يلف حولها ويدور ، ويجب عليه أن يتجرد من الأوهام فى أية صورة من الصور ، ومهما كانت الصبغة التى تصطبغ بها ، أو الراية التى تصطنع العمل فى ظلها .

ولا يتمشى الرياء الاجتماعى ولا الرياء الدينى مع الإصلاح المنشود . فالمرج السياسى قد يشهد الله على ما فى قلبه من حب للإصلاح وهو له من ألد الخصام . والدجال الاجتماعى قد يورى أنه يتحرق وجداً على البائس والمظلوم ، وقلبه قد

أقفر من كل أثر للرحمة ، وهو إنما يتغنى الطنطنة والإعلان عن النفس . والمهرج الديني قد يشهد الأرض والسماء على أنه يكافح الظلم والظالمين وهو صنعة لهم ، بل من غرس أيديهم . والمتجر بأهواء الجماعات قد يبدي أنه يتهالك غيرة على مصالحها وهو إنما يستغلها في أشنع وأبشع صور الاستغلال .

وكلما وليت الحكم في مصر وزارة جعلت براعة الاستهلال في برنامجها مكافحة الفقر والمرض والجهل .

وكلما نبت في البلاد حزب أو هيئة أو جماعة يحمل أو تحمل طابعاً عاماً أو خاصاً ، ويصطبغ أو تصطبغ بصبغة سياسية أو دينية ، تغنوا بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، وجعلوا في رموس برامجهم محاربة الفقر والمرض والجهل . فتلك الحرب المقدسة هي شعار اليوم ، أو هي آخر طراز في التفكير العصري ، أو هي جواز المرور إلى قلوب الجماهير ، على أنه لا تلبث أن تتسع مسافة الخلف بين القول والعمل ، ولا تكاد الجهود المصطنعة أن تظهر حتى تذوب كما يذوب الجليد تحت حرارة الشمس ، ولا توشك الفقايع الكلامية أن تنتفخ وتتنخم حتى تنفجر وتبخر في الهواء .

وعلى الرغم من تعاقب الوزارات وتعدد الأحزاب والجماعات ، وعلى الرغم من أنها جميعاً تنفق أكبر كمية من الوعود والعهود ، فلا يزال شبح الفقر ، وظلام الجهل ، وميكروب المرض ، يخيم في جو البلاد .

وبرغم المزايدات السياسية والوطنية والكلامية ، فقد اختلطت الدسائس بالبؤس ، وامتزج التهريج بالفاقة ، وما برحت أعدى أعداء الإصلاح والانسانية تعقد في سماء مصر غيومها السوداء .

ولسكننا سنترك الأحزاب والهيئات والجماعات جانباً فطالما كانت خارج الحكم فلا تملك إلا الهتاف بالنظريات المجردة . فأما تنفيذ الإصلاح فمن شأن الذين بأيديهم مقاليد السلطة ، ولهم سلطان التشريع . ولهذا الاعتبار سوف تتعقب الحكومات المتعاقبة لنرى بأعيننا ونلصق بأيدينا أن جهودها لا تتعدى دائرة الكلام .

مسكنات وقتية

إن أليق وصف لجهود الحكومات المتعاقبة ، إن صح أن هناك جهوداً ، في سبيل محاربة الفقر ، هي أنها مسكنات وقتية لا أكثر ولا أقل .
وليس من ينازع في أن مشكلة الفقر أبعد غوراً ، وأعظم أثراً ، من أن تعالج بالمسكنات الوقتية .

ولعل لا أتجنى على تلك الحكومات إذا أنا جاهرت بأن مشروعاتها لا تعدو أن تكون مشروعات دعائية ، أو برامج على الورق ، يراد بها مجرد كسب ثقة الأمة ، والتغلب على الخصوم السياسيين .

فأما مواجهة الحقائق ، والشجاعة الأدبية في تشخيص الداء وتوفير الدواء ، فأما الجهر بأن النظام الاشتراكي المعتدل ، هو أصلح نظام لمصر في العصر الحاضر ، فهذا ما أجفلت منه كل وزارة ، وخانتها شجاعاتها في الجهر به ، جهلاً ، أو جبناً ، أو مصانعة للأقوياء .

وفي العصر الحديث ، أمرفت الوزارات المصرية أيما إسراف في الدعوة إلى مكافحة الفقر ، ذلك بأن عاملاً جديداً قد نبت في الموقف . فهناك تيار مذهب حديث ، له بريق يخطف أبصار السذج ، يحاول تحطيم الحواجز والسدود ، ليطغى على الشعوب المتاخمة والبعيدة . ويجب أن تكون مصر بمأمن منه ، وينبغي أن تكون البلاد بمنجاة من عواقبه .

ولسكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ ليس السبيل أن نتظاهر بمحاربة الفقر ونحن نظاهر الرأسمالية الجاحمة ، ونصطنع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ثم نصانع خصوم هذا الإصلاح . وإنما السبيل أن نجنح في شجاعة ورفق إلى الاشتراكية المهدبة .

ولكي نوفق إلى صد التيار الجديد الجارف ، ينبغي أن يكون الذين يقومون بأداء تلك الرسالة من المؤمنين الذين يعملون استجابة لنداء ضمائرهم ونداء المساكين والمضطهدين والمظلومين ، لا من الجاحدين الذين يستحشرونهم مهماز سلطة أجنبية تبغى

أن تكسر حدة الموجة لأنها تخشى أن تكتسح قواعد استعمارها ، أو يدفعهم جماعة من المستغلين ليأمنوا جانب تلك الموجة من أن تجرف دواعي استغلالهم ، والا فالحرب لا تعدو أن تكون كلاما في كلام .

مراكز اجتماعية ، ووحدات صحية ، ووحدات زراعية ، وإصلاحات كلامية ، أهذا هو كل ما في جعبة الوزارات المصرية لحل المسألة الاجتماعية ؟ !

وأي مضاعفة الثروة القومية ، واستنقاذ الثروة من أيدي الأجانب ، وتحويل مصر إلى قطر صناعي ، وإصلاح الأراضي البور ، والإكثار من المشروعات العمرانية ، ومكافحة البطالة ، والقضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية ، وعلى الجملة أين الإصلاح الكامل الشامل لتحقيق العدل الاجتماعي ، ووضع قواعد الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد ، والنأي بها عن المبادئ المتطرفة ؟ .

وأستغفر الله أن يحمل قولي على محمل الغض من قيمة المراكز الاجتماعية ، والوحدات الزراعية ، فأنا أول من يعترف بمزاياها المتواضعة ، ولكنني أقرر أنها مجرد إصلاح جزئي لا يعدو أن يكون من المسكنات الوقية التي لا تغني عن الإصلاح الكلي شيئا .

وليس من يناع في أن التعاون الزراعي قد أخفق ، فما علة ذلك الإخفاق ؟ علته لمن يريد أن يواجه الحقائق ولا يعتنق سياسة النعامة هو سوء توزيع الثروة الزراعية على صورة يشهد بها المنصفون من الأجانب والمصريون على السواء ، وهل يجوز في عقل عاقل أن يكون هناك تعاون زراعي بين البدراوى الذى يملك آلاف الأفدنة ، والفلاح البسيط الذى يملك قيراطين أو لا يملك شيئا على الإطلاق ؟ وما أشك في أن هذا التعاون الخيالى يثير في الأذهان صورة الفيل والفار يشد عنقاهما إلى نير واحد ، إن صح أن النسبة محفوظة !

مصر أفقر الأمم المتحضرة

نعم ، يملأ قلبي أسى ، بل يكاد فؤادى يقطر دماً ، أن أقرر تلك الحقيقة القاسية المؤلمة ألا وهى أن مصر أفقر الشعوب المتمدينة طراً ، لا يماثلها فى البؤس إلا الهند إذ وقعت كلتاهما فريسة بين مخالب الاستعمار البريطانى .

ولا يخفى أن تقدير مركز مصر قد تطور فى مراحل ثلاث . فقد كانت الانشودة فى الماضى القريب أن مصر بلد غنى لأنها بلد خصب . وفى الحق ، فقد كانت أرضها ، ولا تزال ، مضرب الأمثال فى الخصب والنماء . وإن ننس فلا ينبغى أن ننسى أن المؤرخ اليونانى هيرودوت كان يقول : «إن مصر هبة النيل» . ثم ضرب المصريون على تلك النعمة العذبة فقالوا إن مصر هى النيل ، والنيل هو مصر .

وما برحت تدوى فى سمع التاريخ تلك النعمة الحلوة التى كان يتغنى بها ابن العاص فى صورته الرائعة عن مصر إذ وصفها بأنها يشقها نيل ميمون الغدوات ، مبارك الروحات ، وأنها بيننا تكون عنبرة سوداء ، إذا بها زبرجدة خضراء ، ونقف عند هذا الحد حتى لا نسترسمل فى الخيال ، وننظم الشعر المشور .

لقائل أن يقول : إن ابن العاص كان يحلق فى سماء الخيال إذ تعتبر مصر جنة يجرى من تحتها نهر النيل إذا قيسست بصحراء العرب القحلاء الجرداء . على أنه ليس من يمارى فى أن أرض مصر من أخصب بقاع الدنيا على الإطلاق .

ثم ما لبثت تلك الصورة الزاهية الألوان ، أن ارتسمت فى مكانها صورة سوداء قائمة ، إذ راح الباحثون الذين يواجهون الحقائق يقررون أن مصر فى حالة فقر مدقع نظراً لانحطاط مستوى المعيشة فيها لدى السواد الأعظم انحطاطاً دون ما اصطلحت عليه الإنسانية أنه الحد الأدنى للمعيشة ، أو أنه الكفاف .

ثم نفذت أنظار الباحثين إلى صميم الحقائق فاكتشفوا أن ثراء فئة قليلة منتزع من بؤس كثرة الشعب ، وأن استنزاف دماء الأغلبية يسبب لها فقر دم حاد ، فى حين أنه يورث الأقلية ضغط الدم ، وحيال تلك الظاهرة لا مندوحة عن توزيع الثروة توزيعاً عادلاً وبذلك نرفع مستوى الشعب ، ثم نخطو خطوات أخرى فنضمن

له الرقى المادى والأدبى . على أنه يجب أن نخطو فى أناة وتريث ، ونقدر لأرجلنا قبل الخطو موضعها خشية أن نزلق إلى أعماق هاوية الفوضى والإفلاس .

بلاغة الأرقام

والآن ندع الأرقام تتكلم ، وتتكلم بصوت عال رهيب ، حتى لا يتبرع لنا أحد بالاتهام أننا نرسل الدعوى جزافاً ، أو أننا متطرون ننظر إلى الأشخاص والأشياء من وراء منظار أسود ، فالأرقام لا تكذب ولا تحاى ، وبلاغتها فوق كل بلاغة . ونبدأ فناًخذ بأيدي الذين يعينهم الأمر فنضعها على تلك الحقيقة الرهيبية ألا وهى أن عدد السكان فى زيادة مطردة ، على حين أن الثروة القومية لا تكاد تزيد ، أو تزيد زيادة غير محسوسة لا تتناسب مطلقاً مع ازدياد عدد النازلين على ضفاف النيل ، ولو شئنا أن نثير فى الأذهان صورة شعرية لقلنا أن الموارد القومية تزحف كما تزحف السلحفاة ، بينما أن عدد السكان يثب كما تثب الأرانب .

وليس من يكابر فى أن هذا الاختلال فى التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية هو مبعث الفاقة التى يعانها سواد المصريين .

والآن أترك الكلام والتقدير لاثنتين من الباحثين الأجانب ، هماستر وندل كلياند مدير قسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأمريكية ومسيو مينوست المدير السابق للبنك العقارى المصرى .

ولا أكتفى أنى تخيرت هذين الأجنيين الفاضلين عمداً لشعورهما الطيب نحو مصر من ناحية ، ولأنائى بجانبي عن تهمة الانسياق فى تيار التعصب الوطنى من ناحية أخرى ، وفوق كل أولئك لأنى مملوء ثقة بأن الأرقام التى يوردانها لا يمكن أن تكون مثار جدل أو محل تشكيك .

يرسم مستر كلياند صورة صادقة لمصر إذ يقرر أن مساحة مصر تبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً من الأراضى ، وهى ضعف مساحة فرنسا ، ولكن ٩٧ فى المائة من تلك المساحة المترامية الأطراف صحراء قحلاء جرداء . ثم إن ١٤,٠٠٠,٠٠٠ من المصريين وفقاً لتعداد عام ١٩٢٧ يعيشون فى مساحة محدودة لا تتجاوز

١٦٨, ٣٥ كيلو متراً مربعاً ، وهي تمثل وادى النيل شمال وادى حلفا ، مضافة اليه الواحات ، وكل ذلك يوازي مساحة هولندا . والمصريون المكندسون في تلك المساحة الصغيرة تبلغ كثافة السكان بينهم ٤٠٣ نسمة في الكيلومتر المربع ، أو بتقدير آخر ١٠٤٥ نسمة في الميل المربع ، وإذن فالشعب المصرى من أكثر بلاد الدنيا ازدحاما بالسكان إن لم يكن أكثرها جميعاً . فهذه الكثافة هي على التقريب ضعفها في بلجيكا وهي المعروفة بأنها أكثر بلاد أوروبا ازدحاما بالسكان ، وأكثر ازدحاما بمراحل من كل بلاد العالم .

ومصر أكثر ازدحاما بالسكان من الصين واليابان .

فأما مسيو مينوست فيقدر كثافة السكان في مصر بأنها ٤٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع وفقاً لتعداد سنة ١٩٣٧

ولكن نعطي صورة صحيحة واضحة نقول مع مستر كيلاند أن كثافة السكان في مصر ضعف بلجيكا وأكثر من الصين وأربعة أو ثلاثة أضعاف بلاد العالم قاطبة وفي عام ١٨٨٦ كان عدد سكان القطر المصرى ٠, ٠٠٠, ٠٤٥, ٨ ثم طفر في عام ١٩٢٧ إلى ١٥, ٤٣٠, ٠٠٠ أى أنه في مدى خمسين عاماً قد تضاعف مما يحقق الى حد كبير نظرية مالتوس شيخ المتشائمين .

وما نشك مطلقاً في أن عدد السكان في تعداد سنة ١٩٤٧ سوف يثب الى ما يتراوح بين الثمانية عشر والعشرين مايونا .

فهل ازدادت مساحة الأراضي المنزرعة بهذه النسبة الهائلة ؟ كلا . ففي سنة ١٩١٢ كانت مساحة الأراضي المنزرعة ٥, ٢٨٢, ٦٢٦ فداناً وفي سنة ١٩٣٧ بلغت تلك المساحة ٥, ٢٨٠, ٦٩٧ فداناً أى بنقص ٢٠٠٠ فداناً تقريباً .

والذى يعلل تلك الظاهرة في هبوط مساحة الأراضي الزراعية هو القيام بمشروعات الري والصرف ، وفي كل حال فالثابت أن هناك هبوطاً لاصعوداً بعكس عدد السكان فإنه في زيادة مطردة .

ويقدر مسيو مينوست أن عدد السكان كان في عام ١٩١٢ : ١٢ مليوناً وفي سنة ١٩٣٧ بلغ ١٦ مليوناً .

وفى مدى ٤١ سنة من ١٨٨٦ إلى ١٩٢٧ بلغت زيادة السكان بالنسبة الى مساحة
الأراضى المنزرعة سبع مرات و $\frac{2}{3}$ بالنسبة للمحصولات الزراعية .
ولا يفوتنا أن نلاحظ أن الأراضى المنزرعة ليست كلها ملكا خالصا للبصريين .
فتمشيا مع إحصاء مسيو مينوست يملك الأجانب من أطيان القطر المصرى
ما مساحته ٤٠٣,٦٥٦ فداناً عبارة عن ٧ ٪ من الأراضى المملوكة للبصريين .
ولسنا نستطيع أن نسقط من حسابنا الأرض المصرية المرهونة للبنوك
الأجنبية فهى تبلغ حوالى مليون فدان وهى تضاعف من ظلام الصورة وظلم
الأحداث .

وهل من شك فى أن غلة الأطيان المملوكة للأجانب ، وكذلك ثمرات الأطيان
المرهونة لهم ، يتسرب الجانب الأكبر منها إلى الخارج فيتأثر بذلك الدخل القومى .
ولا يفوتنا أن نذكر أنه فى عام ١٩٤٠ بلغت مساحة الأرض الموقوفة ٦٦٢,٧٠٠
فدان فإذا لاحظنا أن غلة الأطيان الموقوفة هى أسوأ الغلات استطعنا أن نصور
لأنفسنا العوامل المختلفة التى تضاعفت لتزيد من بؤس شعب النيل .

شيخ المتشائمين

كان شيخ المتشائمين ملتوس يحمل الراية السوداء وينظر الى مستقبل الانسانية
بمنظار أسود ، فيذهب الى أن الموارد البشرية تزيد بنسبة هندسية على حين أن الموارد
الطبيعية لا تزيد إلا بنسبة حسابية ، وعلى ذلك فإن عدد سكان كل أمة يتضاعف كل
خمس وعشرين سنة ، فإذا ظل حال الانسانية على تلك الصورة فلا بد من يوم تضيق
فيه الموارد الطبيعية عن سد حاجات الناس ، وإذا ذلك تحل النكبة بالانسانية جمعاء .
وهذا التدليل العجيب قد حمل رأس المتطيرين على أن يرحب بالحروب
والأمراض والأوبئة والطواعين والمجاعات والفيضانات والطوفان كوسائل
لتخفيف ضغط الموارد البشرية ، وإيجاد التوازن بينها وبين الموارد الطبيعية .
بل لم يتورع حامل لواء التطير عن أن يؤذن فى الناس بالاضراب عن الزواج
لغير القادرين عليه .

وخلف من بعده خلف لم يتعففوا عن الدعوة الى تحديد النسل أو ضبط النسل
بوسائل مشروعة أو غير مشروعة ، فاستحقوا أن نسميهم دعاة الانتحار القومى .
ومهما يكن فى دعوة زعيم المتطيرين من غلو وإسراف فلا شك أن نظريته ،
أو نظرته السوداء ، تنطبق على حال مصر الى حد كبير . ولسنا من الآن نبادر إلى
القول بأن العلاج الحاسم لا يكون بحصد الأرواح بوسيلة أو بأخرى ، وإنما يكون
بالطرق العملية التى سوف نشبع القول فيها فيما يلى من البحث .

متوسط دخل الفرد فى مصر

يتخذ الباحثون بحق متوسط دخل الفرد فى الأمة مقياساً لمنزلتها من الرخاء
أو البؤس . وما لا يختلف فيه باحثان أن متوسط دخل الفرد فى مصر قد هوى
إلى الدرك الأسفل من الانحطاط ، بل إلى ما دون الكفاف . ولا ريب أن هذا
التدهور قد ضرب الرقم القياسى بين شعوب الأرض المتقدمة .

ففى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب لسنة ١٩٣٩ قدر متوسط دخل الفرد فى
مصر فى العام بمبلغ تسعة جنيهات مصرية لا تزيد ولا تنقص أى بما يعادل ٧٥
قرشا فى الشهر لنفقات المأكل والملبس والسكن .
ولا نحسب أحداً ينازع فى أن هذا المبلغ الزرى لا يكفى إلا لسكياً يهلك
الفرد جوعاً .

بل لا نظننا تنجى على الحق والواقع إذا نحن جهرنا بأن هذا المبلغ الضئيل إنما
يهيء صاحبه المسكين للموت التدريجى البطيء أو السريع ، إذ يفقده المناعة فيجعله
فريسة للرض ، ثم ضحية للموت .

وليس ما نقوله من نسج خيال ثائر ، وإنما هو الحق الدامى الذى لا مراء فيه .
فقد أجمع الاخصائيون على أن قلة التغذية أو سوء التغذية تقضى على المناعة بين
صفوف الفلاحين المصريين فتحصدهم الأمراض حصداً ، أو تخطفهم الموت
بغير حساب .

ولا نسمو إلى الموازنة بين متوسط دخل الفرد فى مصر ومثله فى نيوزيلنده

واستراليا وكندا وأمريكا وسويسرا والسويد والنرويج والدانمارك وهولنده وبلجيكا وإنجلترا وفرنسا وغيرها وغيرها من بلاد خلق الله ، وإنما نجتزئ بالمقارنة بين مصر واليونان في هذا السبيل والثانية أقل من الأولى في الثروة والموارد . فقد كان متوسط دخل الفرد في اليونان ، قبيل الحرب العالمية الثانية ٨٠ جنيهاً مصرياً أى تسعة أضعاف دخل الفرد في مصر تقريباً .

لمعترض أن يقول : ولسكنك ، في نظرتك المتشائمة تغفل عن أن الحرب ، ولكل شيء في هذه الدنيا جانبه السيئ وجانبه الطيب ، والحياة مزيج من الخير والشر ، قد ضاعفت من إيرادات المصريين . على أن هذا الاعتراض الذي يبدو وجيهاً لأول وهلة يسقط من أساسه إذا لاحظنا أن الحرب حالة استثنائية شاذة لا يصح أن يقاس عليها بحال . ونضيف إلى ذلك أن هذا الرخاء الذي يخدمنا سراه إن هو إلا التضخم المالي في أسوأ مظاهره ، وأخص معانيه . ولقد استرعى نظري وفكري أن النقود التي في التداول قد بلغت أخيراً ونحن نكتب هذه السطور ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ولا يعلم إلا علام الغيوب إلى أي رقم خيالي تطفر في المستقبل .

وما قيمة زيادة الدخل زيادة طفيفة إذا كانت تكاليف المعيشة قد زادت أضعافاً مضاعفة حتى أن الطبقة المتوسطة ، إن صح أن في مصر طبقة متوسطة ، باتت تقاسم الطبقات الفقيرة شظف العيش ، وبؤس الحياة .

وفي بعض الأحيان يكون متوسط الحال أشد بؤساً من الفقير المعدم ، فالأول إذا كان لديه مريض بحاجة إلى جراحة عز عليه الأجر المرهق الذي يفرضه بعض الجراحين ، ولا نخشى في الحق لومة لائم إذا نحن جهرنا بأن بعضهم قد أصبحوا جزارين وتجار لا يعينهم إلا ابتياع الضياع ، واقتناء العارات . فأما الثاني فقد يكون في المستشفيات العامة متسع للفقراء .

ومن الذين استغلوا المجزرة البشرية إلا الأجانب والذين أسماهم الناس بحق أثرياء الحرب ؟ ولعل أسوأ آثار تلك الحرب أنها جعلت بين الثراء الفاحش والفقير الأسود بعد ما بين الثريا والثرى !

ونحن إنما نتكلم عن دخل الفرد في مصر بصفة عامة ، وإلا فإن الملايين من بنى آدم المصريين يعيشون على ثلاثين قرشا أو أقل في الشهر الواحد ، مما يحمل على الاعتقاد بأنه لولا مناخ هذه البلاد المعتدل الذى لا يتطلب غذاء ولا دفئا مثل الذى يتطلبه طقس البلاد الأخرى ، ولولا بقية من حيوية في هذه الأمة ، لأصبح أبناء النيل ، من عهد بعيد ، في ذمة التاريخ .

ولأنجب أن نكتب وصية هذا الشعب المسكين ، وإنما نريد أن نفتش عن المسؤولين عن بؤسه وشقائه ، ولسنا نتردد في المجاهرة بأن السياسة الاستعمارية تحمل أعظم نصيب من التبعة ، ثم يأتي صنائعها في المحل الثانى من احتمال التبعة .

انحطاط مستوى المعيشة في مصر

لسنا نحجم عن الاعتراف بأننا بحاجة إلى قلم فكتور هوجو صاحب كتاب البائسين لرسم صورة صحيحة صادقة لبؤس هذا الشعب النازل على ضفاف النيل . ولكن مما يعيننا على أداء تلك المهمة أن الباحثين من الأجانب والمصريين على السواء ، المسؤولين منهم وغير المسؤولين ، قد أجمعوا بما لا يدع مجالا للشك على أن مستوى المعيشة في مصر قد انحط إلى درجة تنذر بقاء هذا الشعب إن لم تتدراكه عناية الله وعناية المسؤولين من رجاله الذين يعتنقون سياسة القول ، ويطلقون سياسة العمل ، والذين نخشى أن يظلوا في غفلتهم حتى توقظهم الحوادث إيقاظاً خشناً . وما نشك في أن سياسة إفقار الشعوب التى ينتهجها الاستعمار البريطانى هي التى جعلت مصر تتردى في الهوة التى تردت فيها الهند من قبل .

لقد هال مستر كايلا ند أن ثمانية أعشار الشعب المصرى يعانون نقصاً فاحشاً ، أو سوءاً في التغذية إلى حد أنه أوشك أن يتشكك في الأرقام . على أنه لم يتردد في الجهر بأن ثمانين في المائة من المصريين تعوزهم ضرورات الحياة .

فأما عن نقشي الجهل فحدث ولا حرج ، فالذين يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز عددهم ٢٠ في المائة .

وأما عن فتك الأمراض بالاهلين فإن الإحصاءات مثيرة مفزعة . وإذا كانوا يتخذون نسبة الوفيات بين الأطفال مقياساً للحالة الصحية في الأمة ، فإن نسبة وفيات الأطفال في مصر تكاد تدعو إلى اليأس من مستقبل هذه الأمة ، إذ بلغت تلك النسبة ٢٠.٥ في الـ ١٠٠٠ وهي نسبة لم تصل إليها الهند ذاتها .

وأما مرض البلهارسيا والانكلستوما والبيلاجرا وفقر الدم والرمم منتشرة بين المصريين بصورة تدعو إلى الحزن العميق . فإن ٨٠ في المائة مصابون بواحد أو أكثر من هذه الأمراض . وفي الزمن الأخير أضيفت إليها نكبة الملاريا والأمراض الصدرية التي توشك أن تهدم كيان هذه الأمة .

وقد لوحظ أن مائة في المائة من سكان بعض المناطق مصابون بالبلهارسيا والانكلستوما .

والتعليل الصحيح للفارق في القدرة على العمل والانتاج والرغبة في الهجرة بين سكان الوجه القبلي وسكان الوجه البحري هو أن الأولين أقل عرضة للإصابة بالبلهارسيا والانكلستوما من الآخرين .

ومن المحزن أن يكون طلاب الالتحاق بالجامعة ضعافاً مهزلة ، ومعظمهم مصاب بفقر الدم وضعف القلب ، لسوء التغذية ، أو لقلة التغذية ، ومفروض أنهم من الطبقة المتوسطة التي تستطيع أن تنهض بمطالب الحياة .

أوليس مما يملأ القلب حزناً أن ١٠ في المائة من المصريين هم الذين يصلحون للجندية ؟

أوليس من المؤلم أن قدرة العامل الأمريكي على الإنتاج تبلغ سبعة أضعاف قدرة العامل المصري ؟

أفلا يحز في النفس أن متوسط العمر في مصر أقل منه في أي شعب من الشعوب المتحضرة حتى الهند ؟

وهل أتاك حديث الدكتور سليمان عزمي باشا وزير الصحة ، وأولى بوزير الصحة في مصر أن يسمى وزير الأمراض ، إذ يصف حال الريف وقت أن كان

يحوس خلال ديار الوجه القبلى ليتفقد حالة الملاريا ومبلغ فستكها بالاهلين ؟ أولم يقل أنه كان يقطع المسافات الشاسعة التى تجاوز الخمسة عشر كيلومتراً فلا يرى إنساناً أو حيواناً ، ولا يشهد نباتاً ولا زرعاً كأنما انقطع كل أثر للحياة على وجه الأرض ؟ وهل جاءك نبأ تلك الصورة السوداء التى رسمها المغفور له الدكتور عبد الواحد الوكيل حيث قال إن بمصر ٥,٠٠٠,٠٠٠ مرض ، فإذا كان عدد المصريين ١٦,٠٠٠,٠٠٠ ، أصاب كل واحد منهم ثلاثة أمراض . وإذا كانت تلك الأمراض مجتمعة تنقص من القدرة على العمل بمقدار النصف على أقل تقدير ، باتت الخسارة التى تصيب الإنتاج المصرى توازى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مع التسامح فى التقدير . وهكذا تتحالف المصائب على الثروة القومية . والراث الوطنى ، فیلنا یصب فى البحر هدرأ ، والقوى الضائعة تكثر فى جوانب البلاد ، فلا نحن ننتفع بمساقط المياه أى بالفحم الأبيض ، ولا نحن نستغل الأیدی المعطلة ، والسكفايات المقبورة التى تملأ جوانب البلاد ، ولا نحن نتفادى الكارثة التى تصيب الثروة القومية بأفدح الخسارات من جراء الأمراض الفتاكة التى تقتل أو تهدد من حيوية الشعب .

فهل كثير أن نقول إن هذا الشعب مبذر متلاف ، أستغفر الله بل الغارقة فى الاتهام إلى أذنيها هى السياسة الاستعمارية ، ثم أستغفر الله كرة أخرى ، بل السفهاء الذين يستحقون الحجر فى أوسع حدود الكلمة هم أولئك المتصدرون للزعامة أو الذين وضعتهم الأقدار الساخرة فى مكان الزعامة فى هذه الأمة المنسكوبة بنفر من أبنائها .

إن للأمراض ، وخاصة البلهارسيا والانكلستوما ، تأثيراً جثمانياً ومعنوياً على مجموع الأمة . فالجمود عن السعى لرفع مستوى المعيشة ، وفقدان روح الابتكار والتجديد لتحسينه ، إنما مرجعه إلى تلك الأمراض التى تقتل الحيوية فى الأمة .

إن المرء ليهوله أن يعلم أن ٧٠ إلى ٨٠ فى المائة من المصريين مصابون بالبلهارسيا أى نحو ٩ أو ١٠ مليون مصابون بهذا الداء الويل وأن الحالة فى دلتا النيل أسوأ منها فى مصر العليا بما لا يقاس .

وعلى الرغم من أن الإحصاءات لا تبين نسبة الوفيات لكل مرض من الأمراض إلا أنه مما لا شك فيه أن مرض البلهارسيا يخصه من الوفيات نسبة تتراوح بين ٨ و ٢٥ في المائة .

والبلهارسيا إن لم تسبب الموت العاجل فهي تسبب الموت البطيء ، وتجر إلى الضعف والهزال اللذين يجعلان المصاب بها عرضة لأمراض أشد وأسرع فتكا ، وفي كل حال فإن المنكوب بها يكون ضعيف الهمة ، فاقد الروح المعنوية إلى حد أنه يعتبر عضواً أشل في جسم المجتمع .

ولهذه الاعتبارات فإن من حق بعض الباحثين أن يرتاب في صحة الدعوى بأن الشعب المصرى وافر العمل ، جم النشاط ، لا يجد التراخي والإهمال سييلا إلى نفسه . على أننا نحب أن نلقى شيئاً من الضوء على مثار هذا الخلاف فنقول إن مما لا يرقى الشك إليه أن المصرى يؤثر الجد والنكد ، وأنه يقبل على العمل الجدى المنتج بهمة لا تعرف الفتور أو الملل ، تشهد بذلك الأعمال العظيمة الخالدة على وجه الدهر . فإذا اعتراه ملل أو كلال في العصر الحديث فأنما مرد ذلك إلى الأمراض المتفشية في صفوفه ، وإن كل سياسة اجتماعية لا تبرئه منها إنما تسجل على نفسها الإفلاس .

ترى هل تحالف الاستعمار والرأسمالية على أن يدعا هذا الشعب غارقاً في بحار الفقر والمرض ، متخبطاً في دياجى الجهل ، ليسلس قياده ، ويسهل استعباده ؟ وما أبرىء الاستعمار إن الاستعمار لأمّار بالسوء . أو لم يملأ أحد غلاة المستعمرين فمه بتلك الكلمة الكبيرة : « يجب أن لا نترك الثمرة تنضج لأنها إذا نضجت تنفصل عن الشجرة لا محالة » ؟ وما أبرىء الرأسمالية فهي من الطفيليات التى تستنزف دم الغير شأنها شأن البلهارسيا والإنكلستوما فإذا برىء منهما المريض علت همته وارتفعت معنويته وعرف ما عليه من واجبات وماله من حقوق فيبرأ من الأمراض الاجتماعية في أية صورة من الصور .

لقد لوحظ أن المصريين المصابين بمرض البلهارسيا هم أشد الناس جنوحاً إلى

السكون والطاعة ، وهم لا يتحركون لدفع الأذى عن أنفسهم مهما انصب الأذى على رؤسهم كما يشهد بذلك الدكتور محمود أباطة .

وهذا المرض الويل يعوق نمو الأطفال الجثافي والعقلي على السواء . فأما الشبان فانه يقضى على عملهم اليدوى . وهو يسبب آلاماً مبرحة ويبعث على التضخم فى نسبة الوفيات كما يقرر ذلك الدكتور محمد خليل عبد الخالق باشا وهو الحجة الثقة فى تلك لمأساة الدائمة .

وتلك الطفيليات التى تجرد مرعى خصيباً فى أجسام ٩٠ فى المائة من الفلاحين تهدم حيوييتهم ونشاطهم وتجعلهم ينجحون إلى الخمول وإلى التراخى والإهمال ولا يكادون يهتمون بشئ فى هذا الوجود .

والآن نسأل : ماهى العوامل التى تحمل الفلاحين على الرضا والاستسلام لحالهم البائسة ؟ ندع الجواب لمستر ويندل كيلاند إذ يقول : « إن الأغلبية العظمى مصابون بالأمراض الطفيلية التى تضعف أجسامهم وتبعث الغباء إلى عقولهم وتقلل من روح الطموح فيهم إلى حد يكفى لأن يفقدوا الشجاعة لمواجهة المغامرة إلى بلد ناء يلتمسون فى ربوعه تحسين حالهم » .

ويضيف ذلك الشاهد العدل أن المصريين لو برئوا من تلك الأمراض وأمراض البصر إذن لاندفعوا لايلوون على شئ يلتمسون مكاناً رحباً ، ومقاماً طيباً ، أو يسترعون نظر العالم بهبة عنيفة فى وجه المظالم الاجتماعية .

ترى هل نخطئ فى الاستنتاج اذا نحن ذهبنا إلى أن ذلك الأمريكى المنصف يتغنى بعباراته التى تحرك الجماد أن يستدر العطف على أولئك الفلاحين البائسين ؟ أم ترانا نحمل عباراته مالا تطبيق من المعانى إذا نحن قلنا بأن الرجل يدق ناقوس الخطر لينبه الغافلين قبل أن يكدر صفو السلام الاجتماعى ؟

ومن ذا يرانا مسرفين حين نقول أن هناك مؤامرة مدبرة بين الاستعمار والرأسمالية لابقاء هذا الشعب مرتكساً فى الفقر والمرض والجهل لابقائه فى ربة العبودية ؟

إن الموازنة بين سكان الوجه القبلى والوجه البحرى لتكشف عن حقائق جمة . فقد عرف أهالى أسيوط وجرجا وقنا بالقوة البدنية ، والصبر والاحتمال ، والجلد على العمل ، وإيثار الكفاح والمغامرة . وهذه الصفات تدفعهم إلى الهجرة والتماس أسباب الرزق فى أماكن نائية . وليس من ينكر أن أعمال الصرف فى الوجه البحرى ، ومشروعات الرى فى السودان قد قامت على سواعد هؤلاء الأشداء . وكل ذلك راجع إلى جفاف الطقس وملائمته للصحة العامة . فأما أهالى الوجه البحرى فتضعف البهارسيا والانكستوما من حيويتهما وتحملهم على الإخلاء إلى الدعة والسكون والرغبة عن المهاجرة ، والزهد فى المغامرة وركوب المخاطر .

والآن نستوحى تلك الصيحات المدوية التى أرسلتها فى وقت ما ، شخصيات لها قيمتها وخطرها فى المجتمع المصرى . فأما حافظ عفيفى باشا فقد رسم صورة مروعة لقبور الأحياء فى عشش الترجمان ، وعرب يسار ، وتل زينهم .

وفى ٢٧ نوفمبر من عام ١٩٣٩ وقف على الشمسى باشا خطيباً فى مجلس النواب فخلجل صوته بتلك العبارة : « إن أدواء حياة الشعب الاجتماعية والصحية والخلقية تبدو عند تدقيق النظر أعراضاً لعلة واحدة أصلية هى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر انخفاضاً نراه بالأخص بين سكان الريف متمثلاً فى مسكنهم ومشربهم ومأكلهم ظاهراً على وجوههم الشاحبة وأجسامهم الهزيلة التى أصبحت لا تقوى على مقاومة الأمراض . إن ١٢٤٥٠ مالكا يملكون ٢,٢٢٥,٠٠٠ فدان ، أى أن كبار الملاك ونسبتهم العددية لا تزيد على $\frac{1}{4}$ ٪ يملكون ٣٨ ٪ من مجموع المساحة . وإن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية ، وذلك بتشجيع المملكتيات الصغيرة حتى لا تلجأ يوماً إلى نزع ملكية الأملاك الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك » .

وحلت كارثة الملاريا فى مديرتى قنا وأسوان فزقت القناع عن وجه الرياء الاجتماعى فى التستر على هول الفقر والمجاعة فى ربوع النيل أى ما هو أدهى وأمر من انخفاض مستوى المعيشة . ففى جلسة من جلسات مجلس الشيوخ تولى توفيق

دوس باشا وصف ما رآته عينه ولمسته يده في قنا واسوان فقال : « لا يمكن لحضراتكم أن تتصوروا ما رأيت به عيني في هاتين المديريتين . لا يمكن أن تتصوروه فان الحالة فوق ما يمكن للعقل أن يتصوره . رأيت بعيني مفتش صحة مديرية اسوان يقدم الكفين للرضى فيطلبون أن يبيعه ليشتري بثمانه خبزاً لهم » .

وإذ سأله حسين سرى باشا . إذن هي مجاعة ، أجاب دوس باشا : نعم ، هي مجاعة فعلية حقيقية .

وفي ٢٨ فبراير من عام ١٩٤٤ ألقى مصطفى النحاس باشا بياناً في مجلس الشيوخ جاء فيه : « على أن الحالة الغذائية الناشئة عن الفقر قد بلغت درجة بشعة في تلك الأنحاء . فالصبيان من سن ١٢ إلى ١٣ سنة ينقصون في الطول نحو ١٢ سنتيمتراً عن المتوسط الطبيعي ، والصبيان من ١١ إلى ١٢ سنة ينقصون في الطول نحو ١٤ سنتيمتراً ومن سن ١٠ إلى ١١ ينقصون ١٣ سنتيمتراً ومن سن ٩ إلى ١٠ ينقصون ٧ سنتيمترات ، وتنقص البنات من الأعمار المذكورة نحو ٩ و ٨ و ٧ و ١٤ سنتيمتراً عن متوسط أمثالهن ، وهذا النقص في الطول لا يمكن أن ينسب إلى حدوث الملاريا بل هو دليل قاطع على ضعف النمو عامة من قبل بسبب سوء التغذية في تلك المنطقة .

« وهناك نقص في الوزن يبلغ زهاء ٨ كيلوجرامات في أولئك الصبية والبنات عن متوسط أمثالهم في الجهات الأخرى ، كما أن نسبة الهيموجلوبين أي المادة الحمراء للدم تتراوح فيهم بين ٣٠ و ٥٨ في المائة من الدم الطبيعي » .

وجاء في نفس البيان : « والعيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية أولئك السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة فيها إلى درجة منقطعة النظير في جميع أنحاء القطر الأخرى . فان عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فاكث في مديرتي قنا وأسوان حسب الإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو :

« في قنا عددهم ٧١ والمساحة المملوكة لهم ٤٤,٣٤٥ فداناً وهي بنسبة ١٣ ٪ من مجموع أرض المديرية .

« وفي أسوان عددهم ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤,٣٧٠ فداناً وهي بنسبة ٥١٪ من مجموع الأراضي الزراعية » .

وبجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ أدلى أحد حضرات الشيوخ بإحصاء عن المواليد والوفيات في بعض بلاد تلك المنطقة عن شهر يناير سنة ١٩٤٤ :

كان عدد المواليد في بلدة الريانية ٦ وعدد الوفيات ١٠٣ وفي أرمنت الحيط لم يولد أحد وبلغ عدد الوفيات ٩٧ .

وفي شهر مايو من عام ١٩٤٥ ألقى مكرم عبيد باشا بياناً عن مشروع ميزانية الدولة جاء فيه :

« ولكن المأساة الحقيقية تتمثل في دخل الفلاح المصرى الذى بلغ الحد الأدنى بين دخول فلاحي العالم أجمع ، في حين أن الثروة الزراعية المصرية تبلغ نسبياً حداً عالياً .

« هل لذلك من تأويل سوى الحقيقة المؤلمة وهي أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين لا يملكون إلا النزر اليسير من الأرض — وإذا اشتغلوا كأجراء زراعيين لا يكسبون سوى درهمات معدودات في اليوم — في حين أن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر ويبلغون $\frac{1}{4}$ ٪ من عدد الزراعيين يملكون ٣٦,٩٪ من مجموع الملكية ، أى أن ثلث الدخل من الأراضي الزراعية يوزع على كبار الملاك والباقي يوزع على الباقين وهم ٩٩,١٪ . ولما كان صغار الزارعين لا يكادون يجدون لأنفسهم ولعائلاتهم ما يسد الرمق ، فمن الطبع أن يدفعوا لأجرائهم أجرة نوعية أو نقدية لا تشبع ولا تغنى من جوع » .

وأورد مكرم باشا إحصاء عن سنة ١٩٤٢ فإذا بعدد الملاك الزراعيين يبلغ ٢,٥٢٣,٢١٠ وأن الذين يملكون منهم فداناً واحداً فأقل يبلغون ١,٧٧٩,٧٨٠ أى أنهم يكادون يبلغون الثلاثة أرباع ، ومع ذلك فهم لا يملكون إلا ٧٢٤,٦٤٢ فداناً أى ١٢,٤٪ من مجموع الأرض المنزرعة رغم أن عددهم يوازي ٣ المالكين !! والذين يملكون من ١ إلى ٥ أفدنة يبلغ عددهم ٥٨٢,٨٦٩ والذين يملكون من ٥

إلى ١٠ أفدنة يبلغ عددهم ٨٦,٣٦٤ والذين يملكون من ١٠ — ١٢ فداناً يبلغ عددهم ٤١,١٢٩ والذين يملكون من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً يبلغون ٢٠,٩٦٨ والذين يملكون فوق ٥٠٠ فدان يبلغون ١٢,١٠٠ أى أن نسبتهم تبلغ $\frac{1}{4}$ إلى مجموع الزارعين ورغم ذلك فهم يملكون ٢,١٦٠,٢١٧ فداناً أى ٣٦,٩٪ من مجموع الأرض المنزرعة .

« فهل من عجب وقد رأينا حوالى ثلاثة أرباع الزراع في مصر يملكون فداناً واحداً فأقل ، وفي المتوسط ٠,٤ من الفدان ، هل من عجب أن يكون متوسط دخل الفلاح الزارع أقل منه في أى بلد آخر فلا يبلغ أكثر من ٢٠ جنيهاً في السنة ؟ » .

رءوس الرأسماليين

ولقد آن لنا أن نصفي حساب هؤلاء الذين أصبحوا جلهم إن لم يكن كلهم من رءوس الرأسماليين . فالمثل دائماً يهبط من أعلى ولا ينبت من أسفل . والمثل التركي يقول إن السمك يدب إليه الفساد من رءوسه أولاً . ولن تستطيع هذه الأمة أن تفتح صفحة جديدة ، إلا بوجوه جديدة ، وعقليات جديدة ، ونفسيات جديدة .

فأما حافظ عفيفي باشا فقد انطلق من ميدان السياسة ، وانزلق في ميدان المال والأعمال ، فكتب له أن يخفت صوته بين جذران بنك مصر ، وأن يغرق في طوفان من الشركات ، ثم يبعث فيتمخض بين الحين والحين عن شركة وليدة .

قد يقال في معرض الدفاع عن الرجل أنه يخدم بلده في ميدان الاقتصاد ، وأن الشركات التي يطالع بها مصر بين الحين والحين هي شركات مصرية برءوس أموال مصرية وأن ذلك يساعد على رفع مستوى المعيشة في مصر .

وهذا حق يراد به باطل ، فالصيحة التي أرسلها الباشا على هامش السياسة قد اختنقت . وهو اليوم يعمل لنفسه أكثر مما يعمل لبلده .

فأما اشتراكه في المفاوضات ، ورياسته لمجلس الأمن الدولي ، فلسنا ندرى أهى رجعة إلى السياسة أم هى التماس للراحة من عناء الأعمال الاقتصادية .

ومهما يكن من شيء فقد كانت مصر تنتظر من كفاية حافظ عفيفي باشا الشيء الكثير .

وأما على الشمسى باشا فقد وثب من عضوية مجلس النواب إلى رئاسة البنك الأهلئ، ثم غرق فى المال والأعمال إلى أذنيه، فألهاه المال والأعمال عن تحقيق البرنامج الضخم الذى رسمه فى خطابه بمجلس النواب . ورتل للأمة أنشودة العدالة الاجتماعية ثم صمت صمت القبور . وإذا عمل فإنما يختار أن يعمل من وراء ستار عسى أن يجمع بين رضا الأمة ورضا الأقوياء ، أو ليكسب رضا الأقوياء ولا يستهدف لغضب الأمة ، وهو كصاحبه السابق يقدم معاذيره بأنه يكرس جهده ووقته لخدمة نفسه ، وإنما لخدمة وطنه من طريق الاقتصاد .

وفى كل حال فقد خيبت كفاية الشمسى باشا آمال البلاد .

وأما توفيق دوس باشا فقد بدأ يحبو فى مضمار الشركات ، ثم أخذ يقفز فى طريق الرياسات والعضويات . وما نحسب الباشا يقف قبل نهاية الشوط ليخدم الأمة بعلمه وكفايته ، فكأنما جعل أكبر همه ، وغاية الغايات عنده ، أن يكون من رهوس أصحاب رهوس الأموال .

ولا نذكر مكرم عبيد باشا بين من خسرتهم الأمة وكسبتهم الشركات . فالحق أن الرجل قد عف عنها جميعاً إلى الآن . ولكن الذى نأخذه به أنه رجل هدم لا رجل بناء . فعبقريته الهدامة تجعل جهوده منصبة على هدم خصومه السياسيين . وفى سبيل إشباع شهوة الانتقام لا يتورع عن استعمال أى سلاح من أسلحة النضال ولذلك نراه كثيرأما يسف إلى المهارات ، ولو نسى حقه وذكر وطنه لانتفع الوطن من كفايته ، ولكن هيهات ، ومن السذاجة أن تتطلب من الماء جذوة نار .

ولا يطوع لنا ضميرنا أن نحشر مصطفى النحاس باشا فى زمرة الرأسماليين . وإنما اقتضت الصورة المفجعة التى أبرزها فى مجلس الشيوخ أن نذكره . وكل الذى نريد أن نقوله أن الوفد ينقصه برنامج اجتماعى اقتصادى لتحقيق العدل الاجتماعى .

آثار الفقر

هناك تفاعل بين الفقر من جانب ، والمرض والجهل من جانب آخر . فالفقر

يؤدي إلى المرض ، ويسوق إلى الجهل . كما أن المرض والجهل قد يدفعان المرء إلى هلاوية الإفلاس .

ولم يعد أحد من علماء الإجرام ينازع في أن الفقر يدفع إلى جرائم الاعتداء على المال والنفس . ومهما يكن من أثر الوراثة والبيئة في طبع الفرد بطابع الإجرام ، فالثابت قطعاً أن البيئة الفقيرة هي عيش الجريمة ، والانحدار من أبوين فقيرين لا يؤمن معه التحرر من النزعة الإجرامية .

لمعترض أن يقول : ولكن الأغنياء والفقراء في الإجرام سواء مع هذا الفارق البسيط وهو الاختلاف في الصبغة الاجرامية بين الأولين والآخرين . فإذا كان الفقير يرتكب جريمة السرقة فقد يرتكب الغني جريمة التزوير لاغتيا ل حقوق الضعفاء . ولئن كان الفقير ينتزع الروح من بين جنبي صاحبه لينتزع ماله ، فإن الغني قد يسطو على عرض المرأة الشريفة الفقيرة فيسلبها أثمن جوهره في تاج شرفها ألا وهو العفاف ، لا بل يقتلها قتلاً أديباً .

ودفعاً لهذا الاعتراض الوجهي نقول بأن جرائم الأغنياء ليست على كل حال في مثل كثرة جرائم الفقراء ، اللهم إلا إذا أزعج اعتراض آخر وهو أن جرائم الأغنياء تبدو قليلة لأنها ترتكب في الظلام ومن خلف الأستار . وفي أغلب الأحيان إن لم يكن دوماً تمسكهم وسائلهم من الإفلات من قبضة العدالة ، وإذا سيقوا إلى مواقف الاتهام لم يعدوا بوسيلة أو بأخرى أن لا يقعوا تحت طائلة العقاب . وذلك حق لا شبهة فيه . وقد يكون الغني أشد من الفقير إجراماً بما لا يقاس . فقد تلتبس للأول الظروف المخففة لأنه سقط في الجريمة تحت أعباء الحاجة . على حين أن الغني قد يرتكب الجريمة بظروف مشددة هي الرغبة الجارحة في تضخيم ثروته ، أو إشباع شهوة من شهواته الصارخة .

وفي كل حال فإن واجب الدولة ، في سبيل حماية نظمها ، أن تضرب بسيف عدالتها ، الأغنياء والفقراء على السواء ، متى تردوا في حماة الجريمة ، وإنما ، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، يجب أن لا تشط في معاقبة الفقير حتى تقضى على العوامل التي

تدفعه إلى الإجرام ، وتهدى له الجوارح ليعيش عيشة صالحة ، وبغير ذلك يكون المجتمع ممعناً في الظلم .

ولا جدال في أن جرائم الفقراء تهدد السلام الاجتماعي تهديداً خطيراً ، فمن أظهر مصالح الدولة أن تقضى على الجريمة في مهدها وفي ذلك القصاص العادل حياة هادئة للمجتمع .

وفي مصر إذا استلهمنا الأرقام فهي تلهمنا أن معظم الجنايات والجناح مبعثها الفقر وحليفه الجهل . ففي عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ بلغ عدد الجنايات ٨٣٠٢ ، وعدد الجناح ٣٧٧,٢٩٢ وما نشك في أن تلك الأرقام قد طفرت طفرة مروعة في الإحصاءات الأخيرة ، ولازتاب في أن معظم تلك الجرائم سببها الفقر والجهل وهما صنوان .

ولولا أن المتصدرين للزعامة في هذه الأمة يشتغلون بالسياسة الصغيرة بدل توسيع أفق التفكير والاشتغال بالسياسة الكبيرة ، إذن لعلوا أن ما ينفق على المحاكم الجنائية والسجون والبوليس لو أنفق كله أو بعضه في سبيل مكافحة الفقر إذن لقضينا على الكثير من عوامل الإجرام مع توفير وقوع الجرائم على المجتمع . ولقد فرغ الباحثون من تقرير أن الفقر يحجر إلى التعطل والتشرد والبغاء .

ولعل من أسوأ آثار الفقر الطفولة المشردة . فهؤلاء الصغار الأبرياء لاجرمة لهم إلا أنهم نبتوا في بيئات فقيرة . وإذا كانت أسنانهم الصغيرة تستدر بعض العطف عليهم فلا يلبثون أن يكبروا فتوصد أبواب الرزق في وجوههم فيلتمسوا أسباب الرزق من طريق الإجرام ويصبحوا من كبار المجرمين الذين يروعوا المجتمع بجرائمهم . فالتشرد للأطفال هو بمثابة المدرسة التي يتخرج منها كبار المجرمين .

فمن صالح المجتمع أن يقضى على الفقر ليقضى على الطفولة المشردة وهي ظاهرة مؤلمة ، لا بل لطفة عار في جبين أى مجتمع عصرى .

رفع مستوى المعيشة

كيف السبيل إلى رفع مستوى المعيشة في مصر؟ يرى فريق أن زيادة الثروة القومية هي وحدها الكفيلة برفع هذا المستوى . ويرى فريق آخر أن لامندوحة عن توزيع الثروة توزيعاً عادلاً . ويذهب فريق ثالث إلى ضرورة كبح جماح الزيادة المطردة في عدد السكان .

ونحن من جانبنا نقضى الحل الثالث إقصاء تاماً من مناهج تفكيرنا لاعتبارات وجيهة سوف ندلى بها ، بل نسهب فيها ، عندما نتناول هذا البحث . ولسكننا نعرض للكلام عن الحلين الأولين اللذين نراهما متشابكين بحيث لا يستطيع الفصل بينهما .

مضاعفة الموارد القومية

نحب أن نقرر ، بداءة ذي بدء ، أنه إذا ضاقت الموارد بحاجات السكان ، فما ذلك لأن الفقر علة متأصلة في مصر ، بل لأن مصر ما زالت بلداً بكرأ لم تستغل موارده بعد .

ونود أن نقول إنه لو استغلت مرافق مصر الوطنية على الوجه الأكمل ، وبصورة تتمشى مع روح العصر الحاضر ، إذن لاستطاعت أن تستوعب خمسين مليوناً أو يزيد وبذلك تصبح من دول العالم العظمى .

ونرجو أن نقول إننا لم نياس من مستقبل مصر . ففيها ثروة ، وفي نفوس أبنائها حيوية كامنة ، ومتى اجتمعت هاتان القوتان أتاحتا لها أن تبلغ مكانها تحت الشمس .

ولسنا الآن بسبيل توزيع المسؤوليات ، والتنقيب عن المسؤولين ، فسواء أكانت السياسة الاستعمارية هي المسئولة ، أم كان الجمود الوطني هو المسئول ، أم هما معا ، فليس من الحكمة السياسية في شيء أن تلفت إلى الماضي ، ولا نتطلع إلى المستقبل ، بينما يجب أن يكون شعارنا الوطني : إلى الأمام ! إلى الأمام ! وإلى الأمام دائماً .

وليس من حق كائن من كان أن يصب على رموسنا اللوم لطموحنا المشروع

إلى المجد والعظمة . فقد أثبتت الحرب العالمية الثانية بما لا يدع مجالاً للشك أن مستقبل الشعوب الصغيرة مظلّم ، وأن القوة الغاشمة المتجنّية تدوس حقوق الضعفاء تحت قدميها غير وانية ولا مترففة ، وأن السلام على وجه الأرض حلم من الأحلام ، كذلك كان ، وكذلك سوف يكون ، إلا أن يتبدل الخلق غير الخلق .

لقد كان فردريك الأكبر يقول : إن الله مع الجيوش الكبيرة ، فمن حقنا أن نقول : إن الله مع الشعوب الكبيرة ، فهي التي تكره الأقوياء على احترام حريتها واستقلالها .

قولوا ما شئتم أن تقولوا إن هذا هو جنون العظمة الوطنية ، وهذان الطموح القومي ، وهما المرضان المنتشران في العالم الحديث ، فجنون العظمة خير من الاستكانة والاستخذاء ، وهذان الطموح أخف على الأسماع وقعاً من لغة الذلة والضراعة .

لسكن الرغبة في زيادة عدد السكان يجب أن لا تلهينا عن نوع السكان . فالعبرة بالكيف لا بالكم . ونحن ننشد مواطنين أصحاب الأجسام ، أصحاب العقول ، وهنا تحضرنا كلمة الفيلسوف الألماني نيتشه : إن مليوناً من الأصفار البشرية لا يساؤون عبقرية واحداً .

لقد كان أهل اسبارطة يجعلون الوليد عرضة لتقلبات الجو ليمتحنوا قدرته على الحياة ، فإما مات فلم يحزنوا عليه ، ولم يترك فراغاً ، إذ برهن على أنه غير صالح للبقاء ، وإما عاش فكان اعتزاز الدولة به ، لأنه مواطن قادر على أن يرفع عليها ، ويشق طريقه في الحياة .

وكان ابن دارون يشير بالإجهاز على الضعفاء والمهازيل ليبقى المجتمع قوياً سليماً وليتخلص من الأعباء التي تثقل كاهله تنفيذاً لقوانين الانتخاب الطبيعي ، وبقاء الأصلح ، وتنازع البقاء .

وكان نيتشه يعمل على إيجاد الإنسان الأعلى .

فليس من التهريج الوطنى فى شىء ، أن يكون لنا فى مصر مطلب متواضع ، فنشدد شعباً ، جم الموارد الطبيعية والبشرية ، قوى الجسم ، قوى العقل ، قادراً على أن يحمل هذا العالم المضطرب المصطخب ، الذى يعتز بالقوة ، ويستهر بالضعف على أن يحترم سيادته وكرامته ، ولا يفكر أحد فى جرح عزته القومية ، وإذلال كبريائه الوطنى .

لقد ضاعت مصر بين البيروقراطية الجامدة ، الكثيرة التعقيد ، وبين الخصومات السياسية الجاحدة التى تستنفد جهود الأمة على غير طائل .

لقد أصبح الشعب المصرى ذيلاً للأثم المتحضرة بفضل السياسة الصغيرة التافهة ، وانغماس المتزعمين فى المصالح الشخصية ، والإغراق فى المهاترات الصحفية ، والغلو فى استغلال غرائز الجماهير ، بدل قيادتها ، وتوجيهها الوجهة القومية الصالحة ، والاسراف فى تأجيج نيران الأحقاد السياسية ، والاندفاع فى إشعال جذوة الخلافات الحزبية .

إن الواجب الوطنى يقضى ، والمصلحة العليا للدولة تحتم بأن تكون على رأس مصر ، وتشرف على مصايرها ، حكومة هى المثل الأعلى للكفاية والنزاهة والاستقامة والاخلاص والنشبع بروح التضحية ، فندرس حالة الشعب ، وتنفذ مشروعات الإصلاح ، جاعلة نصب عينها أعظم نصيب من الخير ، لا أكبر عدد من أبناء الجيل الحاضر ، والأجيال المقبلة .

على أنه يحمل بنا أن نبدأ بالبداية كما يقول الفرنسيون فى بعض أمثالهم فنعمل أولاً على زحزحة كابوس الاحتلال عن صدر النيل ، فالاستقلال السياسى شرط مبدئى للتقدم الاجتماعى ، ثم يحدر بنا أن لا نضع العربى أمام الحصان كما يقول الغربيون فى بعض أمثالهم فنتهاك بالمطاعن والمثالب على صنائع السياسة الاستعمارية ، قبل أن نوجه اللوم لتلك السياسة نفسها ، فهى التى تحتضنهم ، وهى التى تعمل جاهدة على إقصاء الكفائيات عن دائرة الأعمال العامة ، وعندى أنه لا يمكن أن نضع الرجال اللائقين فى المحال اللاتقة بهم حتى ترفع يد السيطرة الأجنبية عن البلاد .

ولكن ليس بما يمحى العقل والمنطق أن تمشى مساعينا وجهودنا في سبيل الاستقلال السياسى جنباً إلى جنب مع مساعينا وجهودنا في سبيل الإصلاح الاجتماعى .

✱ الزراعة أم الصناعة أم هما معاً ؟

في سبيل رفع مستوى المعيشة ، هل تعتمد مصر على الزراعة ، أم تركز إلى الصناعة ، أم تلجأ إليهما معاً ؟ والجواب أن لا مندوحة عن الجمع بين الزراعة والصناعة حتى يعيش أبناء النيل العيشة اللائقة بالكرامة الانسانية .

إن الحقيقة التى لا يرقى الشك إليها هى أن الموارد الزراعية وحدها لا تكفى لأن يحيا أبناء مصر الحياة الجديرة بإنسان القرن العشرين ، بل نستطيع المجاهرة بأن الزراعة ، وخاصة بالحالة البدائية التى هى عليها ، وتجاوفاً إلى اليوم عن الأساليب العلمية العصرية ، قد أصارت المصريين إلى حالة من البؤس والجهل لا تفرق عما كان مشاهدآ فى عصور الظلمات ، بل لعل القرية المصرية ، وبعض أحياء المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية تعطى الباحث صورة عن حياة الانسان فى العصر الحجري يوم كان يأوى إلى المغاور والكهوف ، ويقتات من أوراق الأشجار وما تنبت الأرض . إن ٨٠ ٪ من المصريين يعيشون على الزراعة . فالواجب يقضى بأن نستغل المساحة المنزرعة إلى أقصى حدود الاستغلال . فننتفع بكل شبر أرض ، وبكل قطرة من مياه النيل . وعلينا أن ندخل الأساليب العلمية على الزراعة وبذلك نستطيع توفير عدد جم من العمال الزراعيين لاستخدامهم فى الصناعة بعد تحويل مصر إلى قطر صناعى إلى جانب الزراعة . مع ملاحظة أن الملايين من العمال الزراعيين لا يشتغلون فى الزراعة طوال العام فيمكن توجيه الكثير منهم توجيهاً صناعياً وعلى الأقل تشغيلهم فى الصناعات الزراعية التى تدر عليهم أخلاف الرزق وتنهض بمستوى معيشتهم .

وإلى جانب التفكير فى استصلاح الأراضى البور ، والعمل ، فى أقرب فرصة ، وبأقصى جهد مستطاع ، على إنفاذ هذا المشروع العمرانى الضخم ، وفيه إنقاذ لمستقبل

الشعب المصرى ، يجب أن تتوجه الجهود إلى استنقاذ الثروة الزراعية من أيدي الأجانب ، واستغلال المساحة التى بأيدي المصريين على خير وجوه الاستغلال .

تحریم ملكية الاراضى الزراعية على الأجانب

يملك الأجانب من الأطنان المنزرعة بالقطر المصرى ما مساحته ٤٠٣,٦٥٦ فداناً عبارة عن ٧ ٪ من المساحة المنزرعة وفقاً لتقدير مسيو مینوست المدير السابق للبنك العقارى المصرى .

ولا شك أن هذه النسبة الضخمة تهول كل معنى بمستقبل هذه البلاد سواء أكان ذلك من الوجهة الاقتصادية أم من الوجهة العسكرية . وفى الحق ، فإن غلة تلك الأراضى يتسرب جلها أو كلها إلى الخارج ، وفى ذلك انتقاص محسوس للثروة القومية ، فى حين قد انعقد إجماع الباحثين على أن الموارد الطبيعية لا تستطيع مواجهة الموارد البشرية بحال .

ولا يقل الخطر من الوجهة السياسية عن الخطر من الوجهة الاقتصادية . فالاحتلال الاقتصادى مقدمة للاحتلال السياسى . ومهما يكن شعور الأجانب حيال ما يسمونه وطنهم الثانى ، فالإنسان إنسان فى كل الأحوال ، فلا عجب أن ينجحوا إلى مشايعة القوة التى يظنون أنها تحمى ملكيتهم ، ورءوس أموالهم ، بل لا غرابة أن يسوقوا القوة التى تشق الطريق إلى استعمارهم ، وتفتح فى وجوههم أبواب أسواق جديدة . فالرأسمالية الدولية والاستعمار صنوان أو هما حليفان طبيعيان .

فأما من الناحية العسكرية فالخطر أعظم وأبرز . فقد تكون مصر مشتبكة فى حرب مع بعض الدول التابع لها هؤلاء الأجانب . فالخاوف التى تساور النفس من أعمال الطابور الخامس ليست من نسج الخيال . ومع تقدم أساليب الحرب الحديثة وتنوعها ، فإن تسهيل هبوط القوات المعادية من الجو ، أو نزولها من البحر ، ليس من الأوهام المخترعة .

وإذن فهناك خطر مجسم ذو ثلاث شعب على الاستقلال الوطنى ، والسيادة القومية ، والاقتصاد الأهلئ ، ينبجم عن تملك الأجانب للأراضئ ، لا فى مصر وحدها بل فى أى بلد من بلاد العالم .

وإذ كنا نحمد لأغلبية الأجانب النازلين على ضفاف النيل شعورهم الطيب نحو مطالب البلاد القومية ، فنحن نستبيح لأنفسنا القول بأن نفرأ قليلا منهم يتسكرون لتلك المطالب المشروعة ، وينزعون إلى معاضدة المستعمرين .
بل لقد بلغ من مسخ الشعور لدى بعضهم أن يصبح هذا البعض حربأ معلنة على حركتنا الاستقلالية البريئة .

سيقولون إن طلب تحريم الملكية الزراعية على الأجانب هو مظهر من مظاهر التعصب الوطنئ . على أن الذى يهدم هذه الدعوى من أساسها ، هو أن الشعوب المتحضرة قاطبة تضع مبدأ التحريم ، وتنفعه فى دقة وصرامة .

وسيقولون إن مبدأ التحريم ضرب من ضروب الوطنية المتعصبة الضيقة أفق التفكير التى تحاول أن تدفع خطراً عاجلا موهوما ، بخطر آجل محقق ، قد يعصف بالتراث القومئ عصفأ أكيدا ، إذ يحرم مصر من تدفق رهوس الأموال الأجنبية عليها ، وهئ التى جعلتها قطعة من أوروبا ، لا جزءأ من أفريقيا ، وهئ التى جعلت اقتصادها القومئ يزدهر أيما ازدهار .

ودفعأ لهذا الاعتراض نقول بأننا لا ننكر أثر الجهود الأجنبية فى نماء الزراعة وازدهار الصناعة ولاكن بأفدح الأثمان ، بضياع استقلال مصر .

ومهما يكن من أمر فنحن لا ندرئ كيف أن مبدأ تحريم ملكية الأراضئ على الأجانب يحرم المصريين من استثمار أموالهم فى نواحئ أخرى . وقد لوحظ فى الزمن الأخير أن الأجانب أنفسهم يرغبون عن استغلال أموالهم فى الزراعة ولذلك تناقصت ملكيتهم لها ، ويتجهون إلى توظيفها فى وجوه أخرى ، ولذلك تضخمت رهوس الأموال الأجنبية فى البلاد .

أستغفر الله ، بل بدأت رهوس الأموال الأجنبية تهرب من البلاد ، وتحل

محلها رموس أموال وطنية، للقيام بالمشروعات الاقتصادية، ذلك بأن الدولة المصرية قد شرعت، في حركة هيابة ترعابة، تضع حداً للاستغلال الفاحش، بفرض الضرائب المشروعة المعقولة، على رموس الأموال الأجنبية، وعلى رموس الأموال المصرية على السواء، واليوم الذى تشجع فيه الدولة المصرية على أن تعامل رموس الأموال الأجنبية في مصر، مثل المعاملة التى تلقاها في بلادها، إذن فلسوف يشتد فرار الأموال الأجنبية من مصر، إذ لم تعد تجد لها فيها بقرة حلوباً، كما أنست ذلك في الماضى، وفي ذلك الخير كل الخير لمصر وليسادتها واقتصادها الوطنى.

ولا يحتاج علينا بأن معاهدة منترو بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر تقف في وجه مبدأ تحریم ملكية الأراضى الزراعية على الاجانب، فالاحتجاج منقوض من أساسه لأن هذا التشريع عصى، ولأن له مثيلاً في كثير من تشريعات العالم.

قد يقال: ولكن هذه النزعة الجديدة تصمم بوصمة التعصب ضد الاجانب، وتدفع إلى غير بعث الشعار الذى كان يهتف به زعيمكم الشاب مصطفى كامل: أحرار في بلادنا، كرماء لضيوفنا! على أن هذا إرجاف لا يخلع قلب مؤمن بحق بلاده. والسكرم الذى يكون فيه ضياع الحرية والاقتصاد الوطنى هو شر أنواع السفه.

والآن نسأل: كيف يكون تحریم ملكية الأراضى الزراعية على الأجانب؟ أليكون قاصراً على المستقبل أم ينسحب حكمه على الماضى؟ ولا تتردد في الجواب بضرورة أن يكون التحريم ذا أثر رجعى على أن تعوض الدولة الملاك الأجانب الذين تنزع ملكيتهم تعويضاً عادلاً. فليس من شك في أنه لو جاء التشريع قاصراً على تحریم مشترى الأجانب للأراضى الزراعية في المستقبل، لبقى الخطر كامناً عشرات السنين إن لم يبق إلى الأبد.

ولا نحسب الأجانب يمانعون أو يتدمرون من نزع ملكيتهم الزراعية ماداموا يعوضون عنها تعويضاً كافياً، فالمشاهد، في كل حين، أنهم يؤثرون الأموال المنقولة، على الملكيات الثابتة.

فك الرهون

واستنقاذ الثروة العقارية

يقدر بعضهم مساحة الأراضي الزراعية المصرية المرهونة للشركات الأجنبية خاصة والأجانب عامة ، بحوالى مليون فدان أى ما يعادل ١/٤ ثروة القطر الزراعية . ولا نزاع فى أن تلك النسبة الهائلة تلحق أكبر الأذى بالاقتصاد القومى . بجانب لا يستهان به من الثروة الوطنية يضيع على البلاد عبر البحار وهى الأمة الوفيرة السكان ، القليلة الموارد ، المحدودة الأرض المنزرعة التى لم تبلغ مساحتها فى إحصاء عام ١٩٣٧ إلا ٥,٢٨٠,٦٩٧ فداناً يملك الأجانب منها ٧٪ على أقل تقدير .

ولا يمكن أن يكون مثار خلاف أن أصحاب تلك الأرض من المصريين ليسوا إلا ملاكا بالاسم . ولسنا نعدو الحقيقة إذا نحن جاهرنا بأنهم مجرد أجراء لدى المرتنين من الأجانب ، لا بل إن تلك الحالة تثير فى الأذهان ذكرى عصر الاقطاعات فى أوروبا ، فى عصور الظلمات ، إذ كانت الأرض ملكا لطائفة محدودة من النبلاء ، وكان الذين يعملون فيها بأيديهم ، والذين يستغل النبلاء جهودهم ، يسمون عبيداً ، تربطهم بالأرض سلاسل الاستعباد ، وقيود الاستبداد .

وسواء أكانت سذاجة الملاك المصريين وقصر نظرهم هما اللذان أنقضا ظهورهم بالديون العقارية ، أم كانت براعة المرتنين الأجانب وحيلهم هى التى أغرقت المصريين إلى آذانهم فى الديون ، فالثابت أن تلك الديون العقارية تثقل كاهل الثروة الزراعية ، بل تسبب ضياعها فى كثير من الأحيان . فقد تعامى نفر من المصريين عن خطر الرهن ، واستنفاده لغلة الأرض ، واستنزافه لجهود صاحبها ، حتى كانوا يرهنون ليشتروا أرضاً جديدة لتوسيع دائرة ملكهم وما كان يدرى المساكين أنهم لا يلبثون حتى يخسروا القديم والجديد معاً .

ولكم شعرت الدولة المصرية بالأخطار التى تهدد الثروة العقارية ولسكنها كانت دائماً تعتمد إلى أنصاف الحلول كالتسويات العقارية وما شابهها ، وكأنها لا تدري أن الداء دفين لا تجدى معه المسكنات الوقتية .

إن واجب الدولة المصرية أن تتذرع بالشجاعة فتواجه الخطر وتلجأ إلى الحل الحاسم لاستنقاذ الثروة العقارية من براثن الرهون الأجنبية ، فتحل محل الدائنين المرتهنين ، فأما كيف تدبر الموارد الضخمة اللازمة لذلك ، فأمامها وسائل عدة ، من الالتجاء إلى الاحتياطي ، إلى ضغط المصروفات العامة ، إلى زيادة موارد الميزانية بفرض ضرائب جديدة ، ثم إن في وسعها أن تعقد قرضاً وطنياً ، بدل أن تعتمد إلى قرض خارجي ، فلا تهدد السيادة القومية ، ولقد أصبحت رهوس الأموال يتدفق تيارها في جوانب البلاد إلى حد أن لا تجد توظيفاً حتى إذا ظفرت به سارعت إليه ، بدليل أن قرض القطن وقد بلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه قد غطى في ساعات ، وبدليل أن رهوس أموال الشركات الجديدة التي تنشأ يكتب فيها بالملايين أضعافاً مضاعفة ، مما يقطع بمتانة الثقة المالية بالحكومة خاصة ، والبلاد عامة ، ولعل في ذلك وأشباهه ما ينقذ البلاد من شرور التضخم المالي بامتصاص رهوس الأموال المعطلة .

إن فوائد الرهون الأجنبية هي بمثابة السوس الذي ينخر في ثروة البلاد . والفوائد شر من السوس بمراحل ، فالسوس ينام عن القرض والقضم بعض الوقت . فأما الفوائد فلا تنى عن أن تنخر جسم الثروة العقارية حيناً .

وما أقرب الشبه بين الرهن الأجنبي وبين ذلك الحفّاش الذي يظهر في بعض أنحاء الهند ، فإذا ظفر بشخص نائم جثم فوقه وما يزال يمتص دمه وهو يروح بجناحيه عليه حتى يستنزف كل دمه وهو لا يشعر بشيء من الألم ، فلا يلبث أن يلفظ أنفاسه الأخيرة .

فكل حل لا يزحزح الرهون الأجنبية الجاثمة على صدر الثروة العقارية إنما هو نصف حل يراد به الدعاية لا أكثر ولا أقل .

إلغاء الوقف

في عام ١٩٤٠ بلغت أعيان الوقت ٦٦٢,٠٠ فداناً وقد أجمع الكل على أن غلة أطيان الوقف هي أسوأ الغلات . وإذن فلا بد من إلغائه بجرة قلم في سبيل زيادة الثروة القومية .

وكل جهد في سبيل إصلاح نظام الوقف ذاهب في الهواء . وكل قانون يوضع لتعديله وتحويره يولد ميتاً . والعلاج لا يكون إلا بعملية بتر حاسمة ، فالدهاء متأصل في النظام الذي بات كالثوب المتداعي ، كلما حيص من جانب تهتك من آخر .
وعندنا أن موقف المستحقين في الأوقاف من النظار هو أشبه الأشياء بالسرطان في الجسم حيث تأكل خلايا الأنسجة القوية خلايا الأنسجة الضعيفة وما يزال ينتشر ويتمدد حتى يقضى على عناصر الحياة القضاء الأخير .
لقد أصبح الوقف رمز الفقر ، وعنوان الخراب .
وهو نظام فاسد ابتدعه ذوو الأغراض والمطامع ليقطعوا ما أمر الله به أن يوصل .

وهو ليس من الدين في شيء ، فالدين أجل وأسمى من أن يحل هذا النظام الظالم ، وحتى الذين يجترئون على الدعوى بأنه يمت إلى الدين بصلة يعصرون قرائحهم إلى حد الاحتقان ثم لا يستطيعون أن يعلموا لنا كيف يكون الوقف من الدين وهو يعاند أحكام الدين ، ويخالف نظام الشرع في التوريث .
ولسكى نلجم أفواه الذين يتبرعون بالدفاع عن هذا النظام العتيق البالي ، ورجاء أن نخرس السنة العناصر الرجعية التي تتولى بكافة الوسائل إقامة بنائه المتداعي ، تتمشى معهم لحظة ، فنورد لهم هذا الحديث عسى أن نفحمهم أو نحرك ضمائرهم الجامدة .

روى النعمان بن بشير أن أباه بشير بن سعد الخزرجي جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ، إني نخلت ابني النعمان شيئاً ، وأن أمه قالت لي اشهد على ذلك رسول الله .

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أكل ولدك نخلته مثله ؟ قال : لا .
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية لا تشهدني على جور .
 وما محل هذا النظام من السلام الاجتماعي وهو في معظم الأحيان يوزع الثروة
 توزيعاً غير عادل فيحرم الأزواج والزوجات ، ويؤثر بعض الأولاد على بعض ،
 ويحرم البنات إذا تزوجن ، ويحرم أولاد البطون ؟
 وما مسوغ هذا النظام الذي يمنع المالك من التصرف في ملكه بسائر وجوه
 التصرفات الشرعية ؟
 وأخيراً وليس آخراً ما مسوغ هذا النظام الذي يضع كل التركة في يد أحد
 الورثة تحت اسم ناظر الوقف دون الباقيين مما يكون بمثابة الحجر عليهم .
 والوقف داء اجتماعي خطير بما ينفته من سموم العداوة والبغضاء بين أفراد
 الأسرة الواحدة لإيثار بعض الورثة وحرمان البعض الآخر .
 فالوقف قد بث العداوة بين الأقارب ، ومزق أواصر القرى ، فتفككت
 روابط الأسرة وهي أقوى روابط المجتمع الإنساني . فهو معول يهدم نظام المجتمع ،
 وينقض أسس مبادئ العمران .
 ونهيب بالأمة المصرية التي تتبوأ زعامة العالم العربي أن لا تتخلف عن غيرها
 من الأمم الإسلامية في هذا السبيل ، فقد تنبّهت إلى خطورة هذا المرض الأليم
 الإسلامية الأخرى كالتركية والإيرانية والعراقية فاستأصلت شأفته قبل أن يهدد
 كيان الأسرة ويقوض دعائم المجتمع الإسلامي .
 وقد أقرت الهيئات النيابية المصرية هذا الرأي منذ وجودها في سنة ١٩٢٤ إلى
 الآن على اختلاف أحزابها . فكان مجلس النواب في كل دورة يقرر : « ان مضار
 الوقف الأهلي جميعها ناشئة عن عيب في ذات النظام لأنه لا يسير مع الزمن ولا
 يتماشى مع النظام الاقتصادي الصالح ، فضلاً عن أنه يؤدي إلى النزاع والفساد في
 الإدارة . ولذلك كانت كل رغبة في إصلاح هذا النظام مع الإبقاء عليه غير مجدية ،
 ولا تؤدي إلى النتيجة المرجوة وهي القضاء على النظام نفسه حتى تنقضي تلك الأضرار
 الناشئة عنه » .

ولا خير في قانون إصلاح الوقف الأخير ما دام قد جاء خلواً من الرجعية التي تقضى على مظالم الواقفين في الماضي ، وما دام يبيح الوقف في المستقبل أى يبقى على العلة المتأصلة في ذات النظام .

وكل ما يتعلل به ذوو الأغراض والمطامع والذين يعتقدون أن رزقهم منوط بقيام الوقف فيضعون العقبات في سبيل حله ما دام في قيامه مغنم لهم ورزق وإن كان غير حلال ، وإن كان في قيامه سعادتهم وشقاء الألوف من أبناء الأمة ، بل القضاء المبرم على كثير من العائلات — نقول إن كل ما يتعلل به هؤلاء وأولئك هو أنه إذا حل الوقف ذهبت أعيانه إلى دائي المستحقين .

على أن مادة واحدة تذهب بهذا الخوف فتص على أنه : « لا تنزع ملكية أعيان الأوقاف الأهلية بعد حلها نظير الديون السابقة لصدور القانون » .
في حين تنص المادة الأولى على ما يأتي : « تحل جميع الأوقاف الأهلية الموجودة الآن . وكل مستحق في وقف يصير مالكا لما يوازي استحقاقه فيه يتصرف فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية » .

ونرجو أن يلاحظ أن قانون حل الوقف لا يضيع على الدائنين حقوقاً كانت مترتبة لهم .

ثم إن المستحق الذي لا يستطيع الاحتفاظ بملكه لا يستحق حماية المشرع بحال . والأيام دول يوم لك ويوم عليك ، والأرض يرثها العباد الصالحون ، والملكية خلقت للتداول لا للجمود كما هي قوانين الاقتصاد ، والتداول عنوان الحركة والنشاط ومن أعظم دلائل الحياة ، والجمود مقدمة للإنحلال فالموت ، والطبيعة لا تعرف الوقوف ، وإنما تعرف التقدم إلى الأمام أو التقهقر إلى الوراء .

ولا يليق بمصر التي تطمح اليوم بحق إلى زعامة العالم الإسلامي ، وتحمل لواء الحضارة الإسلامية ، أن تتخلف عن الأمم الأخرى ، وتعجز بالنواجز على نظام أثبتت التجارب ، ونادت الوقائع بأنه مبعث الفساد ، وسبب التأخر والانحطاط .
لقد آن لنا أن نقبر إلى غير بعث نظام الوقف الذي ضجت البلاد بالشكوى منه طوال السنين .

إصلاح الأراضي البور

إن أول ما يتجه إليه التفكير لزيادة الثروة القومية هو إصلاح الأراضي البور وجعلها صالحة للاستغلال . فحصر بلد زراعى أولاً وقبل كل شيء ، وهى تعتمد فى تموين الأغلبية العظمى من سكانها على الانتاج الزراعى .

والبرنامج الوطنى الذى يجب أن يكون تحقيقه هدف الدولة والهيئات السياسية هو استغلال كل شبر أرض ، والانتفاع بكل قطرة من ماء النيل .

وفى الواقع فنحن لا نستطيع أن ندبر الموارد اللازمة لمواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان إلا بزيادة المساحة المنزرعة .

والعلوم الهندسية الحديثة تمكننا من ضبط مياه النيل ، والانتفاع بمياهه كاملة . ولسنا ندرى من المسئول عن تلك المياه التى تصب فى البحر هدرأ ، أو على الأصح تلك السكروز التى تذهب هباءً . وإنما الذى ندرىه أن السياسة الاستعمارية كانت تمن علينا فى كل حين بأنها أعطتنا ، نحن المصريين ، الماء والعدالة ، فإذا كان النيل يصب فى البحر هدرأ فلا شك أنها تحمل التبعة كاملة .

ثم أوليست تلك السياسة الاستعمارية هى التى تزعم أنها حملت إلينا رسالة الحضارة ، وهل الحضارة إلا العمران واستغلال كافة الموارد الطبيعية ، فإذا تكون بعثرة مياه النيل إلا البربرية فى أسوأ مظاهرها ؟

وهل يكون تضييع جزء لا يستهان به من ماء النيل فى منطقة السدود بالسودان إلا الهمجية فى أقبح معانيها ؟

وهل يكون اختار فكرة السيطرة على أعالى النيل فى رأس الاستعمار البريطانى إلا الهمجية فى أبغض صورها ؟ أو لم يقل سياسيوهم أن المتحكم فى منابع النيل متحكم فى مصير مصر ؟ أو لم يناد علماءهم ومهندسوهم بأن مصر هى النيل ، والنيل هو مصر ؟ وأى ثوب نسبغ على الانذار البريطانى الذى وجهته القوة الغاشمة إلى مصر فى ٢٢ نوفمبر من عام ١٩٢٤ باطلاق رى الجزيرة بالسودان من قيد قصر زراعة القطن

على ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محدودة مع أنهم يقدرّون أرض الجزيرة بـ ٥,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، وبعضهم يرتفع بهذا التقدير إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، إلا أن يكون الاعتزاز بالقوة ، والاستهتار بالضعف ؟

يقدر بعضهم المساحة المنزرعة التي يمكن أن يروّيها ماء النيل بما لا يزيد عن ٧,٠٠٠,٠٠٠ فدان وبما أن المساحة المنزرعة الحالية هي ٥,٢٨٠,٦٩٧ فتكون النتيجة المنطقية أن الأرض البور التي يمكن استصلاحها ، وجعلها صالحة للزراعة لا تزيد عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ فدان .

ولسنا نتردد في أن هذا التقدير الجزافي الذي لا يستند إلى أساس على صحيح ، يرمى العلم عامة بالعقم والافلاس ، والعلم الهندسي خاصة بالجذب والاحمال ؟
فأين إقامة الخزانات والسدود ؟ وأين ضبط مياه النيل حتى لا تذهب في منطقة السدود ضياعا ، وفي البحر هباء ؟

وهل هدم وحدة وادي النيل ، وبتر السودان عن جسم مصر إلا الجناية على مستقبلها الزراعي ؟

لقد اختلف التقدير بالنسبة للأرض البور التي يستطيع استصلاحها ، وجعلها قابلة للزراعة ، فبعض الباحثين يهبطونها إلى رقم ٢,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، وبعضهم يرتفع بها إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، وغيرهم يثب إلى قرابة ٤,٠٠٠,٠٠٠ فدان .

والذي يحیی موات الأمل في نفوسنا هو أن الذين يرتفعون إلى مستوى الرقم الضخم الأخير هم من صفوة المهندسين الذين لهم في عالم الهندسة مكاتهم وخطرهم . والذي يسكن مخاوفنا أن الوعي القومي والسياسي في مصر قد تيقظ إلى حد أنه لا يمكن المساس بوحدة النيل .

والذي يطمئن قلوبنا الواجفة أن النهضة الحديثة في مصر قد تجلت في أروع وأبدع صورها وأن عزيمتها قد صحت على استصلاح أرض مصر ، والارتفاع بمياه النيل .
مستذهب الفقائيع الانسانية ويحل محلها رجال عاهدوا الله والوطن على أن يفنوا في سبيل الاستقلال والاصلاح .

وستنال مصر استقلالها ، أراد خصومنا السياسيون أم لم يريدوا ، لانا نريد الاستقلال ، والارادة هي القوة ، ومن أراد شيئا قدر عليه .

ولكن كيف السبيل الى اصلاح الارض البور ، أو بعبارة أصرح وأوضح كيف نمول المشروع ، وتدبر الموارد والأيدى العاملة الضرورية له ؟ وهنا تحضرننا كلمة نابليون : إن كلمة مستحيل لا توجد إلا في قاموس المجانين ، والارادة هي القوة ، وليس شيء في الوجود يستعصى على العزيمة الانسانية الجبارة ، والحكومة الجديدة بهذا الاسم هي التي تضع المشروعات الحيوية ثم تدبر الموارد اللازمة لتنفيذها للاحالة .

لسنا نزعّم أن تنفيذ هذا المشروع العمراني الضخم من الهنات الهينات ، ولكن كونه صعب شيء ، وكونه مستحيل شيء آخر ، وما دامت الثقة المالية بالحكومة المصرية متوفرة ، وما دامت رؤوس الأموال مكدسة في جوانب البلاد ، فان فتح قرض وطني داخلي مستطاع وما نشك في أن هذا القرض الوطني سيغطي في أيام . هذا إلى أن في الوسع تأليف شركات وطنية لتنفيذ المشروع .

ولو كان الأمر بيدى لما خشيت أن يقذف خصومى السياسيون في وجهى بتهمة النزوع الى الدكتاتورية ، ولبادرت الى التعبئة العامة للشبان ، من سن ١٦ الى ٢٤ ، ولجندتهم للعمل في استصلاح الاراضى البور ، دون اعتبار إلى طبقاتهم الاجتماعية ، وبذلك أخدم الوطن خدمة مضاعفة فأححو فروق الطبقات ، وأنى موارد الثروة ، وأحقق مبدأ السلام الاجتماعى .

بيع أرض الحكومة

من وسائل مكافحة الفقر في مصر أن تعتمد الحكومة إلى توزيع أراضيها على صغار الملاك والذين لا أملاك لهم . فما لا يحتمل الجدل أن غلة الأطيان الحكومية هي من أسوأ الغلات جميعاً ولعله لا يدانيها في السوء إلا غلة الأطيان الموقوفة .

ولا نريد هنا أن نتولى البحث عن انحطاط محصول الاراضى الحكومية . ولكن هذا يثير في أذهاننا قول الفيلسوف الانجليزى هربرت سبنسر ، وهو أحد غلاة المذهب

الفردى ، من أن الأداة الحكومية سيئة الإدارة ، بطيئة الحركة ، كثيرة النفقات .
ولعل الإدارة الحكومية لا تكون سيئة إلا لسوء اختيار الرجال ، وإلا فلو
وضعنا الرجل الصالح فى المكان الصالح ، لانصلحت الإدارة الحكومية .
وفى كل حال ، فقد دلت التجارب الطويلة على أن الأتيطان الزراعية فى أيدي
الأفراد أوفر إنتاجاً بما لا يقاس منها فى يد الإدارة الحكومية .
وإذن فلا مندوحة عن أن تخرج الحكومة عن ملكية تلك الأراضى .

ونسأل : كم هى على التحديد مساحة الأراضى المنزرعة التى تملكها وتدبرها
الحكومة ؟ أما الحكومة فتتوفر الى ما فوق الـ ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، وأما الذين
يحتاجونها بالحق فيقولون إن ملكيتها لا تتجاوز ٩٠,٠٠٠ فدان بحال .

وسؤال آخر : ما السر فى أن الحكومة تضخم من قدر المساحة المنزرعة التى
تملكها ؟ الجواب أنها تتجر بمشروعات الدعاية هذه لتلقى فى روع الذين يريدون
أن يصدقوها أنها جادة فى سبيل حل المسألة الاجتماعية ، بتوزيع الثروة توزيعاً
عادلاً . أوليست تخرج عن ملكها ؟ أفلا تسعى الى محو فروق الطبقات بالتقريب
بين حدى الغنى والفقر ؟

لو كانت الحكومة تعنى ماتقول لخدمنا لها صنيعها ، ولكن أطيانها المعروضة
لليبع تتسرب الى أيدي كبار الملاك بدل أن تعطى لصغارهم والذين لا يملكون منهم .
قد يقال فى معرض الدفاع عن الحكومة أنها تريد أن تضمن وصول أثمان
الأطيان المبيعة إلى خزينتها ، ولكن هذا ليس هو المهم ، وإنما المهم هو العمل
بكافة الوسائل على توزيع الثروة الزراعية توزيعاً عادلاً .

لتضع الحكومة نصب عينها أن كل تضحية فى سبيل استصلاح الأراضى
البور ، وفى سبيل بيع أراضىها ، لها جزاؤها ، فالأراضى المستصلحة والأراضى
المبيعة ستدفع ضرائب ، ولعل ضرائب الأخيرة تكون خيراً من استغلالها بواسطة
الإدارة الحكومية ، وعلى كل حال فما بقليل أن تضاعف موارد الدولة ، وأن
لا يكون هناك ثراء طائل إلى جانب فقر مدقع .

تحويل مصر إلى قطر صناعى

فى سبيل محاربة الفقر ، ورفع مستوى معيشة الفلاح والعامل ، لا مندوحة لمصر عن أن تتجه اتجاهاً صناعياً ، فقد تضافرت الأدلة على أن الموارد الزراعية لا تنهض بحاجات الأهلىن . وفى السباق بين الموارد البشرية ، والموارد الطبيعية كان السبق دائماً للموارد البشرية . فمنذ مائة عام كان عدد سكان القطر المصرى ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، فأصبح الآن ١٨,٠٠٠,٠٠٠ أى تضاعف ست مرات خلال قرن من الزمان ، فجاوز خيال ملتس فى التطير .

وقد ظل معظم السكان يعيشون على الزراعة . ولبثت كثافة السكان مضرب الأمثال فى العالم بأسره ، حتى لقد قدرهم بعض الباحثين بما لا يقل عن ٧٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع ، وتلك نسبة هائلة لا تتعلق بها الخيال إلا فى بعض الجوانب الغاصة بالسكان فى الهند والصين . ولهذا فهى تغنى الناس بخصب أرض مصر ، ومهما أشادوا بوفرة زراعتها ، فإن متوسط دخل الفرد ضئيل وخاصة إذا قيس بالدخول فى الأمم الأخرى .

فى عام ١٩٣٨ كان الدخل الشهرى للعامل الزراعى إبان موسم العمل يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ قرش وكان دخل العامل الصناعى بين ١٠٠ و ١٢٥ قرشاً فى الريف و ١٥٠ إلى ٢٠٠ قرش فى المدن الكبيرة . فإذا أنعمنا النظر فى هذه الأرقام الزرية تصورنا مبلغ الانحطاط فى مستوى المعيشة ، وقدرنا المرحلة الطويلة الشاقة التى أمام البلاد قطعها حتى يعيش أبناؤها عيشة تتفق والكرامة الإنسانية .

ولاعبرة بفترة الحرب ، فالحرب شنوذ ، وهى أشبه بالحمى التى ترفع درجة الحرارة ، فلا تدل على الصحة ، وإنما تنبئ بالمرض .
وهاهى الحرب قد وضعت أوزارها فظهرت أعراض الأمراض الاجتماعية الكامنة ، فالعمال الذين سرحتهم السلطات العسكرية يعدون بمئات الألوف ، وهم

يتلمسون الأعمال ، فلا يجدون إليها سيلاً . وهم يؤمنون بحق العمل ، ولذلك تراهم يلحون على الدولة ويلحفون أن تلحقهم بالأعمال . والدولة تلجأ إلى حلول لاتسمن ولا تغنى من جوع .

وفي كل مراحل التطور الإنساني كان التعطل هو البيئة الصالحة لنمو جرائم المذاهب المتطرفة . ولاشك أن أزمة العمال المتعطلين ، والمتعلمين المتعطلين ، ومصر اليوم تواجه تلك الأزمة ، تجعلها مرعى خصيباً لموجة التطرف التي تحتاج البلاد . وفي كل أدوار التاريخ كان قيام الفاقة إلى جانب الثراء مصدراً لنضال الطبقات . وأن على القائمين بالأمر في مصر أن يفتحوا عيونهم على تلك الظاهرة الناشئة ، ثم يعالجوها بالوسائل الفعالة ، لا بالنظريات المجردة ، ولا بالوعد والوعيد ، ولا بالمسكنات الوقية ، ولا بأنصاف الحلول ، ولكن بالشجاعة في مواجهة الحقائق ، والقيام بتعديل أساسى فى النظم ، والنزوع عن المذهب الفردى ، والجنوح إلى النظام الاشتراكى .

والآن لقائل أن يقول : كيف السبيل إلى تحويل مصر إلى قطر صناعى وهى تفتقر إلى الفحم والحديد والمادتان هما قوام الصناعة ؟ وسنشيع القول فى هذا الموضوع ، ولكن من الآن نقول بأن مصر تستطيع أن تستعوض عن الفحم الأسود ، بالفحم الأبيض ، ولديها فى مساقط المياه بخزان أسوان ما يمددها بقوة محرك هائلة . فأما عن الحديد فوجود بوفرة ، ومن صنف جيد ، بمنطقة أسوان . لاتزال الصناعة فى مصر وليدة ، فلا توجد إلا مصانع ومعامل قليلة تضاهى مثيلاتها فى الدول الصناعية فى الغرب . على أن الحرب قد دفعت بالصناعة المصرية خطوات إلى الأمام ، مما يقوى الأمل بأن تبلغ شأواً يمكنها ، لا من الاستكفاء المحلى فحسب ، ولكن من التصدير إلى الخارج .

حقاً إن الصناعة المصرية ، ما برحت الى الآن ذات صبغة محدودة . فالاحصاء الذى أجرى ، قبل الحرب ، عن ٩٢,٠٢١ داراً للصناعة ، قد دل على أن ٥٢٪ منها لا يستخدمون عمالاً على الإطلاق وإنما يجتزئون بجهود أصحاب تلك المحال ،

ولذلك دل الاحصاء على أن ٣ في المائة يشغلون أكثر من عشرة مستخدمين أو عمال . ثم إن ٩٣٪ من هذه المحال لا يستخدمون قوة محركة . و ٢٦٪ منها ليست ذات رموس أموال ، أو لم تدل على أن لديها رموس أموال ، مما يقطع بأنها تعتمد على سواعد أصحابها فحسب . فأما عن الـ ٧٤ في المائة التي تملك رأس مال فإن أقل من ٢٪ منها تملك رأس مال يجاوز ١٠٠٠ جنيه مصرى وأقل من ١٪ تملك رأس مال فوق الـ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

ولقد دلت الاحصاءات التي أجريت عن تلك المحال أن مجموع المستخدمين والعمال قد بلغ ٢٨٠,٠٠٠ . ومما يسترعى النظر والفكر معاً أن هذا الرقم قليل بالنسبة إلى مجموع العمال في القطر المصرى .

على أنه في أعقاب الحرب ، قد نهضت الصناعة المصرية بقدم الجبار . وكلنا رجاء أن يلزمها التوفيق في كل خطواتها ، حتى تبلغ مرحلة الازدهار ، لا الاحياء فحسب . وما نشك في أنها ، بفضل الجد والاتقان ، سوف تصمد لتيار التنافس المتدفق من الخارج ، دون أن تفرغ إلى الحواجز الجمركية في سبيل حمايتها ، ودون أن تستصرخ الحكومة لتنفخ الروح فيها بالتنفس الصناعى في صورة منح إعانات للتصدير . فإن ذلك يثقل كواهل المستهلكين ، أو يثقل كاهل الخزينة العامة ، ولا يرفع مستوى المعيشة بحال .

إن البلد عامر برموس الأموال . وإن في الوسع إنشاء المصانع والمعامل التي تستخدم مئات بل ألوف العمال ، وتستعين بالقوات المحركة ، بدل الاجتزاء برموس أموال الأفراد الضئيلة ، والاكتفاء بالسواعد دون الآلات .

في هذا العصر الميكانيكى ، ينبغي أن نستعيز بالانسان الميكانيكى ، عن الانسان الطبيعى ، كلما وجدنا للاستعاضة سبيلا ، فبذلك يسمو الانسان فوق مستوى الأداة ، ويتاح له وقت من الفراغ يستطيع خلاله أن ينعم بالراحة ويثقف عقله ، ويغذى روحه ، ويشعر أنه إنسان .

وفي عصر القنبلة الذرية ، لا يلقى بالإنسانية أن تسقط من حسابها تلك القوة المحركة الهائلة ، ثم ترهق أبناءها بالعمل الشاق المضنى .

سيقولون : ولسكنك تغفل تلك الحقيقة الاقتصادية ألا وهى أن ظهور الآلات والمخترعات الجديدة يثير أزمات البطالة . وهذا حق ولكن لفترة محددة ثم لا تلبث أزمة التباطؤ أن تنفجر . وإنما مشار الأزمات الاقتصادية اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وإغراق المستهلكين فى طوفان من الأدوات المصنوعة التى تزيد عن حاجتهم من جراء حمى المنافسة التى تتملك جماعة الرأسماليين فتجعل همهم أن يتخموا جيوبهم لا أن يشبعوا حاجة المستهلكين .

ولعل أصدق تعليل لأزمات التخمة الصناعية فى ميدان الاقتصاد هو انخفاض مستوى المعيشة ، وتبعاً لذلك ، ضعف أو انعدام القوة الشرائية لدى المستهلكين . فليست السكثرة أو الوفرة هى التى تسبب الأزمات الاقتصادية وإنما هى ضعف أو انعدام قوة الامتصاص والهضم عند المستهلكين الذين عزت عليهم الموارد لسد مطالب الحياة ، وإلا فلم تحدث كثرة فى أى جانب من جوانب العالم ، ولم يكن فى الطاقة امتصاصها محلياً ، أو خارجياً ، أو حتى عالمياً ، لو ارتفع مستوى المعيشة فى كل بلاد العالم .

وهنا تتجلى ضرورة أن يكون العالم بأسره وحدة اقتصادية ، فهو مترابط متشابك فى شئون المال والأعمال ، والضغط هنا يمكن تخفيفه هناك ، والتخمة فى هذه الناحية تستطيع معالجتها بالقضاء على المجاعة فى تلك الناحية الأخرى ، ولكن الإنسانية تدفع ثمناً غالياً لحماقتها وقصر نظرها وطمعها وجشعها حروباً دموية ، ومجاعات مهلكة ، وفتن وقلاقل منبثة ، وأوبئة منتشرة ، وأزمات اقتصادية جاثمة . ونعود إلى مصر فنقول إن الظاهرة العجيبة أنها تتجه اتجاهاً تجارياً بدل أن تحول جهودها إلى الصناعة ، فرءوس الأموال تتدفق فى الميدان التجارى أكثر مما تتجه إلى الميدان الصناعى . وعندنا أن رأس المال يتلبس الجزاء العاجل فيؤثره على الجزاء الآجل . ثم إن المغامرة والمقامرة أقل فى التجارة منهما فى الصناعة .

وعلاج ذلك الاتجاه ، وتحويل التيار ، شيئاً ما ، من المجال التجارى إلى المجال الصناعى ، إنما يكون بتدخل الدولة لإنشاء المصانع والمعامل برءوس أموال وطنية تجتذب بواسطة القروض الداخلية . والثقة المالية التى تتمتع بها الدولة تؤمن أصحاب رءوس الأموال على مصيرها ، فوق أنها تغريها ، بالرج العاجل ، على الاقدام للاستثمار فى الميدان الصناعى .

ولاحرج على الدولة أن تستغل أموال عديمى الأهلية ، وودائع صناديق التوفير ، والمحاكم ، والجهات الحكومية الأخرى ، فى تشييد دور الصناعة . بل الخير كل الخير أن تستخدم أموالها فى هذا السبيل ، وأن تخصص جزءاً لا يستهان به من الميزانية لإحياء الصناعة .

ولا ريب أن الدولة تجنى من هذا الاتجاه الاشتراكى أبرىك الثمرات . فتفسح مجال العمل أمام العمال والمتعلمين المتعطلين ، فتقضى على أزمة البطالة القضاء الأخير ، وتقوى دعائم السلام الاجتماعى .

ثم إن الدولة التى تصطبغ بتلك الصبغة الاشتراكية تضاعف مواردها ، وتستغل مرافقها على خير وجوه الاستغلال ، وترفع مستوى معيشة المستظلين برايتها ، وتمحو فروق الطبقات ، وتحقق العدل الاجتماعى ، وتصبح من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، بحيث تدفع كل مغير طامع فى استقلالها السياسى والاقتصادى .

ولقد ازدهر بعض الصناعات فى مصر أيام ازدهار كصناعة النسيج والزجاج مما يشجع الدولة والأفراد على الإقبال على الصناعة . صحيح أن الحرب قد ساعدت كثيراً على نمو تلك الصناعات لانقطاع الواردات من الخارج . على أن المخاوف لا تساورنى على تلك الصناعات بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وتعرضت من جديد للهزاجمة الأجنبية التى أوشكت ، قبل الحرب ، أن تقضى عليها فى المهد ، أو حالت بينها وبين الحياة إطلاقاً ، بحيث أنها لم تولد ، ولم تر الضوء ، إلا لبان قلة أو انعدام الوارد من الخارج حتى إنها كانت تضيق ذرعاً بحاجة السوق المحلية .

ولكن الذى يبدد تلك المخاوف أن تلك الصناعات تعتمد فى حياتها على المواد

الخام المتوفرة في البلاد ، هذا إلى أن أجرة اليد العاملة في مصر أقل منها في أمريكا وأوربا ، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ، ويمكن من الصمود في وجه المزاومة الأجنبية ، دون إرهاق للمستهلكين .

وفي سبيل الاستقلال الاقتصادي يستباح تحريك الشعور الوطني ، وإثارة القومية ، لإيثار المنتجات الوطنية على المنتجات الأجنبية ، والتعصب الوطني محمود غير ذميم ، وقصة مغزل غاندى لتحرير الهند سياسياً واقتصادياً تملأ العين نوراً ، والقلب ناراً ، فما بالك ، ونحن المصريين ، في سبيل الإنتاج المحلى الذى يشارف الكمال ، نستورد الأدوات الثقيلة من الخارج .

ولسنا ندري لماذا يغط مشروع البنك الصناعى في نوم عميق والاقتصاد الوطنى فى مسيس الحاجة اليه .

إن قسطاً غير قليل من التذرع بالحزم والشجاعة ضرورى لحماية تلك الصناعات الوليدة التى وقفت على أقدامها طوال فترة الحرب ، ويخشى أن تترنخ للسقوط ، بعد هبوب عاصفة المزاومة الأجنبية . والدولة الجديرة بهذا الاسم لا تتراجع عن تقديم يد المعونة للصناعات التى تستحقها ، وحماية ما هو جدير بالحماية منها ، فالإعانات الصناعية مشروعة ، وإعانة التصدير مستساغة ، وقد تكون الحماية الجمركية شر لا بد منه ، وكل أولئك مع اتخاذ الوسائل لعدم إثقال كاهل المستهلك .

وفي الاتفاقات التجارية الدولية التى تعقدها الحكومة المصرية تستطيع أن تضرب سياجا من الرعاية حول صناعاتها الناشئة .

ولا معدى عن مكافحة الاستعمار الاقتصادى حتى تتحرر مصر من ربة العبودية الاقتصادية ، وتكون يدها مطلقة فى التبادل التجارى مع غير بريطانيا من دول العالم . لسنا ننكر أن الصناعة المصرية الوليدة لا تزال تجو فى طريق التقدم والنهوض . فلقد ثبت من الإحصاء أن مجموع رموس الأموال المستثمرة فى الـ ٦٧,٧٦٩ مصنعا يبلغ ٣١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى . فاذا لاحظنا أن قيمة الأراضى المصرية تبلغ عدة مئات من ملايين الجنيهات تبينا المركز الضعيف الذى تشغله الصناعة فى حياة مصر الاقتصادية .

وإن ما يقرب من ٢٥,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مستثمرة فى ٣١٢ مصنعاً من تلك المصانع التى يربو رأسمالها على ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى . ولو اعتبرنا رأس المال لوجدنا أن الصناعات المصرية تتجه على الترتيب إلى صنع لفافات التبغ ، فالمنسوجات بأنواعها ، فشروعات النقل ، فوسائل توزيع المياه والكهرباء ، فالطباعة ، والتجليد ، والسينما والتصوير ، فصناعة مواد البناء ، فالمنتجات الغذائية ، فصناعة حفظ الأسماك ، فالصناعات الميكانيكية ، فشروعات البناء ، فالصناعات الكيماوية ، فصناعة الزيت والشحم ، وصناعات أخرى متنوعة .

ولعله لا يخلو من الفائدة أن نذكر إن من بين الـ ٩٢,٠٢١ مصنعاً من المصانع التى حصل عنها الإحصاء دل ٨٢,٠٠٠ منها على سنة تأسيسها . فبين أن ٥٥,٠٠٠ يقل عمرها عن عشر سنوات ، وأقل من ١٠٠٠ يزيد عمرها على أربعين عاماً من بدء نشأتها .

وينادى منطق الأرقام التى أوردناها على أن الصناعة المصرية فى مستهل الحرب العالمية الثانية لم تكن تشغل المكان المقدر لها فى الاقتصاد المصرى سواء أكان ذلك من ناحية رموس الأموال المستخدمة فيها ، أم كان من ناحية عدد العمال الذين يعملون بها .

ومنذ قيام الحرب نشأت صناعات جديدة عديدة حبتها بالحياة ظروف استثنائية طارئة كان فى وسع مصر أن تستغلها على خير صور الاستغلال . على أنه قد عاق تقدم تلك الصناعات التقدم المرجو شبه الاستحالة فى استيراد الماكينات والأدوات اللازمة من الخارج . بل لقد كانت تلك الصعوبات سبباً فى عدم نشأة صناعات جوهرية للسوق المصرية .

ولا يزال الرجاء معقوداً بنهضة الصناعة المصرية وازدهارها . ولقد أتيح لى أن أشهد مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى التى يعدونها اليوم بحق مانشستر مصر . فما راغنى إلا أن أرى نهضة صناعية تداعب كبرياءنا الوطنى . رأيت عمالاً مصريين يقبلون على مختلف الأعمال فى جد ومثابرة ، ودراية ومهارة ، وشهدت من

المصنوعات ما لا يخشى المقارنة مع المصنوعات الأوربية ، فأمنت بأن المصرى يتمتع بقسط كبير من الذكاء ، وغير قليل من الاستعداد ، فلا يعوزه إلا ميدان العمل ، والقيادة المستنيرة ، والتوجيه الصالح .

وكذلك سعدت بزيارة مصنع الزجاج للسيد بك ياسين ، فوجدت الأغلبية من العمال الفنيين مصريين والأقلية من التشيكوسلوفاكيين . ولقد دلى حذق العامل المصرى وبراعته على مبلغ استعداده ، مما يبطل حجة القائلين بأن المصرى تنقصه روح الفن .

لقد استطاعت مصانع المحلة الكبرى ، طوال فترة الحرب ، أن تغذى السوق المصرية ، فوق مواجهة طلبات السلطة العسكرية البريطانية . وما نحسب ، بعد أن وقفت ربحى الحرب ، واستوردت ماكينات وأدوات من الخارج ، إلا أن تلك المصانع مستطاعة أن تسد حاجة المصريين ، وغزو أسواق الشرق الأوسط .

وما دامت مصانع سيد بك ياسين تستخدم أحدث الآلات والطرق العصرية الفنية ، وما دامت مثابرة على التحسين والاتقان فلا خوف عليها من المزاحمة الأجنبية ، وكلنا رجاء أن تغمر السوق المصرية وأسواق الشرق الأوسط جميعاً .

ولا يداخلنا شك فى أن جميع المعامل والمصانع التى تولد بعد الحرب ، تولد قابلة للحياة ، قادرة على الصمود فى وجه المزاحمة الأجنبية ، وذلك لاعتبارات كثيرة أولها وأهمها ضخامة رموس الأموال الموظفة فيها ، واستيراد الماكينات والأدوات اللازمة من الخارج فى غير عسر ولا مشقة ، ووجود طائفة من العمال المصريين مرنوا على الأعمال الميكانيكية إبان العمل مع السلطات العسكرية الأمريكية والبريطانية ، ولقد توج كل أولئك بيقظة الوعى القومى يقظة تبشر بإيثار الوطنى على الأجنبي .

ولا نستطيع أن نسكتم شعور الألم الذى يحز فى نفوسنا حين تتمثل تلك المأساة الدامية مأساة وجود ٢٠٠,٠٠٠ عامل اكتسبوا خبرة ودراية فى الأعمال الفنية إبان عملهم فى السلطة العسكرية ، ثم تنتهى الحرب ، ففسرهم السلطات ، فيلقى بهم

في مباءة التعطل ، فيتلسون عملا فلا يجدونه ، ويلتمسون قوتاً لعيالهم ولا أنفسهم ، فلا يظفرون به ، ولا تجد الدولة لهم عملا ، مع أن حق العمل من أقدس الحقوق ، ولا تنتفع الدولة بالدربة الميكانيكية التي حصلوا عليها ، فبقى تلك القوى الضائعة مشردة في الطرقات ، والدولة محرومة من ثمار أعمالهم ، والدولة لا تجد حلا للأزمة التي تهدد السلام الاجتماعي تهديداً خطيراً ، إلا أن تعقد الاجتماعات ثم تنفض ، وتؤلف اللجان ثم تغط تلك اللجان في سبات عميق ، وتلجأ الى دراسات نظرية ، وتعتمد إلى بحوث أفلاطونية ، وتعرض إعانات زرية ، وأكالات شعبية ، إن أجدت على العامل يوماً أو بعض يوم فلا تجدى عليه طول الزمن ، وإن أغنت العامل مرتين ، فإنها بالنسبة لعائلته لا تسمن ولا تغنى من جوع .

بحق الفرد على الدولة ، نهيب بالدولة أن تبادر ، اليوم قبل غد ، إلى الشروع في المشروعات العمرانية التي تفتقر إليها البلاد ، لننشئ أولئك العمال من بين برائن البطالة ، لا لتأمين أن يكدر المسكدرين صفو السلام الاجتماعي فحسب ، بل لتستثمر جهودهم في مضاعفة الثروة القومية .

وباسم السلام الاجتماعي الذي يجب أن تحرص الدولة عليه كل الحرص ، نناشد الدولة أن تستخدم سلطانها المشروع لحل أرباب المال والأعمال على أن يستوعبوا أولئك العمال مخافة أن يرموا في أحضان المذاهب الهدامة .

إن واجب الدولة أن توفق بين العمل ورأس المال حتى تحول دون الخصام والاحتكاك بينهما . فإذا كان رأس المال لا يغض من مطامعه فيأبى إلا أن يلتزم جانب الربح الوفير الذي درج عليه طوال الحرب ، فإذا تضام هذا الربح الخيالي تحيف العمل ، فأقصى جانباً من العمال ، وقص أطراف أجور الباقين بما لا يكفل الكفاف لنوهم ، كما هي صورة النضال بين العمال وأصحاب الأعمال في شبرا الخيمة ، فلا إثم على الدولة إذا هي تدخلت لتحمل أرباب الأعمال على القناعة بالربح المعقول ، وكفى ما غنموه إبان المجزرة البشرية ، ولتروض العمال على الرضا بالأجر الذي يقيم أودهم وأود عيالهم .

فاذا رأت الدولة عنتاً من أصحاب الأعمال كأن يهملوا بإغلاق مصانعهم أو نقلها إلى بلد آخر ، وكان في هذا التعسف قطع لمورد رزق طائفة من العمال ، فلا حرج على الدولة أن تستولى على تلك المصانع ، بعد أن تعوض أصحابها تعويضاً معقولاً ، لوصل أسباب الحياة للعمال من جهة ، ولتأمين السلام الاجتماعى من ناحية أخرى .

والآن نتكلم عن العوامل الفنية والاقتصادية والمالية التى تكفل نهضة الصناعة المصرية وإبلاغها المكانة اللائقة بنهضة مصر .

إن الوسيلة الوحيدة لضمان تقدم الصناعة المصرية إلى المستوى اللائق هى تزويدها بالقوة المحركة بمقادير كافية ، وأسعار ملائمة . والصناعات تستخدم فى خلق الطاقة ، إما الفحم والبتروى ، وإما مساقط المياه ، والطاقة الأخيرة لم تستغل إلا منذ خمسين عاماً ، على أنها قد تقدمت تقدماً محسوساً فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة بحيث بات من المستطاع توليد القوة المحركة رغم قلة تجمع المياه وضعف تساقطها . وإذا لاحظنا أن الوقود الجامد والسائل فى العالم صائر إلى النفاد لا محالة بدليل أن سياسة البترول أخذت تلعب دوراً هاماً على مسرح الشرق الأوسط بصورة تدعو إلى التصادم بين امريكا وانجلترا من جانب ، وروسيا من جانب آخر ، حتى ليرتسم شبح الحرب فى الأفق من جديد ، ذلك بأن امريكا تشعر بنفاد كمية البترول لديها فى فترة لا تعد فى عمر الشعوب شيئاً مذكوراً — نقول إذا لاحظنا أن الوقود مصيره النفاد أدركنا مبلغ الحاجة إلى استغلال القوة المحركة الناشئة من مساقط المياه .

ولقد ظلت مصر ، فيما يختص بمسألة الوقود ، مدينة للخارج ، حتى عام ١٩٣٨ حيث اكتشفت منابع جديدة للبترول .

ولهذا الاعتبار كان جل بل كل اعتماد الصناعة المصرية على الفحم المستورد من الخارج . فأما فى المراىز الصناعية الكبيرة كالقاهرة والأسكندرية فقد ظل ارتفاع سعر الطاقة الكهربية مانعاً من استخدامها إلى حد كبير حمل بعض المصانع

الناشئة على إنشاء محركات كهربائية خاصة . ولم تهبط أسعار الطاقة الكهربائية إلى الحدود المعقولة ، إلا في العشر سنوات السابقة على الحرب ، وفي مدينة الإسكندرية وحدها .

أما وقد وضعت الحرب أوزارها فقد أصبح حقاً علينا أن نضع سعراً للطاقة الكهربائية في المدن الكبيرة ، وأن نضمن توزيعها بالقسطاس على المستهلكين الصناعيين ، بكميات وافرة ، وبأثمان معتدلة ، بحيث تغنيهم عن الإنتاج المباشر في مصانعهم .

تملك مصر موارد لا يستهان بها لتوليد الطاقة الكهربائية من تساقط المياه . ومن أسف أنه لم يستغل أى مورد من تلك الموارد إلى الآن إذا استثنينا مراكز صغيرة عند نجع حمادى على النيل ، وفي الفيوم . وإنه ليعد من نافلة القول أن نستعرض الظروف التعسة التي حالت بين مصر وبين أن تتخذ ، في الوقت المناسب ، الإجراءات التي تسمح لها بأن تستدر أطيب الثمرات من تلك الثروات الضخمة لتبعث الحياة في جميع نواحي حياتها الاقتصادية .

وإن أهم مورد من موارد تلك الثروة الهائلة هو الناشئ من تساقط المياه في خزان أسوان . ومن أسى ، أن مشروع كربة خزان أسوان ، قد أثار كثيراً من البحوث والدراسات ، وغير قليل من الجدل ، في الثلاثين عاماً الأخيرة ، دون جدوى عملية . وتكاد النفس تذهب حشرات ، كلما ذكرنا الخسارة الهائلة التي حاقت بمصر منذ عام ١٩٣٢ ، وهو التاريخ الذي بدى فيه بطرح مشروع توليد الكهرباء من تساقط مياه الخزان للمناقصة ، فقد انقضى نيف وأربعة عشر عاماً لها قيمتها وخطرها ، لحق فيها أكبر الأذى باقتصاد البلاد . وإلى اللحظة التي نكتب فيها تلك السطور لا نلح في الجو بارقة أمل على أن مصر قد آن لها أن تخطو من عهد السبع بقرات عجاف ، إلى عهد السبع بقرات سمان . ولسكنها السياسة الاستعمارية وما يشايعها من سياسة الجمود .

وكان القائمين بالأمر غافلون عن أن مشروع كربة خزان أسوان له من

المزايا التي لا يستهان بها فوق ما ذكرنا أنه يحيج ، في ظروف موالية موفقة ، صناعة من أهم الصناعات الحيوية للبلاد ، تلك هي استخراج السماد ، واستنباط الحديد ، فضلاً عن استغلال الطاقة الزائدة في أسوان ذاتها ، في وجوه صناعية أخرى ، وفقاً لتصرف ماء النيل .

يضاف إلى ما تقدم أن هذا المشروع العظيم يساعد على خلق عدد جم من الصناعات التي تعتمد في حياتها على القوة الكهربائية المحركة . وفي الحق ، فإن تلك الصناعات ، لا يعوزها لتسكون قابلة للحياة من الوجهة الاقتصادية ، إلا الطاقة الكهربائية بضمن بخص حتى نستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية مهما كانت تلك المنافسة تتكىء على طاقة كهربائية بضمن زهيد . ولقد نشأ بعض تلك الصناعات في فترة الحرب ، ولكنه لن يكتب لها ولغيرها البقاء إلا بالاعتماد على القوة المتولدة من كهربة خزان أسوان بأثمان زهيدة .

ولئن أردنا أن نجمل ما فصلنا ، لقلنا أن الصناعة المصرية كانت إلى عهد قريب ، تخطو إلى الأمام بحركات وثيدة ، إذ كانت تعتمد في حياتها على استيراد الوقود من الخارج . ولم يصلح للبقاء من تلك الصناعات إلا التي لم يكن الوقود يستنفد قسماً كبيراً من تكاليف إنتاجها . ولقد كانت كل صناعة تنتج الطاقة الميكانيكية بوسائلها الخاصة حتى في المدن الكبيرة حيث ترتفع الطاقة الكهربائية إلى أثمان لا قبل لتلك الصناعات بها . أما وقد وضع حد للجزرة البشرية ، فقد أصبح في الطاقة الاعتماد في إحياء الصناعة المصرية ، على البترول المكتشف حديثاً ، وعلى القوى المحركة الهائلة الناشئة من كهربة خزان أسوان .

فأما المواد الخام فهي متوفرة في مصر بكميات تكفي لتغذية الصناعات المختلفة ، ولسد حاجة السوق المحلية ، ومواجهة مطالب الأسواق المجاورة في السودان وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق .

وبما أن مصر بلد زراعي أولاً وقبل كل شيء ، فمن الطبيعي أن تكون أقدم وأهم الصناعات هي تلك التي تعتمد على ما تنبته الأرض أو تنتجه الدواب ، ألا وهي

التي يسمونها الصناعات الزراعية . وإذ كانت الزراعة المصرية لم تقل كلفتها الأخيرة ، فمن أوجب الواجبات أن ينصرف التفكير والجهد إلى إدخال أنواع زراعية جديدة ذات قيمة غذائية أو صناعية تكون مصدراً لنشأة صناعات جديدة .

إن الدنيمرك وعدد سكانها لا يكاد يتجاوز ربع سكان القطر المصري تصدر من منتجات الألبان إلى الخارج ما يقرب من ثلاثة أخماس ما تحمله السفن التي تعبر بحار العالم .

ومصر ، وهي البلد الذي تضرب بخصب تربتها الأمثال ، كانت ، قبل الحرب ، تستورد الجبن من الخارج بآلاف الجنيهات . على أن تلك الصناعة قد ارتفعت ، إبان الحرب ، على صورة تبشر بالاستكفاء الذاتي ، فضلاً عن تغذية أسواق الشرق الأوسط .

إن السياسة الزراعية الحكيمة التي يجب أن تضعها الدولة نصب عينها ، هي أن تدبر لكل عائلة مصرية في الريف جاموسة أو بقرة بصورة أو بأخرى فتلك إحدى الوسائل الفعالة لرفع مستوى معيشة الفلاح . فوق أن الواجب يقتضيها أن تحسن السلالات الموجودة ، فضلاً عن الحصول على سلالات صالحة من البلاد الأجنبية . ثم أليس من المنجّل الذي يطبع الدولة بطابع الفشل في تأدية رسالتها ، ويدمغ الأحزاب المصرية بالإفلاس في برامجها ، أن مصر الزراعية تستورد اللحوم من السودان وسوريا والعراق ، وقد كان الطبيعي أن تكون أعظم مصدرة للحوم الحية والمحفوظة ؟

وليس من يناعع اليوم في أن مصر غنية بثروة معدنية لا تزال كامنة في جوف الأرض ولم يتح استغلالها لصعوبة المواصلات بين الصحراء الشرقية ، وبين وادي النيل أو البحر الأحمر . وأن الاقتصاد المصري ليفتح عهداً زاهراً إذا استطاع أبناء مصر أن يستغلوا تلك الثروة الضخمة المعطلة . وماذا نقول عن عقم سياستنا وسياسينا إذا لاحظنا أن مناجم الحديد في منطقة أسوان يمكن أن تمد الصناعة المصرية بحياة زاهية مزدهرة ، وهي إلى اليوم بلا استغلال ؟

إن حاجة الصناعة إلى الأيدي العاملة لا تقل عن حاجتها إلى الخامات . ولا بد من الفنيين ومن العمال معاً . فأما من جهة الفنيين فلسنا نخجل من الاعتراف بأن مصر ما زالت متخلفة عن أمم الغرب في هذا السبيل . ولكن اليابان ، وقد كان الأمريكان والأوربيون يقولون إن شعبها محروم من الروح الميكانيكية ، كانت تجارتها تغطي على أسواق العالم قبل الحرب . وفي الوسع إنشاء السكيات لتخريج الفنيين وتدريبهم ، ومن الممكن إرسال البعثات العلمية إلى أمريكا وأوروبا للتزود من مواردها الصناعية والفنية ، ولا نحسب أن هناك ما يحول بيننا وبين إنفاذ العمال إلى الغرب وإلى نصف الكرة الغربي للتدريب في معاملها ومصانعها .

إن الذى يعوزنا هى العزيمة الصادقة ، والسياسة الاجتماعية الثابتة ، وفى ميدان التعليم والتدريب متسع للجميع .

مصر متخلفة فى ميدان الكهرباء والكيمياء الصناعية ، وفى العالم دول بلغت شأواً عظيماً فى هذا المضمار ، فما الذى يمنع شباننا من أن يشخصوا لتلك الدول ليغتربوا من مواردها العلمية ؟

وإذا كانت البلاد تستورد الماكينات والأدوات اللازمة لصناعاتها من أوروبا وأمريكا ، فلا ضير عليها من أن تستعين بخبرة الفنيين الأجانب . وإن الوطنية ذات أفق التفكير الواسع لا توصل أبواب موانئها فى وجوه الخبراء الأجانب أصحاب الشهرة العالمية الذين لا يدخلون البلاد كمستعمرين بل كمصلحين ، والذين لا يغشونها فاتحين ، بل لا يغزونها غزواً سليماً ، وإنما يأتون إليها ليحملوا إليها ثمار الحضارة الناضجة ، وبركات العلم الصحيح ، وتلك الأمثال نضربها للمصريين فى اليابان وروسيا السوفيتية وتركيا الحديثة .

ونحب أن نقول أن هزيمة اليابان العسكرية لا تضعف من حجة التمثيل بها صناعياً واقتصادياً ، فرغم هزيمة ألمانيا واليابان العسكرية فما نشك فى نهضتهما ، فإن العالم فى أشد الحاجة إلى هاتين القوتين الاقتصاديتين الهائلتين .

لقد قيل عن العمال المصريين بصفة عامة أنهم ينقصهم المران والخبرة ، وأن

إنتاجهم قليل إذا قيس بإنتاج العامل الأوربي والأمريكي . على أنه يجب أن نلاحظ أن انخفاض الأجور يعوض إلى حد كبير ضعف الإنتاج .

فأما عن تمويل الصناعة المصرية فقد عاشت في الماضي على حساب رهوس الأموال الأجنبية . ثم تغذت برهوس أموال داخلية يملكها أجنبى ومصريون على السواء .

والمشاهد أن الاقتصاد المصرى يتجه أكثر ما يتجه إلى الاستثمار فى الميدان الصناعى . وما نحسب إلا أن مصر واجدة كل ماتحتاج اليه صناعاتها من رهوس الأموال فى دائرة اقتصادها الوطنى .

وحمداً لله على أن مصر بدأت تكسر القيود الذهبية الأجنبية . فلا خلاف فى النتائج السياسية الرهيبة التى تترتب على تكبيل أمة بسلاسل الدين الأجنبى . ولقد كانت مصر ، ولا تزال ، مضرب الأمثال فى هذا السبيل . فرأس المال الأجنبى يشق الطريق للاستعمار ، ويشير التطاحن فى سبيل الاستيلاء على المستعمرات كما حصل ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر . ولقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية حربين استعماريين بكل معانى الكلمة . ولئن أطلقت الحرب العالمية الثالثة من عقابها ليكون مشارها الاستعمار والأطاع المادية لا أكثر ولا أقل . وبين الرأسمالية والاستعمار تحالف وثيق ، فالدول الأوربية التى قدم أبنائها القروض للخارج تصبح معنية بالثبات المالى والاستقرار المالى للأمم المثقلة بالقروض . وكذلك تسعى الرأسمالية للاستعمار ، وإلى توسيع مناطق النفوذ لتفتح أسواقاً جديدة ولتظفر بمواطن جديدة للاستغلال .

لقد كان استعمار مصر الاقتصادى بواسطة البريطانيين مقدمة لاستعمارها السياسى . وكانت مصالحهم العظيمة فى الهند ، وهى أئمن جوهره فى التاج البريطانى ، مغرية لهم على التنقيب عن طريق إليها خلال مصر ، فاستعباد الهند هو الذى جر إلى استعباد مصر . ومنذ عام ١٧٨٠ والانجليز يمهدون الطريق للهند عبر مصر . ولقد كان أول تعاقد لمد الطرق الحديدية مع روبرت ستيفينسن . وأنشئت البواخر

في النيل . وفي الواقع فانه في عهد محمد علي الكبير تم تمهيد الطريق البرى إلى الهند بواسطة الانجليز ، وكان معظم تجارة القطن المصرية مع إنجلترا . وفي عام ١٨٦٢ شبت نيران الحرب الأهلية الأمريكية فقطعت عن إنجلترا كمية القطن التي كانت تستوردها من أمريكا فولى الغزالون الانجليز وجوهم شطر مصر يبتغون منها المادة الخام فأتسع نطاق زراعة القطن وأثار موقف مصر الاقتصادى اهتمام الانجليز ، في حين أن افتتاح قناة السويس استرعى أنظار وأفكار سياسة بريطانيا إلى أهمية مصر الاستراتيجية باعتبارها نقطة الارتكاز للهند . ومنذ ذلك الحين تضاعفت المصالح البريطانية في ربوع البلاد . فكانت قروض الخديو اسماعيل تعقد كلها أو الجزء الأعظم منها في لندن . وبذل دزرائيلى جهوداً جبارة لشراء أسهم مصر في قناة السويس لحساب الحكومة البريطانية . وكانت المراقبة الثنائية ، في عام ١٨٨٠ ، كما يقول الموظف البريطانى كروشىلى هي التي أفسحت الطريق ، في عام ١٨٨٢ للاحتلال البريطانى . ومنذ ذلك الحين إلى قيام اتفاقية ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا تضاعف النفوذ المالى الفرنسى وانكمش ، وبات قاصراً على إمداد الشركات الفرنسية التي تألفت من قبل ، ثم ما برح النفوذ البريطانى يكيد للنفوذ الفرنسى بشتى الوسائل حتى غلبه على أمره ، وطرده من البلاد ، ليخلو له وجه مصر .

فأما الدين العام الذى جاوز ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ فيقدر الثقات أن ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه هي التي تم استلامها . وكانت القروض كلها تعقد في الخارج . ولقد استنزفت دماء المصريين بفرض الضرائب الباهظة ، واكراههم على القروض المرهقة التي لا تدخل في نطاق الدين العام المعقود في الخارج .

ولا يخلو من الفائدة أن نذكر أن مجموع رأس المال المدفوع للشركات الأجنبية التي تعمل في مصر ، وقد كان في زيادة مطردة منذ عام ١٨٨٣ ، حتى بلغ ١٠٠,١٥٢,٤٩٠ جنيهاً مصرياً في عام ١٩١٤ (باستثناء قناة السويس) ثم هبط هبوطاً طفيفاً إلى ٩٩,٧٦٢,٣٥٠ في عام ١٩١٥ واستمر في الهبوط إلى ٨٥,٢٨٠,٠٠٠ في

عام ١٩٢٦ . ومن دواعي الاغتياب أن الدين العام ورأس المال الأوربي المستخدم في مصر كلاهما في نقص مستمر ، إبان الحرب وبعد الحرب .

وبما أن بريطانيا مدينة لمصر بحوالى ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، فلماذا لا تكون تسوية جزء من هذا الدين بحلول بريطانيا محل مصر في الدين العام بما يوازى مقداره ؟

إن للصناعة في مصر مستقبلا عظيما . ولكي تكفل لنفسها الحياة ينبغي لها أن توجه اهتمامها إلى الإنتاج الذى يتطلبه سواد الشعب . ثم يجب على القائمين بها أن يعملوا بكل الوسائل على ترقية الروح الفنية لتمشى مع روح العصر الحاضر .

ولسنا هنا بسبيل تعداد مختلف الصناعات المصرية ، وما يمكن ترقيته أو خلقه منها ، ولسنا نجتزئ بنظرة عابرة . فالصناعات الزراعية الغذائية تأتى في المحل الأول . فبعد القطن تأتى الحبوب والأرز . ولقد بلغت تلك الصناعات شأواً بعيداً من التقدم إلا أن بعضها لا يزال على حالة بدائية مضى عهدها وانقضى فلا مندوحة عن صبغه بالصبغة العصرية .

فأما عن صناعة تكرير السكر فإنها تنتج أكثر من حاجة الاستهلاك المحلى ولا بد لها من الاتجاه إلى أسواق الشرق الأوسط .

وهناك صناعة وليدة يمكن تقويتها حتى تدر أخلاف الرزق على مصر ، تلك هى صناعة حفظ الخضر والفاكهة . وليس من شك فى أن أوروبا سوق طبيعية لمصر إذ لا تفصل بينهما إلا مسافات قريبة نسبياً . ولعل زراعة الخضر والفاكهة هى أصلح الزراعات لمصر نظراً لخصب تربتها واعتدال مناخها ، بل لعلها أجدى من زراعة الحبوب أو القطن نفسه . وأن التقدم العلمى العصرى يمكننا من تصدير الخضر والفاكهة طازجة إلى أوروبا على قدر الطاقة بالطرق البرية والبحرية والجوية وبالاحتفاظ بها سليمة من العطب بوسائل التبريد العصرية . ولقد سبقنا فلسطين فى هذا المضمار .

فأما عن تربية المواشى والدواجن وصناعة منتجاتها فإن مصر متخلفة فيها تخلفاً

يدعو للعجب من قطر زراعى . فلا تنقصنا المراعى الخصبة ، ولا يعوزنا علف المواشى ، وإنما الذى تتطلبه هى السياسة الزراعية الحكيمة .

ولو بلغت صناعة الألبان المدى المقدر لها لما شكى هذا الشعب الجوعان سوء أو نقصاً فى التغذية . وليس من أعجب العجب أن مصر كانت قبل الحرب العالمية الثانية ، تستورد من منتجات الألبان ما تتراوح قيمته بين ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى العام ، على حين أنها ما كانت تصدر منها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى العام ؟ وفى فترة الحرب تقدمت صناعة الجبن تقدماً محسوساً نرجو أن تحتفظ به فى السوق المحلية .

وما من شك فى أن صناعة الجلود يجب أن تفيد من توسيع نطاق تربية الماشية فى مصر . وليس من يمارى فى أن تلك الصناعة قد تقدمت تقدماً ملموساً وخاصة إبان الحرب ، وأنها تشغل مكاناً عظيماً فى الاقتصاد المصرى . على أنها لم تبلغ بعد المكانة التى يرجوها كل وطنى محب لبلاده . ونرجو أن يلاحظ أن مصر كانت قبل الحرب تستورد من الجلود المدبوغة وغير المدبوغة ما يقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى العام ، على حين أنها ما كانت تصدر إلا ٢,٠٠٠ طن من الجلد غير المدبوغ ، مما يحمل على الاعتقاد بأن تلك الصناعة ما زالت فى أول الشوط . على أنه يجب ، لتحفظ مصر بالسوق المحلية التى كسبتها فى فترة الحرب ، أن تدخل التحسين على دبغ الجلود ، وأن تستخدم الوسائل العلمية الحديثة .

ولئن كانت مصر خلواً من الغابات الطبيعية ، فى الإمكان إنشاء غابات صناعية ، وبذلك تنهض صناعة الأخشاب . وفى ذلك كسب مضاعف لمصر . فمن جهة يكون لغرس الغابات أثر طيب فى تلطيف الجو ، واعتدال المناخ ، ومن جهة أخرى تضاعف ثمرات الاقتصاد المصرى .

لقد كانت مصر ، قبل الحرب ، تستورد من الأخشاب ما مقداره ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ طن خام تستعمله فى المباني ، والآثاث ، والمعامل المحلية . ولقد

تقدمت صناعة الأثاث تقدماً يدعو إلى مزيد من الرجاء إذا تغذت من غابات تنشا في ربوع البلاد .

ولا نرى محلاً للإسهاب في الكلام عن صناعة لفافات التبغ . فتلك صناعة من أقدم الصناعات وأكثرها ازدهاراً في مصر ، فهي لا تقف عند حد تغذية السوق المحلية بل تتعداها إلى التصدير للخارج . ولكي نعطي القارئ صورة عن مكان تلك الصناعة في الاقتصاد المصري نقول بأن الإحصاءات التي تحت أيدينا تدل على أنها تستخدم حوالى ٩٠٠٠ عامل ، وأنها في المرتبة الأولى بالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة فيها ، إذ بلغت تلك الأموال ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من مجموع ٣١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري الموظفة في الصناعة المصرية .

فأما صناعة النسيج المصرية فقد خطت إلى الأمام أوسع الخطوات ، وخاصة غزل ونسج القطن .

وفي كل حين ازدهرت صناعة النسيج اليدوى في مصر ، وما زلنا إلى اليوم نشهد المغازل على صورة بدائية . والآن ، وقد وضعت الحرب أوزارها ، وأصبح من المستطاع استيراد آلات نسج بأثمان معتدلة من الخارج ، فإن جعل تلك الآلات في متناول الفلاحين في نطاق واسع ، يمكن مصر من التحرر الاقتصادي ومن رفع مستوى معيشة الفلاح ، واشتراكية الدولة هي التي يمكن أن تضع تلك السياسة الثابتة ، وتنتشل المصري من وهدة الفقر والتقهقر .

ولنا في أوربا الوسطى وفي البلقان أسوة حسنة . فهناك كنت تجد ، قبل عاصفة الحرب ، أسرة الفلاح ، تعمل ، في أوقات الفراغ ، وفي غير موسم الزراعة ، في الغزل والنسج ، وتلك صناعة هينة لينة تلائم طبيعة الرجل والمرأة ، والشيخ والطفل . فاذا أرجعنا البصر كرتين إلى مصر رأينا الفلاح المصري لا يعمل طوال العام ، ورأيناه معطلا في غير موسم الزراعة . وعائلة الفلاح من المرأة إلى الشيخ إلى الطفل ، يمكن توجيههم التوجيه الصالح إلى صناعة الغزل والنسج كصناعة إضافية إلى جانب الزراعة تدر عليهم أخلاف الرزق وتنتشلهم من هوة الفاقة . إنما لا بد من

تزويدهم برأس المال ، في صورة الأدوات اللازمة ، والمواد الخام ، بطريق الإعارة والتأجير من الدولة الاشتراكية التي تنظم التعاون بصورة تجعل القرية وحدة اجتماعية تشترك في السراء والضراء .

ولكننا بحاجة إلى رجال في الحكم ذوى أفق واسع يشتغلون بالسياسة الكبيرة ، ولا يفرقون إلى آذانهم في السياسة الصغيرة . نعم ، نحن بحاجة إلى مصلحين سياسيين ومصلحين اجتماعيين يفهمون الحزبية على أنها تسابق إلى خير الوطن لا على أنها جر أسلاب واصطياد مغنم ، بحاجة إلى قوم يجعلون المصلحة العليا للدولة قبل كل شيء وفوق كل اعتبار .

أجل ، إنا بحاجة لمن ينقذنا من الروتين الحكومي ، ومن الروح البيروقراطية الجامدة الخاملة التي تتعارض وكل تقدم إلى الأمام . فقد نرى على رأس الحكم رجالا يوصفون بالذكاء الجم ، ولكن تنقصهم روح التجديد والإنشاء ، ويعوزهم الأفق الواسع للتفكير ، وخاصة التخلص من عقليات الموظفين ، فهم موظفون أكثر منهم سياسيون ، وهم بيروقراطيون لا مصلحون ، فمجلس الوزراء أشبه بمجلس بلدى أو مجلس محلى أو حتى مجلس قروى منه بمجلس سياسى أعلى يشتغل بالسياسة العليا للدولة ، ويوجهها وجهة الرقى العصرية الصحيح .

والوزير في وزارته أقرب إلى أن يكون مدير مصلحة أو رئيس إدارة منه إلى وزير يشتغل بالسياسة العامة والتوجيه الصالح وابتكار المشروعات العمرانية وتنفيذها على وجه السرعة ، نخير البر بالوطن عاجله لا الاشتغال بالسفساف والتفاهات ، والعناية كل العناية بالتعيينات والدرجات والعلاوات والاستثناءات ، والالتفات كل الالتفات إلى تعيين السعاة والفراشين ، والاعداق على المحظوظين والمجدودين ، وتهية الجو الصالح بعد مغادرة الوزارة إلى شغل مجالس الإدارة ، واستغلال النفوذ في داخل الحكم وخارجه .

وفوق كل شيء ، وقبل كل شيء ، نحن بحاجة إلى التخلص من الاستعمار البريطانى

الذى قتل فينا النخوة والرجولة ، وذبح فينا الروح العامة ، وخلق فينا قوماً بغيضين ينصبون من ذواتهم أصناماً ليعبدوها .

تلك شقشقة هدرت ثم استقرت ، أو هي ثورة تملأ جوانب النفس جعلت القلم يجمع هذا الجراح المبارك ليرسل شواظاً من نار تلتفح وجوه الذين يقفون عقبة في سبيل التقدم المصرى . والآن نرجع إلى الغزل والنسج فنقول إن تلك الصناعة في صورتها الميكانيكية الحديثة قد تقدمت تقدماً محسوساً منذ قيام الحرب في الاسكندرية والوجه البحرى والقاهرة وأن رقيها يرجع إلى عشر سنوات خلت .

ولا ريب أن القطن هو أهم مادة في مصر تستخدم تيلته في الغزل والنسج . ومن دواعى الاغتراب أن إنتاج المصانع قد طفر طفرة سريعة من ٣٠٠٠ طن في سنة ١٩٣١ إلى ٣٢,٥٠٠ طن في سنة ١٩٤٢ . وما نشك في أن تلك الصناعة اليوم قد تضاعفت أو هي بسبيل أن تضاعف لتغمر السوق المحلية ، وأسواق الشرق الأوسط ، ولتسكنو المصريين ، وخاصة الفلاحين ، بعد عرى .

وإذا لاحظنا أن مصر تملك شواطئ بحرية مترامية الأطراف ، وكذلك بها بحيرات عديدة ، أدركنا ما يمكن أن يكون لصناعة حفظ الأسماك من قيمة وخطر . وصيد الأسماك بوفرة يكون مادة صالحة للتغذية المصرية التى يشكو أبنائها شكوى مرة ممتة من نقص التغذية أو سوءها .

فأما عن صناعة التعدين فإن مصر لم تبلغ بعد المسكنة التى تؤهلها لها ثروتها الطبيعية ولو استغلت تلك الثروة على الوجه الأكمل لزادت الثروة القومية زيادة محسوسة . وليس من شك في أن البترول هو قوام تلك الثروة الطبيعية وهو موجود بكميات وافرة على سواحل البحر الأحمر . وإذا كانت مصر تستخرج الآن ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من المستطاع مضاعفة تلك الكمية في المستقبل .

ولقد كانت مصر ، قبل الحرب ، تستورد من الخارج ، مواداً كيميائية تقدر قيمتها بما يتراوح بين خمسة وستة ملايين من الجنيهات . وهذا الرقم الضخم يوجه

الأفكار والأنظار إلى ضرورة تنشيط الصناعات الكيميائية الوليدة حتى تسد حاجة الاستهلاك المحلي .

ومن الممكن تقوية صناعة الزجاج حتى تقاوم المنافسة الخارجية ، وتواجه جانباً كبيراً من الطلبات المحلية .

ولقد نهضت صناعة الزيوت ، إبان الحرب نهضة محسوسة ، بسبب انقطاع الوارد من الخارج . ولا سبيل إلى الإبقاء على تلك الصناعات ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إلا بادخال الأساليب العلمية الحديثة ، والاستعانة بالآلات العصرية الوفيرة الانتاج القليلة النفقات .

وإذا لاحظنا أن مصر تستورد من العقاقير الطبية ما تقدر قيمته بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، أدركنا وجوب انصراف العناية إلى تقوية تلك الصناعات حتى تواجه جانباً كبيراً من الطلبات المحلية ، وحتى يصبح من المستطاع الاعتماد على الأساليب العلمية العصرية لاستنباط العقاقير من النباتات والأعشاب المصرية . ولعل ذلك يكون أجدى في البرء من الأدوية لملاءمة تلك العقاقير للطبيعة المصرية .

ولا تزال مصر فيما يختص بصناعة الحديد ، فى مستهل مراحل التقدم . وما من شك فى أن ثروتها المعدنية ما زالت بكراً لم تستغل بعد على صورة ترضى شعور النهضة المصرية . ولم تبق إثارة من الشك فى أن مصر تملك كميات وافرة من الحديد فى منطقة أسوان ، ويقول الثقات أن المناجم الموجودة فى تلك المنطقة مترامية الأطراف ، وبها حديد جيد النوع نسبياً ومن الممكن استنباطه بشروط ملائمة مجزية . وما من شك فى أن مناجم الفحم فى أسوان هى إحدى ثرواتنا الطبيعية العظيمة وإن من الواجب استغلالها فى أقرب وقت مستطاع .

وما برحت الصناعات الميكانيكية والكهربائية تخطو بخطوات وثيدة ، فلا مندوحة عن دفعها إلى الأمام حتى تسد جانباً من الطلبات المحلية ،

والخلاصة أن مصر ما زالت في أول مرحلة من مراحل صبح اقتصادها بالصبغة الصناعية . وللصناعة في مصر مستقبل زاهر في جميع النواحي . ومن الواجب ، بعد أن وقفت رحي الحرب ، أن تتوجه الجهود والعزائم إلى إحياء الصناعة المصرية الوليدة ، بتزويدها بالأدوات ، وتغذيتها بالمال والأيدى العاملة المدربة ، وتلك هي الأسس الضرورية لنهضتها وإزهارها .

ولا سبيل إلى تقدم الصناعة المصرية التقدم الذى يكفل لنا السلام الاجتماعى إلا بدراسة كافة المسائل الخاصة بها دراسة مستفيضة ، وتذليل شتى الصعوبات التى يمكن أن تصادفها ، والتنقيب عن النواحي التى يكتب لها فيها التفوق والتوفيق .

مكافحة البطالة

تواجه البلاد اليوم أزمة مضاعفة ، تلك هي أزمة المتعلمين والعمال المتعطلين . ولئن كانت تلك الأزمة قد توارت إبان الحرب العالمية الثانية ، فقد عادت إلى الظهور بصورة أشد وأعنف ، وكل كلام عن مكافحة الفقر ذاهب في الهواء إذا لم تكن لنا سياسة اجتماعية ثابتة تقضى على البطالة القضاء الأخير . وكل تفكير في وضع دعائم السلام الاجتماعى إنما هو تفكير غير ناضج إذا لم يوجد عمل للتعليم والعمال المتعطل حتى لا يتسكروا أحدهما أو كلاهما للنظام الاجتماعى الذى يحسب أنه ينكره ويبخسه حقه .

إن السياسة الاجتماعية الحكيمة هي التى تنتزع الماراة من نفوس المتبرمين ، وتهدى الثائرة فى صدور السخطين ، وتثبت الإيمان فى قلوبهم بأن من الخير لهم إثارة مسألة المجتمع على محاربتها ، والتضامن معه بدل الخروج عليه .

والسياسة الحكيمة الخليفة بهذا الوصف هي التى تحرص الحرص كله على عدم بعثرة الجهود بل تناحرها ، وعلى أن لا يكون فى الأمة قوى ضائعة قد تنقلب إلى قوى هدامة ، وفى كلتا الحالتين ضرر بالغ ، نقص فى ثمرات الثروة القومية ، وتهديد للسلام الاجتماعى .

وإذا كانت نفوس بعض العلماء تكاد تطير شعاعاً من رؤية القوى الطبيعية الضائعة كحرارة الشمس والرياح وتيارات البحار ، وانصراف جهودهم لاكتشاف الطرق العلمية التى تمكن من تسخير تلك القوى الهائلة لصالح الإنسانية ، فما أحرانا أن تسيل نفوسنا حسرات فى أثر تلك القوى الإنسانية الضائعة ، وأن لا نقف عند حد الأسى والأسف ، بل أن نعمل على استثمار تلك القوى الإنسانية المعطلة .

ليس من شك فى أن مشكلة المتعلمين المتعطلين من أهم وأعقد المشكلات التى نواجهها فى العصر الحاضر ، وليس من الضرورى مطلقاً أن يكون الإنسان مغرقاً فى التشاؤم حتى يذهب إلى أنها ستزداد ، على مر الأيام ، شدة وتفاقماً .

إن عدد سكان القطر المصرى فى تزايد مستمر ، مع أن موارد الثروة ، ومرافق البلاد الحيوية ، يكاد معظمها أن يكون فى يد الأجانب ، بما يملكون من أراضى وعقارات ، وما يستغلون من رؤوس أموال . والمدارس والكتليات تخرج لنا كل عام عدداً وفيراً من الطلاب سوف يضاف جانب كبير منهم إلى قائمة المتعلمين المتعطلين لا محالة .

إن المرء ليسائل نفسه : كيف توجد فى البلاد أزمة متعلمين متعطلين ، على حين أن نسبة المتعلمين فى مصر لا ترقى ، فى الوقت الحاضر ، على ٢٠ ٪ فى أية هاوية تساق البلاد إذا زادت هذه النسبة على ٥٠ ٪ ولم تحل أزمة التعلل ؟!

يقول الذين يصطنعون التفاؤل بأن ليس فى مصر أزمة عمال متعطلين بالمعنى المفهوم فى الدول الصناعية تحت ستار الدعوى بأن مصر ليست من البلاد الصناعية . ولكن مصر سائرة فى طريق الصناعة بقدوم ثابتة ، واجتياز تلك المرحلة هو التطور الطبيعى فى سبيل حل مشكلة السكان . ووجود ٢٠٠,٠٠٠ عامل متبطل قذفت بهم الحرب إلى الشوارع يقذف بالتكذيب فى وجوه أولئك الذين ينكرون قيام أزمة عمال متعطلين . وإذن فالأزمة قائمة ، لا تجدى فى مواجهتها سياسة النعامة . وإذا لم تعالج بصورة حاسمة فلسوف تكون فى ازدياد كل يوم . ولسوف يتضاعف ، على الأيام ، خطرهما وخطورتها ، وخاصة ينبغى للقائمين بالأمر أن يضعوا نصب أعينهم أن استخدام الآلات محل الأيدي العاملة سيزداد فى المستقبل ، فيضاعف من أعراض الأزمة ، وعلى مصر أن تسير الرقى العلى بدل أن تناهضه .

وإن النظرة السطحية هى التى تنكر قيام أزمة تعطل فى صفوف العمال . ذلك بأنها تلف حول الخطر وتدور ، عوضاً عن أن تواجهه ، ولأنها تحسب نفسها قادرة على خلق جو تفاؤل صناعى بأساليب التغطية والمداراة . ولعلها خديعة النفس ، أو الخداع المتعمد ، هو الذى يلقى تلك الأستار الشفافة على أزمة تضطرم تحت التراب فى جوانب البلاد .

فأما النظرة العميقة الفاحصة التى لا تفر من مواجهة الحقائق ولا تلهيها تجارة

عن خدمة هذه الأمة الأسيفة المنكوبة ببعض أبنائها ، ولا يشغلها شاغل عن حل مسألتها الاجتماعية وتجنبها الهزات العنيفة ، تلك النظرة البريئة الصادقة تقول بوجود أزمة خطيرة بين العمال ، تلحق أكبر الأذى بالاقتصاد القومى ، وتقص من الثروة القومية ، وتزعزع السلام الاجتماعى .

فلابين العمال الزراعيين يعتبرون فى حكم المتعطلين ما داموا لا يعملون طوال العام . وإذن فلا بد من استثمار جهودهم فى الصناعات الزراعية ، وفى غيرها من الصناعات ، إبان فراغهم من العمل الزراعى فترات قد تطول أو تقصر .

وآلاف العمال الصناعيين الذين يعملون يوماً ولا يعملون أياماً يعدون من المتعطلين الذين يجب بكافة الوسائل ملء أيام فراغهم من العمل .

والباعة السريحة الذين تغص بهم طرقات المدن الكبيرة والذين تفيض بهم ، جوانب القرى ، هم من العمال المتعطلين الذين يتعلق بضمير الدولة ومصلحتها أن تجد للقادرين منهم أعمالاً مشمرة .

إن الدولة العصرية التى تسمو إلى مستوى رسالتها الحقة هى التى تستغل جهود أبنائها إلى أقصى حدود الاستغلال فى سبيل الصالح العام .

وتلك الدولة هى التى لا يطوع لها ضميرها أن تسمح بوجود طفيليات بشرية تمتص دماء أولئك الذين يكدون ويكدحون .

وتلك الدولة هى التى يتأذى بصرها لمجرد رؤية عامل قادر على العمل ، ثم لا يجد عملاً ، فنسارع لأن نجعله عملاً ، لأن حق العمل حق مقدس بالنسبة للعامل ، وواجب مشمر بالنسبة للدولة .

وتلك الدولة هى التى تسوق أبناءها إلى العمل سوقاً إن رأت من بعضهم تراخياً ، بل تجندهم إلى العمل إن شهدت منهم إحجاماً عنه أو زهداً فيه ، ولا تتراجع فى هذا السبيل قيد خطوة مخافة أن تنهم بالنزوع إلى الدكتاتورية ، فيألفها من دكتاتورية صالحة تلك التى تجعل من المجتمع المنضوى تحت لوائها صورة صادقة من خلية النحل ، كل من فيها يعمل ، بل يجد ويجتهد ، مع القضاء على الزناير التى تدنو من الخلية

البشرية ، لتعصف بها ، أو تلتهم ثمراتها ، وتصير المجتمع الانساني شبيهاً بمجتمع النمل كل من يؤلفه يتضامن ويتضافر فيأتى بالمعجزات .

وما من مخلص يجادل فى أن مصر تواجه اليوم أزمة خطيرة تلك هى أزمة المتعطلين المتعطلين ، وأولئك ينجحون دائماً إلى اعتناق الآراء المتطرفة ، والمذاهب الهدامة ، وإذا ما استقر فى أذهانهم أن غبناً يلحقهم ، أو ظلماً يحيق بهم ، وأن النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هى مصدر بؤسهم وشقائهم فلا شك أنهم ينزعون إلى الانتفاض على تلك النظم .

يوجد آلاف من حملة الشهادات العليا والمتوسطة والدنيا لا يجدون أعمالاً على الإطلاق . تعرفهم بسيماهم . يضربون فى الطرقات على غير هدى مطرقين واجمين . يتدفق سيلهم الجارف على مصالح الحكومة وإداراتها ، ولا تصدن تيارهم المتدفق تلك العبارة التى تصدم شعورهم ، وتؤذى أنظارهم ، وتسبب لهم خيبة أمل مريرة تحز فى النفس بالآلم واليأس : « ليس فى المصلحة وظائف خالية » !!!

يختلفون إلى دور الحكومة ، ويغشون مكاتب الوزراء ، فيفرغون فى آذان مديري مكاتب الوزراء وسكرتيرهم عبارات الذلة والضراعة ، ويسكبون فى نفوس أصحاب النفوذ ، كلمات الاستكانة والمهانة ، والمديرون والسكرتيريون لا يهبطون من سماء عليائهم ، إلى مستواهم الأرضى ، وذوو النفوذ لا يلبثون أن يضيقوا بهم ذرعاً وصدرأ ، ولا يلبث المساكين أن يستسلموا لليأس أو يضمروا السكيد للمجتمع الذى يتنكر لهم .

وتثور نفوس ذوى الكفاية منهم كلما رأوا الامعات والذكراات الذين كانوا ذيولاً وأذناً فى دور التعليم ، ومعاهد العلم ، قد ظفروا بالمناصب والمراكز من دونهم ، وأصبحوا رؤوساً ومن الحق أن يسكونوا أذناً .

وتغلى مراحل الأحقاد فى نفوسهم كلما رأوا المحسوبية متفشية ناشرة غيومها السوداء ، وإذا كان بعضهم ليس من الوصوليين الذين يتعلقون بأذيال العظام ، ويتشبثون بأهداب الزعماء ، ويصفقون لهؤلاء حتى يدمى التصفيق أكفهم ، ويهتفون

باؤلك حتى يشق الهتاف حناجرهم ، فإنهم يحنحون إلى التمرد على النظم الفاسدة المتعفة .

وينعى عليهم البعض أنهم لا يولون وجوههم شطر الشركات لتستوعب عدداً منهم . على أن هؤلاء الناعين ينسون أو يتناسون أن الشركات الأجنبية تحتلق المعاذير لتوصد أبوابها في وجوههم ، فتتهم ضعفهم في اللغات الأجنبية ، وترميهم بالتجرد من الروح الفنية ، وهي في الواقع تؤثر الأجانب عليهم .

ويعيب عليهم البعض الآخر إشارهم للوظائف الحكومية إذ تنقصهم روح الإقدام والمغامرة ، ويعوزهم الطموح ، فيؤثرون الرزق المضمون ولو كان ضئيلاً ، على الكسب الوفير مادامت فيه مجازفة . وفات أولئك العائنين أن الذي يفت في مساعد شبابنا افتقارهم إلى رأس المال ، وهو الشرط الجوهرى للنجاح في الحياة الاقتصادية .

وهنا لانرى مندوحة عن أن تثير مسألة الإقطاعات الزراعية فناخذ بأيدي الذين يوجهون اللوم بغير الحق فنضعها عليها ليعلموا إن كانوا لا يعلمون أن شباننا يلقون كل عوامل التثييط ، وقد كانوا خليقين أن يلقوا كل عناصر التشجيع . ففى مسيل تخفيف الضغط على دور الحكومة ، وللقضاء على أزمة البطالة بين خريجي معاهد الزراعة ، صحت عزيمة الحكومة على أن تعطى خريج الزراعة العليا خمسين فداناً ، وخريج الزراعة المتوسطة عشرين فداناً ، ليدلوا نشاطهم فيها ، ويستثمروها بالطرق العلمية العصرية ، أولى من الاحتباس في الوظائف الحكومية ، وقتل مواهبهم الزراعية . ولكن الحكومة مالبثت أن وضعت شروطاً مانعة جعلت هذا المشروع الإصلاحي يولد ميتاً ، أو أنه إلى اليوم يجر ذيله في الحكومة والبرلمان .

ولا يكف الناقدون بالباطل عن الإسترسال في التعبير فيجبون شبابنا بأن نفوسهم مقفرة من الإرادة والهمة وأنهم يؤثرون أن يعيشوا على التقاط الفتات المنساقط من موائد الوظائف الحكومية ، على أن يغامروا أو يقامروا بمستقبلهم في الأعمال الحرة ، وفيها متسع للعزائم والكفايات ، وأنهم يرتضون أن تقبر ملكاتهم

بين جدران الحكومة ، على أن تتفتح وتهض تلك الملكات في ميدان العمل الحر الفسيح .

وما أهون النقد وأيسره ! وما أصعب العمل وأشقه . إلا فليعلم المنتقدون بالباطل أن الأعمال الحرة التي يشيرون بذكرها قد أصبحت مكتظة إلى حد أن الناشئ الذي يغشاها لا يلبث حتى يختنق فيموت وليداً ، فأما الذين يشقون طريقهم فيها فقليلون ، وأن تلك الصناعات الحرة من الاكتظاظ ، بل التخمة ، بحيث يمكن اعتبار سواد العاملين بها في حكم العاطلين .

خذ مثلاً صناعة الحمامة ، وهي صناعة حرة بكل ما في كلمة الحرية من معنى . وهي جهاد شريف . فالمحامي المدبر يدافع عن حياة الناس ، وحرىاتهم وأموالهم ، يدافع عن الأرمل واليتيم ، وينتزع حقوق الضعفاء من بين براثن الأقوياء . وفي الحمامة مجال للمواهب الخطائية . لذلك تراها تغذى الوزارة ودور النيابة بالسكفيات الفضة . على أن تلك الصناعة قد باتت مكتظة إلى درجة أن الإنسان لا يخشى تكديباً إذا هو اجتراً على الدعوى بأن الأغلبية الساحقة الماحقة فيها من المتعطلين .

وهل مشروع إقفال الجدول إلا إيدان بأن صناعة الحمامة مصابة بتخمة شديدة لا نجاة لها منها إلا بالحد من العاملين فيها ولو كان في ذلك تهديد بقتل بعض المواهب في المهد ؟

والآن نترك الكلمة للأرقام . ففي ديسمبر من عام ١٩٤٥ بلغ عدد المحامين المقيدين في الجدول ٣٥١٠ ، وما نحسب إلا أن عددهم سيشارف الـ ٤٠٠٠ في نهاية سنة ١٩٤٦ . فمن ذا الذي يحجروا على الادعاء بأن ميدان الحمامة يهضم مثل هذا العدد الضخم ، وليس أدل على عسر الهضم من أن كثيراً منهم يهجرونها ويتهاقون على الحكومة ، أو يترامون على غيرها من الأعمال ، ورغم ذلك فلا تزال التخمة قائمة .

ليس من المزايم الباطلة أن يقال بأن الرقم الذي فوق الآلاف هو الذي يعمل في ميدان الحمامة . فأما العدد الهائل الباقي فهم أدنى إلى المتعطلين منهم إلى العاملين . وإذا انتقلنا من ميدان الحمامة إلى ميدان الطب لمسنا علة الاكتظاظ بأيدينا .

فاذا استصرخنا الإحصاءات صرخت في وجوهنا بأن عدد الأطباء الملحقين بالنقابة العليا للهن الطبية بلغ إلى الآن ٣٧٦٥ وأول الغيث قطر ثم ينهمر .
وليس من التجنى على الحقيقة أن يقال بأن معظمهم يعتبر في حكم المتعطلين رغم الظواهر والمظاهر التي تخدع الرائي ، وإن كانت الحكمة أسعد حالا من صناعة الكلام .

سيقولون ، ولسكنك تعذب الأرقام فتحملها مالا تطيق من المعاني ، فالواقع ، بالنسبة للأطباء أن مصر تشكو أزمة القلة ، لا أزمة الكثرة ، بدليل أن المصلحين يهيمون بالحكومة في كل حين أن تنشئ كلية ثالثة للطب ، وأن تبادل يارسال البعثات الطبية إلى أوروبا وأمريكا . وأقول إن هذا حق يراد به باطل . فأنا لست أنكر أن عدد الأطباء أقل من حاجة البلد ، ولكن الذي أذهب إليه بحق أن الأطباء موزعون توزيعاً سيئاً ، وأغلبهم مكندسون في المدن ، بينما الريف مفتقر اليهم ، إلى حد أن غالبيتهم يمكن جعلهم في عداد المتعطلين .

على أن إثارة هذا الاعتراض السابق تتيح لي فرصة التحدث عن واجب الدولة في التوجيه فيما يختص بالأعمال الحرة عامة ، لا بالطب والمحاماة وحدهما ، ففي مرحلة التعليم الثانوى يمكن تبين ملكات الطالب واستعداداته . هل هو مفوه منطيق فيعد للحياة العامة ؟ هل هو ممن يؤثرون العلوم المضبوطة فيوجه إلى الهندسة أو الرياضة أو الطب أو الزراعة أو التجارة أو الكيمياء الصناعية وغيرها . فأما أن نضعف سمو الاختيار فنكره طالب الطب على أن يلتحق بالحقوق ، وملتمس العلوم على أن يتجه إلى الآداب ، وهكذا من الخلط والخطب الغريب ، فما يفسد على الدولة جو التقدم .

ولا تقولوا إنك تنزع إلى الدكتاتورية ، وظلم الحرية ، فالنظام خير من الفوضى ، والحرية إذا لم تفهم على وجهها الصحيح انقلبت إلى إباحة ،

دعوا الغنى يتخبط في اختياره . فهما يكن في هذا التخبط من ضرر للدولة ، فهو على كل حال ضرر محدود . فأما النبوغ الفقير في أحضان الدراسة فاحرصوا عليه

كل الحرص ووجوه الوجهة الصالحة الملائمة لطبيعته وأنفقوا عليه في غير ضن ولا من ، فلايين من الأصفار البشرية لا توازن عبقرياً واحداً .

وعلى ذكر البطالة بين صفوف الأطباء والمحامين ، لا نخاف من الجهر بأن نفراً قليلاً من الأطباء قد أصبحوا جزارين وتجاراً أكثر منهم أطباء وحكام ، أكبر همهم ، وغاية الغايات عندهم ، ابتياع الضياع ، واقتناء العارات ، والمضاربة في الأوراق المالية . فأما القيام على المرضى ، فأما مماشاة الحركة العلمية والفكرية في العالم ، فشيء لا يخطر لهم في بال . وكذلك وجدت طائفة من المحامين يستغلون نفوذهم في صور لا تشرف أحداً ليضخموا ثروتهم ، فأما المساهمة في النهضة الوطنية فأمر لا يحرك ضمائرهم لأنه لا يحرك جيوبهم . وأولئك وهؤلاء يجب أن تتدخل الدولة بالضريبة التصاعدية العالية على مجموع الدخل الفردي لتحد من أطاعهم ، ولتحد من أرباحهم الفاحشة ، ولتحملهم طوعاً أو كرهاً على أن يفسحوا مجالاً للشبان الناشئين ، بدل أن يحتكروا الصناعة ، ويستأثروا بميدان الاستغلال .

وفي مصر ، نبئت في العصر الحديث ، طبقة استغلالية ، تلك هي طبقة المطربين والمطربات ، والمقرئين والمقرئات ، والفنانين والفنانات . وقد ساعدتهم السينما والمذياع على أن يكونوا ثروات ضخمة لا يستحقون منها إلا قليلاً والجزء الأعظم يجب أن يرد إلى المجتمع لتحقيق العدل الاجتماعي . والضريبة التصاعدية المرتفعة التي تستنفد الجزء الأكبر من تلك الأرباح غير المشروعة كفيلة بذلك التحقيق .

سيقولون ولسكنك تعلن على الفن حرباً شعواء . وتلك مغالطة سميحة . فأنا أحارب الاستغلال الدنيء لا الفن البريء . ومن ذا الذي يملك قسطاً غير قليل من صفاقة الوجه ، وجود الخد ، حتى يجترىء على الزعم بأن تلك الأغاني المخنثة المبثذلة ، وتلك الحركات الشهوانية التي تثير الغرائز ، وذلك التهريج التمثيلي ، وعلى الجملة الاتجار بغرائز الجماهير ، ونشر الفساد في أقبح الصور والأشكال ، من الفن في شيء ، والفن بريء مما يافكون .

ونسلم جدلاً ، لحظة واحدة ، بأن ما نسمعه أو نشاهده ، أو على الأصح

ما يؤذى أسمعنا وأبصارنا ، ويخدش حياء العذارى ، وينشر الفسق والفجور — نسلم بأن هذا الضرب من المجون والاستهتار يمت إلى الفن بسبب ، فهل الجزاء يتناسب مع العمل ، وبعبارة أصرح وأوضح ، هل الأجر الباهظ الذى يتقاضونه يتكافأ مع الجهد الذى بذلوه ، أو مع المواهب والملكات الفنية التى يزعمونها لأنفسهم ؟

لقد اختلفت القيم بالنسبة للأشخاص والأشياء ، فالموازن والمكايل والمقاييس مختلفة معتلة . تطفف الميزان فتبخس من يستحقون أن يوفى لهم السكيل والميزان ، وتغشق باليمين وبالشمال على العاطلين من المواهب والملكات المتجردين من الضمائر ، الذين يضربون الرقم القياسى فى التهريج .

إن جزاء المواطن فى الدولة ينبغى أن يكون بمقدار ما يقدمه من خدمات لها ، ولكن الآيات قد انعكست ، والأوضاع قد انقلبت ، فالذين يجنى المجتمع من أعمالهم أطيب الثمرات لا يجدون الكفاف ، فأما الذين يؤذون المجتمع فى خلقه ، وفى مثله العليا ، فيأتيهم رزقهم رغداً .

هل من العقل أو من العدل أن المشتغلين بالأشغال العقلية الذين يغذون النهضة القومية بالغذاء العقلى والروحى لا يصيبون شيئاً من متع الحياة ، على حين أن الدجالين والمهرجين يخطرون فى مطارف النعيم ؟

بل قد يلقي المشتغلون بالأشغال العقلية عنتاً فى حياتهم أى عنت ، ففضلاً عن الحرمان المادى ، فهناك التضيق على حرياتهم ، فتطاردهم السلطة الغاشمة ، وتسوقهم إلى مواقف الاتهام ، وقد تزج بهم فى أعماق السجون .

وتلك ضريبة يؤدها العقليون عن طيبة خاطر ، فهم مثاليون يضحون فى سبيل المثل العليا ، وهم عمليون يؤمنون بأن من خطب العليا لم يغلها مهر .

إن الدولة الجديرة بهذا الإسم هى التى توفر للعقلين من أبناءها حياة هاتئة واعدة حتى تنتج قرائحهم أبرك الثمرات .

ودعونا من تلك السفسطة الفارغة التى تزعم أن العبقريه لا تنمو وترعرع إلا

فى بيئة الفقر . بل دعونا من تلك الفلسفة الفجة التى تذهب إلى أن العبقريين فى التاريخ لم ينبتوا إلا فى وسط البؤس والشقاء ، والحياة العاصفة ، فالفاقة قد تقتل النبوغ . والعبقرى شذوذ فى الطبيعة فلا يصح القياس عليه . والعباقرة لا يخلقون الظروف ، فالفرد قاهر فوق الناس ، وكثيراً ما تأتى الحوادث فوق مقدور الرجال . ولا يكتب النجاح والتوفيق للعبقرى حتى تصادفه ظروف مواتية ، وبيئة صالحة لظهوره ، وازدهار مبادئه وتعاليمه . وكمن عباقرة راحوا خاملين مغمورين لأنهم جاءوا سابقين لعصورهم فلم تفهمهم عصورهم ، ولأنهم قد أعوزتهم الملابس الملائمة لبروز عبقرياتهم .

ولا يهدم هذا التدليل المنطقى أن الحياة المليئة بالعواصف توائم العبقرى ، فى حين أن أزمنة الهدوء والاستقرار تلائم الفقايع الإنسانية ، وتجعل السكرات والأمعات رؤساء ، وأصحاب الشخصيات ذيو لا وأذناً . بل تجعل الدرر البشرية ترسب فى قاع اليم ، والجيف الآدمية تطفو على سطح الماء . فانما نريد أن نقول إن الفقر قد يقضى على المواهب والملكات .

إن علاج البطالة لا يكون بالأساليب العتيقة ، والحلول البالية التى تخرج عكس الغرض منها . فن تحصیل الحاصل تشكيل لجان لدراسة مسائل الأزمة . فقد قيل بحق ، إذا أردت أن تدفن مشروعاً فما عليك إلا أن تحمله على إحدى اللجان . وكذلك من نافلة القول أن كتاباً دورياً يرسل إلى المصارف والشركات لاستيعاب المتعطلين لا يعدو أن يكون قصاصة ورق . ومن التزيد أن يقال إن الحل الحاسم أن تكون لنا سياسة مالية واقتصادية وتعليمية ثابتة ، وأن تكون لنا سياسة للالتحاق بوظائف الدولة .

يسائل الإنسان نفسه: كيف يكون العلم مصدر أزمة أولسكتنا فى زمن العجائب فكما أن الوفرة قد تولد أزمة اقتصادية خانقة ، فكذلك فيض التعليم قد يثير أزمة اجتماعية جاثمة . أفلا يسبب الفيضان الغرق فى بعض الأحيان ؟ أفلا ينقلب الفيضان إلى طوفان يهلك الحرث والنسل ؟

وفى كل حال ، فسواء أكان مثار أزمة المتعلمين انتهاء الحرب والموقف المتخلف عنها ، أم كان اختلال التوازن بين العرض والطلب ، فتلك مسألة قومية ينبغي أن تتضافر الجهود لحلها .

وسواء نظرنا إلى أزمة المتعلمين أم إلى أزمة العمال ، فوقوف رحي الحرب يجب أن يطلق الهمم والأفكار من عقالها لافتتاح صحيفة جديدة فى كتاب التاريخ القومى . فالمشروعات الحيوية النائمة يجب أن تبعث من مراقدها ، بل يجب خلق مشروعات جديدة ، وابتكار أساليب جديدة . والطبيعة لا تعرف الوقوف بله الجمود . فمن لا يتقدم إلى الأمام ، يتقهقر إلى الوراء . وحرام بل إجرام أن تتخلف عن ركب الحضارة . والخير قد ينتج من الشر . والحرب ليست شرأكلها ، وإنما هى مزيج من الشر والخير ، فهى بمثابة البوتقة التى تصهر فيها الإنسانية . وصحيح أنها قد لا تحقق بقاء الأصلح ، إذ تتكاثر أمم متخلفة على شعب ناهض فتغلبه على أمره ، حقاً إن الحروب يعقبها انحلال خلقى بشع شنيع ، ولكن المشاهد فى كل أدوار التاريخ أن الحروب تقدم الإنسانية إلى الأمام إن لم يكن من الوجهة الروحية فمن الناحية المادية على الأقل .

حقاً إن التقدم العلمى يلزم الحروب الحديثة ، وحقاً إلى جانب ذلك أن العلم يسخر للتقيل والتخريب لا للإصلاح والتعمير ولا لخدمة قضية الحضارة ، بدليل الطيران والقنبلة الذرية ، ولكن هذه ليست جريمة العلم . فالعلم برىء لا يبتغى إلاخير الإنسانية البائسة . والعلم فى ذاته يمنح للسلم ، ولا ينزع للحرب . والعلم بطبيعته للبناء لا للهدم . وإذا هدم فانما يهدم ليقم فوق الانقاض صرح المدنية عالياً ، وإنما الإنسان هو الشرير ، وهو الذى يبنى ثم لا يلبث أن يخرب مابنى من معالم الحضارة ، وهو الذى قد برهن أنه غير جدير بسكنى هذا الكوكب ، وهو الذى يوجه العلم هذا التوجيه الشرير ، وأكبر الظن أن يظل الإنسان يعبث بالعلم ويسخره ، ويتخذة أداة قتال ومعول تدمير ، حتى يقضى على الحضارة القضاء الأخير .

والآن نسأل : هل سياسة التعليم فى مصر من أسباب أزمة المتعلمين المتعطلين ؟

وبحسب مع الأسى والأسف بأن هذه السياسة ، أو بالأحرى انعدام هذه السياسة كان من أقوى الأسباب لوجود متعلمين متعطلين . ومهما يسكن من شئ ، فنحن لا نشير مطلقاً بتحديد عدد طلاب الجامعات علاجاً لتلك الأزمة كما صنع بعض الدول ، أو كما كان ينادى البعض منا . فعلاج الأزمة لا يكون بطريقة تحديد عدد الطلاب ، فالبلاد مازالت في شدة الحاجة إلى المتعلمين ، وهى فى با كورة النهضة ، وما تزال أمامها آفاق واسعة .

كانت الغاية من التعليم فيما مضى مجرد تخريج موظفين لإدارة الآداة الحكومية فحسب . وقد شهد الله والناس أن السياسة الاستعمارية نجحت فى هذا السبيل أياً ما نجح . فكانت تصب الطلاب فى قوالب التوظيف صباً فيكونون موظفين إسماء ومعنى ، ولحمأ ودمأ ، ونخاعاً وعظاماً ، بل يكونون أدوات صماء طيعة مسلوكة بالإرادة ، معدومة التفكير .

فأما اليوم ونحن ننزع إلى تطليق الماضى ، ونبتح إلى التحرر من قيود الاستعباد ، فيجب أن تكون الغاية من التعليم خلق مواطنين صالحين مطبوعة نفوسهم بطابع التضحية والإيثار ، يجعلون مصالح الدولة فوق مصالحهم ، بل إذا تعارضت مصالحهم ومصلحة الدولة ضحوا بمصالحهم طائعين مختارين راضية نفوسهم . أجل ينبغى أن يكون هدف التعليم صب الطلاب فى قوالب الرجولة ليكونوا جديرين برسالة الوطنية ، وليشعروا طرائقهم فى الحياة ، وفى معتركها يعقد النصر بألويتهم .

ونظرة خاطفة إلى برامج التعليم ، وإلى نوع العلوم ، وإلى الإقبال على العلوم النظرية ، و الزهد فى العلوم العملية ، وإلى ما يشاهد من الأساليب فى كليات الجامعة ، كل أولئك يفضح اضطرابنا وتخبطنا ، ويكشف عن أننا لاندري ماذا نريد بهذا التعليم . فمع أن التعليم يجب أن يتجه إلى الوجهة التى تتفق وحاجات الأمة ، فإن الأمر على النقيض من ذلك ، إذ يملأ البعض أفواههم بوجوب أن يكون العلم للعلم ، أو العلم لمجرد الثقيف ، وهذا من أخش الأخطاء .

يتجه التعليم فى مصر اتجاهاً نظرياً لاعملياً . فالطالب يقصد إلى كلية الطب البشرى ، وقد تنقصه ثلاث درجات ، فيطلب منه أن يولى وجهه شطر كلية الطب

البيطرى ، فيخشأها كارهاً . وما يحدث بالنسبة لكلية الطب البيطرى ، يحدث بالنسبة لكلية التجارة . فنشاهد الطلاب يودون الالتحاق بكليات الهندسة ، أو الطب ، أو العلوم ، فترفض قبولهم بدعوى نقص الدرجات المطلوبة للالتحاق ، فيدفعون إلى كلية التجارة دفعاً مما أفضى إلى التجنى على سمعتها .

وللعلوم النظرية لدينا أوفى نصيب ، على حين أن العلوم العملية لاتكاد تلقى تشجيعاً . فالحقوق والآداب تقذف على البلاد ، فى كل عام ، بالعدد الوفير من تجار الكلام . فأما الميكانيكا والكهرباء والكيمياء والصناعية والهندسة والطب والصيدلة وغيرها وغيرها من العلوم العملية فلا تكاد تلقى تأييداً .

حسبك أن تذكر موجة السخط على تجار السياسة فى الغرب لتبين أن لاجناية على الأمم شر من جناية الكلام . فقبل الحرب العالمية الثانية كانت جوانب البرلمانات الأوربية تفيض بالثرثرة والكلام الفارغ . وكان إنتاجها التشريعى أسوأ إنتاج . ولقد هجرتها الكفويات هجراً غير جميل ضناً بنفسها عن أساليب التهريج فى المعركة الانتخابية ، وتحت قبة البرلمان ، وهذه الاعتبارات انحط مستوى البرلمانات الغربية أيما انحطاط .

وانحط المستوى الوزارى فى الغرب ، فكانوا يتهمون على الحكومات فيقولون عنها إنها حكومات محامين تعريضاً بها لأنها تنفق أ كبر كية من الكلام الأجوف الفارغ بدل العمل الجدى المنتج .

وفى الغرب سخطوا على البرلمانات ، فكان ذلك إيذاناً بزعة الديمقراطية وقيام الدكتاتوريات التى قضت عليها الحرب .

وما نحسب أن الدكتاتورية ، فى الغرب ، قد قبرت إلى غير بعث . فالقلاقل والاضطرابات التى تفيض بها جوانب أوربا تنذر بنهوض الدكتاتوريات ، فى صور أخرى ، تلك هى دكتاتوريات المعوزين ، بدل دكتاتورية هتلر وموسوليني .

وفى أوربا ، تبرموا بعقم الوزارات وإفلاسها ، فقاموا ينادون بضرورة أن يكون الوزراء من الفنيين ، وأن يوضع تجار السياسة على الرف .

ولست أدري مبلغ هذا الرأي من الصواب ، وعما إذا كان الفنى القمح يستطيع ان يدير السياسة العامة للدولة ، وعما إذا لم يكن من الأفيد أن يكون الفنيون فى مناصب الاستشارة ، فالتاريخ يروى أن نابليون تخير أستاذ رياضة ليكون وزير ماليته ، فلم يمح شهر أو بعض شهر حتى أحس مارد كورسيكا بزلزال شديد فى أركان ميزانيته فشرح الرياضى سراحاً جميلاً وأعادته إلى المنضدة والسبورة ، ولكن الذى أدربه أن مجرد التفكير فى وزراء فنيين ، إن دل على شىء ، فإنما يدل على التبرم بتجار الكلام ، وإيثار العلوم العملية على العلوم النظرية .

إن التعليم النظرى يخلق متعطلين . ونضرب لذلك مثلاً كلية الزراعة ، فهى تفتح أبوابها للدراسة فى مستهل شهر أكتوبر من كل عام ، وتنتهى فى أبريل . ويقضى الطالب فى هذه الكلية أربع سنوات تمر خلالها أربع دورات كاملة لزراعة القطن . والطالب يمر به شهران ، فى كل سنة ، لا أكثر ولا أقل يلاحظ فيهما زراعة القطن — وهما شهرا فبراير ومارس — حينما يكون القطن فى المرحلة الأولى وهى أهون مراحلها .

أما المراحل الأخرى وهى التسميد والرى والحف ودراسة الآفات فلا يراها الطالب مطلقاً لأنها تقع فى فترة الإجازة . فكيف نعالج هذا النقص ، وكيف ننقل من ذاك التعليم النظرى البحت إلى التعليم العملى ؟ نرى أن يمرن هؤلاء الطلبة فى فترة الإجازة ، إما فى أراضى مصلحة الأملاك الأميرية أو أراضى وزارة الزراعة أو الأوقاف ، أما أن نتركهم وشأنهم فى فترة الإجازة فليس من شأنه أن يخرج زراعيين فنيين ينهضون بالزراعة حسب ما تقتضيه الأساليب العلمية الحديثة .

أوليس القطن هو المحصول الرئيسى وهو عماد الثروة المصرية ؟

ثم أفلا يكون من الاستنتاج الصحيح أن هذه الدراسة النظرية بالنسبة لمحصول مصر الرئيسى هى التى تجعل بضاعة الخريجين خفيفة الوزن من الناحية العملية فتسوقهم سوقاً إلى الترامى على أبواب الوزراء يلتمسون عملاً حكومياً يعفيهم من مسئولية السكفاح فى الحياة الحرة ، وتزهدهم فى الزراعة لحسابهم ، وتزهد الغير فى

استغلال جهودهم الزراعية ، في حين أن الواحد منهم لو اشتغل بزراعة الخضر والفاكهة في بضعة أفدنة ، أو لو كرس جهوده لصناعة منتجات الألبان ، أو لو وقف وقته على تربية الدواجن ، أو لو نسق بين تلك الجهود جميعاً ، وذلك في حين الإمكان ، إذن لما بقي يضطرب في الدرجة السادسة الفنية ، ولحصل على ربح وفير يبلغ أضعاف أضعاف مرتب الوزير ، ثم لضاعف من الثروة القومية .

وبما أن مصر قطر زراعي أولاً وقبل كل شيء ، فاني أرى أن يكون التعليم الزراعي في جميع مراحل التعليم لا أن يحرم منه الطالب في مراحل الأولى حتى إذا ما وصل إلى الثقافة العامة قذفناه إلى كلية الزراعة وهو لا يدري شيئاً عن الزراعة ، وتلك طريقة لا يمكن معها أن نخرج زراعيين صالحين .

والآن نقدم صورة حقيقية عن أن التعليم نظري محض . فقبل الحرب أنشأوا ما أسموه مدارس الحقول . فكانوا يحضرون الطلبة إلى المدرسة ، ويجلسونهم في الفصول ، ثم يرسمون لهم على السبورة صورة محراث ، ثم توزع على كل منهم ممحاة وبرجل ومسطرة ، ويطلب منهم أن يرسموا صورة المحراث بدلاً من اتباع الطريق العملي معهم باطلاعهم على جميع أجزاء المحراث في الحقل .

قبل الحرب ، كان عدد المتعطلين من خريجي الزراعة المتوسطة يبلغ ٦٦٠ ، وفي سبيل القضاء على أزمة التعطل كانوا يطلبون العمل في مصلحة الأملاك الأميرية ، ومع أن صافي ريع الفدان في تلك المصلحة كان قليلاً جداً إلا أنها كانت ترفض طلب الخريجين ، فما ضر مصر اليوم أن تتوسع في نظام الإقطاعات الزراعية ، مع التيسير على طالبيه حتى نخفف من حدة تلك الأزمة ؟

وفي الاستطاعة تعميم المكاتب الزراعية على أن يكون خريجو الزراعة المتوسطة مدرسين فيها ، كما يعهد إليهم بتدريس مادة فلاحه البساتين في المدارس الابتدائية ، وتعليم مبادئ الزراعة والفلاحة في المدارس الأولية ، كما إنه من المستطاع أن يطلب إليهم القيام بالتفتيش على الألبان للقضاء على ما ينجم عن غشها من إضرار بالصحة العامة . وأخيراً نقول إنه يمكن أن يعهد إليهم بفرز القطن وكل هذه أعمال

داخلة في اختصاصهم . هذا إلى إرشاد الفلاحين إلى أساليب الزراعة العصرية .
وتتوسع الشركات المالية مع خريجي التجارة ، فتزعم باطلا أن السكفاية تعوزهم
في الأعمال التجارية وغيرها ، وأنهم لا يجيدون اللغات الأجنبية . وتلك أعاليل في
أباطيل لإقصاء المصريين عن حظيرتها . فقبل الحرب العالمية الثانية عقد امتحان في
أحد البنوك فكانت المواد التي امتحن فيها الطلاب هي الهندسة والجبر والتاريخ
الطبيعي والكيمياء والإعراب !!!

حدث كذلك أن تقدم للامتحان طالب كان الأول في فرقته الدراسية بل أول
خريجي دفعته ، فإذا منح من درجات الامتحان ؟ لقد أعطى صفراً في المحاسبة ،
وصفراً في إمساك الدفاتر ودرجتين في الترجمة ، تبرعاً وتساحاً ، أو تغريراً وتضليلاً !
لا شك أن القائمين بأمر تلك البنوك والشركات يؤثرون أبناء وطنهم ، وإذن
يجب أن يتدخل المشرع لحماية المصريين . ولقد كانت يدنا مغولة عن التشريع قبل
إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فباتت طليقة ، وفي استطاعتنا فرض الضرائب ، ووضع
القوانين التي تنسحب آثارها على جميع الشركات في مصر .

في ٣١ مايو من عام ١٩٢٧ صدر قرار مجلس الوزراء الذي ينص على أن كل
شركة تنشأ بعد هذا التاريخ وتقدم لاستصدار ترخيص من مجلس الوزراء لا بد أن
يكون عدد الموظفين المصريين فيها بنسبة ٢٥٪ ثم لم نر بعد ذلك زيادة في هذه
النسبة .

على أن الشركات التي أنشئت بعد سنة ١٩٢٧ ليست بأضخم الشركات ولا أغناها ،
أما الشركات القديمة المتغلغلة في مصر فإن التشريع لم ينسحب عليها . فما الذي يمنعنا
من أن نحتّم على تلك الشركات ، مقابل استغلالها لرؤوس أموالها في البلد ، أن يكون
كل موظفيها من المصريين ، اللهم إلا الفنيين القلائل الذين لا يوجد في مصر أمثالهم .

فأما عن اللغات الأجنبية فليس من واجبنا أن نتعلم لغة الأجانب بل إن قوميتنا
تتطلب بنا أن نحملهم هم على أن يتعلموا لغتنا .

وعلى الرغم من أن يدنا قد أصبحت طليقة في التشريع فإن النفوذ الأجنبي لا يزال من القوة بحيث ينفذها إلى حد كبير . فهذا قانون استعمال اللغة العربية في المصارف والشركات قد أصبح في ذمة التاريخ . وذاك قانون الشركات يجر ذبوله مثاقلاً متباطئاً بين جدران البرلمان إلى حد أننا لا ندرى ماذا يراد به ، ومتى يرى الضوء ؟

ومهما بذلنا من الجهود ليجيد المصريون اللغات الأجنبية ، فلا يستطيعون أن يجاروا الأجانب في هذا المضمار . فالأجانب يجيدون هذه اللغات بطبيعة نشأتهم والبيئة التي يتربون فيها من أول مرحلة من مراحل حياتهم ، أما المصريون فانهم لا يتلقون اللغات الأجنبية إلا في المدارس فلا يمكن أن يتساوا فيها مع الأجانب اللهم إلا القليل منهم .

وبعض الأجانب يلجأون إلى استخدام طائفة من المتمصرين على اعتبار أنهم مصريون ، وما هم بمصريين حقاً ، وذلك لكي يلقوا في روع السذج أنهم يصبغون مؤسساتهم بصبغة مصرية إرضاء للشعور القومي .

ولكي نفوت على الشركات الأجنبية احتياها بكافة الوسائل على إقصاء المصريين عن حظائرها ، يجب أن نطالبها بوضع حد أدنى للأجور والمرتبات التي تعطى للطلاب ، فلمعيشة حد أدنى لا يمكن النزول عنه ، وإن كنا ننصح للطلاب بعدم المغالاة في هذا السبيل .

ثم لا بد من تمصير الشركات الأجنبية بأن تكون جميع دفاترها ومكاتباتها وتقريراتها باللغة العربية ، وبذلك نوجد مجالاً للتعلين المتعطلين .

وفي سبيل القضاء على أزمة المتعلين يجب أن لا يجمع الموظف بين عملين أو جملة أعمال حتى لا ينطبق على مصر القول المأثور : « الذي ليس له يؤخذ منه ، والذي له يعطى ويزاد » .

وما زلنا ، في مصر ، نرى موظفين يشغلون مناصب خطيرة ، ويتناولون مرتبات

ضخمة ، وفي نفس الوقت يسمح لهم بالعمل في عدة لجان . لقد كنا نستسيغ ذلك في الماضي ونهضمه إذ كانوا يقولون إن البلد مقفرة من الكفايات . ما اليوم وقد تغير الحال وامتلات البلد بالكفايات ، فيجب أن تقصر جهود هؤلاء الموظفين على أعمالهم الأصلية حتى ينهضوا بأعبائها .

كذلك لا ينبغي أن يسمح لأحد بأن يجمع بين المرتب والمعاش كما نرى في بنك التسليف الزراعى المصرى .

وفي سبيل السلام الاجتماعى تجب المساواة . ولعل في إضراب المدرسين والفنيين في مصلحة التلغراف والتليفون ما يحمل المشرع المصرى على وضع قواعد عادلة ثابتة للوظائف العامة .

ولتحقيق العدل الاجتماعى ، يجب فى التوظيف ، وفى الترقيات ، والدرجات ، والعلاوات ، إيثار المتزوج على غير المتزوج ، وتقديم من له ولد على من ليس له ولد . ولا بد من إعفاء المتزوجين وأصحاب الأولاد من كثير من الضرائب ، وعلى كل حال فلا بد من ترك جزء كاف من الإيراد يقوم بتكاليف المعيشة دون أن تفرض عليه ضريبة ما . فمن أقدس واجبات الدولة أن تضمن حداً أدنى لمعيشة كل فرد من المستظلين برايتها .

كذلك نرى الحكومة لا تزال تسمح بمد الخدمة لبعض الموظفين ، مع أن الواجب والمنطق والمصلحة العامة تقضى بعكس ذلك . فعلى الحكومة أن تغرى الموظفين المتقدمين فى السن بترك الخدمة لتفسح المجال أمام الشباب من المتعلمين المتعطلين .

ولقد أنشأ بعض الأمم مكاتب حكومية لإيجاد الصلة بين المتعلمين المتعطلين وبين الأعمال التى يمكن أن يقوموا بها ، كما عمد بعضها إلى تحويل الطلاب عن التطلع إلى الاشتغال بالمهن المستكظة إلى غيرها من المهن التى تحتاج البلاد إلى زيادة عدد المشتغلين بها .

فأما عن أزمة العمال العاطلين فقد آرت للدولة المصرية أن تضع التشريعات الاجتماعية لحمايتهم . فلا مندوحة عن تنظيم نقابات العمال ، ووضع تشريع لحمايتهم كما هي الحال في إنجلترا، وإنشاء بورصات للعمل، أو مكاتب للتشغيل كافي البلاد الأخرى .

وينبغي لنا ، بداءة ذي بدء ، أن نتعرف أزمة العمال ، هل منشؤها الأزمة الاقتصادية ، أم تحول الصناعات اليدوية إلى صناعات آلية ، أم زيادة عدد السكان ، أم تأخر العالم في الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم ، وعدم ورود الآلات والأدوات الضرورية لمختلف الصناعات ، والافتقار إلى المواد اللازمة للشروع في المشروعات الحيوية للأمة .

يجب أن نولى عناية خاصة لمسألة الهجرة من الريف إلى المدن لوقف تباورها بكل الوسائل الممكنة . فالمشاهد أن بعض المواطن مكتظ بالسكان والأيدى العاملة ، بينما غيرها يشكو شكوى مرة من نقص تلك الأيدى . فالمنوفية والقلوبية تغصان بالسكان على عكس الشرقية والبحيرة . وإذن فالسياسة الاجتماعية تقضى بتشجيع الهجرة من المواطن المكتظة إلى الجهات التى تشعر بالحاجة إلى الأيدى العاملة ، أى تنظيم الهجرة الداخلية .

وليست مصر بدعاً في هذا السبيل . ففي إيطاليا ، قبل هزيمتها المنكرة في الحرب العالمية الثانية ، استصلح موسوليني من الأراضي البور ما مساحته خمسة ملايين هكتار ، أى ما يوازي ثلث المساحة المنزرعة في تلك البلاد ، كما ردم فيها ٥٠,٠٠٠ هكتار من المستنقعات التى ظلت ألنى عام دون أن يقوى على إصلاحها أحد امبراطرة الرومان ، وأنشئ مكان المستنقعات المستصلحة أربع مدن زاهية زاهرة ضمت مصانع ومعامل لصناعة وتكرير السكر المستخرج من البنجر ، كما قضى على حمى الملاريا التى كانت تفتك بآلاف من الإيطاليين سنوياً . فلا ضير على مصر أن تحذو حذو إيطاليا في هذا الاتجاه الإصلاحي ، فتقوم باستصلاح الأراضي البور وجعلها صالحة للزراعة ، وتشجيع المصريين على المهاجرة اليها ، والعمل فيها ،

بتزويدهم برأس المال والأدوات اللازمة ، وبذلك تضاعف الثروة القومية ، وتقضى على أزمة البطالة ، وترفع مستوى المعيشة فى البلاد .

ثم إن على الدولة أن تنظم نقابات العمال فلا نهضة للعمال إلا بذلك التنظيم ، كما إن عليها أن تبادر إلى إنشاء بورصات للعمل لتكون أداة التفاهم بين أصحاب الأعمال والعمال العاطلين .

كذلك تجب المبادرة إلى وضع تشريع اجتماعى كامل شامل ، وتحديد الأجور ، وساعات العمل ، لأن فى هذا تخفيفا للضغط الموجود بين العمال واصحاب الأعمال .

ولا بد من المبادرة إلى وضع التأمينات الاجتماعية ضد إصابات العمل ، والبطالة ، والعجز ، والمرض ، والشيخوخة ، والوفاة ، على أن تساهم فى التأمين ، الدولة وأصحاب الأعمال والعمال أنفسهم .

إن الدولة التى تعمل جادة للقضاء على أزمة البطالة تخلق المشروعات العامة خلقا . فى بعض بلاد أوربا ، كانوا ، قبل الحرب العالمية الثانية ، يهدمون الميادين العامة ، لا لتوسيعها فحسب ، ولكن لإيجاد أعمال للعمال العاطلين

وكانت تلك الدول تعطى إعانات لمن يريدون أن يجددوا دورهم أو يصلحوها سعيًا وراء إنعاش صناعة المعمار ، وصناعة الأثاث ، فيتسع مجال العمل أمام المتعطلين من العمال .

وفى القاهرة ، وغيرها من المدن الكبرى ، أحياء بأسرها تجب المسارعة إلى هدمها من أساسها ، وتشيد أحياء جديدة مكانها ، تتوافر فيها الشروط الصحية والاجتماعية ، فتصيب الدولة غرضين بسهم واحد ، الأول إيجاد أعمال للعمال المتعطلين ، والثانى رفع مستوى المعيشة بين المواطنين ، والقضاء على الفساد الخلقى بينهم ، والاجهاز على جرثومة الإجرام فى مهدها ، فالضمير الإنسانى يثور ضد من يسمحون ، فى خاتمة النصف الأول من القرن العشرين ، بأحياء ، أستغفر الله بل مقابر أحياء ، هى لطخة عار فى صحيفة الحضارة الإنسانية ، ووصمة خزى فى جبين القائمين

على شؤون الدولة ، ومبادة للانحلال الخلقي ، وأوكر للإجرام ، وانسياب الكائنات
الآدمية فيها ، إلى جانب الأفاعى والحشرات ، إهدار للكرامة الوطنية أى إهدار .
إن مظاهر البؤس الأسود لتقوم الى جانب الترف المستهتر دليلا على اختلال
النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وإنه ليسكنى أن تعلم ان القاهرة تضم بين جوانحها ،
بولاق وجاردن سیتی ، وعرب يسار والزمالك ، ومصر القديمة ومصر الجديدة ،
وتل زينهم والمعادى ، وأن الانتقال من الجحيم المقيم ، الى جنات النعيم ، سهل
ميسور ، مع تقدم وسائل النقل العصرية ، وبذلك تتجلى فروق الطبقات وما يترتب
عليها من نتائج لا تتمشى مع مبادئ السلام الإجتماعى .

والفارق بين دولة تهدم أحياء لتبنيها ، وأخرى تبقى على مقابر الأحياء ليبقى
الأموات فيها ، هو فارق فى تصور معنى الحكم ، أو فى رسالة الدولة ، وهو فارق لو
تعلون عظيم . فالأولى تؤمن إيمانا صادقا وعميقا بأن رسالتها أن تحقق مبادئ
العدل الإجتماعى ، وأما الثانية فتحسب أن مهمتها بوليسية بحتة ، فتصد كل غارة
خارجية ، وتحفظ الأمن فى الداخل ، وتوزع العدالة بين الناس بالقسطاس المستقيم .
وياليت أنها لا تنحرف فى تلك الأغراض ، كلها أو بعضها ، فترى سيادة الدولة مهددة ،
وحريتها مستباحة ، ثم ترى الأمن محتلا معتلا ، والعدالة عرجاء أو كسيحة .

وتلوح الوزارة المصرية بمشروعات السنوات الخمس . وتخيل لبنى مصر بالملايين
التي سوف تنفق فيها ، وتحاول أن تلقى فى روع كل من يريد أن يستمع اليها ، أن
تلك المشروعات سوف تخلق من مصر جنة أرضية ، يمرح فيها المصريون
ويسرحون ، فلا جائع ولا عارى ، ولا أحد بغير مأوى ، ولا مريض ، ولا
جاهل ، بل السكل طاعم كاس مقيم صحيح متعلم . ولو قد فنشت فى ثنايا تلك
المشروعات الحكومية ، ودرستها على ضوء الواجبات الأولية للحكومة لوجدت
أنها تدخل فى نطاق مشروعات الميزانية المادية وأن الحكومة التى تهمل فى إعدادها
وتنفيذها تنكر وجودها ، وتخرج بنفسها عن مصاف الحكومات المتحضرة .

لقد كانت تلك المشروعات معطلة إبان الحرب بقوة القاهرة هى تعذر استيراد

الآلات والأدوات اللازمة لتنفيذها . فإذا بعثت اليوم من مراقدها ، فليس معنى هذا قيام حركة إصلاحية جديدة ، تغذيها روح وثابة جديدة ، وإنما معناه المتواضع التحول تدريجاً ، وبقدراً تسمح به الظروف والملابسات ، من حالة الحرب إلى حالة السلم .

هل انصبت الجهود على كربة خزان أسوان ؟ لا ! هل وضع مشروع واسع النطاق لاستصلاح أكبر مساحة من الأراضي البور في أقرب وقت ممكن ؟ لا ! هل فكر في الانتفاع بمساقط المياه في النيل لحياء الصناعات ، والانتفاع بكل قطرة فيه لحياء الأرض بعد موتها ، ولكيلا يصب في البحر هدرآ ؟ لا ! هل فكر في إقامة خزان بمنطقة السدود حتى لا تذهب مياه النيل الأزرق هباء ، وإقامة الخزانات في المناطق المصرية ، حتى لا تلقى كنوز النيل في البحر عبثاً ؟ هل اختمرت في الرؤوس فكرة إحياء الصناعات المصرية القديمة ، وخلق صناعات جديدة ، وإنشاء مصانع ومعامل حكومية ضخمة ، في سبيل تحويل مصر إلى قطر صناعي إلى جانب أنها قطر زراعي ، لزيادة الثروة القومية ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على أزمة البطالة ؟ لا ! هل فكروا في استغلال الصحراء ، واستخراج ثروة مصر المعدنية لحل مشكلة السكان ؟ لا ! تلك وأمثالها هي المشروعات الضخمة التي تحل المسألة الاجتماعية ، فأما المشروعات الحكومية فهي والروتين الحكومي سواء .

قارن بين هذا الأفق الضيق إن كان هناك محل للمقارنة ، وبين الأفق الواسع لدولة تقدم قروضاً لتشجيع الإقبال على الزواج ، لتحمل النساء المتزوجات على إفساح مجال العمل أمام العمال العاطلين ، ولتحيي صناعة الأخشاب ، وصناعة الأثاث . وفي سبيل تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي كانت تلك الدولة تستهلك قروض الزواج بالصورة الآتية : إذا جاء الولد الأول استهلك ربع القرض ، وإذا جاء الثاني استهلك نصفه ، وإذا جاء الثالث استهلك ثلاثة أرباعه ، حتى إذا أقبل الولد الرابع استهلك القرض الزواجي بأكمله وزاد فأصبحت نفقة تربيته وتعليمه على حساب الدولة . وإذا فلا محل للطنطنة الفارغة بمشروعات السنوات الخمس التي لا تصلح حتى لأن تكون مشروعات دعاية ،

وفي سبيل القضاء على أزمة الأيدى العاملة يجب التفكير في تنظيم الهجرة إلى السودان . فالسودان هو المهجر الطبيعي لمصر . ولقد رحل إليه قدماء المصريين وتلك آثارهم تدل عليهم . ولا تزال الأهرام في ربوع السودان شاهدة . ولما وفد العرب إلى مصر ، مالبثوا حتى ولو أوجوههم شطر مصر الجنوبي يلتمسون فيه مقاما طيبا . والحق أن مصر والسودان ليسا وحدة طبيعية ، ووحدة سياسية فحسب ، بل هما وحدة اقتصادية في أوسع حدود الكلمة . فتجارة السودان تلقى رواجاً في مصر وعلى الرغم من فتح بور سودان فإن التجارة السودانية لم تتجه إلى البحر الأحمر بل لا تزال وجهتها من نصف وادى النيل الجنوبي إلى نصفه الشمالى ، والسودان بحاجة إلى خيرات مصر والأيدى العاملة المصرية ، وإذن فوحدة وادى النيل ليست زينة سياسية وإنما هي ضرورة حيوية للنيل الذى لا يتجزأ .

الفاء شركات الاحتكار

منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت مصر فريسة لشركات الاحتكار .

وليس للاحتكار من معنى إلا أنه جعل حياة الجماعة تحت رحمة فرد أو أفراد يتحكمون في ضرورات الحياة .

والأمة التي تستسلم لتحكم فرد أو أفراد في مرافق حياتها هي أمة تستهين بدواعي السكرامة ، ولا تستحق أن تأخذ مكانها على مائدة الأمم المتحضرة .

والدولة التي تستكين حين ترى حفنة من الرجال يستبدون بمصير المجموع ، إنما هي دولة تسقط من حسابها أول وأقدس واجباتها ، ألا وهو حماية الجماعة المستظلة برايتها من كل تحكم واستبداد . بل هي دولة تنكر وجودها لأنها ما وجدت إلا للذود عن مصالح أبناء الوطن .

إن ثورة الرأي العام المصري على شركات الاحتكار ، تضطرم حيناً ، وتخبو حيناً آخر ، ولكنها موجودة في كل حال . وإذا أريد بثورة الرأي العام على شركات الاحتكار ، التذمر من إرهابها ، والسخط على أساليبها في العنت ، فليس من شك في أن الرأي العام نأثر إلى أقصى حدود الثورة .

فأما إن كان يراد بالثورة مظهر تبرم أقوى من مجرد الشعور بفداحة الظلم والإرهاب ، فإنني أنادي والأسى يملأ فؤادي ، بل يكاد قلبي يقطر دماً ، أن ثورة الرأي العام على شركات الاحتكار إنما هي ثورة خادمة هادمة ، لا تعدى دائرة الآنين ، ولا تتجاوز نطاق الشكوى ، ولا تعدو أن تكون جهوداً مبعثرة ، لا تكاد ترفع ظلاً ، أو ترد حيفاً .

لسنا اليوم نافخين في أبواق الثورة . فنحن نمقت أعمال الشدة والعنف ،

ولا نراها سبيلا لاسترداد الحقوق المسلوقة . ولسكنا نرجوا أن نكون لسان صدق للشاكين ، وترجمان حق للمهضومين .

نقولها كلمة عالية مدوية ، إن الوزارات المصرية المتعاقبة وقفت موقف الاستسلام حيال شركات الاحتكار الأجنبية ، فاستبدت تلك الشركات بمصالح الجمهور المصرى الذى كان ضحية بريئة لذلك الاستبداد .

نحن نعمل فى ضوء الشمس ، ووضح النهار . نحن نعمل فى دائرة السلم المشروعة . فلا نناصب تلك الشركات العداء ، وإنما نطالب الدولة المصرية ، جهره وعلاية ، بأن تستعمل حقها القانونى فتبادر إلى إلغاء امتيازات شركات الاحتكار جميعاً .

ولسنا ، علم الله ، نافخين فى أبواق التعصب ، ولسكنا نريد حقاً وصدقاً أن نكون أحراراً فى بلادنا غير أذلاء ولا مستضعفين لضيوفنا .

لقد كان الزعيم الشاب مصطفى كامل يريدنا أن نكون أحراراً فى بلادنا ، كرماء لضيوفنا . على أنه لم يدر بخلد تلك الوطنية الجياشة أن نكون أحراراً فى بلادنا ، سفهاء فى حقوقنا .

ولئن كان الجزاء الحق للسفهاء الحجر ، فلست والله أدرى من يستحق الحجر ، الوزارات المصرية المتعاقبة المتعاقدة ، أم الشعب المصرى المستكين ، أم هما معاً . ولكن الذى أدرى أنه قد آن الأوان لأن نضع الحقائق فى نصابها ، وأن نفهم ضيوفنا الأجانب الأمور على وجهها الصحيح العادل ، فبذلك ، وبذلك وحده ، نتوأسى بالحق ، وتتصافح على احترام المصالح المتبادلة .

أوكلمنا طالبنا بحقوقنا المهضومة لوحو لنا بشبح التعصب الدينى الذميم . وديننا السمع يضع مبدأ من أسى المبادئ لم يعترف به تشريع عصرى بأزاء الأجنبى ، إذ ينادى : لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا ؟

أوكلمنا جاهرنا بمطالبنا الحققة المشروعة أثاروا فى وجوهنا غول العداوة والبغضاء للأجانب . والمصرى كريم مضاف ، ولكنه متلاف ، وفارق بعيد بين القومية المستنيرة ، والتعصب البغيض ضد الأجنبى . ونحن المصريين اليوم نرحب بأن يستثمر

الاجانب جهودهم وأموالهم بالحق ، ولكن الذى تأباه القومية المصرية أن يستغل كائن من كان ، مصرى أو أجنبى ، جهود المصريين ، أو يستنزف دماءهم .

لقد تحالفت على مصر ظروف سيئة . فعقود الامتياز أبرمت فى عصور الظلمات . عقدها أناس لا يمتنون إلى القومية المصرية بسبب ، ولكن وضعتهم الأقدار الساخرة على رأس الحكم فى مصر . أو تبرع بعقدها أشخاص يحملون أسماء مصرية ، ولكن يحملون فى صدورهم قلوباً أجنبية . وتلك الشركات قوية بما لها تملك من وسائل الإغراء الشئ الكثير ، فتستطيع أن تشتري فقراء النفوس بما يحسبونه الهيل والهيلان .

لقد جاء على مصر حين من الدهر كان الحاكمون ينظرون إلى أبناء وطنهم نظرة الأوصياء للقصر . وكانت الشركات الأجنبية تنظر إلى المصريين نظرتها إلى قطع إنسانى يجب أن يساق ، مسلوب الإرادة ، منعدم التفكير ، أو ينظرون إلى مصر على اعتبار أنها بقرة حلب يستدرون لبنها ويحرمون منه أبناءها .

ولا أخلع على عقود الإمتياز ثوبا شعرياً ، وإنما هى الحقيقة العارية القاسية . فلقد كانت شركات الاحتكار تظفر منها بحصة الأسد . فأما الحكومة المصرية فكانت تخرج بصفقة المغبون ، وكان الشعب المصرى فى كل الأحوال هو الضحية البريئة .

وكانوا يعزون المصريين عند نكباتهم بأنهم يحملون إليهم رسالة الحضارة الغربية . أفلا ينقل ماء النيل إلى القصور والدور ، بالأنابيب بدل القرب ، ويبلغ أقصى الأرجاء ، ويرقى من الأرض إلى السماء ؟ أفلا تشع الاضواء ، فى كافة الانحاء ، ويستعيض المصريون بالمشكاة الكهربائية ، عن المشكاة الزيتية ؟ أفلا يركبون متن السكرابا ، فيسعى بهم الترام من أقصى المدينة إلى أقصاها ، ويحيى الضواحي بعد موتها ، فيؤمن المصريون بأن الله يخلق ما لا يعلمون ، فقد أقبلت عليهم مركبات الترام ، بعد أن كانوا يركبون الخيل والبغال والحمير ويتخذونها زينة ؟ أولم تخلق لهم شركة هليوبوليس جنة فى الصحراء وارفة الظلال تجرى من تحتها الأنهار ؟ أوليس نور الحضارة الأوربية يشع على مصر ؟

من مأثور القول لدى الاوربيين أن من يشرب ماء النيل يعود إليه . ولعل
لا أتجنى على الحقيقة حين أقول بأن من يشرب ماء النيل يغريه ذلك الشرب بأن
يعب من دماء المصريين . فهذا ماء سائح ، وتلك دماء مستساغة .

يروى عن هيرودوت المؤرخ اليونانى أنه قال : إن مصر بلد العجائب . ولعل
أعجب العجائب ، أن مصر ، وهى هبة النيل ، كما يقول نفس المؤرخ ، تتناول
عاصمة ملكها ماء النيل بالعداد ، وتشربه بأفدح الأثمان .

سيقول المتفلسفون من الأجانب أنصار شركة المياه بالقاهرة ، إن تلك الشركة
العادلة تطبق على القاهريين القول الحكيم : وجعلنا الماء قسمة بينهم ، فهى توزع
عليهم الماء بالقسطاس المستقيم ، فلا يظلمون ولا يظلمون

حق يراد به باطل . فلسنا نشكو تقسيم الماء ، وإنما نشكو من فداحة الجزاء
والآن نترقى فى الكلام عن عقد امتياز شركة مياه القاهرة ، وعن الظروف
والملاسات التى أحاطت به ، والأيدى التى خطت فيه أسطراً لتجر إلى نفسها مغنا ،
أو عكرت مائه عسى أن تصطاد فى الماء العكر ، وما نشك ، بالنصوص والأرقام
التي سوف نسوقها ، أنا سوف نفرق المكابرين فى طوفان من المظالم الصارخة .

وبشهد الله أنا تتولانا الحيرة حين نحاول أن نتخير الوصف اللائق بذلك
الامتياز البغيض ، أهو مأساة ، أم مخزاة ، أم مهزلة ، أم فيه من تلك الصفات
جميعاً ؟ وللامتياز خطره وخطورته ، فالإنسان يستطيع أن يضرب عن الأكل ،
ولكنه لا يستطيع أن يضرب عن الماء .

فى ٢٧ مايو من عام ١٨٦٥ أعطى امتياز شركة مياه القاهرة . ولقد أمضى العقد ،
نائباً عن الحكومة المصرية ، نوبار باشا ، باعتباره رئيس مجلس النظار حينذاك .
ودار الزمن دورته ، فاذا نوبار باشا بنفسه ، وقد كان فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٥ ،
حين أمضى التعاقد ، يتربع فى دست رياسة مجلس النظار ، يصبح فى ٢٦ مايو
سنة ١٨٨٠ متربعا فى رياسة مجلس إدارة شركة مياه القاهرة ، بعد أن مضى خمسة
عشر عاماً سوياً .

لعل في التقريب بين المركزين والتاريخين ما يلقى شيئاً من الضوء على تلك النصوص الظالمة التي تفيض بها جوانب عقد الامتياز . أو لعل الشركة حرصت على أن لا تحرم من تلك السكفاية الفذة بعد أن حرمت منها الحكومة المصرية .

وللأجانب في العقلية المصرية رأى غريب . فهم يحسبون أنها تتعلق بالعرض دون الجوهر ، وتقنع بالقشور دون اللب ، وتنظر إلى المظاهر البراقة ، وتعمى عن الحقائق القاسية . ولذلك حرصت المادة ١٧ من عقد الامتياز أن تعلن أن الشركة مصرية صميمة ، وأنها خاضعة للسلطة الوطنية المصرية ، وأن منازعاتها من اختصاص المحاكم المصرية دون أى تدخل من جانب المفوضيات الأجنبية .

بل إن مما يثير الدهشة أن المادة ٢ تنص صراحة على أن ليس هناك امتياز . وإذا لم يكن هذا امتيازاً في أوسع حدود الكلمة فكيف يكون الامتياز إذن ؟ الحق إنه يجب أن نلغى عقولنا ، ونطلق أفهامنا ، حتى نقوى على فهم تلك المعميات . وجعلت المادة ١٢ مدة الامتياز ٩٩ سنة .

ونصت المادة ٥ على أن أعلى ثمن مقرر للتر المسكعب من الماء أربعون سنتياً أي ١٥ ملياً تقريباً . وفي عقد مؤرخ ٤ ابريل سنة ١٨٧٠ أنقص هذا الثمن إلى ٣٣ سنتياً أي ١٢,٥ ملياً تقريباً .

ونصت المادة ١٣ على أن للحكومة الحق في شراء الشركة بعد مضي خمسة وعشرين عاماً على تاريخ تأسيسها . وفي اتفاق آخر تأجل حق الحكومة في الشراء إلى أول يناير سنة ١٩٣٨ فتعين لجنة لتقدير أدوات الشركة وفقاً لحالتها وقت الشراء . أما حصة الحكومة من صافي أرباح الشركة فقد كان مقدراً بـ ٥٠ ٪ إذا بلغ صافي الربح ١,٣٥٠,٠٠٠ فرنك أي ٥٤,٠٠٠ جنيه تقريباً ، إلى أن يبلغ الربح ١,٧٥٠,٠٠٠ فرنك أي نحو ٧٠,٠٠٠ جنيه . فإذا ما زاد الربح على هذا الرقم ، تأخذ الحكومة ، فوق الـ ٥٠ ٪ في المائة المذكورة ، حصة أخرى قدرها ٧٥ ٪ عن كل ربح يزيد على المبلغ الأخير .

على أن المطامع كانت تلعب في الظلام ومن خلف الأستار . ففي ١٠ يوليو من

عام ١٨٨٩ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة ، على أن تنزل الأولى إلى الثانية عن حقه في الأرباح الضخمة وكذلك عن حقه في مشرى الشركة نفسها ، وذلك كله فى مقابل أن أعطت الشركة للحكومة ٤٠٠٠ سهم ، قيمة السهم الواحد ١٢٥ فرنكاً أى فى مقابل ١٩,٥٠٠ جنيه انجلىزى تقريباً .

نعم ، لقد نزلت الحكومة المصرية القائمة إذ ذاك عن حقه فى الربح ، وعن حقه فى شراء الشركة مقابل هذا الثمن البخس ، فما من شك فى أنها كانت مصرية إسماً ، أجنبية فعلاً .

وأمران لا ثالث لهما : فاما أن تلك الحكومة كانت سفية تستحق الحجر ، أو كانت ملوثة تستأهل البتر . ولكى يتبين هول الجريمة التى ارتكبتها الحكومة حينذاك ، وفداحة الخسارة التى ألحقها بخزينة الدولة ، نقول لو أنها احتفظت بحقه فى الأرباح لجنّت من وراء ذلك مبالغ طائلة . فقد بلغ صافى ربح الشركة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ أى خلال ثلاث عشرة سنة مبلغ ٣,٠٩٧,٠٤٠ جنيهاً . فاذا احتسبنا الحصة التى كانت تخص الحكومة من صافى تلك الأرباح لبلغت ١,٨١٩,٢٨٥ جنيهاً لغاية سنة ١٩٣٢ . هذا مع ملاحظة أننا لم ندخل فى الحساب ما كانت تجنيه الحكومة قبل سنة ١٩١٩ . فاذا افترضنا أن الشركة ستستمر فى جنى الأرباح لمدة الثمانى عشرة سنة الباقية ، أى إلى أن ينتهى عقد امتيازها فى سنة ١٩٦٤ بمعدل متوسط السنوات المذكورة ، مضافاً إليه الحصة فى الأرباح من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٦ وهى حصة ضخمة ما فى ذلك شك ولا ريب ، لكان نصيب الحكومة فى الأرباح ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع التسامح فى التقدير .

ولو كان سفهاً فهو يحاور حدود الاجرام .

ولو كان جرماً لما اتسع له صدر الغفران .

ولكى نعطى صورة صحيحة صادقة عن الأرباح الفاحشة التى تستغلها شركة المياه من دماء المصريين يكفى أن نذكر أن رأسها ٢٦٧٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٣٢ كان صافى أرباحها ٣٥١,٨٥٣ جنيهاً أى أن ربحها ١٤٢ ٪ ١

وكانت الحكومة تغرف للشركة باليمن وبالشمال ولذلك أعفتها من الضرائب الجمركية .

وما كان كرم الحكومة أو سفها ليقف عند حد . ففي ١٠ يوليو من عام ١٨٨٩ تنازلت عن حقها في الأرباح . كما تنازلت عن حقها في مشترى الشركة في أول يناير من عام ١٩٣٨ مقابل ٤٠٠٠ سهم ثمن كل سهم ١٢٥ فرنكا أى ١٩,٥٠٠ جنيه تقريباً . وفي عام ١٩٠٣ رأت الحكومة أن تستبدل مياه النيل بمياه الآبار ، فطلبت إلى الشركة أن تستخرج المياه من آبار ارتوازية ، فطلبت الشركة منها أن تمد لها يد المعونة ، فسرعان ما بذلت لها ٢٠,٠٠٠ جنيه لا تنقص ولا تزيد مبرهنة على أنها حكومة تجعل يدها مغولة إلى عنقها إذا كان الأمر خاصاً بالمصريين ، وتيسطها كل البسط إذا كان متعلقاً بالأجانب . وهذا الاتفاق الكريم المعطاء الذى جعل الحكومة ترد للشركة أكثر مما أخذت منها ، عقد في ٢٥ ابريل من عام ١٩٠٣ وإنصافاً للحقيقة والتاريخ نذكر أن الذى كان ناظر الأشغال العمومية إذ ذاك هو حسين نغرى باشا . وليس أدل على أن شركة مياه القاهرة تكيل بكيلين من أنها تبيع الماء إلى شركة هليوبوليس بسعر سبع مليات للتر المكعب ، ومع ذلك فهي تنال ربحاً لا بأس به . وشركة هليوبوليس تبيع الماء للجمهور بسعر ١٠ مليات عن المتر المكعب . أما في القاهرة فقد كانت الشركة تبيع الماء للجمهور بسعر سبعة وعشرين مليا للمتر المكعب أى أربعة أضعاف السعر الأول تقريباً .

وإذا لاحظنا أن الحكومة تتقاضى ١٢ مليا عن المتر المكعب من الماء في الجزيرة والجزيرة والاهرام وحلوان ومع ذلك تربح ربحاً يعتد به أمكن لنا أن نعتقد أن شركة المياه تستطيع أن تربح ربحاً لا بأس به ، ولا يحلمون بمثله في أوروبا ، إذا هى باعت المتر المكعب بسعر ١٠ مليات .

وتلك الشركة الرأسمالية تسوى في المعاملة بين الأغنياء والفقراء فتعطى الماء لسكان حى جاردن سیتی والزمالك بنفس السعر الذى تعطيه لسكان حى بولاق والسيدة زينب .

ولست هناك سلطة حكومية رقية مهيمنة تحاسب الشركة عن الأرباح التي تجنيها من التأمينات المكسدة تحت يدها والتي لا تؤدي عنها لأصحابها حساباً .

وليس من شك في أن للحكومة أن تلغى عقد امتياز شركة المياه . فإن لها أن تخفض سعر المياه حتى لا يرهق الجمهور وإلى أن يصبح ربح المساهمين معقولا ، فأما أن يربحوا ١٤٢٪ فهذا ربح فاحش يجب أن يقع تحت طائلة العقاب وخاصة أن قانون العقوبات يعاقب الأفراد على الربا الفاحش الذي يتجاوز ٩٪ في المعاملات المدنية .

ومن عجب أن الحكومة المصرية في عام ١٩٣٨ وصفت أرباح الشركة بأنها عظيمة في حين أن الخبير الانجليزي سمي الأشياء بأسمائها فوصف تلك الأرباح بأنها باهظة .

وللحكومة أن تلغى امتيازات شركات الاحتكار لأن الأسعار التي تحصلها هي في الواقع إتاوات أو ضرائب والحكومة هي وحدها السلطة العليا التي تملك فرض الضرائب .

والحقيقة والتاريخ نذكر أن المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا يوم كان وكيلا لوزارة المالية قدم تقريراً في ١٥ يناير من عام ١٩٣٢ لمعالجة موضوع غلاء المعيشة في مصر قال فيه : « إن الحكومة سبق أن صرحت بأنه ليس من المعقول أن يستمر ثمن المياه في مدينة القاهرة بالسعر الذي كان عليه منذ نصف قرن ، وإنه مهما كانت النصوص في العقود المبرمة مع الشركات ، فلا يمكن أن تنتهي الحكومة إلا إلى نتيجة واحدة ، وهي أن تقرر إلغاء امتياز الشركة صاحبة الاحتكار ،

والآن ننتقل إلى الكلام عن شركة الغاز . عقد امتياز هذه الشركة في ٣٠ ديسمبر من عام ١٨٩٧ . ولقد نص في المادة السابعة على حق الحكومة في شراء الشركة . ولا تكاد وسائل الارهاق والعنت التي ترتكبها مع المستهلكين تقل عن شركة المياه .

وتتقاضى الشركة عن كل كيلووات من الكهرباء ٢٥ مللياً مع إنه لا يكلفها أكثر من ثلاث مللياً . وإذا كان سعر الكيلووات فى الاسكندرية يبلغ ١٥ مللياً مع إنه يجب أن يكون ١٢ مللياً ، فالسعر فى القاهرة باهظ إذا قيس بمثله فى الاسكندرية . وشركة النور تسوى فى المعاملة بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة وقد كان واجب الحكومة المصرية بملى عليها أن تحملها على التفريق فى المعاملة تحقيقاً لمبادئ العدل الاجتماعى .

ولقد بلغت التأمينات التى تحصلها الشركة مئات الألوف من الجنيهات وهى لا تؤدى عنها حساباً للشركين مع أنها تجنى منها أرباحاً طائلة .

وفى ٢٩ يناير من عام ١٨٧٩ عقد امتياز شركة الترام . ولقد كبر له المستغلون وهلوا ، إذ يطوع للقاهريين أن يسخروا العلم فى وسائل النقل العصرية ، فتحملهم الكهرباء على جناحيها ، فتقلهم إلى أماكن ما كانوا بالغيها إلا بشق الأنفس ، وتلك هى رسالة المدنية الحديثة .

واشترط فى عقد الامتياز أنه ينتهى فى عام ١٩٤٦ ، ولكن وفقاً للسنة التى درجت عليها الحكومات المصرية مد عقد الامتياز بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٠٨ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٧٨ أى مد الأجل ٣٣ سنة كاملة ، وهى ، لعمر الحق ، فترة طويلة فى تاريخ الاستغلال .

وتقضى المادة الرابعة من عقد امتياز الشركة بأن تكون العربات مطابقة لأحسن نموذج ، وأن تكون المقاعد مريحة . ونحن نتحدى كائناً من كان أن يقول بأن عربات شركة الترام تدفع غائلة الحر صيفاً ، أو الزمهرير شتاء ، أو أنها تدرأ الخطر عن أرواح الجمهور .

وما ضر الشركة وما عليها أن يكون لها فى كل يوم ضحايا طالما أن لديها شهوداً مدخرين يدرأون عنها مسئولية النهوضات .

وما برحت تعريفة الركوب فى وثب وقفز فقد بدأت لدى التأسيس بأربع مليمات ثم ما زالت تطفر حتى بلغت الضعف ولا يعلم إلا الله عند أى أحد تقف . سيقول الذين يتبرعون بالدفاع عن الشركة أن تلك المليمات لا يحسب لها حساب إلى جانب نعم المدنية وبركاتهما . ولكنهم نسوا أو تناسوا أن هذا المليم عبء ثقيل يرهق ميزانية الفقير ، فى حين ، أنه يغمر خزائن الشركة بآلاف الجنيهات فى اليوم .

ويا ليت ذاك الفيض العميم ينصب على رؤوس عمال الشركة لرفع مستواهم بدل أن يتسرب إلى خزائن الشركة لتزداد كل يوم تضخماً . أو ياليتهم يستخدم لهم مقابر الأحياء ثم بنائها حتى نسمو بقوم إلى مرتبة الآدميين ، ونشعر الناس أنا نعيش فى القرن العشرين .

ولكن هذا التيار المتدفق من المال لا يلبث أن يكون طوفاناً يصب فى الخارج فيغنى أقواماً من الأجانب ويصيب الثروة القومية بالجذب والاحمال ، وهذا منبع الخطر على القومية المصرية .

ومن الأعايل فى أباطيل أن يقال إن أجر الركوب زاد من خمس مليمات إلى ست للانفاق فى سبيل فتح الشوارع ، فان الحكومة هى فى الواقع التى تتحمل نفقات فتحها فللشركة الغنم وعلى الحكومة المصرية الغرم .

وفى الغرب تعمل شركات النقل بكافة الوسائل على تخفيف ضغط العيش على كواهل العمال فتعطيهم التذاكر ذهاباً وإياباً ، فهلا سلكت شركة الترام مع العمال المصريين هذا المسلك . الحق إننا نتطلب فى الماء جذوة نار فتلك الشركات انحطت على مصر ، لا للترفيه عن المصريين ، ولكن لابتزاز أموالهم ، وامتصاص دماهم

ولشركة هليوبوليس تاريخ يدمى قلب المصرى حسرة . فقد ابتاعت من الحكومة المصرية مساحات واسعة من الأراضى بسعر الفدان جنيهاً واحداً . أى أن ثمن المتر الواحد $\frac{1}{4}$ مليم . ثم باعت تلك الأراضى بسعر أربعة أو خمسة

جنيهاً أو أكثر للتر الواحد . واتبعت طريقة الدفع بالتقسيط بشروط مغرية تؤدي في الواقع الى مضاعفة الثمن .

وإذا كانت شركات الاحتكار الأجنبية كلها في إرهاب المصريين سواء لاتشد عنها في الارهاب واحدة ، فقد كانت شركة مصر الجديدة تباع التيار الكهربائي للسكان بأكثر من ثمنه في القاهرة ، فقد بلغ سعر الكيلووات ٣١,٥ مليما ، مع أن سكان القاهرة كانوا يضجون بالشكوى لأن الكيلووات كان يباع لهم بسعر ٢٥ مليما .

فأما عن أجور الركوب في « المترو » فهي باهظة ويجب تخفيضها إلى الحد الذي لا يرهق ميزانية الفقراء .

فأما شركة ثورنيكروفت فنرى أن لا نشرفها بالكلام عنها . فقد ضربت الرقم القياسي في العسف والغت ، وهي مثال الفوضى والاضطراب ، ولا علاج لها إلا بترها من جسم القاهرة ، وفي شركات النقل الوطنية خير خلف لأسوأ سلف .

ولا يسعنا الآن إلا أن نقول كلمة عامة عن شركات الاحتكار ، فقد بلغت من الاستهتار بمصالح الجمهور المصري أقصى حدود الاستهتار . وشركة مصر الجديدة تتجنى أو تتجنى على حلوان . والاتصالات الميرية تجعل مشروع كربة خط حلوان لا يرى الضوء . ولا يليق في بلد النيل أن يباع ماء النيل بأفدح الاثمان . ولا يصح في عصر النور أن يباع النور بأغلى الاسعار . وكل مصلحة عامة يجب أن تكون ملكاً للدولة . وإذا كانت هناك مصالح سلك حديدية وبريد و برق وتليفونات فلتكن في المدن مصالح مياه ونور ومواصلات ، وأن يقضى على الاحتكار وخاصة الاحتكار الأجنبي الذي يجعل الاموال القومية تنسرب إلى الخارج .

استفرد النفوذ

درجت الشركات الأجنبية في مصر على سنة غريبة مريبة ، تلك هي تعيين رؤساء الوزارات والوزراء السابقين والمستوزرين رؤساء مجالس إداراتها ، أو أعضاء في تلك المجالس ، بمكافآت خيالية ، تغرى النفوس الفقيرة بالتراعى على أبواب تلك الشركات ، وفي مقابل أعمال هينات لينات ، أو لا أعمال على الإطلاق ، بصورة تدعو إلى كثير من الريبة ، وغير قليل من التساؤل .

وحيال هذا الموقف انقسم الناس إلى طائفتين فأما الذين يحسنون الظن فيقولون إن الشركات الأجنبية تتعشق الكفaiات ، فتلتمسها أنى وجدتتها ، وهى لا تنقب عنها حباً فى سواد عيونها ، ولكن التماساً لمواهبها وملكاتنا ، وضناً بتلك الكفaiات النادرة التى زهت وازدهرت فى مناصب الرياسة والوزارة أن تذبل فتموت فى ميادين الأعمال الحرة ، إذا أصيبت بداء البطالة .

وأين توجد الكفaiات الفذة إن لم توجد فى دست الرياسة ومناصب الوزارة ؟ ومتى يكون صقل المواهب ، ونضج التجارب ، وكال الدراية ، ووفرة المعلومات ، وإرهاق الحس ، إلا فى أطوار التفرخ والنمو فى دور الحكم ؟ وإذن ، يارعاك الله ، فالشركات الأجنبية ، ولها مقلدة كمقلدة النسر ، أو عين كعين زرقاء اليمامة ، ليست بحاجة إلى مصباح ديوچين لتفتش عن الكفaiات فى وضع النهار ، فما عليها إلا أن تجعل قبلتها الوزارة ، وكلها دخلت محراب وزارة وجدت عندها كفاية نادرة .

وكيف يضل أحد السبيل إلى تلك الكفaiات الفذة ، وذكاؤها يشع ، فهى نور نشره الله فى الأرجاء ، وعليها يفيض ، فهى أسماء ارتفعت فوق الأسماء ؟ !

وهل تخفى أثمار الكفaiة ، أو تتوارى منارات الهداية ، أو يحتجب من كانوا فى قمة الحرم عن الجهرة التى فى قاعدته ؟ !

وإذا كان مجد كرسوف كولمب أنه اكتشف القارة الأمريكية أفلا يكون

من مجد ونفخار الشركات الأجنبية أنها تكتشف الكفايات المصرية ؟
إن الرجال كنوز مطمورة . وليس اكتشاف الرجال من الهبات الهيئات . فهل
يعاب على الشركات الأجنبية أنها تكتشف الكنوز المصرية ؟
يقولون إن الفارق بيننا وبين الغربيين ، أنهم يكتشفون الرجال ثم يعينونهم
على النهوض . فإذا وجدوا نابغة في أول درج السلم دفعوه حتى يبلغ القمة فيخدم
بلاده ، ويخدم نفسه ، إذ ليس من الضروري أن تتعارض مصلحة الفرد
ومصلحة المجموع .

أما نحن المصريين فإذا ألفينا رجلا يرقى درج السلم الاجتماعي لم نتركه وشأنه
يصعد بمجهوده الشخصي ، دون معونة منا ، وإنما نمتلك جميعاً بقدميه لنجره إلى
أسفل حتى نهوى به إلى الحضيض .

ولهذه الاعتبار يجب أن يكون عطاء الشرق ملء الأفواه والأسماع أكثر
من عطاء الغرب ، لأن أولئك ينهضون رغم أن بنى قومهم يناصبونهم العدا ،
وينثرون في طريقهم العقبات ، فأما هؤلاء فلا يناهضهم أحد ، بل تذلل من
طريقهم الصعاب .

ويضيف أشياخ الشركات أننا متخلفون في الميدان الاقتصادي ، فحق علينا أن
نقابل صنيع الشركات الأجنبية بالشكر لا بالكفران إذا هي أفسحت المجال في
وجوه الغر الميامين من رجالنا للتمرس بالشئون المالية والاقتصادية ، وخاصة في
هذا العصر الذي نطمح فيه إلى تحويل مصر إلى قطر صناعي يستغنى إلى حد كبير
عن الاستيراد من الخارج ، ويسير في طريق الاستكفاء الذاتي قدر الطاقة .

ويتوج أنصار المؤسسات الأجنبية حججهم في تبرير الاستعانة بالكفايات
المصرية الفذة بأن مصلحة مصر في ذلك أوضح من مصلحة تلك المؤسسات . أو
لسنا نشكو من الشكوى من أن معظم مرافقنا العامة بأيدي الأجانب ؟ أفلا نتبرم
بأن رموس الأموال الأجنبية تفرض علينا دكتاتورية مالية ظالمة غاشمة تتحكم في
مصايرنا ؟ وعلى الجملة أفلا نألم لأن اقتصادنا القومي يخضع للسيطرة الأجنبية ؟ فقيم

السخط من أن نفرأ من رجالنا يرفعون السمعة الاقتصادية المصرية إذ يتغلغلون في صميم المصالح الأجنبية فيستنقذون اقتصادنا القومي من بين مخالبها أو على الأقل ينقذون منه ما يمكن إنقاذه ؟

ثم أفلا نرى هذا الاحتكاك بالأجانب في العصر الأخير قد ولد طائفة من الكفايات الاقتصادية المصرية ، تغالب الأجانب فتغلبهم ، وتسابقهم في ميادين المال والاقتصاد فتسبقهم ، فتنشئ الشركات التجارية ، وتقيم صروح المؤسسات الصناعية ؟ وينقلب مؤيدو الشركات الأجنبية من الدفاع إلى الهجوم فيقولون إن الذين يثيرون الضجة حول تعيين المستوزرين في الشركات الأجنبية إنما تضطرم فيران الأحقاد في صدورهم ، وقديماً كانت الاحقاد بين المحرومين والمتخمين ، وتذب عقارب الغيرة والحسد في نفوسهم . ولقد قالت العرب : لو لم تكن شيئاً لما قالوا فيك شيئاً ، ولا يحسد على الفضل والعلا إلا الذين ليس لهم أنداد . وهل لوزرائنا ومستوزرينا من أنداد ؟ وأخيراً وليس آخراً إن خصوم الوزراء والمستوزرين يصطنعون الزهد في الهيل والهليلان الذي تغدقه الشركات الأجنبية لأن من العفة أن لا تجدد ولقد قالت الخرافات إن الثعلب حين أعياه الوصول إلى العنب الناضج انصرف عنه لا زهداً فيه ، ولكنه حاول عبثاً أن يبرر خيبته المريرة بأن العنب حصرم !

ولا يتورع محبو الشركات عن أن يثيروا تهمة التعصب القومي في وجوه أولئك الذين يأخذونها بالالتجاء إلى الكفايات المصرية وهي أعرف بحاجات البلد واتجاهاته . بل لا يتعفف هؤلاء المحبين عن أن ينتزعوا من الخيال صوراً وأشكالاً ، فتصور لهم أذهانهم المريضة أن هناك حركة ضد الأجانب مازالت في دور الاختمار .

ونرجو أن يكون قد حالقنا التوفيق في عرض حجج أولئك الذين يبررون انسياب المستوزرين إلى رحاب الشركات الأجنبية .

والآن إلى معسكر المرتابين في صلاحية تلك التعيينات لمصر والمصريين لنرى أية كفة يجب أن ترجح الكفة الأخرى .

وأول سؤال يثور في الذهن هو : لماذا تقصر الشركات تنقيها عن الكفايات في دائرة الوزارة والاستيزار ؟ أولم يقولوا بأن ليس للعلم وطن ، وكذلك ليس للكفاية موطن ؟

سيقولون إنا نقصر الاختيار على البيئة الوزارية لأن الوزراء شخصيات بارزة متشعبة نواحي العظمة . ونحن بحمد الله نملك من الشجاعة الأدبية ما يطوع لنا الجهر بأن وزراءنا ، اللهم إلا القليل منهم ، لا يكادون يرتفعون فوق المستوى العادي ، أستغفر الله ، بل إن بعضهم تحت المستوى العادي .

ولئن اعترض على الاختيار بأن الوزراء ، إلا أقلهم ، ليست لهم كفاية مالية أو اقتصادية على الإطلاق ، أجابوا بأن لديهم الاستعداد وهذا يكفي . ومع إطراح التشكيك في هذا الاستعداد ، نستطيع لأنفسنا القول بأن مجرد حصر الاختيار في النطاق الحكومي يلقي عليه ظلالاً من الريبة ، ويحمل على الظن بأن هناك شبهة استغلال النفوذ .

ومع التسليم جدلاً بتوفر الكفاية الاقتصادية في المستوزرين الذين يقع عليهم اختيار الشركات الأجنبية ، يبقى هناك اعتراض له وجهته ، ذلك بأن هؤلاء المستوزرين يختارون رؤساء مجالس إدارات شركات عدة ، وأعضاء في مجالس تلك الإدارة ، فهما تكن كفايتهم ، هل لديهم من الوقت والجهد ما يكفي للنهوض بتلك الأعباء الباهظة ، والاضطلاع بهاتيك المسئوليات الجسام ؟

إن للطاقة البشرية حداً . ومهما تكن كفاية الإنسان ، وقدرته على العمل ، فإن جهده وإنتاجه محدودان من الوجهة المادية . والطبيعة ضئيلة بعبقريّة مثل عبقرية نابليون الذي يقال إنه كان يحشد ثلاثة من الكتاب في صعيد واحد ، ثم يملئ عليهم جميعاً ، في وقت واحد ، وفي موضوعات مختلفة ، فلا يكادون يلاحقون فكره مع تسلسل الآراء ، واستقامة المنطق .

وكذلك يصور مارد كورسيكا ، على حد وصف الإنجليز لنابليون ، بأنه كان جبار العقل والجهد معاً إلى حد أنه يعنى بالكبيرة والصغيرة من أمور الدولة ، حتى

ليروى أنه وهو يخوض غمرات الحرب في حملة روسيا الرهيبة التي قوضت صرح مجده العسكري ، وفنحت أمامه طريق سانت هيلين ، بعث برسالة إلى مدير الأوبرا في باريس يستوضحه عن حالة ستاثرها التي أخلقت جدتها الأيام !

ولسنا ، علم الله ، نتجنى على المستوزرين منا ، إذا نحن نادينا بأنهم بالقياس إلى الطراز النابليوني يعتبرون كالأقزام حين يرتدون أثواب العمالقة ، أو كالشخصيات الفغانية إلى جانب الشخصيات الجبارة .

إن أعمال الشركات الأجنبية ذات رهوس الأموال الضخمة في مصر تتطلب جهوداً جبارة ، ونلاحظ أن بعض المستوزرين فينا يتولون رئاسة وإدارة عشرات من تلك الشركات الهائلة ، فهل العقل يسيغ ، وإذا أساغ فهل يهضم ، أنهم يستطيعون حقاً وصدقاً ، القيام بتبعاتهم الجسام في تلسم الشركات ؟ لانهسب أحداً يجترى . على هذه الدعوى الطويلة العريضة حتى ولو جاوزت حرارته الأربعين ، وتجاوز نبضه المائة والعشرين ، في الدفاع عن بدعة استخدام المستوزرين إسمائهم فعلاً في إدارة الشركات .

وللخروج من دائرة النظريات ، الى دائرة العمليات ، نضرب الأمثال بطلائفة من المستوزرين . ولا نتخير وإنما نأخذ اعتباطاً أصحاب الدولة والسعادة والعزة حافظ عفيفي باشا ، وحسين سرى باشا ، ومحمد فرغلي باشا ، ومحمد محمود خليل بك ، ونقف عند هذا الحد فالقائمة تطول .

فأما حافظ عفيفي باشا فيتولى رئاسة وإدارة ٣٢ شركة . وأما حسين سرى باشا فيتولى ٢٧ شركة رئاسة وإدارة . وأما محمد أحمد فرغلي باشا فيتولى ٢٣ شركة . وأما محمد بك محمود خليل فيتولى ١٤ .

ونرجو أن نسترعى الأنظار والأفكار الى أن تلك الأرقام الخيالية في وثب مستمر ، ففي عشية وضحاها قد يزداد عدد الشركات زيادة هائلة ، وبين يياض يوم ، وسواد ليلة ، قد ينبت رأسماليون جدد لاعهد للناس بهم من قبل ، في عالم المال والاقتصاد ، فيحسن عدم الوقوف عند هذه الأرقام فهي في قفز دائم ، ويحمل بالناس

أن يعتبروا الشخصيات الفذة التي نسوقها لهم على سبيل التمثيل لاعلى سبيل الحصر .
ونجعل براعة الاستهلال في التدليل حافظ باشا عفيفي ، وبراعة المقطع محمد
بك محمود خليل !

فأما حافظ باشا فإن كفايته ليس فيها مغمز ، وجلده على العمل لا ترقى اليه
الشكوك ، ولكن من حقنا أن نسأل ، فالمسألة قومية لا أثر فيها للعصبية الحزبية ،
أو الخصومة الشخصية : في أية ناحية تبرز كفاية الباشا ؟ إن قلت إنه إبقراط زمانه
فقد ترمى بالغلو والإسراف ، ولكن الرجل ، في كل حال ، مشهود له بالكفاية
العالية في عالم الطب . ولكن القدرة المالية والاقتصادية أين ومتى اكتسبها عفيفي
باشا ، ومن ذا الذي يتقبلها دون تحفظ ؟

ومن الناس من يذهب إلى أن الباشا لا يبارى ولا يجارى في عالم السياسة
والدبلوماسية . ولكن السياسة والدبلوماسية شيء ، والمال والاقتصاد شيء آخر .
فلها تين عقلية ومنطق ، ولهذين عقلية ومنطق ، ولا تستوى العقليتان ولا المنطقتان .
قد يقال في معرض الدفاع أو الاعتراض : إن بعض الأفراد يعتبر دائرة
معارف إنسانية ، أو أن بعض الناس يعد شخصيات عظيمة متعددة نواحي العظمة .
ونقول نحن : إن هذا تجوز قضت عليه نظرية توزيع العمل الإجتماعي ، فالحق
أن كل امرئ له استعداد خاص ، أو قل إن استعداده في ناحية يطغى على النواحي
الأخرى . ومن هنا نبنت فكرة التخصص فأنت بأبرك الثمرات .

ولو ظل عفيفي باشا يعمل في ميدان الطب ، أو ميدان السياسة والدبلوماسية ،
لكان عمله أجدى على الأمة وإن لم يكن أجدى على نفسه .

ونسلم لحظة واحدة بأن الباشا من فطاحل رجال المال والأعمال ، فيبقى أن نسأل :
هل جهده الإنساني المحدود يتسع مادياً للإشراف والهيمنة على ٣٢ شركة من أضخم
الشركات ، فضلاً عن إدارتها ؟ لانظن أحداً يجازف بمثل هذه الدعوى المتداعية .
ونفترض أن الباشا ، في سبيل النهوض بما تنوء به العصبة أولو القوة ، يواصل

ليله بنهاره ، كدأ ونصبأ ، فهل الجزاء الذى يتقاضاه يتكافأ مع الأعمال التى يؤديها ؟
لا نحسب واحداً يغامر بمثل هذا المنطق الأعرج .

يقول الرواة الثقات إن مجموع المكافآت التى يتقاضاها كل من حافظ عفيفى
باشا ، وعبد المقصود بك أحمد ، من بنك مصر وشركاته تبلغ ١٣٥,٠٠٠ جنيه فى
العام . فهل من يجرؤ على الزعم بأن الرجلين يبذلان من الجهود ما يتكافأ مع هذا
الرقم الخيالى ؟ وأين العدل الاجتماعى الذى يتبجح به بعض المتبجحين إذا كان فرد
يبلغ دخله السنوى ١٣٥,٠٠٠ جنيه غير إيرادات أخرى لا يستهان بها ، وإنسان من
لحم ودم ، يكد ويكدح طوال العام فاذا ظفر بدخل سنوى ٣٠ جنيها طار به الفرح
كل مطار ؟ وهل يعلم من يريد أن يعلم أن متوسط دخل الفرد فى مصر كان ٩ جنيهات
سنوياً فى عام ١٩٣٨ ؟ وأين الثرى ، وأين الثرى ، وأين المرتبات الخرافية التى
يتقاضاها حافظ باشا عفيفى ، وعبد المقصود بك أحمد ، والمرتب الضئيل الذى
يتقاضاه موظف فى بنك مصر ، أو إحدى شركاته ، يكدح عامة يومه ؟ أو ليس
السلام الاجتماعى يقضى بأن يكون هناك ولو بعض التناسب بين الجزاءات فى الدولة ،
فاذا كان جزاء العامل ٦ جنيهات فى الشهر وجب أن لا يزيد جزاء حافظ باشا أو
عبد المقصود بك عن ١٠٠٠ جنيه فى العام ؟ وأين الضريبة التصاعدية لتحقيق
مبادئ العدل الاجتماعى فى هذا السبيل ؟

يمينا غير حاث فيها ، ولا متراجع عنها ، لقد أنبأنى بعض من لا يرقى الشك إلى
صححة روايتهم أنهم حين يعرضون على عفيفى باشا أو عبد المقصود بك المكافآت
الضخمة التى تأتيتهم من الشركات رغداً ، تتولاهما الدهشة والذهول ، ويتساءلان من
أين لهما هذا الفيض العميم .

ويتبجح بعد هذا أسناد الرأسمالية بأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، على حين
أنهم يرون بعيونهم التى فى رؤوسهم الطوفان إلى جانب الجفاف ، والتخمة إلى جانب
الخمصة ، والخصب والنماء ، إلى جانب الجذب والإحمال .

وهل يجوز فى عقل غير العقل الرأسمالى أن كلا من مستر كين بويد وحافظ

باشا عفيفي وعبد المقصود بك أحمد يتقاضى من شركة الغزل الرفيع بكفر الدوار مكافأة سنوية تبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه؟ وهل هذا المبلغ الضخم يتناسب مع الجهود الذي يبذله الواحد منهم؟

وإلى هذا الحد نحسب أنا قد صفينا حساب حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفي باشا .

وفي الساعة التي نكتب فيها هذه السطور بلغ عدد الشركات التي يتولاها حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً رياسة وإدارة ٢٧ شركة لا تنقص وقد تزيد ، أو على التحقيق ستزيد ، ويبلغ مجموع رهوس أموال تلك الشركات ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . ولا نعلم على وجه التحديد المكافآت والأرباح التي يتقاضاها دولة الباشا، ولكننا لا نخشى تكديباً إذا قلنا إنها تبلغ عشرات الألوف .

قد يقال إن دولة الباشا مهندس عالمي . وقد يقال إن هذا ركوب متن الغلواء . ومهما يكن من رأى فللرجل كفاية هندسية عالية مشهود له بها من خصومه وأنصاره على السواء .

على أن مثار الجدل هو : هل لحسين سرى باشا كفاية مالية واقتصادية تحمل الشركات على السعى إلى اجتذابه ، أو إلى اصطيداده ؟ ذلك ما نشك فيه كل الشك . وإذن فالناس غير ملومين إذا ذهبوا إلى أن الملحوظ في تعيينه هو نفوذه السياسى لا كفايته المالية والاقتصادية .

قد يعترض علينا بأن الباشا متفوق في الرياضة العليا . ودفعاً لهذا الاعتراض نقول إن الرياضة شيء والمال والاقتصاد شيء آخر . وليست المسألة مسألة تشابه في الأرقام . ومن قبل عين نابليون أستاذ رياضة وزيراً للبالية فالبث أن رأى خزينة الدولة خاوية على عروشها فلم يسعه إلا أن يعيده سيرته الأولى أستاذاً للرياضة في منصة التدريس لا وزيراً في دست وزارة المالية .

سيقول أنصار دوله الباشا ، وكم من الأقارب يولدون للوزير الجديد يوم

مولده في الوزارة ، وكم من الانصار يلتفون حول علم الوزير يوم يتسنى غارب الوزارة ، أو يرتسم في الأفق مستورراً ، فما بالك إذا كان قد تربع في دست رياسة الوزارة ، وليس بينه وبين العودة إليها حجاب ، سيقول هؤلاء وأولئك أن الباشا العظيم ، خلال رياسته ، قد قدم الدليل تلو الدليل ، والحجة في إثر الحجة ، على أنه سياسى لا يشق له غبار ، ولا يصطلح له بنار ، يتضاءل إلى جانبه معاوية وابن العاص ، وينكمش أمامه ريشليو وبسمارك . ونحب أن نرفع علم التسليم على طول الخط ، ولكن إنصافاً للنطق فنأدى كرة أخرى بأن السياسة شيء والمال والاقتصاد شيء آخر . وماذا عسى أن يكون الباعث على إثارة الباشا وأضرابه إلا النفوذ السياسى ؟

ويبقى هناك اعتراضان ينسحبان على الباشوات الشركائين كافة عامة لآحسين سرى باشا فحسب . فأما الأول فهو : هل يستطيع دولة الباشا أن ينهض بأعباء تلك الشركات جميعاً ؟ والثانى : هل تتناسب المكافآت التى تغص بها خزنته مع الأعمال التى يقوم بها ؟ والجواب بالسلب لآمحالة ، وإذن فالمنطق ينادى بأن المملحوظ فى التعيين هو كسب النفوذ السياسى لا أقل ولا أكثر .

والحديث ذو شجون والشىء بالشىء يذكر . لذلك نرانا مسوقين إلى إرسال حكم ينطبق على الباشوات عامة . فالواحد منهم حين تزدلف إليه الشركات واحدة فى إثر أخرى حتى تطول القائمة فلا تدرى المسافة بين ذيلها ورأسها ، إما أن يعلم أنها تلتمس استغلال نفوذه السياسى ، أولاً يعلم . وفى الأولى يكون الإتجار بالنفوذ فى أجلى مظاهره ، والذى يجب أن تضعه الدولة تحت طائلة العقاب . وفى الثانية يكون من السذاجة التى تجاور الغفلة فمن المصلحة العليا للدولة أن يتوارى ميادين الحياة العامة .

كان مستر توماس وزيراً للمستعمرات فى وزارة بلديون ، فما إن ثارت حوله الظنون بأنه قد أفشى أسرار ميزانية الدولة البريطانية حتى ألقى به الإنجليز من نافذة الوزارة إذ لم يكن فوق كل الشكوك فيما يختص بالإتجار بالنفوذ الوزارى . فما أحرانا ، لتبقى صحيفتنا السياسية خالية من الشوائب ، أن نحمل كل سياسى من سياسينا ،

تحوم حوله الشبهات ، بأنه يتجر بنفوذه السياسى ، على أن يطلق الحياة العامة
طلقة بائنة بينونة كبرى .

ونسأل : إذا تعارضت مصلحة الشركة التى بها المستورز ، والمصلحة العامة ،
فأيهما يؤثر المستورز ؟ لا تقولوا إنا نزع إلى التشاؤم فننظر إلى الأشخاص
والأشياء بمنظار أسود ، ولا نلقى بالنال إلا إلى الجانب السيئ فى الطبيعة البشرية
مسقطين من حسابنا الجوانب الطيبة فيها ، إذا قلنا بأنه يقدم مصلحة الشركة على المصلحة
العامة . ذلك بأن المصلحة الذاتية هى رائد السواد الأعظم من الناس فى تصرفاتهم
فى الحياة . فأما الذين يمنحون إلى التضحية والإيثار فهم استثناء من القاعدة العامة
بدليل أن المجتمع الإنسانى يمجّد ذكرهم إذ يعدّهم أبطالاً وشهداء .

ونتساءل : لماذا نبتت فكرة الالتجاء إلى الوزراء السابقين عند الشركات
الأجنبية بعد يقظة الوعى الوطنى فى مصر على التحديد ؟ فهل يتغنى الأجانب إرضاء
شعورنا الوطنى ؟ أم يريدون الاستعانة بنفوذ أصحاب النفوذ ، ليفلتوا من تبعات
العهد الجديد ، فلا يحتملوا نصيبهم العادل فى الضرائب ؟ أم يحسبون أن هذا المظهر
البراق يغنى عن تمصير شركاتهم ، باستعمال اللغة العربية فى كافة معاملاتها ، واستخدام
المصريين دون غيرهم من الأجانب اللهم إلا الفنين ، فى أعمالهم .

إن كل القوانين المتعلقة بتمصير الشركات الأجنبية سواء أكان ذلك باستعمال
اللغة العربية ، أو قصر العمل فيها على المصريين ، أو حلول رموس الأموال المصرية
حل رموس الأموال الأجنبية — نقول إن هذه القوانين تلقى عنثاً شديداً ، أو
تقبر حية ، فهل يكون لتلك الحال علاقة بأن الشركات الأجنبية تمكئ على النفوذ
السياسى المصرى ؟

قد يقول بعض المأجورين على الدفاع : إن صرح اتهامكم للشركات الأجنبية بأن
بعضها يسعى لاستغلال النفوذ السياسى المصرى يهدم من أساسه إذا اعترفتم بأنها
تختار من غير المستورزين . على أن صرح الاتهام يبقى قائماً وينهار هذا الاعتراض
إذا لاحظنا أن بعض الشركات ، حتى فى هذه الحالة ، تراعى أن يقع اختيارها على

ذوى النفوذ ، فهذا نائب ، وذاك شيخ ، وآخر وكيل وزارة سابق ، ورابع مدير سابق ، وكلهم أصحاب نفوذ فى الدوائر السياسية والحكومية ، وكلهم أو جلهم ، ما بين غمضة عين وانتباهتها ، قد يغير الله أحوالهم ، أو تبدل السياسة مصايرهم ، فيمسون ويصبحون من النجوم اللامعة المتألقة .

ولقد يحسب بعض المرتزقة أنهم يثيرون غباراً فى وجوهنا إذا هم تساءلوا : ترى لو حبتكم الشركات الأجنبية بقسط من مجالس إدارتها ، أفما كنا نرى حرارتكم فى النقد تهبط ، ونبضكم فى الحملة يخفت ؟ ولكن المرتزقة ، بهذا التلويح والتلبيح ، يكشفون عن وسائل الاغراء وما يشعرون ، ومن أجل هذا نحن نحارب استغلال النفوذ ، والاتجار به ، بكل ما أوتينا من قوة .

ولقد يظن بعض المهرجين أنهم يخلعون قلوب المصلحين إذا هم تبرعوا لهم بالاتهام انهم يثيرون روح التعصب ضد الأجانب . على أن رشاشاً من هذا الاتهام الباطل لا يمكن أن يتعلق بأذيال الذين يبتغون تنقية جو الحياة السياسية فى مصر من أدران الاتجار بالنفوذ .

لقد أوديت ديمقراطية الغرب حتى كادت تغلبها الدكتاتورية على أمرها من جراء طغيان موجة استغلال النفوذ .

ولحق أعظم الضرر بالنظام البرلماني فى الغرب لأن مرض الاتجار بالنفوذ قد تفشى فى جوانب كثير من البرلمانات .

وشابت صحيفة صحافة أوربا لوثات من تغلغل النفوذ المالى والاقتصادى فيها ، وتوجيهها الوجهة التى تتفق ومصالحه الشخصية ، وفقدانها لحيثتها ، ودفعها إلى ماقد ينافى المصالح العليا للدول ، ولو كانت بالقاء العداوة والبغضاء بينها ، حتى ولو كان ياثارة الحروب التى تقوض دعائم الحضارة .

وعلى الجملة فقد ضج الناس فى الغرب من طغيان المال على الحياة العامة ، حتى فترت أو خمدت حرارة إيمان الناس بالنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وحتى انعدمت ثقة الجمهور بالأشخاص والأشياء ، فترنحت النظم للسقوط ، وشهدنا

الفورات والثورات ، ولحنا النزعات والنزغات ، وطغت موجة التحوير والتغيير على أوربا بأسرها .

وإذا كانت كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة تجعل الحياة السياسية جحيماً لا يطاق ، فلا تثريب علينا أن نحارب البدع الاجتماعية التي تسمم جو الحياة العامة .

ولا يحسبن الناس أن الاستطراد قد حملنا على أن نسقط من حسابنا حضرة صاحب العزة محمد بك محمود خليل . فرب النقود لدينا حساب أى حساب . ولعلنا لو أسرفنا بعض الشيء فى الكلام عن البك صاحب الملايين ، نقتصد فى الكلام عن البقية الباقية من دهاقنة السياسة والمال . فلعله أبرز مثل على وجوب تبديل كثير من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الأمين .

لوقست الكفاية المالية والاقتصادية بضخامة الثروة لكان محمد بك خليل رب الكفايات . ولكن هناك شيئاً اسمه قانون الوراثة . وهناك ما هو ثابت بلا نزاع من أن البك المتهم ظلماً بأنه من كبار المالىين قد تلقى تلك التركة العامرة عن والده المرحوم محمود باشا خليل . ولئن كان له من فضل ، فهو ، فيما نعلم ، فضل الاحتفاظ بها سليمة من عوادي الحداث ، لا فضل تنميتها أو مضاعفتها على الزمان .

ولو أنه نماها أو ضاعفها لما كانت شهادة له بأنه من أساطين المال والاقتصاد . فاذا اجتمعت كرازة اليد ، الى ربيع ضخم يغل على صاحبه ، لم يكن عجباً أن يضاعف صاحب اليد ثروته ، فثمن صح أن الجود يفقر ، وخاصة اذا غمر بنى الوطن ، وطغى على المشروعات القومية ، فليست هناك إثارة من الشك فى أن حضرة صاحب العزة السرى الأمثل محمد بك محمود خليل بمأمن من غوائل الفقر . وأما بعد فان المال يلد المال ، وكلها تضخم كان كثير التناسل .

ولسنا على التحقيق نعرف للبك سالف الذكر مشرواً مالياً ابتكره ، أو مؤسسة اقتصادية شيد صرحها ، ولو وضع إلى جانب المرحومين محمد طلعت حرب باشا وحسن سعيد باشا لما كان شيئاً مذكوراً وانما يذكر ، إذا ذكر ، بأن هواه مع

الأجانب ، لا مع بنى قومه ، يؤثر الأولين بغير حساب ، ويضن على الآخرين إلى أدنى حدود الضن .

إذا لم يكن البك كفاية اقتصادية ، فهل هو كفاية سياسية ؟ نستطيع أن نؤكد ، ولسنا متبرعين بهذا التأكيد ، أن الرجل ليس من السياسة على شيء ، كما إنه ليس من الاقتصاد فى كثير أو قليل . وإذا كانوا يقولون تلك آثارنا تدل علينا ، فلبدلنا كائن من كان يتشيع لمحمد بك خليل بالحق وبالباطل ، عن أثر له انطبع على صفحة الحياة المصرية العامة .

لقد قضى الرجل ردحا طويلا من الزمن فى ميدان السياسة المصرية ، فلم يشعر بوجوده أحد فضلا عن أن يغير وجه التاريخ . وهو من المتسلقة ، تعلق مراراً بمن يستطيعون أن يقذفوا به إلى عليا المناصب التى يتهافت عليها ، وإن كان ليس منها على شيء . وتكرر أكراراً لمن أدبر عنهم الدهر حيناً ، حتى إذا ابتسمت لهم الأيام ، وارتسمت أسماؤهم فى أفق السياسة ، ولاحت من جوانبهم بوارق الآمال ، هرول البك اليهم يخطب ودهم ويتلس فى السياسة عونهم .

حملة الوفد على كتفه فالتقى به فى كرسى الوزارة فقضى فيها يوماً أو بعض يوم . ولئن كان الحكم هو المحك الصادق لمقدرة الرجل السياسى ، فمن الظلم أخش الظلم لمحمد بك محمود خليل أن نقرر بأن الحكم قد أظهر توفيقه أو اخفاقه لقصر الفترة التى قضاه فى أحضان الوزارة .

ثم تعلق بالأقوياء أقوياء الساعة فقفز إلى رئاسة مجلس الشيوخ . وأبى إلا الاحتفاظ بعضوية الشركات ، فضم الحسينين ، وجمع بين النقيضين ، وتناثرت من حوله الاعتراضات ، على هذا الموقف الشاذ ، فلم يلق لها بالا . وتهاطلت فوق رأسه الانتقادات فأصم عن نداء الحق أذنيه . وأبدأ الناقدون وأعادوا أنه إذا اصطدمت مصالح الشركات بالمصلحة العامة أوجس الناس خيفة من إثارة الأولى على الثانية . ومع كل أولئك فقد أبى البك إلا أن يجمع بين رئاسة المجلس التشريعى وعضويات الشركات المدرارة .

وهنا ، والشئ بالشئ يذكر ، وذلك موقف لا يختص به محمد بك خليل وإنما ينسحب على باشوات وبكوات الشركات عامة ، لا بد لنا أن نلاحظ أن الشركات سارت على خطة مكشوفة أو مفضوحة ، فهي تلتقط المستوزرين حين يكونون خارج الحكم ، حتى إذا احتوتهم كراسيه . أبى للشركات وفاؤها أو أبت لها الفكرة الاستغلالية المخترمة في رهوسها ، إلا أن تحتفظ بالعضويات شاغرة ، حتى إذا طلق الوزراء الوزارة أو طلقتهم ، وثاروا على المقاعد أو لفظتهم المقاعد ، كان عود على بدء ، فعاد المستوزرون إلى قواعدهم سالمين ، يترقبون الفرصة السانحة ، للعودة الراجعة ، وهكذا تبقى الجريمة مستمرة .

وبعد هذا الاستطراد الذي لم تكن عنه مندوحة لأنه في صميم الموضوع ، نعود إلى تصفية الحساب مع محمد بك محمود خليل فنقول إن كل الذي أسلفنا يدل بجلاء ووضوح على أن الذي يحفز الشركات العديدة ، والبك عضو في مجلس إدارة ١٤ شركة وفقاً لإحصاء تحت العجز لا الزيادة ، على اصطياذه في حظيرتها ، هو نفوذه السياسي الملحوظ . أولم يثب إلى منصب الوزارة ؟ ثم ألم يقفز إلى رئاسة أحد مجلسي البرلمان ؟ بل ألم ترشحه للإشاعات لرئاسة الوزارة في وقت من الأوقات ؟ فكيف لا يحرص الدهاء على استغلال نفوذه السياسي .

والآن تعرض لحاظرنا ظاهرة نفسية ملحوظة في عالم السياسة ، تلك هي ترشيح بعض الشخصيات الفانية للم منصب رئاسة الوزارة ، ذلك بأن تلك الشخصيات لا تثير حقداً أحد ، فيمكن أن تطمئن إليها الألوان السياسية المختلفة ، والمذاهب الحزبية المتباينة ، فتحل مشكلة الرئاسة التي تتنازعها الأحزاب ، ولهذا ندرأ عن أنفسنا شبهة التورط في التناقض الصارخ ، ويسقط الاعتراض ، كيف يكون محمد بك خليل ليس من السياسة على شيء ، ثم يلتبس الناس نفوذه السياسي ، فقد يكون للانسان نفوذ سياسي عريض ، دون أن يكون سياسياً ، مادام في الاحتمال بلوغه مناصب السياسة ، وطالما كان له نفوذ لدى ذوى الحل والعقد .

قد يقال إن السلطان المالي لمحمد بك خليل هو الذي يرشحه لعضوية إدارة

الشركات . وهذا حق يراد به باطل . فحقاً إن البك يملك الثراء الطائل ، ولكن كثيرين غيره يملكون مثل ثروته ، ومع ذلك فليس منهم من هو عضو في مجلس إدارة شركة واحدة لا في ١٤ شركة أو تزيد . وإذن فالنفوذ السياسى هو الذى يغرى الشركات بتصيد البك المذكور .

ويبقى بعد ذلك أن نسأل : هل لدى البك متسع من الوقت والجهد للمساهمة بنصيب جدى فى إدارة ١٤ شركة ؟

وسؤال آخر لا بد منه : هل هناك أدنى تناسب بين المكافآت الضخمة التى يحصل عليها محمد بك محمود خليل من عضوية الشركات وبين الجهود المتواضعة ، أو الجهود المريضة ، أو اللاجهود التى يقال إنه يبذلها ؟

وسؤال ثالث تعقياً على السؤالين السابقين : هل يتحقق السلام الاجتماعى بوجود طفيليات تغص بدماء المجموع ؟ وأين الضريبة التصاعدية التى توقف الطفيليات عند حدودها فى استنزاف الدماء ، وبذلك تضع قواعد ثابتة يشاد عليها صرح العدل الاجتماعى ؟ سيقولون تهوينا من شأن النقد الذى تثيره ، وتخفيفاً من وقع المظالم الصارخة التى نجاهد فى سبيل ملامشتها : علام تغضبون ، والمكافآت التى يغنمها باشاوات وبكوات الشركات هى على كل حال أموال تخرج من أيدي الأجانب إلى أيدي الوطنيين وبذلك تتضاعف الثروة القومية ويوقف تسرب جزء من الأموال الأجنبية إلى الخارج ؟ وإذن فالتعصب القومى بالباطل هو الذى يغشى على أبصاركم فيحجب عنها الحقائق المحسوسة الملموسة ؟ ورداً على ذلك نقول : لسنا نحن أرباب النظر السطاحى ، ولا المتورطين فى المغالطات ، ولكن أصحاب النظرات السطحية ، أو أصحاب الضمائر الفجة الذين يثيرون المغالطات الصارخة التى تجرح الضمير الإنسانى هم أولئك الذين يتبرعون بالدفاع عن الشركات وأسناد الشركات . وإلا فإن من يحصلون على المكافآت من المصريين ينفقون الجزء الأعظم منها على الأجانب فى مصر حتى إذا أقبل الصيف انطلقوا إلى أوروبا فأتوا على البقية الباقية منها وحرموا منها أبناء وطنهم ، ومرافق بلادهم ، ولذلك فليس من الاستبداد فى شيء ، أو هو من الدكتاتورية الصالحة ،

أن يوضع تشريع يحول دون تدفق التيار المصرى على الغرب صيفاً إلا لدواعى قوية كالمرض ، أو الدراسة ، أو الأعمال التجارية والاقتصادية ، وفى كل الأحوال تحديد المبلغ الذى يحمله من تكريه الظروف القاهرة على مغادرة مصر إلى أوروبا .

وثانياً وهو الأهم : هل من يجرؤ على الدعوى بأن الشركات الأجنبية من الغفلة بحيث تغدق على نفر من المصريين كل هذا الإغداق وهى لا تضمن تعويض أضعاف ضعافه من نواحى أخرى حتى تكون المكافآت بمثابة الطعم الذى تصطاد به السمكات؟ إن خزينة الدولة المصرية ، والمستهلكين المصريين هم الذين يحملون الأعباء الثقالة .

ولا يقولون أحد إننا قد أقحمنا حضرة صاحب السعادة محمد أحمد فرغلى باشا فى زمرة الباشاوات الشركايتين إقحاماً ، فإذا كان الباشا يتغلغل فى ٢٣ شركة وفقاً لإحصاء تحت أيدينا خاضع للزيادة لا للنقص ، فما ذلك إلا لأنه من كبار رجال المال والأعمال شأنه فى ذلك شأن حضرتى صاحبى السعادة على أمين يحيى باشا ، ومحمد أحمد عبود باشا ، وإذن فليس للسياسة صلة ، عن قرب أو عن بعد ، بذاك التغلغل فى صميم الشركات . ولقد فات هو لاء المعترضين أن النفوذ المالى يكسب النفوذ السياسى ، أو أنهما يمشيان جنباً إلى جنب ، فللحال على السياسة سلطان أى سلطان ولعله لا يخلو من المغزى أن يدعى بعض أصحاب الملايين فى أمريكا ملوك المال ، فهذا ملك الحديد ، وذاك ملك البترول ، وثالث ملك النحاس ، وغيرهم ملك السيارات ، فالواقع أن أولئك لهم من النفوذ والسلطان على مجرى الشؤون العامة فى أمريكا ما يجعلهم ملوكاً غير متوجين .

وكنا نود أن نقدم إحصاءاً دقيقاً عن الشركايتين المصريين الذين تخطب الشركات ود نفوذهم السياسى . ولكن حديثهم يطول ، والقائمة سلسلة طويلة الحلقات ، وهى فى حالة تغير مستمر . فمثلاً دولة حسين باشا سرى كان إلى يونيه سنة ١٩٤٤ عند الرقم المتواضع ٦ شركات ، ثم طفر الرقم فى منتصف عام ١٩٤٦ أى فى فترة عامين إلى ٢٧ شركة . ومثلاً عطا بك عفيفى ، وممدوح بك رياض ، وعبد الملك بك حمزة ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق يأتون فى ذيل القائمة ، ومن يدرى لعلهم يصبحون

عما قريب في رأس القائمة الذهبية . وفي كل يوم تنبت أسماء جديدة كما تنبت الأعشاب في الواحات . فمعذرة أيها القراء إذا سقطت منا أسماء ، أو كذبت الأيام بعض الأرقام ، فليس الذنب ذنبنا ، وإنما هو ذنب قانون النشء والارتقاء .

ولا ندرى أنذكر الأسماء السكرية بترتيب الألقاب ، أم بعدد الشركات ، أم بروس أموال الشركات ، أم بكل تلك الصفات مجتمعة . فحافظ باشا عقيق في ٣٢ شركة وهو صاحب سعادة ، وعبدالمقصود بك أحمد في ٢٠ شركة على مانعلم ولعل الرقم قد قفز ، وهو مايزال صاحب عزة ، وشريف صبرى باشا وعلى ماهر باشا أولهما في ٥ شركات والثاني حوالى ذلك العدد وهما صاحباً مقام رفيع ، وإسماعيل صدق باشا وهورب الكفريات المالية والاقتصادية في ١٧ شركة لغاية يونيه سنة ١٩٤٤ ، على حين أن حسين سرى باشا في ٢٧ شركة وهو مهندس عالمى لاقتصادى ملحوظ المكانة في عالم الاقتصاد . وتوفيق دوس باشا في ٩ شركات ولكنه يعدو عدواً سريعاً ليضرب الرقم القياسى ، وسابا باشا حبشى لايزال في أوائل الشوط ولكنه سيصل إلى الهدف قريباً . فأما محمود باشا شكرى فلو أنه في ١٢ شركة إلا أن مجموع رءوس أموال تلك الشركات التى يديرها أو يساهم فيها بنصيب كبير تبلغ ٢٢,٢٣٥,٥٢٧ جنيهاً مصرياً . فخروجاً من هذا الحرج نذكر الأسماء اعتباراً وفى إجمال دون تفصيل قاصرين التعليق على ماينصب عليهم جميعاً .

أما الأسماء فهى لحضرات أصحاب المقام الرفيع والدولة والمعالى والسعادة والعزة محمد شريف صبرى باشا ، على ماهر باشا ، اسماعيل صدق باشا ، حسين سرى باشا ، حافظ عقيق باشا ، عبدالمقصود بك أحمد ، على الشمسى باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، على أمين يحيى باشا ، محمد بك محمود خليل ، أحمد عبود باشا ، محمود شكرى باشا ، سابا حبشى باشا ، توفيق دوس باشا ، حسن مظلوم باشا ، أحمد صديق باشا ، حسن صادق باشا ، حسن نشأت باشا وكفى فالذى يهمنى التمثيل لا الحصر . ونحب أن نلاحظ أن كل هؤلاء على التقريب لم تسبق لهم دراسة اقتصادية ،

أو ممارسة أعمال مالية واقتصادية حتى كان يمكن أن يقال إن الشركات تفرع إلى كفايتهم الاقتصادية للاستعانة بها في حل المعضلات .

ونرجو أن نلفت الأنظار والأفكار إلى أن الشركات التي يتولون إدارتها أو الاشتراك في إدارتها ، من التعدد وضخامة رموس الأموال الموظفة فيها ، إلى حد أن هناك استحالة مادية لأن يقوم بتلك الأعمال فرد واحد وفي وقت واحد . فمثلاً حسن مظلوم باشا يشترك في مجالس إدارة ١٧ شركة ، يرأس منها ٨ شركات ويبلغ مجموع رموس أموالها على التجميع ١٠,٧٣٩,٨٨٤ جنيهاً مصرياً . وتوفيق دوس باشا يشترك في ١١ شركة تبلغ رموس أموالها ٨,٠٦٨,٦٥٩ جنيهاً مصرياً . وحسن صادق باشا يشترك في ٨ شركات بمجموع رموس أموالها ٦,٢٧٩,٢٥٥ جنيهاً مصرياً . ومحمد أحمد عبود باشا يشترك ويملك ٦ شركات بمجموع رؤوس أموالها ٥,١٧٢,١٦٠ جنيهاً مصرياً . ومحمود شكرى باشا يشترك في ١٢ شركة تبلغ رموس أموالها ٢٢,٢٣٥,٥٢٧ جنيهاً مصرياً . وأحمد صديق باشا يشترك في ١٣ شركة تبلغ رموس أموالها ٧,١٤٠,٥٠٤ جنيهاً مصرياً . فأما سابا حبشى باشا فلا يزال يقف عند الرقم المتواضع ٦ شركات بمجموع رموس أموالها ١,٠٨٨,٢٨٢ جنيهاً مصرياً . والتعليل الصحيح لهذا أن الباشا مساهم بحصة الأسد في تلك الشركات . وعلى أمين يحيى باشا يشترك في ٢٢ شركة يبلغ مجموع رموس أموالها ١١,٨٦٣,٣٧٠ جنيهاً مصرياً ، ولا يفسر هذا الرقم المتواضع بالنسبة لعلى باشا يحيى إلا بأنه يملك معظم تلك الشركات ملك يمين . ونتوج تلك القائمة بحسين سرى باشا ، فدولته يشترك في ٢٧ شركة بمجموع رموس أموالها ٢٧,١٧٧,٥٩٧ جنيهاً مصرياً ، فلا ندرى هل هو عميد الباشاوات الشركائين أم أن العادة متنازع عليها بينه وبين كل من : على الشمسى باشا ، وحافظ عفيقى باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمود شكرى باشا ومن لا أدري .

ونود أن نلاحظ أن تلك الإحصاءات هي التي استطعنا أن نظفر بها لغاية يونيو سنة ١٩٤٤ وأن أسهم الشركات قد تضاعف بعضها خمس مرات إلى حد يدعو

إلى الاعتقاد بزيادة رموس أموال تلك الشركات زيادة هائلة في السنين الأخيرة وخاصة سنى الحرب .

فن ذا الذى يجترىء على الدعوى بأن واحداً من أولئك الذين ذكرنا يقوى على النهوض بأعباء تلك الشركات جميعاً مع التسليم بكفايته الاقتصادية . حتى اسماعيل صدقى باشا وهو من تعلم كفاية اقتصادية نادرة المثال معترف له بها من خصومه وأنصاره على السواء ، يستحيل عليه مادياً الاضطلاع بمسئولية الشركات التى يشترك فى إدارتها .

وياليت أحداً ممن يتحمسون فى الدفاع عن هذا الشذوذ يعيرنا عقله لنستسيع به ، وضميره لنهضم به ، أن رجلاً يحضر جلسة مجلس إدارة شركة من الشركات ، مرة فى العام ، وساعة فى الاجتماع ، ثم يقبض ثلاثة آلاف جنيه مصرى نقداً وعداً على دور القرش الواحد ، مهما كانت ذهنيته خسبة ، وعقليته جبارة ، فما بالك إذا كان لا يكاد يرتفع فوق المستوى العادى لمخلوقات الله !

والذى يدل أصرح الدلالة على أن الشركات إنما تبتغى استغلال نفوذ هؤلاء الناس من حيث يشعرون أو لا يشعرون أنك ترى الواحد منهم يوغل فى عدد هائل من الشركات تملك رموس أموال خيالية ، وهى شركات متباينة الأنواع ، فمن مصارف ، إلى شركات تأمين ، إلى شركات مواصلات ، إلى شركات تجارية ، إلى شركات صناعية ، كأنه دائرة معارف مالية واقتصادية ، وكأنه شخصية اقتصادية رهيبة متعددة نواحي العظمة ، فى حين أنه إنسان عادى ، يمشى فى وسط المجموع ، فلا تراه على رأس القطيع الإنسانى ، ولا تشهده فى ذيل القطيع ، ونستطيع أن نؤكد ، لسنا متبرعين بهذا التأكيد ، أن بعضهم لا يدرى من الشؤون المالية والاقتصادية إلا بقدر ما يدرى مهندس فى علم الطب .

ليس من المفهوم ولا القابل للفهم أن يكون هوى هؤلاء الباشاوات موزع بين الشركات والشعب . وإنما هو وقف على الشركات ، لأن مصالحهم مندجة فى مصالحها ، ومن حق الناس أن يخشوا التضحية بمصالح الشعب فى سبيل بقاء الشركات .

وأخوف ما يخافه المصلحون أن يقف المشايخون للشركات حجر عثرة في سبيل كل حركة ترمى إلى الإصلاح الاجتماعى في مصر مخافة أن يكون في هذا الإصلاح أساس بمصالحهم .

أجل ، قد يناهضون الإصلاح في أية صورة من الصور . وليس من الضرورى أن يكون موقفهم من المناهضة إيجابياً ، بل يكفى أن يكون سلبياً ليلحق أذى بالغا بقضية الإصلاح . فلا تنس أن الكثيرين منهم يتولون الحكم بين الحين والحين ، ويديرون دفة سفينة الدولة ، ويوجهون السياسة العامة فيها . ولا تسقط من حسابك أن العديدين منهم يتربعون في مقاعد المجالس التشريعية ، ويمسكون سلطة التشريع ، فلا يقفون عند حد عدم تقديم تشريعات إصلاحية ، بل قد يقفون في وجه كل مشروع للإصلاح .

وتختلف سبل المناهضة للحركة الإصلاحية ، فقد يلوحون بغول المذاهب الهدامة ، وقد يدعون عدم نضوج مصر للتطورات الحديثة . وقد يزعمون باطلا أن المبادئ الجديدة لا تتمشى مع دين مصر وتاريخها وتقاليدها وعاداتها ودرجة رقيها في الحضارة الانسانية .

وأخشى ما يخشاه دعاة الإصلاح أن يتورط القائمون بالأمر في محاولة قمع ما يسمونه النزعات اليسارية ، على حين أن ما يجرى في مصر الآن إنما هو نزعة إصلاحية بريئة تسير التطور العالمى . ومهما تنوعت أساليب القمع وتعددت فلن تحمد حركة الإصلاح المشتعلة ، وإنما توجب نضال الطبقات وهذا الاحتمال هو ما يسعى دعاة التطور لا الثورة إلى تجنب مصر شروره وويلاته .

بل إن الذين يهتمون خلف ظهور القائمين في الحكم قد يغرونهم بالقائمين على الحركة الإصلاحية ليمعنوا فيهم بطشاً وتنكيلاً ، بالسجن والاعتقال والمصادرة والتشريعات التى تنافى روح العصر الحديث ، ظناً منهم بأن ذلك يقتل الحركة في مهدها ، على حين أن الظواهر الاجتماعية صريحة في الدلالة على أن مؤامرة

الصمت وعدم المبالاة ، لا القمع والمناهضة ، هي التي قد تقضى على النزعات الإصلاحية في مستقبل حياتها .

ألا فليعلم هؤلاء وأولئك أن الاشتراكية مرحلة من مراحل التطور الانساني لامندوحة للعالم عن اجتيازها ، وأن مصر لا تعيش على هامش الانسانية ، وإنما هي متأثرة بما يجرى فيه من حوادث وأحداث ، وما يضطرب في جوانبه من تطورات وتغييرات ، وما يغلي في أركانه من آراء جديدة ، ومبادئ مستحدثة ، شأنها في ذلك شأن أوروبا وأمريكا ، وأن المصريين ناس ككل الناس ، لهم عقول يدركون بها ، ومشاعر يحسون بها ، فيمقتون الظلم ، ويكرهون الغبن والحيف ، وتصبو نفوسهم إلى تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي تمهيداً لظهور وليده السلام الاجتماعي . إن الإصلاح الاجتماعي ، أو بعبارة أصرح وأوضح الاشتراكية ، هي الوسيلة الوحيدة لصد تيار المذاهب الهدامة . فأما الحلول الحكومية العرجاء ، وأما محاولة بعض الرأسماليين الضحك من الذقون بإنشاء مدارس أو ملاجئ أو مساجد في ضياعهم لمحاربة العوز والمرض والجهل ، فإن دلت على شيء فإنما تدل على الجود عن مسيطرة التطور الفكري في العالم ، وليس لذلك من نتيجة إلا توسيع وتعميق الفجوة بين أبناء الوطن الواحد .

ليست الشجاعة في إنكار الواقع الملبوس بانكار وجود نزعة إصلاحية حديثة في مصر . وليس من المنطق في شيء إنكار تلك النزعة ثم التهديد والوعيد بتقليم أظافرها . إنما الشجاعة والمنطق في مراجعة الحقائق بدل اللف والدوران حولها ، وتشخيص الداء ، وتقديم الدواء الملائم .

إن الذي يجعلنا نفخر لبعض المجازفين إنكارهم لوجود حركة إصلاحية ناشئة في مصر ، هو ما نعتقد من أنهم يحاولون أن يطمئنوا قلوبهم وقلوب غيرهم الواجفة من ناحية ، ومن أنهم يجهدون كي يبرهنوا أنهم القوم الذين لا بد منهم . ولكن الذي لا يغتفره الوطن بحال هو التهديد الأجوف بالضرب على الأيدي ، وتقليم الأظافر ، بدل إدراك الموقف على حقيقته ، وتهئية الجو الصالح للاشتراكية المعتدلة ،

كما حصل في انجلترا التي يتخذونها مثالا يحتذى في عدالة واعتدال النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

لاشئ يزعم بناء النظام الاجتماعى مثل انقسام أبناء الوطن الواحد إلى معسكرين متقاتلين ، هذا يدافع عن القديم البالى الذى مضى عصره وانقضى ، وذلك يروج ويعمل للجديد الذى يتمشى مع روح العصر ويبشر الأمة بالرخاء المادى والتقدم الأدبى .

وشر ما تبلى به أمة أن يقوم نفر من أبنائها ليؤذنوا فى الناس أن كل إصلاح معتدل يخفى فى طياته بذور مبادئ هدامة ، وأن كل من ينادى بالإصلاح إنسان خطر تجب محاربته بكل سلاح ، وأن كل صرخة فى وجه الظلم والطغيان إنما هى نذير ثورة ، وأن كل حركة إصلاحية بريئة إنما هى مقدمة لانقلاب دموى خطير .

تلك أوهام مخترعة ، وخيالات مصطنعة ، لا يجوز فى عرف السياسة الاجتماعية الصالحة ، ولا يحل فى شريعة الوطنية الصادقة ، الاتجار بها لكسب مجد شخصى موهوم . وشر من كل ذلك إقحام الدين إقحاما ، والدين الاسلامى خاصة ، رجاء تغليب كفة الرأسمالية على كفة الاشتراكية ، والاسلام برىء مما يافسون ، فهو الدين الحق الذى ينادى : « والذين فى أموالهم حق للسائل والمحروم » .

والآن كيف السبيل إلى علاج مرض استغلال النفوذ ؟ يرى البعض تحريم رئاسة الشركات وعضويتها إطلاقا على الوزراء السابقين ، على أن هذا عدوان صارخ على الحرية الشخصية . ويرى البعض الآخر قصر الحق على ثلاث شركات ، ولكن هذا ليس بالحل العملى إذ يخشى أن تحتال الشركات والضالعون معها للخروج من هذا المأزق بتعيينهم مستشارين أو موظفين بدل رؤساء أو أعضاء فى مجالس الإدارة والنتيجة العملية واحدة . ويرى غيرهم أن لا يكون للوزير السابق حق فى عضوية الشركات قبل مضى خمس سنوات من تاريخ خروجه من الوزارة ، وأن تعيينه فى الوزارة يسقط عضويته فى الشركات من تلقاء ذاته . وأخيرا يرى البعض أن تشرع جريمة الاتجار بالنفوذ فيقع كل من يقارنها تحت طائلة العقاب . وليس هذا بدعا فى التشريع لأنه موجود فى بعض أمم الغرب .

وهذا رأى الأخير ليس بالحل العملى رغم مظاهره الخلابه لأن طرق الاحتيال للافلات من قبضة العدالة بتغطية المسئولية ، وصنع التصرفات بالصبغة الشرعية ، لا تقع تحت حصر ، فالعقلية الانسانية خصبة فى ابتداع الحيل واختراع الأساليب .

فالشركات تستطيع أن تجعل من ترتجى نفوذهم مساهمين فيها أى ما لكين لجزء منها بأساليب لا يعلمها إلا الله والراسخون فى علم اصطيات المال . وشراء الذم والضائر يأخذ صوراً لاعداد لها . وفى تعيينهم فى صورة مستشارين زائفين ، أو موظفين غير طبيعيين منجاة من التشريعات الوضعية ، والنصوص القانونية .

ثم هناك اعتبار يجب أن نجعله نصب أعيننا ، وهو أن التضيق على نفر بالذات قد يجعل الكفايات تهجر ميدان السياسة وتحتضن الأعمال المالية والاقتصادية وهى أجدى عليها كما هى الحال التى يشكو منها الغرب اليوم ، إذ انحط المستوى الوزارى والمستوى البرلمانى من تحول الكفايات إلى ميادين الاقتصاد .

والحل العملى هو إدخال النظام الاشتراكى وفرض ضريبة تصاعدية على مجموع الدخل لا تترك للفرد إلا ما يتكافأ مع عمله وحاجته .

هذه سبيلى التى أدعو المصريين اليها لتحقيق العدل الاجتماعى وصنوه السلام الاجتماعى . وعلى الله قصد السبيل .

توزيع الثروة توزيعاً عادلاً

فأما أن الثروة الزراعية في مصر موزعة توزيعاً غير عادل ، فذلك حقيقة انعقد عليها إجماع الباحثين من الأجانب والمصريين على السواء . وإنما الخلاف على طرق العلاج ، فن طرق معتدلة ، إلى طرق متطرفة ، ومن حاول نظرية إلى حلول عملية ، فترى ، وفقاً للاحصاء الذي قدمه مسيو مينوست المدير السابق للبنك العقاري المصري ، ٢,٣٠٠,٠٠٠ يملكون ١,٩٠٠,٠٠٠ فدان ، على حين أن ٢٣٠٠ يملكون ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان . فإذا اخترنا صورة شعرية مؤلمة ، لقلنا إن الثروة الزراعية ، في مصر ، تشبه هرم خوفو ، في قمة الهرم يملك بضعة آلاف نصف الثروة ، ويملك الملايين ، في قاعدة الهرم ، النصف الباقي ، أو بعبارة لا أثر للشعر والخيال فيها ، إن ثروة مصر الزراعية مركزة في أيدي قليل من الملاك الزراعيين .

واستخلص مستر وندل كليلاند مدير الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأمريكية ، من الاحصاء الذي أجري في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أن الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان وعددهم ١,٥٠٥,٩٠٨ ونسبتهم إلى الملاك الزراعيين ٦٨,١ في المائة يملكون ٥٧٧,٠٣٦ فداناً أي ١٠ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية ويملك الواحد منهم في المتوسط ٣٨ ٪ من الفدان ، في حين أن الذين يملك الواحد منهم أكثر من خمسين فداناً يبلغ عددهم ١٢,٨١٥ يملكون في المجموع ٢,٣٠٦,٤٣٩ فداناً أي ٧٠ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية وأن متوسط ما يملكه الواحد منهم ١٨٠,٠٢ فداناً ونسبة عددهم إلى الملاك الزراعيين لا تتجاوز ٧ في المائة .

وإذن فالأرقام تنادى بأن الثراء الطائل في جانب ، والفقر المدقع في جانب آخر . وطبقاً للاحصاءات الأخيرة تزداد الثروة الزراعية ، على الأيام تركراً ، حتى إنه ليس من الأوهام المخترعة أن نخشى أن عهد الاقطاعات الذي دفن في أوربا إلى غير بعث ، يبعث من جديد في مصر ، فالتاريخ يعيد نفسه ، في أماكن مختلفة ،

وأزمان متباينة ، وفي هذا العالم المترامى ، الغريب الاطوار ، قد يكون عصر النور في ناحية ، وعصر الظلمات في ناحية أخرى .

وفي ٢٧ نوفمبر من عام ١٩٣٩ ألقى سعادة على الشمسى باشا خطاباً في مجلس النواب ، وقد كان عضواً فيه ، قبل أن يعين رئيساً لمجلس ادارة البنك الاهلى ، ندد فيه بسوء توزيع الثروة الزراعية في مصر ، وحض الحكومة القائمة على وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة قولاً منه بأن ١٢,٤٥٠ مالكا يملكون ٢,٢٢٥,٠٠٠ فدان أى أن كبار الملاك ، ونسبتهم العددية لا تزيد على $\frac{1}{4}$ ٪ يملكون ٣٨ ٪ من مجموع الاراضى المنزرعة ، وأن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية ، وذلك بتشجيع الملكيات الصغيرة حتى لا تالجا يوماً إلى نزع ملكية الأملاك الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك .

وفي ٢٨ فبراير من عام ١٩٤٤ ألقى رفعة النحاس باشا بياناً في مجلس الشيوخ عما كشفت عنه نكبة الملاليا في قنا وأسوان . وقد جاء في هذا البيان : « والعيب الكبير المؤدى لفقر أغلبية أولئك السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة إلى درجة منقطعة النظير في جميع أنحاء القطر الأخرى ، فان عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر في مديرتي قنا وأسوان حسب الاحصاءات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو : في قنا عدد ٧١ والمساحة المملوكة لهم ٤٤,٣٤٥ فداناً وهى بنسبة ١٣ ٪ من مجموع أرض المديرية . وفي أسوان عدد ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤,٣٧٠ فداناً وهى بنسبة ٥١ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية .

وفي مايو من عام ١٩٤٥ ألقى معالى مكرم عبيد باشا بياناً عن مشروع ميزانية الدولة جاء فيه أن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر ويبلغون حوالى $\frac{1}{4}$ ٪ من عدد الزراعيين يملكون ٣٦,٩ ٪ من مجموع الملكية ، أى أن ثلث الدخل من الاراضى الزراعية يوزع على كبار الملاك ، والباقي يوزع على الباقين وهم ٩٩,١ ٪ وإذا نظرنا إلى حالة الملكية الزراعية في سنة ١٩٤٢ لوجدنا أن كبار الملاك أى الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر وعددهم ١٢,٠١٨ يملكون ٢,٥٠٨,٢٨٦ فداناً

في حين أن ٢,١٥٨,٣٧٩ يملكون ٣,٨٤٤,١٨٧ فداناً ، أما بقية السكان وعددهم يزيد على ١٦ مليوناً فلا يملكون أرضاً زراعية على الإطلاق .

وليس أدل على خطورة الموقف من أن مساحة الأراضي التي يملكها كبار الملاك في زيادة مستمرة كل عام ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا على حساب صغار الملاك الذين يفقدون ملكياتهم لسبب أو لآخر .

ونرجو أن يلاحظ أن عدد كبار الملاك قد قل من ١٢,٢٤٨ في سنة ١٩٣٩ إلى ١٢,٠١٨ في سنة ١٩٤١ . فلو استمرت الحال على تلك الصورة من تركيز الثروة الزراعية في أيدي عدد محدود من الملاك لخشينا بحق أن يصبح نظام الملكية الزراعية في مصر ، في القرن العشرين ، أشبه الأشياء بالنظام الاقطاعي في الغرب ، في عصور الظلمات .

حتى وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمت الى تلك الحقيقة القاسية الاليمية ألا وهى أن الثروة الزراعية في مصر موزعة توزيعاً غير عادل . وهل أدل على ذلك من مذكرتها التي وضعتها بشأن نشر الملكية الصغيرة وتقييد الملكيات الكبيرة ؟ وإذن فهناك إجماع من الجهات الرسمية وغير الرسمية على أن الملكية الزراعية في مصر مقسمة تقسيماً سيئاً لا يتماشى مع ما اصطلاح الناس على أنه عدل ، ولا يتفق وما يراه الباحثون كفيلاً بتحقيق السلام الاجتماعي .

إن الفقر هو النتيجة المحتومة لتوزيع الثروة الزراعية توزيعاً غير عادل . تشهد بذلك ألسنة الرسميين وغير الرسميين الذين أوردنا طرفاً من أقوالهم في مواقف مختلفة . والكل متفق على ضرورة العلاج السريع خشية المساس بكيان النظام الاجتماعي . ولكن الخلاف واقع بالنسبة لوسائل العلاج ، تمشياً مع طبيعة الخلاف في العقليات والبيئات الاجتماعية .

ونود أن ننادى مخلصين بأن الموقف أصبح يتطلب هدم دعاوى ودعاية أولئك المتطرفين الذين يذهبون إلى وجوب جعل الأراضي ملكاً للدولة مستندين إلى آراء طائفة من علماء الاجتماع المتزئذين وعلى رأسهم الفيلسوف الانجليزي العظيم هربرت سبنسر .

إن الذين يذهبون هذا المذهب المتطرف يستندون إلى حجج منها أن الأرض هي وحدها التي تنتج سواء أكان الانتاج الثروات الأخرى ، أم المواد الغذائية كما كان يرى ذلك جماعة الطبيعيين الذين وضعوا أساس علم الاقتصاد السياسى . ومنها أن الأرض ليست من صنع الانسان ، وأنه مكتوب لها البقاء إذ ليست عرضة لما يعصف بغيرها من الثروات . وفوق كل ذلك فإن الأرض محدودة المساحة في كل بلاد العالم ، فالذين يستأثرون بها يتحكمون في حياة غيرهم لا محالة ، وأظهر ما تكون تلك الظاهرة في بلد كصر بلغت فيه كثافة السكان حداً لم تبلغه في بلد آخر في حين أن مساحة الأراضي الزراعية لا تتجاوز بضعة ملايين من الأفدنة .

ويحسب أولئك الخياليون أنهم يبلغون مكان الاقناع من نفوس مواطنيهم إذا هم نادوا بأن جعل الأراضي الزراعية في مصر ملكاً للدولة المصرية ليس بدعا إذ كانت تلك هي الحال في حقبة من تاريخها يوم كانت الأرض مقسمة إلى أراضي خراجية وأراضي عشورية . ولكن فات أولئك الذين يتجنون على الحق والواقع أن تلك مرحلة من مراحل التطور التاريخي قد مضى عصرها وانقضى ولا يمكن أن تعود ، وأن الذى يشكو منه الناس في مصر ليس هو عدم تملك الدولة لجميع الأراضي ، وإنما هو توزيعها هذا التوزيع السيئ الذى أفضى إلى إفقار طائفة كبيرة من أفراد الشعب المصرى .

ويظن أولئك الهدامون أنهم يهونون من شأن هذا الانقلاب الخطير الذى لا تسمح به حالة مصر الاجتماعية إذا هم قالوا بأن العالم بأسره ، في العصر الحاضر ، يتجه نحو جعل المرافق العامة كلها ، لا الأراضي الزراعية وحدها ، ملكاً للدولة . وهذه إنجلترا قد خطت خطوة كبيرة في سبيل جعل كثير من المرافق العامة ملكاً للدولة .

على أن هؤلاء المثاليين يغفلون عن أن بريطانيا الاشتراكية تمشى على هدى التدرج الاجتماعى ، إذ تعتقد أن الطفرة في الطبيعة محال ، وأن الهزات العنيفة المتوالية قد تقوض دعائم النظام الاجتماعى آخر الأمر بدل أن تحقق العدل الاجتماعى ، ولذلك

ترى انجلترا الاشتراكية لم تجعل الأرض ملكاً للدولة ، بل لم تقدم بعد على جعل المناجم ملكاً للأمة .

سيقول الذين يؤمنون بالثورة لا التطور أن هذه هي هولندا ، وهي بلد أميل إلى الزراعة منها إلى الصناعة مثل مصر ، بدأت تخطو خطوات واسعة في سبيل المذهب الاشتراكي ، بعد أن طلقت المذهب الفردي ، إذ جعلت المصارف ملكاً للدولة ، وهي تهتم بأن تجعل كثيراً من المصانع ملكاً للدولة كذلك .

ويعتقد المبشرون بالاشتراكية أنهم يحبطون حجة المعارضين بأن الاشتراكية لا تلائم حالة مصر الاجتماعية إذ هي قطر زراعي لا صناعي بأن هولندا قد اعتنقت الاشتراكية مع أنها مصطبغة بالصبغة الزراعية أكثر من الصبغة الصناعية . وإذن فالنزعة الاشتراكية ليست قاصرة على الدول الصناعية كإنجلترا مثلاً ، ولا هي تقليد تأخذه الأمم عن بعضها ، إذ لم تكن هولندا مقلدة لإنجلترا وإنما هي صادرة عن عقيدتها . ولكن يبقى الاعتراض قائماً بأنه لا هولندا ، وهي البلد الزراعي ، ولا إنجلترا وهي البلد الصناعي ، قد لجأت إلى جعل الأراضي الزراعية ملكاً للدولة .

ويؤمن الذين يؤذفون في الناس بجعل الأرض ملكاً للدولة ، أن مصر وهي قطر زراعي ، تسير في طريق الصناعة بخطى حثيثة ، وإذن فهناك باعث مضاعف يبعثها على قبول النظم الاشتراكية في ثوبها الجديد .

على أنه من غير المعقول ، ومصر لم ترق بعد درج سلم الرقي الاجتماعي الذي اجتازته إنجلترا وهولندا ، أن تعتمد إلى جعل كل الأراضي الزراعية ملكاً للدولة ، في حين أن الدولتين اللتين تريد أن تحتذى مثاله لم تقدمتا بعد على تلك الخطوة الجريئة وليس ينبغي لنا أن نخذو حذو أمم أخرى . فلتلك الأمم ظروف وملايسات غير ظروفنا . ولعلها لا تزال في دور التجربة ، وعلى كل حال فانا لم نطلع ، كما لم يسمح لغيرنا بأن يطلع ، على مبلغ تلك التجربة من النجاح أو الفشل ، ومن لم تتوافر له عناصر الحكم كان خليقاً أن يتريث قبل أن يصدر حكمه وإلا كان حكمه جزافاً ويحملنا على هذا التحفظ انقسام الآراء بالنسبة إلى تلك الأمم . فلقد زارها نفر

من أصحاب الآراء المتباينة في أوروبا . فعاد بعضهم مندداً بدكتاتورية المعوزين ، ناقداً على الحالة التعسة التي أوصلت إليها البلاد ، بينما انقلب البعض الآخر معجباً مفتوناً . ولا تعليل لذلك إلا أن القائمين بالأمر في تلك الأمم لا يطلعون الزائرين من الأجانب على الجانب السيئ من المدالية كما يقول الغربيون في بعض أمثالهم .

وفي الواقع فإن القابضين على مصائر تلك الأمم يحيطونها بنطاق حديدي لا تنفذ من ثنايا أسواره عين أجنبية ، ولا ينبعث من خلاله شعاع من نور الحق والحقيقة إلى الخارج . فاذا سمحوا لزائر أجنبي أن يحوس خلالها عملوا جاهدين على أن يحجبوا عن بصره وفكره الجوانب السيئة في الأشخاص والأشياء ، ولم يسمحوا له إلا بالاطلاع على النواحي الطيبة فيها . ولعل هذا يلقي شيئاً من الضوء على الفوارق الهائلة في التصوير والتفكير ، فمن جنة إلى جحيم ، ومن رقي إلى ذروة المدنية التي تنشدها الانسانية ، إلى ارتداد لعصور الوحشية الأولى .

وهذا السور الحديدي المضروب حول تلك الأمم يوحى على كل حال بأن المشرفين على أقدارها يشفقون من نفاذ العيون والرموس الأجنبية إلى صميم الحقائق . ولو كانت تلك الحقائق مما يشرف ويسر لما جعلوا بينها وبين العالم الخارجي سداً منيعاً . قد يقال في معرض التدليل المنطقي أن القوامين على تلك الشعوب يخشون بحق الدساس الأجنبية فيجعلون بينها وبين العالم الخارجي حجاباً ، ولا يسمحون للأجنبي بالتغلغل فيها ، مخافة بذور بذور الفتن ، بل اضرام نيران الثورات الانقلاية ، والماضى مرآة المستقبل .

ولكن هذه المخاوف التي يثيرونها ، والوساوس التي تملك عليهم مشاعرهم وتفكيرهم ، هي حجة عليهم لا لهم ، وشهادة ضد الحالة لاهلها . فالانقلاب لا يختم ولا ينجح إلا إذا وجد بيئة صالحة ، وجوآ مهيناً ، وطريقاً ممهدة . ولا تجتمع تلك العوامل إلا بتوافر عناصر البؤس والظلم والفوضى .

وقد يكون التراوح بين المشايعة للموقف في تلك الأمم ، والسخط عليه ، راجعاً إلى وجود مخدوع ومأجور ، وما أضيع الحق والحقيقة بين المخدوعين والمأجورين .

وإذن. فالحكمة تملئ على العقلاء أن يقفوا موقف التحفظ حيال ما تصوره الأعلام عن الحالة في تلك الشعوب . فقد تكون للهادحين والقادحين بواعث لامت إلى الحقيقة بسبب . والمخدوعون والمرتزة سواء في التخشية على الحقائق والوقائع وإن اتسعت هوة الخلاف بينهما كما تتسع بين حسن النية وسوءها . وفي كل حال ، فلا مندوحة لمصر ، عن استبعاد فكرة جعل الأراضي الزراعية ملكاً للدولة من برنامجها الاجتماعي ، لا احتراماً للملكية فحسب ، ولكن لأنه حل غير عملي لا يمكن تحقيقه إلى فترة طويلة من الزمن ، ولأن مصر غير مهيئة له ، وخاصة أن الأمم التي تقدمت في ميدان الرقي الانساني ، وسبقتنا في طريق الاشتراكية ، لم تأخذ به بعد .

ولكن بين الإفراط والتفريط حد يجب أن نقف عنده . فإذا كنا ننبذ ، في الوقت الحاضر على الأقل ، مبدأ جعل الأرض ملكاً للدولة ، فليس معنى ذلك أننا نقبل ، على العين والرأس ، أنصاف الحلول ، أو الحلول الهزيلة التي ترتأها الحكومات المتعاقبة والتي لا تحل مسائلنا الاجتماعية بحال .

فكل الذي تمخضت عنه الحكومة إلى الآن ، علاجاً لتوزيع الثروة توزيعاً غير عادل ، هو العمل ، حسب تصويرها ، على نشر الملكية الصغيرة ، وتقييد الملكيات الكبيرة ، وتنظيم الإيجار .

وما هي وسائل الحكومة لنشر الملكية الصغيرة ؟ هي أن تبيع أراضيها المستصلحة بالتقسيم لصغار الزراع ، بعد أن تقسمها وحدات صغيرة مساحة الواحدة منها خمسة أفدنة . وأن تكون مهمة مصلحة الأملاك مقصورة على استصلاح الأراضي البور وحدها . وأن يستعان ، إذا دعت الضرورة ، بشركات تؤسس للاستصلاح . وكذلك اقترح أن تقوم الحكومة ببيع التفاتيش التي تملكها وزارة الزراعة ، ماعدا ما تحتاج إليه للأغراض الفنية ، وأن تباع أيضاً أراضي الأوقاف المخصص ريعها للأغراض الخيرية ، ويستثمر ثمنها في مشروعات اقتصادية وعمرانية .

وأن يكون للحكومة حق الشفعة في شراء ما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية لتبيعه بالتقسيم لصغار الزراع .

كما أنه ينبغي اتخاذ تدابير تؤدي إلى حمل الشركات الزراعية على بيع جزء من أراضيها لصغار الزراع . وأن تعمل الحكومة ، في القرى التي يحتكر زمامها أصحاب الملكيات الواسعة ، على نزع ملكية مقدار من المساحة .

طنظنت الحكومات المتعاقبة في غير موقف أن ما تنوى عمله هو بيع أملاكها التي تقدر بنحو ٢٢٠,٠٠٠ فدان . وفي وقت من الأوقات أخذ الزهو والخيلاء تمثلها فلأفقه بأن هذا أجل عمل في القرن العشرين !

ولا نريد أن نلقى ماءً بارداً على هذه الجذوة من الحماس المتقد أو المصطنع ، وإنما ينبغي أن نضع الحقائق في نصابها ، فننادي بأن الذي حمل الحكومة على التخلص من ملكيتها الزراعية ليست هي الرغبة الجارحة في توزيع الثروة الزراعية توزيعاً يراعى فيه جانب العدالة ، وإنما منشؤه تسكين ثائرة تلك الحملة الشعواء التي أثرت في وجه غير حكومة لانحطاط أو لانعدام غلة أراضيها .

فاذا قامت الحكومات اليوم تملأ اجواز الفضاء صياحاً بأن قد اختمرت في رأسها فكرة بيع أراضيها الزراعية جملة وتفصيلاً ، فالناس معذرون غير ملومين ، وهذا هو ماضى الحكومات المصرية طراً في الإدارة والإنتاج ، وتلك هي غلة أرضها ، إذا هم أيقنوا بأن الأمر لا يعدو أن يكون مسكنات وقتية تخترعها الحكومة لتخدير الحركة التي نشطت لحسن توزيع الثروة الزراعية في البلاد .

ونود مخلصين أن ننبه من يعينهم الأمر إلى أن المسكنات الوقتية التي تقترحها الحكومات بمجرد القول ، أو تعتمد اليها بالفعل في تردد وفتور ، ليس لها من نتيجة إلا أن تشجع الدعاة المتمردين الثائرين ، على أن يلقوا البرول على نيران الحركة الإصلاحية ليزيدوها ضرماً ، مصورين الحكومات المتعاقبة ، بالحق وبالباطل ، أنها تخفي غير ما تعلن ، وأنها لا تريد الإصلاح جادة ، بل لا بد أن تساق إليه سوقاً ، أو تذهب وتحل محلها حكومات ذات نزعة إصلاحية صادقة لا أثر للرياء أو مخادعة الشعب فيها .

وليس من مصلحة أحد أن يستقر في أذهان الناس أن الحكومات تظهر غير ما تبطن .

ونسلم بأن الحكومات جميعاً جادة في بيع أراضيها تحذوها الرغبة الخاصة في معالجة اختلال التوازن في الملكية الزراعية ، ولكن يبقى أنه لا يغتفر لها أن تترك متن الغلو والشطط فتدعى أن لديها ٢٢٠,٠٠٠ فدان معدة للبيع في حين أن مساحة الأراضي المستصلحة التي يمكن لها بيعها هي حوالى ١٠٠,٠٠٠ فدان ، وإذن فهي تبغى وجه الدعاية والاعلان عن النفس مضافاً اليهما تسكين نائرة الرأى العام ، أكثر مما تبغى وجه المصلحة والتوزيع العادل .

وفيم المن والبيع مقرر من عهد بعيد وليس من يجترى على الدعوى بأنه الوسيلة لحل مشكلة توزيع الأراضي ؟

وأعجب العجب أن تزعم الحكومة أن البيع مقرر لصغار الزراع وحدهم مع أنه مقرر لهم ولكباز الزراع على السواء . وإذن فهو ليس وسيلة لنشر الملكية الصغيرة فضلاً عن التوزيع العادل ، وإنما هو عملية مالية بحتة تفيد منها الحكومة ، ويقصى كبار الزراع صغارهم في ميدان التنافس لا محالة ، ولعله لا يكون من الإغراق في التشاؤم أن يذهب البعض إلى أنه يفضى ، لا إلى نشر الملكية الصغيرة ، ولكن إلى تضخم الملكيات الكبيرة ، أى أن القصد ينعكس ، إن صح في الأفهام أن هناك نية صادقة لتغيير الملكيات الكبيرة .

ولو سلمنا جدلاً بأن الحكومة سوف تقصر البيع على صغار الزراع لكانت النتيجة من الضلالة بحيث لا تؤثر في كفة الميزان . فلا يغيب عن الأذهان أن صغار الزراع وهم الذين يملك الواحد منهم فداناً فأقل يبلغ عددهم ١٧٧٩٧٨٠ فالذى يخص كلا منهم لا يزيد عن قيراط واحد . وفي كل حال فإن المصلحة العامة تقضى بأن يكون البيع قاصراً على صغار الزراع ، ولكن على الحكومة أن تنزع من تفكيرها أن هذا الاجراء المتواضع هو حل لمشكلة تضخم الملكيات الكبيرة .

فأما ما تقترحه وزارة الشؤون الاجتماعية من أن تكون مهمة مصلحة الأملاك مقصورة على استصلاح الأراضي البور وحدها فلا يغنى شيئاً عن وضع سياسة زراعية ثابتة لاستصلاح الأراضي البور جملة ، وفي أوسع نطاق ، وأقرب وقت .

وأما بيع تفتيش وزارة الزراعة وأراضى الأوقاف وترتيب حق الشفعة للحكومة فى شراء ما يعرض للبيع من الأراضى الزراعية ، وحمل الشركات الزراعية على بيع جزء من أراضيها لصغار الزراع ، فمقترحات معقولة ، ولسكن على أن يعتبر تنفيذها تلطيفاً لحدة الموقف ، لاعلاج حاسماً لمشكلة اجتماعيه خطيرة ، هى مشكلة توزيع الثروة العقارية

ومهما يكن من شىء فان مقترحات وزارة الشؤون الاجتماعية لاتعدوان تكون مقترحات على الورق ، لم تقبل بعد من الحكومة والبرلمان ، فضلاً عن أن توضع موضع التنفيذ ، بل لاندري اذا كان واضع المال يعتزم حقاً وصدقاً أن تكون محلاً للتنفيذ الفعلى فتخرج عن نطاق الموضوعات الانشائية الجميلة التى يراد بها الدعاية إلى سياسة الانشاء والتجديد التى لاجود لها الا فى خيال مبتكريها ، فالحق أن الحكومات المتواليه تقول أكثر مما تفعل ، أو على الأصح تقول ولا تفعل ، وتشتغل بسياسة البرامج الكلامية الخلافة لاسياسة التنفيذ العملى ، وتجعل بالها الى المشروعات الفجة المرتجلة لأنها ترمى إلى خلق مشروعات الدعاية ، ونطرح ظهرياً المشروعات الناضجة الجوهرية لأن سياسه الكلام لاتسكف جهداً ولا نصباً وأن ظن أنها تخلب ألباب وأفكار الجماهير الساذجة ، فى حين أن سياسه العمل تتطلب عزائم صادقة ، وجهوداً جبارة .

لهذه الاعتبارات مجتمعة رأينا أن لانقف طويلاً عند مقترحات وزارة الشؤون الاجتماعية طالما كانت نظريات مجردة ، أو أمانى عذبة ، فلم تر بعد ضوء الحياة على أن الذى استوقف نظرنا وفكرنا هو اقتراحها فرض ضريبة تصاعديه على الأراضى الزراعية للحد من التوسع فى الملكيات الكبيرة ، وهذا ماسوف تعرض لمناقشته فى موضعه . ومن الآن نسارع إلى القول بأن هذا الاقتراح يعتبر اعترافاً ضمناً ، إن لم يكن اعترافاً صريحاً ، من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية ، أى من الحكومة ، بسوء توزيع الثروة الزراعية فى مصر ، ووجوب معالجة هذا الداء الاجتماعى الخطير بانجمع الوسائل وفى أقرب فرصة

فأما عن الاقتراح الثانى لوزارة الشؤون الاجتماعية بأن تعمل الحكومة ، فى القرى التى يحتكر زمامها أصحاب الملكيات الواسعة ، على نزع مقدار من المساحة ، فبجال القول فيه ذو سعة ، ولكننا نجتزئ الآن بقدر يسير لأننا سوف نشبع القول فيه لدى الكلام على تحديد الملكية .

ونحب أن نلاحظ بادىء ذى بدء أن هذا الاقتراح يحمل فى طياته الاعتراف من جانب الهيئة الحكومية بضرر الملكيات الكبيرة وأنها مبعث الفقر الذى نشهد آثاره التعسة فى الريف وخاصة فى القرى التى يكاد يحتكر زمامها كبار الملاك والشركات بمختلف أنواعها .

ثم هل يكون من التعسف فى التأويل والتخريج أن يقال بأن هذا الاقتراح يسجل على الحكومة الاعتراف الضمنى إن لم يكن الاعتراف الصريح بوجود حالة فى مصر تشبه حالة الاقطاعات فى أوروبا فى عصور الظلمات ؟

وهنا تعرض لنا صورة كان يشيرها الاقتصادى الفرنسى الأشهر شارل جيد يوم كان يلقننا مبادئ علم الاقتصاد السياسى فى البحث عن أصول الملكية ونحن شباب نطلب العلم فى جامعة باريس فى عام ١٩١٣ قبيل المجزرة البشرية الكبرى وقد بدأت أذهاننا تتفتح لهذا العالم الفياض بالمظالم من شتى الألوان ، قال العلامة جيد : قد يكون الاغتصاب أصل الملكية . ولقد كانت الأراضى الزراعية فى أرنلندا مملوكة لسكبار اللوردات من الانجليز بما يثير فى الأذهان صورة للعصر الاقطاعى فى أوروبا إبان عهد الظلمات . وحدث فى ذات يوم أن نزل رجل من عامة الشعب الأرنلندى ضيعة لكبير من لوردات الانجليز ابتغاء الصيد ، وإذ كان الرجل يصطاد ، داهمه اللورد ، فدار بينهما الحوار على الصورة التالية :

اللورد فى عنجهية وغطرسة : من أذن لك بأن تصطاد فى ضيعة ملكها لى ؟

الأرنلندى فى ثبات وتؤدة : ومن أين ملكتها ؟

اللورد ... : لقد تلقيت ملكيتها عن والدى

الأرنلندى ... : ومن أين لأبيك ملكيتها ؟

اللورد ... : تلقاها عن جدى

وهكذا انقلب اللورد مسئولاً بعد أن كان سائلاً ، واستحال الأيرلندى متسائلاً ، بعد إذ كان مسئولاً ، وعلى تلك الوتيرة جرى الجواب ، والأيرلندى المحروم يعنى فى التساؤل ، واللورد الانجليزى المتخف المتعجرف يترقى فى رد أصل ملكيته للشيعة الواسعة ، حتى إذا ارتقى إلى جده الأعلى ، اعترف بملء فيه ، طوعاً لا كرهاً ، أنه قد تملكها بالقتال .

فصاح الأيرلندى فى وجه الانجليزى غير متلجلج ولا متلعثم : حسن جداً ! وإذن فلنتقاتل !

ولمّا أبرقت أسارى الأيرلندى ، وتهلل وجهه لأنه انتزع اعترافاً من الانجليزى بأن أساس الملكية فى تلك الحالة بالذات هو الغضب ، وتجهم وجه اللورد لأنه سقط تلك السقطة الشنيعة أمام رجل من عامة الشعب الأيرلندى .

وكنا ونحن طلاب نلتقى بمبادئ الاقتصاد السياسى فى كلية الحقوق بباريس يقول لنا الأساتذة : لقد أرسل برود هون الاشتراكى الفرنسى المعروف كلمته المشهورة « الملكية هى السرقة ! » وكان أستاذنا العلامة شارل جيد يحذرنا من أن نأخذ معنى الكلمة على مدلولها الظاهر ، فإنما قصد برود هون إلى القول بأن الملكية قد تطوع لصاحبها أن يكون من الطفيليات التى تعيش على عمل الغير ، وتستغل جهوده استغلالاً غير برى ، وبهذه المثابة قد تكون الملكية مفضية إلى سرقة ثمار أعمال الغير بغير الحق ، فليس من التجنى أن تكون هى السرقة سواء .

وليس من شك فى أن الذى يملك زمام قرية بأسرها ، على الصورة التى تدفع وزارة الشؤون الاجتماعية لأن تقترح نزع ملكيته ، يستغل جهود أبناء القرية جميعاً فى أبشع صور الاستغلال إذ هناك استحالة مادية بأن ينهض باستثمارها وحده ، فهو يقتطف ثمرات الغير ، وكذلك يفعل كل مالك أرض فوق نسبة محدودة ، فبالك إذا كان يملك آلاف الأفدنة .

على أن وزارة الشؤون الاجتماعية أبت إلا أن تجعل حكمها جزافياً فلم تحدد القدر الواجب نزع ملكيته لصالح أهل القرية ، هل هو الكل أم البعض ، وإذا كان

الجزء فما مقداره ، أ يكون النصف أم الثلث أم الربع ، وهكذا سكتت وزارة الشؤون عن الكلام المباح .

والآن من حقنا أن نسأل : أوليس اقترح وزارة الشؤون الاجتماعية بنزع الملكية في تلك الصورة هو اعتراف ضمني إن لم يكن صريحاً بضرورة تحديد الملكية الزراعية حتى لا تطغى الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة ، بل حتى لا يسلب مالك واحد أهل قرية بأسرها ؟

ولماذا يكون نزع الملكية قاصراً على الصورة المتقدمة ولا يعمم حتى يشمل جزءاً من مساحة كل ملكية كبيرة حتى ترد إلى الحدود المعقولة تطبيقاً لمبدأ « الأرض للزراع » ، وتحقيقاً لمبادئ العدالة في توزيع الثروة الزراعية .

لقد وقفت وزارة الشؤون الاجتماعية في منتصف الطريق ، أستغفر الله بل لم تسكد تخطو خطوة واحدة إلى الامام حتى وقفت جامدة لا تتحرك إذ تعوزها الشجاعة لمواجهة الموقف بأكمله ، واجترأت بحلول متخاذلة متهافة لا تحل مشكلة التوزيع بحال .

ولا ريب أن اقترح وزارة الشؤون الاجتماعية يجرنا إلى الكلام عن تحديد الملكية الزراعية . ويشهد الله والناس أننا لم نعذب عباراتها فنحملها ما لا تطيق من المعاني ، بل إن مقترحاتها تحمل في ثناياها معنى تقييد الملكيات الكبيرة حتى لقد ذهبت إلى حد نزع الملكية ، على أنها لا تملك الجهر بالحقيقة كاملة مخافة أن ترمى بالتطرف والطفرة وهي تحب أن توصف بالاعتدال والتدرج ، أو لعلمها لا تملك الجسارة المدنية التي تعينها على الجهر بالحقائق دون لف ولا دوران .

إن الأقوال التي أوردناها للرجال الرسميين وغير الرسميين صريحة في الدلالة على وجوب الحد من الملكيات الكبيرة . وإنما الخلاف ، إن صح أن هناك خلافاً ، فهو على المقدار ، والوسيلة ، والوقت المناسب ، ومبلغ النفع والضرر .

في الحق أنه يجب أن لا يكون هناك كبير عناء في تحديد القدر من الأرض الزراعية التي يمكن أن يملكها الفرد الواحد إذا سرنا على هدى المبدأ الحكيم العادل الذي وضعه الاقتصادى البريطانى الأكبر جون ستيوارت مل « الأرض للزراع ،

فمن المحقق أنه يخرج عن حدود الطاقة البشرية أن يقوم الفرد الواحد في مصر على زراعة أكثر من ٥ فداناً ، وما زاد عن ذلك يقع تحت الحكم القاسى باستغلال عمل الغير . وذلك ما يمتقته العدل الاجتماعى كل المقت .

صور لنفسك رجلاً يقيم في القاهرة ، ويملك في الريف مئات لا بل آلاف الأفدنة . وهو في مكانه لا يكاد يبرح ولا يرى أرضه في ريف مصر الالماماً . بل قد لا يشهد لها إلا مرة أو مرتين طيلة العام . وقد لا يزورها بتاتاً . وقد لا يعرف حتى موقعها لأنه لم يزورها في حياته مرة واحدة إذ قيل له لا بد أن يركب حماراً ليلبغها ، وهو يأبى إلا أن تنقله سيارة من الباب إلى الباب كما يروى الرواة الثقات عن بعضهم . وفي كل حال فاذا زارها فإنما يزورها وقت جنى المحصول ليملاً جيوبه ويفقر العاملين فيها . والذين لا يدفعون الايجار أذلة وهم صاغرون يمعن في ثمار أعمالهم حجزاً ، ومواسيهم يبعأ ، وملكياتهم نزعاً . وإذا نزل من سماء عليائه الى مستوى الفلاحين الأرضى فرار ضيعته في الريف وأقام في قصره الفخم الذى يظل موصداً طوال العام ، تأفف من الإقامة ، وكان في كل حين متبرماً متململاً لأن نباح الكلاب ونقيق الضفادع يقض مضجعه .

وهو في الريف يتبرم بالكلاب لأنها كلاب بلدية . وكيف لا يضيق بها ذرعاً ، وهو يضيق صدرأ بالكلاب الآدمية . ولا حرج عليه بعد ذلك أن يحتضن في عاصمة النيل الكلاب الافرنجية من فصيلة بول دوج ، وشيان لو ، وفوكس تيرير ، ولولو وغيرها وغيرها . فاذا مرض كلبه أو توعك حمله في سيارته إلى عيادة الطبيب البيطرى ثم جعل مسألة إبلا له من مرضه أمانة في عنق الطبيب . واذا رأى شعر كلبه قد طال عز عليه ذلك فأوفده إلى رحاب الحسكيم البيطرى ليتولى له عملية القص في مقابل مبلغ زهيد هو ٣٠ قرشاً مصرية لا تنقص ولا تزيد ولا عجب أن يقص الآدمى شعر رأسه مقابل ٥ قروش فحسب ، فلكلاب الارستقراطية أحكام لا تنسحب على المساكين من بنى آدم . واذا ظن أن كلبه قد علق به وسخ لم يطلق ذلك فيرسله إلى الطبيب ليتولى استحمامه في مقابل ٥٠ قرشاً مصرية صحيحة . وتلك سياسة صحية حكيمة

لأن الأرسقراطية تحتضن الكلاب الأفرنجية . فاذا امتنع طير السكار عن الأكل فيأبى صاحبنا المصطبغ بصبغة الأرسقراطية إلا أن يستدعى له الطبيب ليعوده في المنزل على حين أن المرضى من الفقراء والمساكين لا يصلون إلى المستشفيات العامة إلا بشق الأنفس ، وقد يلفظون أنفاسهم الأخيرة في الساعة التي يغشون فيها المستشفيات .

قد يقال إن هؤلاء الأرسقراطيين يكبرون في الكلب الوفاء فيذهبون مذهب ذلك الفيلسوف الألماني الذي كان يقول : كلما رأيت الناس أحببت كلبي !

كذلك قد يقال إن حسهم المرهف يحملهم على أن يتعشقوا طير السكار مفتونين بصوته ، مسحورين بصورته ، فما عليهم أن لا يحشموه مشقة الانتقال إلى عيادة الطبيب البيطري ، ويكره بذخهم وإسرافهم الطبيب البيطري على أن يختلف إلى السكار في موطنه من دورهم .

وكنا نتقبل تلك الفلسفة الفجة ، لا بل السفسطة الفارغة ، لو أن الذي يحذو صاحبنا الأرسقراطي على إكبار الكلب ، وإعزاز السكار ، هو الإعجاب بالوفاء أولاً ، وتقدير إبداع الفن الإلهي ثانياً ، ولسكن الترف ، والترف وحده ، هو الذي يمل على صاحبنا أن ينفق ماله بغير حساب .

بل كنا نتقبل على العين والرأس هذا التقدير للوفاء ، وذلك الإعجاب بالفن ، لو كان حظ الإنسان مثل حظ الحيوان . فإما أن يكون الاغداق على الحيوان ، والضن على الانسان ، فهذا ما لا يجوز في عقل عاقل . ويثور الضمير الانساني إذا وضعنا تلك الصورة لمعاملة الحيوان ، إلى جانب كارثة الملاريا في قنا وأسوان ، إذ كانت تفتك بالآهلين فتكا ذريعاً ، وتحصد أرواحهم حصداً ، أو تهد قواهم هداً ، فقد وجدت جراثيمها في أجسامهم مرعى خصباً إذ أعوزهم الغذاء ، وعز عليهم الدواء . وصاحبنا الذي يقحم نفسه على الأرسقراطية اقحماً ، والذي رسمنا لك عنه صورة صحيحة واضحة ، يقيم حيث أنوار المدينة ، لأنه يتبرم بظلام الريف ، ولا يختلف إلا إلى المحال الأجنبية ، ولا يغشى إلا أماكن اللهو والفجور ، ولا ينفق ماله إلا في وجوه إفرنجية .

حتى إذا أقبل الصيف طار إلى أوربا مزوداً بما جمعه من عرق ودموع ودماء
الفلاحين لينفقه بغير حساب على موائد الميسر في مونت كارلو ، وبعثره باليمين
وبالشمال في البؤر والمواخير ، فلا ينقلب إلى مصر إلا خاسئاً وهو حسير .
فن من أدباء الأرسقراطية يملك قسطاً وافراً من صفاقة الوجه ، وجود الخد ،
حتى يجرؤ على الادعاء بأن هذا العالة على المجتمع المصرى يستثمر أرضه بنفسه ،
ولا يمتص دماء المستأجرين .

ما يزال الأدب الرأسمالى يجهد قريحته إلى حد الاحتقان ليبسك أساليب للدفاع
عن ذلك النظام العتيق البالى . ولعل المرتزقة من صنائع الرأسمالية يفيقون من غفوتهم ،
فيدركون بدلالة الأرقام ، والأرقام لا تكذب ولا تحبى ، مثلها يكذب ويشايع أدباء
الرأسمالية ، أن الانتخابات الأخيرة فى أوربا قد أسفرت كلها عن نزعة يسارية ،
وجنوح إلى الاشتراكية ، وما كان لمصر أن تتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية .
وعبثاً تحاول وزارة الشؤون الاجتماعية أن تعالج الطفيلية باقتراح وضع تشريع
يحدد فئات الايجار تحديداً يلائم إنتاج الأرض وأسعار الحاصلات بحيث يحصل
المستأجر على حصة معقولة من دخل الأرض ، وأولى لها ثم أولى أن تكون منطقية
مع نفسها فتصارع بالمبدأ القائل : الأرض للزارع ، والغلة للعاملين ، لا للطفيليات
الإنسانية .

وإذا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تقترح نزع الملكية لصالح القرية ، فلماذا
لا تشجع ، تمشياً مع مبادئ المنطق السليم ، فتجاهر بضرورة نزع الملكية لصالح
الامة بأسرها .

ولئن كانت شريعة السماء وشريعة الأرض تحل نزع الملكية للمصلحة العامة ،
فهل من مصلحة عامة أكثر من تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى ، وصنوه السلام
الاجتماعى .

لا يصح أن نكون جموداً والعالم يتحرك إلى الامام . ولا يليق أن نعيش فى
عصر غير عصرنا . وما عسى أن يكون علة تقهقرنا إلا أن دعاة الإصلاح فينا تعوزهم

الشجاعة للجهر بما يؤمنون أنه الحق ، والمتصدرون للزعامة ، والمتبوثون للحكم لا يؤمنون بما يقولون .

ولا تكمل الصورة حتى نصور الآن لفكرك سيدة مترفة تقيم وسط أنوار المدينة ، ولا تقتحم الظلام المتحجر في الريف مع أنها تملك فيه مئات بل آلاف الأفدنة . فمن من أبواق الأدب الرأسمالي يستطيع أن يقول في دم بارد ، وضمير جامد ، أن مثل تلك الهانم المترفة تستطيع أن تشرف على زراعة ضيعتها الواسعة .

قد يتبجح الأدب الرأسمالي المأجور فيملاً فيه بأن زوجها أو وكيلها لا يعنيه إدارة أرضها ، واستغلال ثمراتها . نعم ، ولكن هل يتفق هذا الوضع الانكالي مع مبدأ أن الأرض للزراع ؟

ولا نحب أن نتعقب السيدة كما تعقبنا السيد ، فللنساء لدينا حرمة . ونكتفي بتقديم مثلين لهانمين مختلفين ، ولم ننتزع الصورتين من الخيال انتزاعاً ، وإنما تلقفناهما من فم من لا يرقى الشك إلى صدق قوله . حدثنا طبيب يطرى نابه فقال: دق جرس التليفون في عيادتي فلما استطلعت الخبر قالت لي سيدة حرم أحد الباشوات إن كلبتها قد جاءها المخاض ، وإنها تخشى أن تكون بإزاء حالة ولادة متعسرة ، وإن الأمر يتطلب حضوره إلى مصر الجديدة على عجل ليشرّف على وضع الكلبة حتى تضع ذات حمل حملها . ومضى الطبيب يقول : فشخصت إلى مصر الجديدة في التو والساعة فلما بلغت دار الباشا واطلعت على الارهاصات التي لدى الكلبة لم يسعني إلا إخبار السيدة أن الحالة طبيعية ولا خوف على الكلبة لأنها ستضع حملها دون معونة الطبيب . فألحت الهانم وألحفت كي أبقى إلى جانب الوالدة إلى النهاية . فصدعت بالأمر . وإذا لم تضع الكلبة إلا في الهزيع الأخير من الليل فقد استبقتني السيدة لأبيت في الدار معهم تحت ستار الدعوى بأن السيارات يعز وجودها زلفاً من الليل ، وأكبر الظن عندي أنها حرصت على بقائي إلى جانب أم الجراء خشية المضاعفات . فلما أصبح الصباح نقدتني صاحبة الكلبة خمسة جنيهات كاملة قبضتها وانصرفت ، مغتبطاً مسروراً ، وشاكراً مشكوراً !

تلك هى الحلقة الاولى من سلسلة الطرائف التى أتخفنا بها صاحبنا الطيب البيطرى الذائع الصيت . فأما الحلقة الثانية فلعلها أررع وأبدع . قال الطبيب : كنت فى عيادتي فأقبل على بعضهم يحمل كلبة لسيدة ذات مكانة عالية ، وطلب إلى استبقاء الكلبة فى مستشفى حتى تبرأ من دائها ، وتبل من مرضها ، وإذا شفيت بقيت لدى حتى تقضى دور النقة . فلم يسعنى إلا النزول على إرادتهم لقاء الجزاء الذى أطلبه لتغطية أجر العلاج ونفقات الإقامة بالمستشفى . ومضى الطبيب يقول : وبذلت جهود الجبابة فى القيام على علاج الكلبة ، والسهر على راحتها تنفيذاً لمشئنة السيدة الجليلة التى بلغ من عنايتها بالكلبة أن أرسلت إلى المستشفى فراشاً وثيراً حتى لا يقض مضجعها ، وأوصت أن يقدم لها الأرز وصدر الفرخة فى وجبة الظهر لأنها درجت على هذا اللون من الطعام . قال الطبيب : وحملنى الفضول ، أو حب الاستطلاع ، على أن أختبر الكلبة على مألوف عاداتها فى الطعام ، أو قل إنى آثرت الاقتصاد فى النفقات . على أنى كنت كلما قدمت لها العظام اللينة رفضت أن تأكلها ياباه وعزة . وأكبرت أن أحضر لها دجاجة من بعض المطاعم مخافة ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً إبان المجزرة البشرية السكبرى . ثم أضاف الطبيب حلو الفكاهة ، مر الجد وأخيراً فتقت لى الحيلة ، لأوفق بين رغبة السيدة المهيبة فى تقديم الرز وصدر الدجاجة إلى الكلبة العزيزة الغالية فى وجبة الظهر ، وبين الحاجة الملحة إلى الاقتصاد فى النفقات كيفما استطعنا إلى الاقتصاد سييلاً ، فكنا نحمل النفس على مكروها ، فنشترى الدجاجة ، فنطبخها ، ثم نلتهم نصفها الأسفل ، فأما نصفها الأعلى بما فيه من أطايب فيقدم إلى الكلبة طعاماً حلالاً !

ولبثت الكلبة حتى تم شفاؤها ، ثم جاء دور الحساب فبعثت إلى السيدة المحترمة بقائمة العلاج والنفقات عشرين جنيهاً كاملة دفعتها السيدة عن طيبة خاطر مشفوعة بكلمة شكر على يد ولسان رسولها الذى تلمظ فنفع الخادم جنيهاً كاملاً على سبيل البشرى بإبلال الكلبة من مرضها .

وما هو بخيال شاعر ، وما هو بفصل من رواية أضفينا عليه الثوب الروائى ،

إنما هو الحق المر الذي لا مرأ فيه . فلقد كنا أمناء في تصوير الحقائق وكانت الوقائع كلها في جوهرها صحيحة .

سيقول المتفلسفون : مالك يا صاحب القلب المتحجر تشهر بالرفق بالحيوان ، أنما كان الأولى لك أن تدعو إلى الرفق بالإنسان إلى جانب الرفق بالحيوان ويمينا لو فعلوا لما وجهنا إليهم كلمة نقد واحدة .

والجوهرى في المسألة أن نسأل الآن : ترى هل يجوز في عقل عاقل أن واحدة من تينك السيدتين اللتين ذكرنا تستطيع أن تزرع أرضها في الريف وهي تملك مئات إن لم يسكن آلاف الأفدنة .

قد يعترض علينا بأن تحديد الملكية يضر بالإنتاج الزراعى ضرراً بليغاً . فالمزارع الواسعة قابلة لادخال الأساليب العلية عليها . وهي تستخدم الآلات المستحدثة فتوفر الأيدى العاملة ، وتقلل تكاليف الإنتاج ، وتضاعف من غلة الأرض ، وفي كل ذلك مزايا لا يستهان بها للاقتصاد القومى ، ومضاعفة للثروة القومية .

هذا حق يراد به باطل . فالمملكيات الصغيرة تساعد على نجاح نظام التعاون في مختلف صورته . وليس من السائغ في الأفهام أن تجمع في نظام تعاونى كائناً ما كان بين من يملك بضعة قراريط وبين البدراوى وعبود ، اللهم إلا إذا استطعت أن توحد بين الفار والفيل تحت نير واحد . ومتى كتب النجاح للنظام التعاونى في مصر أمكننا استخدام الآلات الحديثة في الزراعة ، فتكون للقرية بأسرها آلات الرى والحراث والدراس وقدنصل إلى جنى القطن بآلات كما هو حاصل اليوم في أمريكا . وحينذاك تنوارى الساقية والشادوف والطنبورة والمحراث والنورج من الحياة المصرية ، وتوضع أدواتها في دور الآثار فلا تكون إلا ذكرى في التاريخ ، ونغسل عنا عاراً لاصقاً بنا يرمينا به الأجانب ذلك أنه قد بلغ منا الجود أن جمدنا على أساليب وأدوات كانت تستعمل في عهد أجدادنا الفراعنة .

واستخدام الآلات الحديثة يوفر الأيدى العاملة التى يمكن أن تتحول إلى ميدان

الصناعة وخاصة متى صح عز منا وإيماننا على تحويل مصر إلى قطر صناعى إلى جانب أنها قطر زراعى . وبذلك يكون لنا كسب مضاعف .

قد يعترض علينا بأن استخدام الآلات يخاق أزمة العمال المتعطلين فى الريف وهذا من أخطر الأدواء والمشكلات الاجتماعية . ولكن هذا الخطر الوهمى ينتفى بتأتا متى قعينا على ذلك الفراغ وهيانا لتلك الأيدى العاملة سبيل العمل فى مختلف نواحي الصناعة . وتدفق تيار الهجرة من الريف إلى المدن ليس خطراً إلا لأن المهاجرين لا يجدون أمامهم أعمالاً ميسرة فى المدن . فأما إذا وجدوا مجالا للعمل فقد تأتى الهجرة بأطيب الثمرات ، وهذا ما سوف يتحقق متى أصبحت مصر بلداً صناعياً لازراعياً فحسب .

على أن العمال الزراعيين لن يصبحوا متعطلين لمجرد استخدام الآلات متى فتحنا لهم آفاقاً جديدة للعمل فى الريف نفسه دون الحاجة إلى الهجرة إلى المدن ، ومهدنا لهم بخاصة طريق الأعمال فى الصناعات الزراعية المختلفة فقوى روابط التضامن بين أهل الريف ، وازفع مستوى معيشتهم ، وازيد الثروة القومية .

وفى الصورة المتقدمة يصبح من الميسور إدخال الأساليب العلمية المستحدثة فى الزراعة ، فضاعف من غلة الأرض ، وتنوع المحصولات ، ونفتح لها أسواقاً فى الخارج ، فنسمو بالفلاح المصرى إلى المكانة اللائقة بالإنسان بعد إذ أهدرت آدميته أجيالا طوالا فبات ماشيته أوفر حظاً منه فى النفقة ، ونضاعف الثروة القومية فتسترد مصر مجدها التليد والطارف .

ولكن كيف السبيل إلى تحديد الماسكية؟ وهل يكون ذلك قاصراً على المستقبل ، أم ينسحب حكمه على الماضى؟ وفى الصورتين ما هو القدر الذى يجب أن تقف عنده الماسكية مخافة التعسف فى التقدير ؟

لقد رأى البعض أن يكون التحديد ١٠٠ فدان وأن يكون قاصراً على المستقبل بمعنى أن من يملك مائة فدان يحرم عليه شراء أرض زراعية فى المستقبل وإذا فعل يقع البيع باطلا ويمتنع نقل الماسكية وكذلك التسجيل .

والحق أن تلك خطوة هيابة ، أو قل إنه إصلاح أبت . ولعل عيبه في قصر التحديد على المستقبل أكثر وأظهر من التحديد التعسفي بمائة فدان . فإذا كان يراد بهذا الإصلاح إصلاح التوازن في توزيع الثروة الزراعية ، فلا شك أنه يقصر عن الغاية فلن تدرك آثاره ، ولن تجنى ثماره ، قبل مائتي سنة أو تزيد حيث يكون قد تغير وجه التاريخ .

ولعل الفائدة العاجلة منه التي لا يستطيع أن ينكرها أحد هي أن رموس الأموال التي كانت تنصرف إلى شراء الأرض الزراعية بما يترتب على ذلك من ازدياد الملكيات سوف تتجه إلى ميادين أخرى كالصناعة والتجارة وفي ذلك كسب أي كسب للاقتصاد القومي .

ولكن اعتراض أنصار هذا الإصلاح على الضريبة التصاعدية ليس مفهوماً ولا قابلاً للفهم . فوقوف البرلمان في وجه الضريبة الإضافية وقدرها ١٪ لا يعني استحالة فرض الضريبة التصاعدية على الوجه الذي يحقق العدل الاجتماعي متى خلصت النيات لقضية الإصلاح .

فأما الخوف من أن الضريبة التصاعدية سوف تؤول إلى إرهاب كبار الملاك للمستأجرين لا انتزاع الضريبة كلها أو بعضها منهم ، هذا إلى أن كل ضريبة إنما تثقل كاهل المستهلك آخر الأمر لأنه هو في الواقع الذي يدفعها لا من تفرض عليه إذ يضيفها على نفقات الإنتاج ، نقول إن هذا الخوف لا محل له إلا لأن تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان قاصر على المستقبل ، ولو كان التحديد ينسحب على الماضي لأغنانا عن الضريبة التصاعدية .

وأما الإشفاق من إسراف أو سفه الحكومات المتعاقبة عند تسكيس حصيلة الضريبة التصاعدية تحت يدها بدليل أن ميزانية الدولة طفرت من ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩٥,٠٠٠,٠٠٠ في فترة لا تزيد عن ٣٢ سنة فلا يقدح في قيمة أو جدوى الضريبة التصاعدية ، وإنما يطعن في كفاية ونزاهة قصد الوزارات التي يجيء بعضها في إثر بعض فلا يغذون البلد بالإصلاح وإنما يشبعونها أو يتخمونها بالوعود

الجوفاء ، والعهود الذاهبة في الهواء ، وما أحوج هذه الأمة إلى وجوه جديدة ،
تحمل عقليات جديدة ، تطبع الإصلاح بطابع جديد .

ولا تنفع الشكوى من أن ١٢,٠٠٠ يملكون نصف ما يملكه ١٨,٠٠٠,٠٠٠ .
وليس يحدى تعليل النفس بأن كبار الملاك سوف تزول من نفوسهم كل مرارة لحظر
شراء الأراضي الزراعية عليهم متى تذوقوا حلاوة استثمار الفائض من رهوس
أموالهم في المجال الصناعي ، فتلك أحلام وأوهام ، أو هي محاولة فاشلة لتشييد صروح
على الرمل ، أو بناء بيوت من الورق ، أو تشييد قصور في أسبانيا كما يقول الغربيون
في بعض أمثالهم ، طالما أن الخطر وقف على المستقبل مما يبق الداء الاجتماعي إلى
أجل غير مسمى مع أن البلد في حاجة إلى كثير من عمليات البتر في كثير من نواحي
الحياة العامة .

إن مشروع الإصلاح الذي يرمى إلى تحديد الملكية الزراعية بمائة أو خمسين
فداناً ليس له من جدوى إلا إذا انسحب حكمه على الماضي . ولكن كيف السبيل
إلى ذلك ؟ السبيل أن تلجأ الدولة إلى نزع الملكية مع التعويض الكافي للمالكين .
ومبدأ نزع الملكية للمنافع العامة ، أو المصلحة عامة مبدأ عادل مقرر في كافة
الدساتير العصرية للشعوب المتمدينة .

على أن الإصلاح في هذه الصورة يجد أمامه عقبات جمة تحول دون وضعه
موضع التطبيق العملي ، ولعل أهم تلك العقبات افتقار الدولة إلى المال اللازم لمواجهة
التعويضات المترتبة على نزع الملكية .

ولهذه الاعتبارات أرى مسوقاً إلى الأخذ بوجهة نظر وزارة الشؤون الاجتماعية
من أن فرض ضريبة تصاعدية على الأراضي الزراعية كفيل بتحقيق الغرض الذي
يرمى للحد من التوسع في الملكيات الكبيرة .

لو طبقت الضريبة التصاعدية على وجهها الصحيح لوضعت قواعد السلام
الاجتماعي . فمن وجهة العدالة هي أعدل الضرائب طراً . ومن الناحية العملية هي
خير الضرائب في التطبيق . فانها لصدمة لشعور العدالة أن تسوى في أعباء الضرائب

بين من يملك ١٠,٠٠٠ فدان وبين من يملك فداناً واحداً أو بضعة قراريط ، وبين من يكون دخله ١٢٠,٠٠٠ جنيه ومن دخله ١٢ جنيهاً . والمبادئ العصرية كلها تنادى بوجوب أن تكفل الدولة لكل فرد فيها حداً أدنى للعيشة . والنتيجة المنطقية السليمة لهذا المبدأ العادل الحسليم هي ضرورة الإعفاء من الضريبة للجزء من الدخل اللازم لتغطية نفقات العيش في الصورة التي تليق بكرامة الإنسان .

على أن ضريبة الدخل لا تحقق الغاية منها ، وهي وضع أساس العدل الاجتماعي ، إلا لبشرطين : الشرط الأول أن تطبق على الثروة إطلاقاً ، عقارية أو منقولة ، لا على الملكية الزراعية وحدها ، فأما الشرط الثاني فهو أن تلغى كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويستعاض عنها جميعاً بالضريبة التصاعدية على مجموع الإيراد لكل فرد في الدولة بحيث لا تترك له تلك الضريبة إلا الجزء الذي يتكافأ مع جهوده وحاجته ، وبذلك تقضى على الطفيليات البشرية التي تعيش عالة على المجتمع ، وتحمل كل قادر على العمل أن يعمل وإلا هلك جوعاً ، وتشعر كل مواطن في الدولة بالتضامن الاجتماعي المقدس الذي يجعل الفرد للجموع ، والجموع للفرد ، فيقضى على الأنانية المتحجرة ، أو على الأقل تطف من حدة الأثرة المتأصلة في أعماق النفس البشرية التي تجعل الكثيرين يملأون أفواههم بتلك العبارة التي تقطر الأنانية من جوانبها : وبعدي الطوفان !

تحتسب الحكومة أنها تحقق مبادئ العدل الاجتماعي إذا هي صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٣٠ ٪ لمن يكون إيراده أكثر من ٢٠,٠٠٠ جنيه . على أن تلك النسبة متواضعة إذا بحثت على ضوء الإيرادات الضخمة التي يحصلها غير قليل من تظلم سماء مصر ، وعلى العمل أو على الأصح اللاعمل الذي يقوم به معظمهم ، وعلى اتساع الهوة بين تلك الإيرادات وحاجات أصحابها الذين يبلغ بهم الترف أن ينفقوها بغير حساب في ملذاتهم لا في مصلحة المجموع ، وخاصة تبدو ضالة تلك النسبة إذا قسناها بحاجة الدولة الملحة إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي .

ولكي نبرز اعتراضنا أو نقدنا لتلك النسبة المتواضعة نفترض ، وليس هذا

بالفرض الخيالى ، أن فرداً يبلغ مجموع إيراده ١٢٠,٠٠٠ جنيه تتقاضى منه الدولة ضريبة تصاعدية باعتبار ٣٠ ٪ ٣٦,٠٠٠ فيبقى له ٨٤,٠٠٠ جنيه يسرح فيها ويمرح . فمن ذا الذى يجترىء على الدعوى بأن جهود أى شخص ، مهما كان من العبقريات الفذة ، أو كان من جبابرة العقول ، تتسامى إلى كسب مثل هذا الرقم الخرافى ، أو تتناسب مع حاجاته مهما يكن النساح فى التقدير .

ولإذا كان هذا الرقم الخيالى يقتطع من جهود الشعب ، فالعدل يقضى بأن ما أخذ من الشعب يرد للشعب .

ونقولها كلمة عالية رهيبة ، تلك هى المبادئ الحققة العادلة التى تحمى مصر من غزو المذاهب الهدامة . فأما أن ينشط معمل القوانين ليغرق البلاد فى طوفان من تشريعات القمع والإرهاب فليس له من نتيجة إلا قيام التوتر بين طبقات المجتمع المصرى بدل أن يسود بينها التضامن الاجتماعى فى أجلى مظاهره ، وإلا أن ينقلب العمل من ضوء الشمس ، وليس فيه من خطر على الإطلاق ، إلى عمل فى أعماق الظلام ، وذلك ما ينطوى على أفدح الأخطار .

الدعاية الظاهرة تكافح بدعاية مضادة . فأما الدعوى السرية الهدامة ففضلاً عن خطرها وخطورتها فليست محاربتها من الهنات الهينات .

لما اجتاحت المانيا موجة من الاشتراكية ، رأى بسمارك بثاقب فكره ، وبعد نظره ، أن خير الوسائل لصد غزو التيار الجديد ، ليس اللجوء إلى أساليب القمع ، والاعتماد على طرق البطش والتكيل ، وإنما هى المبادرة إلى الإصلاح الاجتماعى فاستصدر طائفة صالحة من التشريعات الاجتماعية للعمال وغيرهم من طبقات الشعب ، مشت على هداها أوروبا بأسرها ، وكانت مادة صالحة للتصدير ، فاستوردتها إنجلترا ، وأدخلت الجرم من الإصلاح فى تشريعاتها الاجتماعية فكانت تلك التشريعات الصالحة بمثابة سد منيع فى وجه المبادئ المتطرفة ، والمذاهب الهدامة .

وها هى إنجلترا العالمية اليوم تنزع إلى الاشتراكية فى رفق وهودة ، فتجعل بعض المرافق العامة ملكاً للدولة ، وتضع الكثير من التشريعات الاجتماعية الصالحة ، ولا

تلجأ إلى تشريعات القمع والإرهاب، ولا تعتمد إلى وسائل البطش والجبروت ،
ولذلك ، وعلى الرغم من وجود حزب متطرف فيها ، فإن دعوة هذا الحزب
لا تلقى رواجاً بين صفوف الشعب الإنجليزى ، بل إن ذلك الحزب من ضآلة الشأن ،
وضعف الخطر ، بحيث لا تكاد تسمع له صوتاً ، وأكبر الظن أن مؤامرة عدم المبالاة
التي يحيط بها الشعب البريطانى ذلك الحزب الوليد ستجعله يموت فى المهد صيئاً .

إن الحكومة تمطر البلاد بوابل من تشريعات القمع التي لا يقاس إلى جانبها
ما تضعه من تشريعات الإصلاح المتواضع . ولئن دل هذا على شيء فأنما يدل على
حالة نفسية من الفرع لا مبرر لها على الإطلاق .

بل إن دلت تلك الحالة النفسية على شيء فأنما تدل على عدم الثقة بالنفس ، وعدم
الإيمان بالنظم وصلاحياتها للعصر الحديث .

ياسادة ، إن نظمكم صالحة ، ولكن فيها كثير من العيوب يجب إصلاحها حتى
تتمشى مع روح العصر الحاضر . ولستكنكم بأعمالكم ، وخاصة بحالة الفرع التي تملك
عليكم مشاعركم ، تلقون ظلالاً من الشك على تلك النظم .

ياسادتي ، انصرفوا إلى الإصلاح بدل انصرفكم إلى القمع ، واعلموا أن خطر
تلك المذاهب التي تعبثون قوى الدولة لمكافحتها لا يكمن في خلافتها بقدر ما ينطوى .
تحت عجزكم وجمودكم عن الإصلاح .

إنكم تعيشون في الحاضر بزهوس الماضى وما كان لقطع متخلفة من القرن التاسع
عشر أن تشرب روح القرن العشرين ، وما كان لسياسة عتيقة بالية أن تقوم
مقام سياسة عصرية صالحة .

ولا تقولوا ، يارعاكم الله ، إن القياس بين إنجلترا ومصر إنما هو قياس مع
ألف فارق . فهناك في إنجلترا جماعات مثقفة تميز بين الخبيث والطيب ، وهنا في مصر
جماهير ساذجة لا تفرق بين الغث والسمين ، وهي كالعامية تتبع كل ناعق ، وتمشى
في ركاب كل مهرج ، وتجرى وراء الدجاجلة ، مسلوبة الإرادة ، منعدمة التفكير ،
وهي ككل الجماعات البدائية سريعة التصديق ، فاقدة للملكة النقد . وكل هذا حق

لا شبهة فيه ، ولكن ثقوا يا حضرات السادة ، أن انجلترا تفادت خطر المذاهب الهدامة ، بالإصلاح الإجتماعى ، لا بالتمتع والإرهاب ، ولا بالرقى الفكرى والعقل لدى جماعتها ، فالجماعة هى الجماعة فى كل زمان ومكان ، وما استهدفت مصر للخطر إلا لافتقارها إلى الإصلاح الاجتماعى ، ولقد فرغ من تقرير مبدأ أن المبادئ المتطرفة تجد فى البؤس تربة خصبة لإلقاء بذورها الهدامة .

فى البيئة الاجتماعية قد يصطدم المصلح بمصالح بعض الطوائف والطبقات التى تنسکر للجديد لأنه يعصف بمصالحها ، فتدافع عن تلك المصالح دفاع المستميت ، وتجارب الإصلاح بكل ما فيها من قوة .

كان مستر لويد جورج وزيراً للمالية البريطانية عام ١٩٠٩ ، فتقدم بميزانية حرب والسلام ملء العالم . نعم ، لقد كانت حرباً شبة نيرانها على دهاقنة المال من الأرستقراطية الجامدة المتعجرفة ، وخيرهم بين أن يرفعوا راية التسليم ، أو يصطلوا نيران حرب لا رحمة فيها ولا هوادة . واشترأب العالم بعنقه ، وأرهف سمعه ، ليسمع ما يهتف به ذاك الذى خرج من صفوف عامة الشعب ، ليملأ سمع الدنيا بكلمات الإنسانية والعدالة ، ويبتغى أن ينشئ فى انجلترا نظام التأمينات الاجتماعية ، لتحقيق مبادئ العدل الاجتماعى ، ويحمل الأغنياء على المساهمة فى تحسين حال الفقراء ، فتفرض عليهم ضريبة عقارية تغل على الخزانة العامة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وثار الملاك العقاريون والمحافظون فى وجهه ثورة صاخبة جامحة ، ثم أحبط مجلس اللوردات مشروعه فلم تعد مندوحة عن الاحتكام إلى الأمة .

وفى الاستفتاء الشعبى قالت الأمة البريطانية كلمتها عالية مدوية . وانهار اللوردات على ابن الشعب بألوان من التجريح يكيلونها له جزافاً ، وضروب من القذف والسياب يصبونها على رأسه بغير حساب . ثم صاحوا ملء أفواههم وبأعلى أصواتهم بأنهم لم يروا ولم يسمعوا بزعيم شعبى أشد إمعاناً فى الخزى والعار وأكثر إيماناً فى الشعوذة والتدجيل . وكتب أحد اللوردات يقول : «وددت أن أراه ممزق الأوصال بأنياب كلاب صيدى الأربعين» . وجل أحدهم لرجاله نذراً أن يطعمهم شواء عجل حينئذ يوم يهوى هذا الوزير من كرسى الوزارة !

على أن القرن العشرين كان أقوى من عنت لوردات الانجليز في الحق ، ولجأهم في الخصومة ، وتعسفهم في مناهضة كل حركة إصلاحية ، ففقد النصر بلواء الأحرار ، وأقر مجلس اللوردات مشروع الميزانية كارهاً . وإذا نهض اسكويث رئيس وزارة الأحرار يصفى الثناء ، ويزجى التقدير والإعجاب إلى وزير المالية لويد جورج ، كانت عين ربيب الشعب على الشرفة التي بها عمه الشيخ العجوز الذي أقبل على مجلس العموم البريطاني ليرى بعينه ، بل ليشهد بقلبه الثمرة الناضجة لتربيته وتعليمه ، والغرس الصالح للتضحيات التي أغدقها في الماضي .

وإنما سقنا هذا المثل البارز لنحمل المتعنتين منا على مسابقة الروح الإصلاحية بدل مناهضتها ، والعمل على تركيز دعائم السلام الاجتماعي بوسائل الإنشاء والتجديد ، لا بأساليب القمع والإرهاب .

ونرجو أن يكون مفهوماً بما بسطنا أن الثروة الزراعية ليست هي وحدها الموزعة توزيعاً سيئاً ، بل أن الثروة بصفة عامة ، عقارية أو منقولة ، موزعة في مصر أسوأ توزيع ، والضريبة التصاعدية هي العلاج الحاسم لإيجاد التوازن بين الطبقات الاجتماعية ، وكسب قضية الإصلاح .

وليس أبلغ من الأرقام في الدلالة على أن الثروة بصفة عامة موزعة في مصر توزيعاً غير عادل . وتلك الأرقام تنادى بأن $\frac{1}{4}$ ٪ يملكون نصف الإيراد القومي على حين أن $\frac{1}{4}$ ٪ يملكون النصف الباقي . أليس ذلك برهاناً لا يرقى الشك إليه على أن البؤس والشقاء يعيشان جنباً إلى جنب مع البذخ والإسراف ، والسياسة الاجتماعية الحكيمه تقضى بالأخذ من المترفين لإعطاء ذوى المتربة ، لا بطريق الإحسان ، فالإحسان إهدار لسكرامة الإنسان ، ولكن بطريق الضريبة التصاعدية ففي أموال الأغنياء حق للفقراء ، وتلك هي السبيل الوحيدة للقضاء على اختلال التوازن الاجتماعي هذا الاختلال الخطير .

ولن يكون هذا بدعاً في التشريع المصرى ، ففي انجلترا يؤدى الممول عن طيبة

خاطر الضريبة التصاعدية التي تفرض عليه ولو استنفدت الجزء الأعظم من إيراده السكلى .

سيقول الذين يضمرون الكيد لقضية الإصلاح وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، ان النتيجة المنطقية المحتومة للغلو والإسراف فى نسبة الضريبة التصاعدية على مجموع الإيراد هى تسرب رؤوس الأموال الأجنبية من مصر إلى الخارج ، وفى هذا التسرب إيذاء للصناعة المصرية ، وإضرار بالاقتصاد القومى ، بل فيه أذى للحركة الإصلاحية نفسها لما يترتب عليه من حرمان الخزينة المصرية من الموارد التى كانت تغذيها بها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر .

والذين يثيرون تلك المخاوف المصطنعة لا يشفقون من تسلل الأموال الأجنبية من مصر ، وإنما يشفقون من تفويت القصد عليهم فى استدامة الاستغلال . وإلا فليقولوا لنا إلى أين تتجه تلك الأموال ؟ أتتجه إلى أوروبا والغرائب فيها مرتفعة إلى حد يستغرق الجزء الأكبر من الأرباح مما يكره رؤوس الأموال على الهجرة من أوروبا إلى أفريقيا وبلاد الشرق ؟ أم تنزح إلى المستعمرات وكل دولة مستعمرة تستأثر بموارد وأسواق مستعمراتها ؟

لقد ولدت الرأسمالية الاستعمار . فالرأسمالية الدولية فى بحث مستمر عن أسواق جديدة تفتحها ، وموارد جديدة تستغلها ، وهى تمضى فى سبيل الاستعمار لا تلوى على شيء ولو فتحت الطريق بالحديد والنار ، وبطشت باستقلال الشعوب المغلوبة على أمرها .

فالرأسمالية الدولية عدو لدود لحرية الشعوب . وهى تظاهر القوة فى كافة مظاهرها لأنها تحمى استغلالها ، وتحتضن رؤوس أموالها .

ولا خير لمصر ، لا لاقتصادها القومى ، ولا لحريتها واستقلالها ، فى رؤوس أموال أجنبية ، تستنزف دماء أبنائها ، ثم تندفق إلى الخارج ، فوق مظاهرتها للقوة الغشوم التى تشايع ذلك الاستغلال ، بل الخير كل الخير لمصر أن تعتمد على

رموس أموال وطنية لتغذية صناعاتها ، واقتصادها القومي ، لتكون أمة ذات استكفاء ذاتي في تمويل المشروعات القومية .

والآن نتكلم بشيء من الإسهاب عن ضريبة التركات لأننا نراها بحق وسيلة فعالة ، في تطبيقها الصحيح ، لتقييد الملكيات الكبيرة ، وبالتالي وضع مبادئ العدل الاجتماعي على دعائم قوية .

إن الملكية الفردية طبيعية ، فلا يمكن إلغاؤها بحال . على أنه لا ينبغي التوسع في التملك الشخصي وخاصة التملك الناتج عن الوراثة متى كان الوارث غير ولد للمورث ، بل كان من الحواشي البعيدة ، الأمر الذي يثور ضده العقل الإنساني ، ويتقزز منه شعور العدالة .

حقاً إن غريزة بقاء النوع الإنساني تحمل الإنسان ، شأنه في ذلك شأن جميع الكائنات الحية ، على أن يكفل وسائل العيش لذريته . ولكنه يسرف في هذا السبيل الإسراف كله ، إلى حد أن يبتدع فكرة الوقف رجاء أن يضمن الحياة للذين لم يروا الضوء بعد .

والإنسان في مسلكه هذا يتحدى نوااميس الطبيعة التي تدفع كل كائن لأن يشق طريقه في الحياة بنفسه ، دون الاعتماد على غيره ، أو يسقط في ميدان الحياة . ولقد دلت التجارب على أن الثروة لا استطاع الاحتفاظ بها ، فضلاً عن تنميتها إلا ببذل الجهود في الانتاج . ولذلك نرى أن الثروة الموروثة لا تلبث أن تبدها الأجيال المقبلة ، إن لم يبدها الجيل الأول ، ثم لا يحمي المورث ورثته من غائلة البؤس والشقاء .

وليس من شك في أن الطبيعة تثار لنفسها ممن يغفلون عن قوانينها . فالإنسان الذي يتلقى مصدر رزقه عن غيره ، ثم لا يكسب عيشه بمجهوده الشخصي ، لا يلبث أن تنحل عزيمته ، ويركد تفكيره ، فتصبح ثروته نهباً مقسماً لذوى المطامع الذين ينصبون الجبال لاصطيادها . ولعل هذا هو الذي حمل الفيلسوف الألماني نيتشه

على أن ينادى : عش فى خطر ! ولعله هو الذى يدفع الكثرين إلى الاعتقاد بأن العبقريّة لا تنبت ولا تترعرع إلا فى بيئة الشقاء .

والمشاهد أن معظم التراكات الموروثة تذهب ضحية الطفيليات الانسانية ، والعابثين بالعقول ، والدجاجلة ، والمضارين . وحتى إذا أمكن الاحتفاظ بشبح الثروة فى صورة أملاك موقوفة ، فإنها تضيع بين جشع نظار الوقف ، وعجز المستحقين عن استغلالها ، مما يلقى بهم فى هاوية البؤس ، ويجعلهم مستحقين للقب الأغنياء الفقراء .

ولهذه الاعتبارات يمكننا أن ننظر إلى ضريبة التراكات على أنها أعدل الضرائب طراً ، ولكن لى تحقق الغاية منها ، وهى إيجاد التوازن الاجتماعى ، يجب أن يتوافر فيها شرطان : الأول أن ترتفع حتى تستغرق معظم التركة كلها كان الوارث بعيداً فى الدرجة عن المورث ، والثانى أن تحصل الحكومة على الضريبة عيناً فى الأراضى الزراعية ، وبذلك تحد من الملكيات الكبيرة ، وتجد الوسيلة لنشر الملكيات الصغيرة .

ولا مندوحة للدولة عن استخدام حصيلة ضريبة التراكات فى رفع مستوى المعيشة ، وزيادة الثروة القومية ، وتقرير التأمينات الاجتماعية ، وإنشاء المرافق العامة ، وتشجيع دور الصناعة ، مما يحقق الرخاء المادى والأدبى للأمة .

الدعوة الى الانتحار القومى

فى دراستنا لعوامل مكافحة الفقر فى مصر ، قلنا إن رأى الباحثين قد استقر على أن هناك وسائل ثلاث لتلك المكافحة : مضاعفة الثروة القومية ، أو توزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، أو تحديد النسل ، أو ضبط النسل كما يجلو للبعض أن يسميها ، وكما يروق لنا نحن أن نسميها ، الدعوة إلى الانتحار القومى .

ونحسب أننا قد فرغنا من الكلام ، فى الفصول المتقدمة ، عن الوسيلتين الأولى والثانية ، فلم يبق إلا أن نشبع القول فى الوسيلة الثالثة .

لقد استرعى نظرنا وفكرنا أن الباحثين من الأجانب الذين أقاموا بين ظهرائنا ردحاً طويلاً من الزمن ، يكادون يجمعون على أن العلاج الوحيد لمشكلة السكان فى مصر ، وبعبارة أصرح وأوضح للقضاء على الفاقة ، إنما هو تحديد عدد السكان . فترى مسترونندل كيلاند مدير الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأمريكية ، وليس من ينكر على الرجل صبره وجلده فى التوفر على دراسة المشكلة ، يذهب إلى أن موارد مصر لا تكفى إلا إلى تموين ١٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، وأن السياسة الاجتماعية الحكيمة تقضى بإيقاف عدد السكان عند هذا الحد الذى لا تتعداه ، والا تفاقت حالة البؤس التى يراها يعينه ، ويلبسها بيده ، كل من يحوس خلال الديار ، ويدرس حالة الطبقات الفقيرة .

ومن عجب أن مسيو مينوست المدير السابق للبنك العقارى المصرى يشايح مستر كيلاند على هذا رأى ، وكأنما قد يئس وصاحبه من زيادة الثروة القومية ، أو من التوزيع العادل لها .

ولسنا فى الحق ندرى هل يؤمن هذان الباحثان الأجنيان بأن لا سبيل إلى مضاعفة الثروة القومية فى مصر على الإطلاق ، ولا إلى توزيعها التوزيع العادل ، مع إيمانها بأن إحداهما هى الوسيلة لحل مشكلة السكان ، أم أنهما لم يتوفرا على دراسة

هاتين الناحيتين في العلاج ، وآثرا أن يسلكا مسلك الطبيب الذي يرى أن عملية البتر أيسر وأهون من مشقات العلاج ؟

وماذا عسى أن يكون الباعث لهذين الباحثين الفاضلين على تضيق أفق تفكيرهما إلى هذا الحد ، والتبشير جهره وعلانية بتلك الدعوة إلى الانتحار القومي ، فهل تراهما ، في نظرتهما البائسة اليائسة ، متأثرين بنظرية أو نظرة مالتس السوداء ؟ أم هل تراهما أشقفا أن يجرجا أو يجرحا الشعور المصرى بالتقحم على شئونه الداخلية البحتة ، ووضع الأنف فيما لا يعنى إلا الدولة المصرية وحدها ؟ أغلب الظن أنهما العاملان مجتمعان .

ومن أسف أن تلك الدعوة الهريمية المجرمة قد صادفت هوى في نفوس نفر من المصريين فقاموا ويروجون لها ويبدشرون بها ، ولسنا نعلم الدوافع لهم ، هل هي الرغبة في تبسيط الأمور ، أم هي النظرة السطحية ، والأفق الضيق في التفكير ، أم هو التقليد الأعمى للغربيين ، أم هو الادلال باعتناق الآراء التي يظن بأنها عصرية طريفة ، والآراء كالآزياء لها في كل يوم طراز .

ومع الأسى والأسف أن الذين تضعهم المقادير الساخرة على مضايير مصر قد تلقفوا تلك الدعوة الخطرة من أفواه الذين يؤذنون بها فراحوا هم الآخرون ينثرونها في الجهات الأربع ، ويبعثونها بين الطبقات الفقيرة بغير حساب .

على أن هذا النفر من المسؤولين وعلى الأصح من غير المسؤولين ، منطقتي مع نفسه ، فلقد برهنت الحوادث والأحداث على عجزه وإفلاسه عن معالجة الفقر ، فلم يبق إلا أن يطرح المسؤولية عن عاتقه ، ويلقى التبعة على غيره ، والإنسان محمول بطبعه على الرغبة في التنصل من مسؤولية الخطأ ومسؤولية العجز وتحميلها للغير . ولما ذن فن الهنات الهيئات أن يقولوا بأن الطبقات الفقيرة هي وحدها المسئولة عن بؤسها وشقائها لأنها تسرف الإسراف كله في إخراج مخلوقات بشرية للعالم دون أن تضمن لها الكفاف من العيش ، والبؤس هو الجزاء الحق لعدم التبصر في العواقب . وكيف يسقطون من أيديهم ذلك السلاح الذي يحميمهم من تهمة العجز والقصور عن مواجهة الموقف ومحاولة حل المسألة الاجتماعية بالوسائل الفعالة .

وفي كل حال فإن تلك الدعوة من الخطر والخطورة على كيان الأمة المصرية بحيث يقتضيها الواجب الوطني أن ننبرى لدحضها ودفعها وتجنب البلاد شرورها وويلاتها .

والآن نسأل : كيف نبتت تلك الدعوة ؟ في الواقع انها ليست بنت اليوم ، ولم تنبت على ضفاف النيل ، فهي قديمة جديدة ، كان أول من بشر بها قسيس انجليزى اسمه مالتس ، فاستحق لقب رأس المتطيرين .

ولعلمه لا يخلو من الفائدة أن نذكر بأن العلامة داروين قد اعترف بملء فيه أن نظرية مالتس عن الموارد البشرية وعلاقتها بالموارد الطبيعية هي التي أوحى اليه بمبدأ تنازع البقاء كطريق للانتخاب الطبيعي ، وأساس للتقدم الانساني المنشود ، وهو المذهب العلى الذى دوت شهرته فى القرن التاسع عشر ، وكان أعظم انقلاب فى تاريخ العلوم الطبيعية غير نظرات الانسان للحياة .

على أن أكثر الباحثين الذين تقدموا شيخ المتشائمين قد نظروا إلى وفرة عدد السكان على أنها خير وبركة على الأمم ، وأن لا خوف من ازديادهم ، إذ أنه مقيد بالمواد الغذائية .

وفي الحق أن عدد السكان هو للدول قوة عسكرية وسياسية واقتصادية لا يستهان بها ، تجعلها عزيزة الجانب تأخذ مكائنها اللاتقة بها بين الدول .

لقد كان الباحثون المخلصون فى فرنسا ، قبل الحرب العالمية الثانية ، يشفقون من تناقص السكان فى وطنهم ، ويرون فيه دليلا على شيوع الأنانية المتحجرة ، فبدل أن ينبج الزوجان جنوداً يذودون عن حمى الأوطان ، يضمنون عليها بمن يحمونها بصدورهم ، ذلك بأن الأنانية البغيضة تملى على الزوجة أن تقتصد فى الأولاد ما وجدت إلى الاقتصاد سييلا ، ضناً بنفسها عن متاعب الحمل والوضع والأمومة ، وضناً بجهاها عن أن تشوهه أو تعصف به تلك المشقات ، فأما الزوج فتفرض عليه الاثرة الممقوتة أن يحدد الأولاد ليحدد الأعباء التى تثقل كاهله ، أو تنقض ظهره ، ذلك بأنه قد جعل أكبر همه ، وغاية الغايات عنده ، أن يحصل

في الحياة على أكبر قسط من اللذة ، فيطوع له ضميره المتحجر أن يزيل من الطريق كل من يكون سبباً في قص أطراف تلك اللذة ، لأنه ينصب من ذاته صنماً ليعبد . وكان الوطنيون الصادقون في فرنسا ، يرون في ظاهرة نقص السكان آية بأن فرنسا تمشي في طريق الفناء بأسرع الخطوات ، فما نقص السكان إلا الانتحار القومي التدريجي . حتى لقد طالعت ، قبل المجزرة البشرية الثانية ، كتاباً لوطني فرنسي يحمل عنوان « انحلال الأمة الفرنسية » جاء فيه أن أوروبا كانت في الماضي تسمى تركيا ، الرجل المريض . فأما في الوقت الحاضر ، فانها تنحني فوق فراش « الرجل المريض ، الممثل في شخص فرنسا ، فهو مريض يحتضر .

وأطلقت الحرب العالمية الثانية من عقالها فما لبثت فرنسا حتى خرت صريعة أمام أول صدمة للعسكرية البروسية ، وهي التي صمدت من قبل ، لتلك القوة الجبارة ، أربعة أعوام أوتزيد ، ونابليون هو الذي اجتاحت بروسيا ، ووقف على قبر فردريك الأكبر ، وانتزع سيفه ، ثم قال إن أمة البروس أمة الكلاب لا تستحق سيف هذا الفاتح العظيم . وبونابرت هو الذي جثت على ركبتها أمامه ، وبللت بدموع عينها يده ، إحدى الأميرات الألمانيات ، وهي تستجديه مجدبورج لأولادها .

ولولا أن خف لنجدة فرنسا حلفاؤها لظلت ترزح تحت أثقال الاستعباد الألماني . وتلك هي روسيا السوفيتية قد احتملت ، من الأداة الحربية الألمانية التي لم يرو لها التاريخ مثيلاً ، في العاصفة العالمية الأخيرة ، ما لم يحتمله بشر ، فخربت بلادها تخريباً منظماً ، وفقدت من أبنائها عشرات الملايين ، في ميادين القتال ، أو بالمجاعة والأمراض ، فلولاً أن معين الموارد البشرية عندها لا ينضب ، لما أفلتت من مخالب النسر البروسي ، ولبقيت ترسف في قيود الاستبداد الألماني .

واقدر هنت الحرب ، وما بعد الحرب ، بما لا يدع زيادة لمستزيد ، على أن نصيب الأمم الصغيرة من المائدة الإنسانية أضال نصيب ، وأن مستقبلها حالك السواد ، وأن عليها أن تقنع بالفتات المتساقط من موائد الأقوياء ، أو تداس بأقدام البغي والعدوان ، وأن قانون الغابة لا يزال من حظ تلك الإنسانية البائسة .

فأما أن السكان قوة سياسية فهذا ما لا مجال للشك فيه . فإذا كانت الدولة مؤلفة من شعب موفور العدد والصحة والقوة والوطنية ، أصبحت مرهوبة الجانب ، تدفع عن حريتها واستقلالها من المغير الطامع ، وقد تصون كرامتها الوطنية ، وعزتها القومية ، بل قد تصل إلى تحقيق أهدافها السياسية بغير أن تمتشق حساماً ، أو تريق قطرة دم . ولقد أذكر أنى قرأت لكاتب أمريكي أن ألمانيا قد ارتكبت أخش الأخطاء فى التاريخ إذ أشعلت نار الحرب التى التهمت أكتر مما التهمت غيرها ، ولولم تتورط فيها ، لكان لها من العدد والعدة ما يمكنها من بسط سلطانها على أوروبا ، والتحكم فى رقاب الأوربيين .

ولا يمارى أحد فى أن عدد السكان قوة اقتصادية يعتد بها ، وخاصة كلما كانوا أشدها أصحاب ، فتوافر الأيدى العاملة التى تنشئ المشروعات العمرانية ، وتزدهر الزراعة والصناعة والتجارة إذ ينتشر التجار فى الأرض طامحين يبتغون الكسب من سبله المختلفة ، وتنبت حضارة الأمة وثقافتها فى مشارق الأرض ومغاربها وفى هذا تمكين لها فى الأرض . ألم تر كيف كانت اليابان قبل أن تحل بها الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية ؟ لقد طغت موجة التجارة اليابانية ، لابل غزت تلك التجارة أسواق العالم بفضل توافر الأيدى العاملة وضعف نفقات الإنتاج حتى لقد استوى الفقير والغنى فى الملبس والزينة .

ولا تقولوا ما الفائدة أو العائدة فى زيادة عدد السكان إذا كانت الأغلبية الساحقة الماحقة فيهم مريضة جاهلة فقيرة فتصبح موطن ضعف لاموطن قوة ، فالعبرة بالسكم لا بالكيف . وهذا حق يراد به باطل ، وهو ليس بتجريح لوجه نظرنا بأن عدد السكان يكسب الدولة قوة فى الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وإنما هو طعن صريح فى السياسة الاجتماعية العاجزة المفلسة عن أن تقضى على الأمراض الاجتماعية الثلاثة : الفقر والجهل والمرض .

ولا نفهم بعد ذلك كيف أن نفراً من المصريين تطوع لهم ضمائرهم أن يدعوا

للتضاؤل والانكماش، وموقف مصر يدعو للوفرة والكثرة، وكيف يروجون للدعوة إلى الانتحار القومي، ووطنهم يبتغي حياة حرة كريمة.

ولا تستسيغ عقولنا تلك الدعوة وكل شيء يدعو إلى إطراحها ظهرياً. أفلم يرد عن نبينا الكريم عليه صلوات الله أنه قال: تناكحوا تناسلوا فاني مباه بكم الأمم يوم القيامة.

إني أكاد أسمع اعتراضاً يهمس به بعضهم: ان النظرية تنطبق على أمة العرب ما في ذلك شك ولا ريب. ذلك بأنهم شعب حربي، فيخشى أن الحروب تمزقهم كل ممزق إذا لم يكن تجديد في شبابهم. وناهيك بأمة صغيرة ناشئة، كانت تهم بشرب دعوتها شرقاً وغرباً، فاشتبكت في حرب حياة أو موت مع أضخم إمبراطوريتين في التاريخ هما إمبراطوريتا الرومان والفرس.

وهذا الاعتراض منقوض من أساسه إذا لاحظنا أن الحروب لم تبطل بعد عهد النبي عليه السلام، بل زادت وزاد ضحاياها في العصر الأخير. فمن لم يمت في ميدان القتال بالمهلكات التي سخر الإنسان العلم لابتكارها، مات بالغارات الجوية، أو غيرها من أسباب القتل، فهي اليوم حروب شعوب، لا حروب جيوش، وهي أشد فتكاً بما لا يقاس، ولقد أشرفت على أن تكون حروب فناء، وخاصة بعد القنبلة الذرية، ويتم الفناء إذا توصلوا إلى استخدام العلم استخداماً إجرامياً في اكتشاف الماء الثقيل، والأشعة الكونية، فضلاً عن إدخال التحسينات الفتاكة على القنبلة الذرية، وابتكار مدمرات غيرها.

وأغلب الظن أن الحرب سوف تبقى حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فتاريخ الإنسان على وجه هذه الأرض ملطخ بالدماء، وهو في كل مرحلة من مراحل التاريخ، يزيد وجه الأرض تلطيخاً بالدماء. فقايل قد قتل أخاه هايبيل. وإنسان القرن العشرين قد قاتل أخاه الإنسان بالأظافر والأسنان حتى كادوا يمزقون بعضهم بعضاً، وحتى أوشكوا أن يدكوا معالم الحضارة الإنسانية.

فلندع الذين يعيشون في أبراج العاج فلا يحتسون بحقائق هذه الأرض يغطون

في أحلام السلام ، فالإنسان وحش ضار لا بد له في كل حين من أن يشبع شهوة
الافتراس في نفسه ، وما المدنية إلا الطلاء الكاذب الذي لا يكاد يخفى ما تحته من
برائث وأنياب .

وتدعو المسيحية أتباعها لأن ينموا ويتكاثروا وهي ليست دين جهاد حتى لقد بلغ
من حرصها على المسالمة أن تدعو معتقها إذا لطمه أحد على خده الأيمن أن يدير له
خده الأيسر تأهباً لتلقى اللطمة الأخرى . فأما قول المسيح عليه السلام : ما جئت
لألقى سلاماً بل لألقى حرباً ، فهو تصوير صادق للتطاحن الذي يسود العالم .

فالأديان جميعاً تدعو إلى السلام ولكن الحرب محتلطة بلحم الإنسان ودمه .
ولقد عاصر مالتس حروب الثورة الفرنسية ، وحروب نابليون ، تلك التي
امتدت من عام ١٧٩١ إلى عام ١٨١٥ فكلفت أوروبا أفدح الأثمان ، عشرة ملايين من
الشبان في زهرة العمر راحوا قرباناً على مذابح المطاعم والشهوات .

وماذا كان يقول حامل لواء التطير لو قدر له أن يبعث من قبره فيشهد المجزرة
البشرية الأولى التي خضبت وجه الأرض بالدماء ، وراح ضحيتها ثمانية ملايين من
الأنفس في ميادين القتال ، ومثلهم أو أكثر منهم من المدنيين الآمنين ؟ أكبر الظن
أن تلك المذبحة العالمية المروعة كانت تحمله على القول بأنها النتيجة المحتومة المشتومة ،
وفي الوقت ذاته العلاج الحاسم لازدحام أوروبا بالسكان تلك القارة التي بلغ عدد
سكانها في عصره ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ أى في مستهل القرن التاسع عشر ، ثم ما برحت
تقفز إلى الأمام حتى بلغ سكانها ٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠ غداة الحرب العالمية الثانية في فجر
القرن العشرين . وما الحروب الدموية إلا صراعاً بين المتخمين والجائعين .

بل ماذا كان يقول زعيم المتشائمين لو تحرك من مرقد فشهد بعيني رأسه ، بنظرة
الحقيقة أو بنظرة الخيال ، المجزرة البشرية الثانية التي حصدت من الأرواح عشرات
الملايين في حومات الوغى ، ومثلها أو أكثر منها من المدنيين الآمنين المطمئنين ،
ولو أضيف إليهم من ماتوا بالجوع والمرض ، ومن يقدر أن يهلكوا بالمجاعة

والأوبئة في العالم بأسره بعد أن وضعت الحرب أوزارها لو ثبت الرقم إلى بضع مئات من الملايين . وأغلب الظن أن لو وضعت تلك القائمة الدموية الخيالية تحت نظر شيخ المتشائمين لأبرأته من داء التشاؤم .

وكيف يدعو داع إلى تحديد النسل في مصر ونسبة الوفيات مرتفعة ارتفاعاً فاحشاً بصورة لا مثيل لها في أى بلد من بلاد العالم حتى ولا الهند بشهادة الأرقام بحيث لو لم يكن شعب النيل كثير التناسل خصباً لانقرض من عهد بعيد وأصبح في ذمة التاريخ .

سيقول المتفلسفون : ولكن خصب الزواج بين صفوف المصريين شهادة عليهم لاهم . فعلى ضوء قوانين علم الحياة تعتبر كثرة التناسل دليل الانحطاط لادليل الرقى . فشاهدات علم الحياة تقول : إننا كلما ارتقينا درج سلم الرقى صادفنا قلة التناسل ، وكلما انحدرنا وجدنا كثرة التناسل . أوليس الإنسان أقل الكائنات إنتاجاً للنسل ؟ أوليست الفيران والهررة والكلاب والماعز والأرانب أوفر إنتاجاً بما لا يقاس من الخيل والحمير والأبقار والجواميس ؟ ثم أوليست الجراثيم تتكاثر بالملايين ولولا أن أشعة الشمس تبيدها لهلك العالم من عهد بعيد . وذلك هو قانون الحياة الذى لم يغب عن بصيرة الشاعر الجاهلى فلاحظ أن بغاث الطير أكثرها فراخاً على حين أن أم الصقر مقلاة نزور !

ولو صحت تلك الفلسفة الفجة لكان مما يداعب كبرياء فرنسا أن يتناقص عدد المواليد فيها ، ولكنهم هناك يرون تلك الظاهرة آية على أن فرنسا تمشى في طريق الانحطاط . وأنا أذهب غير مذهب المتفلسفين فأقول بأن الشعب المصرى ولود لأنه شعب فيه حيوية ، وتلك الحيوية هى التى جعلته يهضم كثيراً من الغزاة الفاتحين ويفنيهم فى حياته .

وكيف يرقب داع أن تجد دعوته إلى ضبط النسل في مصر سمياً أو مجيئاً والفلاح المصرى يعتقد أن هذا تحد للدين وتمرد عليه ؟

بل كيف ينتظر أن يجد من الفلاح والعامل أذنأ صاغية وهما يعتبران الأولاد

راس مال مثمر؟ إن الولد في الريف لا يكاد يبلغ خمس سنوات حتى تراه يعاون أباه وأمه . وكذلك الغلام في المدينة لا يلبث حتى يكون صديقاً يتلقى أصول مهنة من المهن أو صناعة من الصناعات . وما نشك في أن الفقر وانعدام الموارد وحاجة الآباء والأمهات إلى استغلال أبنائهم في الريف والمدن هي العقبة الكؤود في سبيل نحو الأمية .

ونحن طلاب حرية واستقلال . والاستقلال يتطلب قوة لتحميه ونسبة الذين يصلحون للجندية في مصر نسبة زرية لا تتجاوز ١٠٪ . ولو كنا شعباً صحيح الجسم لاستطعنا أن نجند ٢,٠٠٠,٠٠٠ عسكري أو يزيد . ولا استطعنا أن نحمل الانجليز وغير الانجليز على احترام استقلالنا ، وموقعة رشيد وحروب محمد علي الكبير تشهد للجندى المصرى بالبسالة ، فلو كان لنا جيش كامل العدة والعدد لساهمنا بنصيب كبير في الاحتفاظ بالسلام . وفي خدمة قضية الحضارة في العالم .

أفلا يعيرنا الانجليز بأننا لا نقوى على الدفاع عن قناة السويس؟ صحيح أن تلك أعالي في أباطيل من مخترعات أو هام الانجليز ليبرروا عدوانهم على استقلالنا وبقاء كابوس احتلالهم جائماً على صدر البلاد ، وإذا كان جيشنا ضعيف العدد والعدة فهم الذين يحملون التبعة ، ولو تركونا وشأننا لأصبح لنا جيش يزود عن حياض البلاد ، ولكن على كل حال فإن الدعوة إلى تحديد النسل هي دعوة ضد تقوية الجيش في عالم غارق في التسليح من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، أو مسلح لغاية أسنانه كما يقول الغربيون في بعض تعبيراتهم .

إن اليوم الذى يبلغ فيه سكان مصر ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ هو اليوم الذى تبلغ فيه قوة القوة والمجد وتصبح في مصاف الدول العظمى وإذ ذاك لا تخشى الاعتزاز بالقوة والاستهتار بالضعف .

سيقولون إن خيال الوطنية يجمع بك فينسيك التفكير في الموارد الضرورية لمثل هذا العدد الهائل . وأنا أعتقد أن مصر ، وهي بلد بكر لم تستغل موارده بعد ،

وهي غنية بمواردها حتى تستطيع أن تستوعب ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . ولعل الفصل عن زيادة الثروة القومية يقنع من يريد أن يقتنع .

على أن الموارد الطبيعية ، في العالم بأسره ، في زيادة مستمرة تفوق زيادة الموارد البشرية . وفي كثير من الأحيان تشكو الأمم أزمة السكثرة لا أزمة القلة . فالتخمة الصناعية أكبر حدوثاً من المجاعة الصناعية ، ويتسحر العلم ، في كل حين ، المواد الضرورية لحياة الانسان .

ثم إن قوة الاكثار في القمح والبطاطس والدواجن والأسماك ، وحتى في فصيلة الأنعام والأغنام ، تفوق بما لا يقاس قوة الاكثار في الانسان . وتبارك الله أحسن الخالقين الذي خلق الحبة التي تنتج سبع سنابل ، في كل سنبله مائة حبة .

قد يقال : وما السر إذن في تلك المجاعات التي تقع في بعض بقاع الأرض فتختطف أرواح ملايين من البشر ؟ ليس التعليل انعدام التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية في العالم ، وإنما التعليل سوء توزيع الثروة العالمية بين الشعوب ، وانحلال الروابط بين أمم العالم ، مع ضرورة التعاون باعتباره وحدة اقتصادية ، يضاف إلى ما تقدم ضعف وسائل النقل ، ورداءة طرق المواصلات لنقل المحصولات الفائضة إلى البلاد التي تشعر بشدة الحاجة إليها ، حتى إن المجاعة التي تهددت العالم بعد الحرب إنما كان مبعثها افتقاره إلى السفن وإلى وسائل النقل الأخرى التي دمرتها الحرب . فهذه العوامل مجتمعة هي التي تسبب المجاعات .

في روسيا ، في العهد القيصرى ، كانت المواصلات رديئة إلى حد حصول المجاعة في بعض أنحائها مع فيض المحصول في جهات أخرى ولا سبيل إلى نقلها للجهات المحتاجة . وكذلك الحال اليوم في الصين والهند .

وحماقة الانسان ، وأنانيته ، وقصر نظره ، وضيق أفق تفكيره ، تجر عليه السكوارث والويلات . فلو اتفقت الدول على اقتسام خيرات الأرض بالحق ، وتوزيع المواد الأولية بينها بالقسطاس المستقيم ، وتقوية الروابط فيما بينها ، وتنظيم التبادل تنظيمًا لا يجعل تخمة في مكان ومجاعة في مكان آخر ، وتحسين طرق المواصلات

لضمان حسن التوزيع ، إذن لقضت ، لا على المجاعات فحسب ، ولكن على أهم دواعي الحروب التي تقضى على الحرث والنسل .

ولكن الاستعمار أو الاستئثار يحرم العالم خيرات كثيرة ويبعث على تقهقره وانحطاطه ، ويثير فيه الحروب الدموية العالمية التي توشك أن تعصف بكيان الحضارة الإنسانية . فالاستعمار البريطاني هو الذى جعل مصر ذبيلا للأمم الناهضة . والاستعمار البريطاني هو الذى حرم الهند الرخاء المادى والتقدم الأدبى معاً . والاستعمار البريطانى هو مثار الحروب فى العالم ، فنشأ الحروب العالمية هو الصراع على موارد الأمم المغلوبة على أمرها ، والتناحر على الاستئثار بأسواقها ، وفى كلمة ، إن مثار الحروب العالمية هو التطاحن بين الدول الشعبى والدول الجائعة . والاستعمار البريطانى هو منشأ التأخر والانحطاط فى العالم ، إذ يعمل على أن تتردى الشعوب المنكوبة بحكمه فى هاوية الفقر والجهل والمرض ، ليسلس قيادها ، فيتمكن من دوام استعبادها .

وليست الموارد الطبيعية هى الموزعة فى العالم توزيعاً سيئاً فحسب ، بل الموارد البشرية كذلك . صور لنفسك أن استراليا وهى قارة تستأثر بها إنجلترا ويمكن أن تستوعب ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة على أقل تقدير ليس فيها إلا ٦,٥٠٠,٠٠٠ . ولو امتلأت بالسكان ، واستغلت على أصلح وجوه الاستغلال ، لكان الكسب مضاعفاً للعالم فتزيد موارده الطبيعى زيادة محسوسة ، وينخفض الضغط على الموارد البشرية ، ولكن هى الاثرة السكسونية الجاحدة !

ولولا وقوع مصر والهند فى قبضة الاستعمار البريطانى ، لاستغلت موارد البلدين ، ولفرجت ضائقة العالم الغذائية والاقتصادية .

فالآثرة والاستئثار ، وهما شيمة السياسة البريطانية ، تحرمان العالم من موارد كثيرة كان يمكن استغلالها لصالح الإنسانية جمعاء .

والآن نسأل : كيف السبيل إلى تحديد النسل ؟ بالإضراب عن الزواج لمن لا يملكون وسائل العيش للأولاد ؟ ولكن ذلك خلق فروق جديدة بين طبقات

الأغنياء والفقراء فضلاً عن احتمال حرمان الأمة من عبقریات فذة كان يمكن أن تنتجها الزيجات الفقيرة . ثم لا يجب أن يغيب عن البال أن أزمة الزواج قد تقضى إلى أزمة خلقية تقضى إلى انحلال الأمة . انبيح البغاء وهو لطخة عار في جبين المدنية فضلاً عن آثاره المدمرة للأخلاق الشعبية ؟ أم نغضى العين عن الدعارة السرية وأذاها بالصحة العامة والأخلاق العامة لا يمكن تقديره ؟ أم نلجأ إلى الوسائل الصناعية لمنع الحمل وفيها إضرار بالصحة والأخلاق ليس من الصعب الإحاطة بها ؟ أم نسوغ الأجهاض ، وقتل الأطفال ، وتلك جريمة من أشنع الجرائم وأبشعها ؟ إن من القسوة البالغة ، لابل من الوحشية أن يحرم فريق من الأمة من الزواج ، والسعادة الإنسانية قد تتوافر بتوافر شيئين متواضعين : كوخ وقلب !

وهل يليق بمدينة القرن العشرين أن تبيح تكاثر أولاد الزنا وأولاد الخنا أو بتعبير أوربي أطف الأولاد الطبيعيين فنحل الأمهات من قيود الأمومة ، ونعفى الآباء من تبعات التربية ؟

سيقولون إن الدولة تسكفل بالأولاد الطبيعيين في التنشئة حتى يستطيعوا كسب عيشهم ، وبذلك تستطيع أن تصب الشعب في قوالب متشابهة ، وتنزع الأنانية من صدورهم ، وتجعل منهم مواطنين صالحين يدينون بمبدأ التضحية في سبيل الجماعة . ونحن نصرخ صرخة الألم من أعماق قلوبنا لتلك الأوهام والخيالات التي بنتها الأفكار المتطرفة والدعايات الهدامة . إن الدين والوطن والأسرة هي عماد الحضارة الإنسانية ، وهي قوام الأمة ودعامة الأخلاق فيها . ولكن تلك المذاهب الهدامة تنكر الدين وتنكر للوطنية ، وتهدم الأسرة من أساسها ، وإذن فهي تقوض دعائم الحضارة الإنسانية تقويضاً .

وإذا كانت العفة ثوباً تميزه الفاقة ، فالواجب أن نحارب الفقر لا أن ندعو إلى الامتناع عن الزواج .

إن الشعوب الفتية تعتبر إنجاب الأطفال أداء لواجب مقدس حيال الوطن . فالرجولة تقضى على الرجل بتخليد اسمه . والأمة الناشئة بحاجة إلى سواعد مفعولة

لحرث الأرض ، وخلق شعب جديد ناهض . وحتى المعوزين يودون أن يستكثروا من الأولاد ليستدروا الشفقة عليهم ، والرحمة بهم . وتلك هي آثار التضحية . فاما الأنانية فتملئ على أصحابها الرغبة في التنصل من التبعات ، والتحلل من قيود الزواج ، وأقبلت حركة تحرير المرأة ، وإن شئت فالحركة التي تقضى إلى استرقاق المرأة ، فرأينا بعض النساء يؤثرن الحرية الموهومة على مسؤوليات الزوجية وما يتبعها من تقييد ، وبذلك اختل بناء النظام الاجتماعي .

إن الدعوة إلى تحديد النسل لتبدو في الأفق وكأنها دعوة إلى الانتحار البطيء للشعوب . فتصور عالماً تتلاشى فيه كل عقيدة دينية ، ويقضى على كل عاطفة وطنية ، ولا تمتد حياة أية عائلة إلا إلى جيل واحد ، ويقترب الزواج من الاباحية ، ويصبح هم كل رجل وامرأة في الحياة تحصيل أكبر قسط من اللذة دون احتمال للمسؤوليات . وأية دعوة تلك التي تقلل من عدد الأطفال الشرعيين لتزيد في عدد الأطفال الطبيعيين .

وأخطر ما تكون تلك الدعوة في مصر إذ تصبح أكبر عقبة في سبيل الإصلاح الاجتماعي . فإذا قلت للفقراء لاتلوموا إلا أنفسكم للشقاء الذي تعاينونه لأنكم بسكرتم بالزواج ، أو لأنكم أسرفتم في إنتاج الأولاد ، مما يقطع بقلة تبصركم ، وعدم نظركم إلى العواقب ، ثم أضفت إلى ذلك أنه لا شرائع ، ولا نظم ، ولا أى ضرب من ضروب الإصلاح الاجتماعي ، ولا أى لون من ألوان التعاون ، يصلح لأن يكون علاجاً لبؤسكم ، فإنك بذلك تجعل الأغنياء ينفذون أيديهم من مصير الفقراء ، وأدهى من ذلك وأمر أنك تمهد للقائمين بالأمر الأعذار التي ينتحلونها للجمود عن الإصلاح .

إن الذي يحز في النفس أنه ليست لنا سياسة اجتماعية مرسومة . فبينما ترى فريقاً ينادى بضرورة فرض ضريبة على العزاب اذا بك ترى فريقاً آخر يبشر بالدعوة الى تحديد النسل . وبينما تشهد طائفة تكاد تذهب نفوسها حشرات على تغلغل الفساد

الخلق في كافة البيئات الاجتماعية، إذا بك تشهد طائفة أخرى تمهد للدعوة التي تفضي إلى الانتحار القومى والانتحار الخلقى معاً .

الحركة الإصلاحية في مصر تكاد تكون منعدمة أو على الأقل تمشي متواقلة الخطى . فحرام بل إجرام أن نزيدها تشاقلاً بتلك الدعوة الغريبة .

يا دعاة الانتحار القومى ، طلقوا دعوتكم ، واعتنقوا الدعوة إلى زيادة الثروة القومية والثروة البشرية معاً ، وأذنوا في الناس بضرورة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، فهذه هي السبيل إلى حل المسألة الاجتماعية .

الاحسان في حقوق الانسان

يحسب بعض المنشعبين بالروح الدينية أن الإحسان كفيل بحل المسألة الاجتماعية، لذلك تراهم يحضون على البر والاحسان، ويدعون إلى تنظيمه تنظيمًا يضمن تحقيق السلام الاجتماعي.

وبلغ من تشبع أنصار الأديان بتلك العقيدة أن نشأت في الغرب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مذاهب اجتماعية، اصطفت بالصبغة الدينية، وجاهدت تحت راية الدين، رجاء صد تيار الاشتراكية، ووضع حد لنضال الطبقات. وفي مصر، قامت دعوات ترى في الرجوع إلى تعاليم الدين سيلاً إلى تحقيق العدل الاجتماعي.

وفي الحق، فإن الأديان جميعاً، وفي طليعتها الموسوية، والمسيحية، والإسلام، تضع القواعد لحل المسألة الاجتماعية. ففي الإنجيل والتوراة، آيات بينات عن الرسل والأنبياء يصبون اللعنات على رموس التجار الذين يستغلون بؤس الفقراء، والذين يستأثرون بالأرض فيحرمون الناس غلاتها. كما أن فيهما بياناً كثيراً عن واجبات الأغنياء حيال الفقراء. وكذلك تجد فيهما كثيراً مما يمس المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وغير قليل من الأوامر والنواهي الواضحة الصريحة التي تتضامل إلى جانبها، في الشدة والعنف، عبارات الاشتراكيين الذين يزعمون أنهم يحملون علم الثورة، في أوروبا، في العصر الحديث.

وفي القرآن الكريم، آيات مفصلات جاوزت دائرة النظريات الدينية والخلقية المجردة، إلى دائرة الحلول العملية المحددة. وتلك الآيات البينات لا تحض على طعام المسكين، ولا تنهى عن نهر السائل، فحسب، وإنما تقرر أن في أموال الغني حقاً للسائل والمحروم، ثم ترسم، في صراحة وجلال، حدود الزكاة، وتفرضها على الميسور فرضاً، لصالح المعسر حقاً، وتضع في عنق الحاكم تحصيلها من الأغنياء، وتوزعها

على المعوزين . وكذلك يشع نور اشتراكية الدولة من ١٣٦٥ عاماً ، بينما أوربا لم تشهد ضوءها إلا حين تنصف القرن التاسع عشر .

وكان محمد بن عبد الله المثل الأعلى للبر بالفقراء والمساكين ، فعاش عيش الفقراء ، وكان في وسعه أن يتبدى في مظاهر القياصرة والامبراطرة . وبلغ أقصى غاية الحض على البر بالمساكين حين قال عليه صلوات الله في حديثه الشريف : « اللهم أحيى مسكيناً ، وأميتى مسكيناً ، واحشرنى في زمرة المساكين » .

ويذهب رجال الدين ، في الغرب والشرق ، إلى أن العودة الى تعاليم الدين ، تغنى عن تطبيق مبادئ الاشتراكية في مختلف مظاهرها ونزعاتها المتطرفة والمعتدلة ، فتحل المسائل الاقتصادية ، وتقضى على المشكلات الاجتماعية ، وتعيد بناء المجتمع على أسس ثابتة .

وليس من الصعب أن نهتدى الى الأسباب التى هيأت الجو فى الغرب بالأمس ، وتهيؤه فى الشرق اليوم ، إلى ظهور الاشتراكية فى ثوبها الدينى الجديد . فهى ترمى جهرة وعلائية الى مناهضة الاشتراكية مناهضة تشدد كلها أمعنت الاشتراكية فى اعتناق الروح المادية ، وأوغلت فى الثورة على الأديان .

وهناك سبب آخر هو أن الاشتراكية فى أوربا أصبحت بمثابة الدين الجديد . ولها بريق يخطف أبصار السذج والبسطاء . أوليست تعد أشتاعها بالسعادة فى الدنيا ، على حين أن الأديان تعد بها أنصارها فى الآخرة ؟ أوليست تخيل لأتباعها بالجنة على ظهر الأرض ، فى حين أن الأديان تنظر معتقياً بعد البعث والنشور ؟ فكيف إذن يقف رجال الدين ، مكتوفى الأيدى ، معتقلى الألسنة ، أمام هذا الدين الجديد ، فلا ينازعونه نفوس الشعوب التى يوشك أن يتسلط على أهوائها ؟

فى الغرب ، خشى رجال الدين بحق أن يعضوى الناس تحت علم الاشتراكية البراقة . ولقد أثبتت الأيام أن خشيتهم كانت فى محلها . أفلم تدل الإحصاءات الأخيرة على جنوح الأغلبية إلى جانب الاشتراكية ؟

على أننا لانصف رجال الدين ، في أوربا ، اذا قلنا بأن بهم للاشتراكية المستمدة من روح الدين المسيحى ونصوصه ، إنما كان مبعثه مجرد المنافسة للدين الجديد الذى يتجلى فى مظاهر الاشتراكية الملحدة المتطرفة . فلقد كان مبعثه يقظة الضمير المسيحى بعد إغفاءة طويلة والتنبه الى تلك الحقيقة ألا وهى أن رسالتهم فيما يختص بالحياة الآخرة يجب أن لاتنسهم رسالتهم فى الحياة الدنيا . ولم يرض رجال الحكم على رجال الدين بالتأييد . فالغاية واحدة وهى اتخاذ الدين درعاً يحمى النظام الاجتماعى من أن تهب عليه أعاصير المذاهب المتطرفة فتعصف به عصفاً شديداً .

وحرص رجال الدين على أن ينفوا كل شبهة يمكن أن ترقى اليهم ، وكل تهمة قد تتعلق بأذيالهم ، من جراء احتضان رجال الحكم لهم ، فأرسل أحدهم الصيحة عالية مدوية : « يجب أن لا يمر بخاطر أحد أن الكنيسة تقف موقف عسكرى البوليس الذى ينهال على الشعب فى صالح رأس المال . بل على العكس من ذلك ، يجب أن يكون معلوماً أنها تعمل فى صالح الضعفاء ، وفى سبيل الدفاع عنهم » . وإذا لم يكن هذا ما هو كائن ، فانه هو ما يجب أن يكون ، فى كل زمان ومكان ، وفى كل عصر ومصر .

ونرجو أن نقول إن الاشتراكية المسيحية تنبذ مذهب الحريين أو المذهب الفردى الذى اعتنقه الغرب ردحاً طويلاً من الزمن ثم كفر به بعد إيمان . ولكن ليس معنى ذلك أنها ترتدى فى أحضان الدولة ، فان بعضها يدعوا صراحة إلى عدم تدخل الدولة ، ولا معناه أنها تنكر وجود نظام طبيعى ، وكيف تنكره وهى تؤمن بالله خالق كل شيء . ولكنها ترى أن الإنسان قد تردى فى هاوية الخطيئة ، وأنه لا يعبد إلا ذاته ، ولا يقدر إلا مصلحته الذاتية ، فلا مندوحة عن حمله بوسائل القهر إلى وضع مصلحة الجماعة موضع الاعتبار .

وتفترق مذاهب الاشتراكية المشتقة من روح ونصوص الدين المسيحى عن باقى المذاهب الاشتراكية ، وإن كانت تفوقها فى اللعنات الشديدة التى تصبها على

الرأسمالية والنظام الاقتصادى الحاضر ، فى أنها لا تعتقد بأنه يكفى ، لخلق المجتمع الجديد ، أن تغير الأحوال الاقتصادية والبيئة ، بل لابد من تغيير الأفراد أنفسهم ، ولو ذهب الله بهم جميعاً وأتى بخلق جديد لكان خيراً كثيراً . فالعدل الاجتماعى لا يمكن تحقيقه إلا اذا غرست مبادئه فى أعماق القلوب البشرية .

فأما الأوهام التى كان ينثرها جان جاك روسو ذات اليمين وذات الشمال ، فلم يكن لها محقق من الواقع المؤلم القاسى . أولم يقل بأن الانسان يخلق مطبوعاً على الخير ، وأن الحضارة هى التى تفسده حتى تتأصل فى نفسه عناصر الشر ، وأن الخير كل الخير فى العودة إلى الحالة الطبيعية الأولى وبذلك تمحى الشرور والآثام من وجه الأرض ؟ وحذا لو صحت الأحلام . ولعلها كانت أمنية عند إمام الحالمين . ولكن هناك هوة عميقة مظلمة تفصل بين الأمانى الحسان ، والوقائع الدامية . فالإنسان ذئب بالنسبة لأخيه الإنسان ، بل هو أشد ضراوة من الوحوش الضارية . فالضواري لا تأكل بعضها بعضاً من نوع واحد ، حتى الأسماك الكبيرة لا تلتهم الأسماك الصغيرة من نوعها ، والهرة تأكل أولادها شفقة عليهم ، إلا النمر فإنه يقال إنه يأكل أولاده . وإلا الإنسان فإنه يفترس أخاه الإنسان ، ويغتصب ملكه ، ويخرب عشه ، ويدمر حضارته .

وليس من التشاؤم فى شيء أن يقال إن الشر محتلط بلحم الإنسان ودمه . يولد معه فى يوم واحد . فترى الأثرة وحب الذات بدل الإيثار والغيرية ، تتجلى فى الطفل الصغير وهو لا يزال ناعم الأظفار . فاذا شب عن الطوق أصبح له ظفر وناب كما للوحوش الضارية برائن وأنياب . وما أضعف الوازع الأدبى فى نفسه ، وما أقل أثر الوعظ والإرشاد فى روحه . فلا يقلم أظافر الشرفيه إلا سيف العدالة يهوى على رأسه ، وإلا العقوبات تستأصل الشر من نفسه ، أو تحمى المجتمع من آثامه وجرائمه . والقسوة تبرز فى الأطفال الصغار حتى لكأنهم غلاظ الأكباد . وإن أثوابهم تشف عما تحتها من وحشية لإنسان الغابة وهمجيته . والحروب تجعل السكبار يرتدون إلى الهمجية الأولى . والذين يتحدثون عن براءة الطفولة إنما يسبحون فى أجواء الخيال . فالطفولة تنزع إلى الرياء ، وتجنح إلى الكذب ، فى غير مصلحة فى الحالين .

وما أصدق التصوير بريشة لويليه حين رسم صورة الطفولة في كتابه « الإصلاح الاجتماعي » قال : « إن كل جيل ينبت إنما يعادل غزوة من غزوات البربر الصغار . ومتى أخفق الآباء في كبح جماحهم بالتربية فإن الانحطاط يصبح وشيك الوقوع » . ولقد اجتمعت كلمة الأديان جميعاً على أن الانسان نزاع إلى الشر أكثر من الخير . حتى الأديان ، وكلها يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يسخرها لتحقيق أغراضه وإطفاء شهواته . فباسم الدين ارتكبت في أوروبا ، في القرون الوسطى ، أشنع وأبشع المقابح والمناكر ، وتحت ستار الدين مثلت المآسى الدامية التي تحمر لها عيننا الناظر إلى التاريخ . والحروب الدينية خضبت وجه أوروبا بالدماء . ومذبحه سان برتلى حيث نكل بجماعة الهجونوت في فرنسا على شر صور التشكيل إنما ارتكبت تحت راية الدين . والهيورتان طردوا من بريطانيا شرطردة فرحلوا إلى أمريكا بدعوى حماية الدين . ومحاكم التفتيش اقترفت الآثام ، واجترحت الجرائم ، وذبحت العدالة ذبحاً جعل الدماء تقطر من أيدي قضاتها أو على الأصح جلاديهـا كل ذلك باسم الدين وباسم الدين ، والمسيحية من ذلك براء ، مثلت أقطع مجزرة بشرية في التاريخ ، إذ انطرح الغرب على الشرق ، في الحروب الصليبية ، يبتغي تمزيقه بأسنانه وأظافره . وما أقبح أن يجمع الانسان بين الوحشية والرياء ، ففي الحرب العالمية الثانية ، كان يقتل الشيوخ والنساء والأطفال ، ويخرب المدن العامرة ، ويدمر آثار الحضارة تحت ستار الدعوى الكاذبة بأنه إنما يدافع عن المدينة المسيحية .

والاضطهاد الديني في أوروبا إنما ارتكب ضد اليهود والمسيحيين على السواء تحت ستار الدعوى بالدفاع عن المسيحية ، والمسيحية ، وهى دين رحمة ومودة وأخاء بريئة بما يافك الظالمون .

وهل نحن إلا أبناء آدم الذى هبط ومن معه من الجنة إلى الأرض بعضهم لبعض عدو ؟ وهل كان الطوفان إلا ليظهر الأرض من أرجاسها وأدناسها ؟ ثم أفلم يفتك قابيل بأخيه هابيل ؟ أولم يرسل ربك العذاب ألواناً على ثمود وعاد ، وغيرهم من الأاقوام الذين طغوا وبغوا ، وتجبروا في الأرض ، فأهلكهم وأهلك ديارهم كأن لم تكن بالأمس ؟

وكيف لمؤمن أن ينازع في انطباع الانسان على الشر وقد قال الله عز من قائل في محكم تنزيله : قتل الانسان ما أكفره . إن الانسان ليطغى ، أن رآه استغنى . إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوماً جهولاً . خاق الإنسان هلوياً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً . صدق الله العظيم وصدق التصوير والتنزيل .

ومن يوم أن انبثق فجر الحضارة الإنسانية ، وأرسل الله الأنبياء والرسل ، وأنبث الهداة والمرشدين ، وكثر الدعاة والمصلحون ، والدعوة الى الخير قائمة . فأما الرسل ففريق كذبهم الناس وفريق كانوا يقتلون . وأما المصلحون فقد بطشوا بهم في أبشع صور البطش والتكيل .

والشروع في الشرور أو زادت ، والآثام هي الآثام أو تضاعفت ، والجرائم هي الجرائم أو تعددت وتنوعت ، والذائل هي الرذائل أو تفاقمت . فأما الخير فقد قبر أو كاد ، وأما الفضيلة فقد دفت ، وأما المروءة فقد وئدت . وعلى الجملة فإن كل ما اصططح الناس على أنه شرف وكرامة قد عصفت به المادية الجاحدة . ولقد برهنت الحرب العالمية الثانية على أن انسان القرن العشرين لا يفضل انسان الغابة في العصر الحجري .

لقد ذهب الفيلسوف الألماني نيتشه في التشاؤم الى أبعد مدى حين شبه الإنسان بالكلب العقور الذي يجب أن توضع الكمامة على فمه مخافة أن يعقر أفراد المجتمع .

ولا يعادل اغراق روسو في التفاؤل الا اغراق كارل ماركس في التطير . فالأول ينادى بأن الانسان مطبوع على الخير ، والثاني يذهب الى أنه مجبول على الشر . وهل المادية التاريخية الا تجريد للانسان من المثل العليا ، وانغماسه في المصالح الشخصية؟ أولم يقل ماركس إن البطون هي مصدر الانقلابات في التاريخ ، وإن تاريخ الإنسانية هو تاريخ حرب الطبقات ؟ وهل لذلك من معنى الا أن الانسان لا يؤمن في أعماق قلبه بالمثل العليا ، فلا يقدر الحرية ، ولا يؤثر الكرامة ، وإنما هو مادي تحركه المطامع والشهوات التي يريق في سبيلها دمه ؟

بين هذا الاسراف فى التفاؤل والتشاؤم حد يجب أن نقف عنده . فالإنسان مزيج من الخير والشر ، ونفسه ميدان حرب مشبوبة بين الفضائل والردائل ، وتتنازع عوامل مختلفة من الوراثة والبيئة . فهو ليس ملك ولا شيطان . وعلى هذا الاعتبار يجب أن نعامله . فليس فى العالم خير محض ، ولا شر محض ، وإنما هو بين ذلك قواما .

حسن من الأديان جميعاً أن تحت على الإخاء الإنسانى فان لم يتحقق مطلبها فلا أقل من أن تلتطف من قسوة قوانين تنازع البقاء .

وجميل من الأديان كافة أن تدعو إلى المساواة فاذا لم تبلغ هدفها فلا أقل من أن تضيق مسافة الخلف بين الطبقات الاجتماعية .

وبديع من الأديان كلها أن تدعو إلى البر والاحسان ، فاذا لم تصل إلى نحو الشقاء من وجه الأرض ، فلا أقل من أن تخفف من حدته .

ورائع من الأديان طراً أن تؤذن فى الناس بالأخلاق الفاضلة ، فاذا لم يصبح الناس كلهم أخياراً ، فقد يتناقص عدد الاشرار فى العالم .

كل هذا حسن وجميل . على أن للأديان رسالة ينبغى رسم حدودها ومعالمها . كما أن للذهاب الاقتصادية والاجتماعية مهمة تجب الاحاطة بها . فمن صالح المجتمع الإنسانى أن يكون ما لقيصر لقيصر . وما لله لله .

فالأديان رسالة روحية لا يمارى فيها أحد من الناس ، تلك هى علاقة الإنسان بربه . ولو اتكأ عليها رجال الأديان بالحق ، فى الهداية والارشاد لأنتجت خيراً كثيراً للمجتمع الإنسانى .

فالوعظ والارشاد هما أول وسائل الأديان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . على أن البوازع الأدنى ضعيف كل الضعف عن كبج جماع الشرور فى العالم . وللأديان رسالة دنيوية تتمم رسالتها الروحية حتى تتوافر للناس السعادة فى الدارين ، الدنيا والآخرة . فمن ذا الذى يتبرم بالدعوة إلى البر والاحسان ؟ ومن ذا الذى لا يكبر الزكاة فى الاسلام ؟

ولكن هذه ليست المسألة ، وإنما المسألة هي : هل وسائل الأديان كفيّة بحل
المسألة الاجتماعية أم لا بد من تطبيق مبادئ المذاهب الاجتماعية ؟ الجواب ننتزعه
من الوقائع والحقائق .

والوقائع والحقائق تصرخ في وجوهنا البائسة بأن أعمال البر والاحسان مهما
عظمت وتعددت لم تحقق مبادئ العدل الاجتماعي . فهل ما يتجمع من الاكتتابات
الخيرية يكفي لإنشاء مشروع خيرى جليل فضلاً عن إقامة مشروع عمرانى جوهري
يخفف من ويلات البؤس والشقاء ؟

الانسان على العموم لا يفكر إلا في مصلحته الشخصية . والذين يتبرعون
للأعمال الخيرية هم قلة نادرة في المجتمع الانساني حتى ليشار اليهم بالبنان على أنهم
من رجال البر والاحسان . والاحسان في أروع مظاهره إنما تبعثه الاثرة لا الايثار ،
كما يقول الفيلسوف الانجليزى هربرت سبنسر ، فهو يحسن ، لا لأن رؤيا البؤس
تحرك فيه عاطفة الشفقة والرحمة ، بل لأنه يشعر بشيء من الألم في نفسه ، فلا يبغي
تخفيف بؤس البائس بقدر ما يرمى إلى القضاء على الألم في جوانب نفسه .

فاذا اعتمدنا على الاحسان فلا سبيل إلى تحقيق السلام الاجتماعي .
وفوق ذلك فإن الاحسان إهدار لحقوق الانسان فاذا استقر في ذهن الغنى
أن ما يؤخذ منه للفقير إنما هو تبرع مما تجود به نفسه ، لا حق يجب عليه أداءه
وإلا ظل ديناً في عنقه ، قبض الآكثرون أيديهم عن أداء ما يجب عليهم للمجتمع .
فالوضع الصحيح للمسألة هو : يجب فرض ضرائب ، وضرائب تصاعدية على
الأغنياء ، وتخصيلها منهم بكافة الوسائل حتى وسائل الاكراه في صورة الحجز
ونزع الملكية ، ومن مجموع الضرائب المتحصلة تسكف الدولة لكل فرد حداً أدنى
للمعيشة ، وتوفر للمجتمع المستظل برايتها الرخاء المادى والرق المعنوى ، وذلك
كله باسم التضامن الاجتماعى .

ثم إن الاحسان ، فضلاً عن أنه لا يضمن ولا يغنى من جوع ، فإنه إهدار لسكرامة
الانسان . فالحق لا يمكن أن يصطبغ بصبغة الجود والعطاء . وليس سخاء ما هو فرض

واجب الأداء . والضريبة تؤدى للدولة فلا تذلل كبرياءها . فأما البذل والعطاء
للانسان فانه يخلج حياءه ، ويذل كبرياءه . أفلا ينطوى هذا المعنى تحت النصيحة
بأن لا ترى يمين الانسان ماتعطى شماله ؟

سيقولون إن الذى يخرجنا من هذا الحرج هو أن نجعل الاحسان للجمعيات
الخيرية ، وبذلك نصيب كسباً مضاعفاً ، أن لانخرج كرامة الانسان ، وأن ننظم
الاحسان بحيث لا يتجه إلا لمن كان بحاجة اليه ، لا لمن يرمى إلى الاتجار به . ونجيب
بأن هذا ليس الاشتراكية التى تحمل المسألة الاجتماعية . فعلى كثرة الجمعيات الخيرية ،
وتعدد أغراضها ، لم نر أن المجتمع الانسانى ، فى الغرب أو الشرق ، قد تقدم خطوة
واحدة فى سبيل تحقيق العدل الاجتماعى .

وكيف يقبل الناس على الاحسان والأغلبية منهم يعملون بكافة الوسائل على
الهروب من الضرائب المفروضة عليهم كلما وجدوا الى الهروب سبيلاً ، على الرغم من
وسائل القهر التى تملكها الحكومة من الحجز والبيع الجبرى والحبس فى
بعض الحالات ؟

وأخيراً يجب أن يلاحظ أن الأحوال الاقتصادية اليوم تختلف اختلافاً كلياً
عن الأحوال الاقتصادية فى العصور البدائية من آلاف السنين . فما كان بالأمس
عملياً لا يمكن تطبيقه اليوم . فالزكاة النوعية ليست كالضريبة التصاعدية مع وجود
ثروات منقولة تقدر بالملايين . وزكاة العشر قليلة اذا قيست بما تطلبه الحكومة
المصرية اليوم من ضريبة ثلث الايراد اذا زاد على ٢٠,٠٠٠ جنيه . والسلام
الاجتماعى انما تبلغه الدولة بتحقيق مبادئ العدل .

الاستعمار الاقتصادي

تعمل إنجلترا جاهدة على استغلال مصر اقتصادياً ، كما استغلته سياسياً ، فالاستعمار السياسي ، والاستعمار الاقتصادي ، يمشيان جنباً إلى جنب .

في نهاية عام ١٩٤٥ قدمت البعثة التجارية البريطانية إلى مصر ، وغرضها الظاهر السعي إلى توثيق العلاقات التجارية بين البلدين . فأما غرضها الخفي فهو تهيئة الجو الصالح لاستعمار مصر اقتصادياً بعد استعمارها سياسياً .

ومصر بلد بكر . لم تستغل كل موارده بعد ، ولا استثمرت كافة مرافقه . وهي تملك ثروة طائلة ، فوق الأرض ، وتحت الأرض . ومساقط المياه فيها توفر لها الفحم الأبيض الذي يغنيها عن الفحم الأسود ، ويمكن تحويلها إلى قطر صناعي ، إلى جانب أنها قطر زراعي . ولئن كانت غنية فقيرة فتلك إرادة الاستعمار البريطاني ، وإهمال بنيتها إهمالاً يجاور الإجمام .

لمعترض أن يقول : إن من التناقض الصارخ أن يذهب الباحث إلى أن الاستعمار البريطاني يعتمد إفقار مصر بالأمس ، ثم يعمل على تنمية ثروتها اليوم . ولدفع هذا الاعتراض الوجيه في ظاهره ، يكفي أن نسترعي النظر والفكر إلى تطور العقلية الاستعمارية بين الماضي والحاضر .

فقد وجد ، في الماضي ، بين غلاة المستعمرين البريطانيين ، من يدعو قومه ، وهو يستثيرهم إلى فرض استبدادهم على الشعوب المغلوبة على أمرها ، إلى أن لا يدعوا الثمرة تنضج مخافة أن تنفصل عن الشجرة . ولقد طبقوا هذا المبدأ الوحشي على مصر والهند فهبط مستوى المعيشة فيهما إلى الدرك الأسفل .

واليوم تراهم يعدلون عن ذلك المبدأ الهمجي ، إلى استنزاف دماء ضحاياهم ، ذلك بأن مصلحتهم تقضي بأن يسمنوا الفريسة قبل أن يلتهموها .

وإنما أفقر وأمصر ، في الماضي ، ولم يستغلوها لاعتبارين : الأول أنهم وجدوا

في الهند غنيمة تغنيهم عن مصر . والثاني أنهم كانوا يجهلون الثروة المعدنية الكامنة في جوف صحرائها .

لقد أراد نابليون بحملته على مصر أن يتخذ منها نقطة ارتكاز للوثبة على الهند ، وتمزيق الامبراطورية البريطانية في الشرق . ومن ذلك الحين وقعت عين إنجلترا على مصر . فلما أنشئت قناة السويس واعتبرتها الدبلوماسية البريطانية الشريان الحيوى في جسم الامبراطورية أو السلسلة الفقرية لها ، أخذت ترمقها بعين الطمع ، حتى مهد دزرائيلى الطريق إلى ابتلاعها بالاستيلاء على أسهم مصر في القناة . ثم بيتت الجريمة على استعمارها ، فكان الاحتلال البريطانى في عام ١٨٨٢ هو آخر فصل في تلك المأساة الدامية .

وأخذ الاحتلال الانجليزى صبغة الاستعمار السياسى فترة طويلة ولم يتطور إلى استعمار اقتصادى إلا في الزمن الأخير ، ذلك بأن استعباد مصر كان ضروريا لاستعباد الهند .

حقاً لقد بذل الرأسماليون البريطانيون جهود الجبارة لتوسيع زراعة القطن في مصر حتى لقد بلغت مساحة الأرض المنزرعة منه عام ١٩٠٤ أكثر من ربع الزمام لتكون مصر بقرة حلوباً تستدرها معامل لانكشير ، ولكيلا يشكو الغزالون مجاعة قطنية . ولئن كان القطن عماد الثروة المصرية ، فإن اعتماد مصر على صنف واحد قد كبدها خسائر هائلة ، وخاصة بعد ظهور منافسين جدد ، واكتشاف الحرير الصناعى .

وصحيح أن الانجليز أدخلوا شيئاً من التحسين على وسائل الري حتى لقد كانوا يمنون بأنهم أعطوا المصريين الماء والعدالة ! ولكنهم وقفوا في وجه الصناعة وقفة حالت دون إنشائها ، فضلاً عن نموها .

وعلى الرغم من تلك الظواهر والمظاهر ، فقد ظل الاحتلال البريطانى متجهاً وجهة سياسة أكثر منها اقتصادية ، حيناً من الدهر .

ولكن امتصاص دم الشعوب في لحم الاستعمار البريطاني ودمه . ففي سنة ١٨٩٥ قال سيسيل رودز ، وكان من أصحاب الملايين ، بل من ملوك المال ، والرجل الذي تلطخت يده بدم الجريمة في حرب البوير طمعاً في ذهبها : « لقد كنت بالأمس في الطرف الشرقي من لندن ، وشهدت اجتماعاً للعالم المتعطلين ، وأصغيت الى الخطابات الوحشية التي كانت تفيض بصيحات : الخبز ! الخبز ! الخبز ! وفي طريق عودتي الى بيتي كنت أتأمل ذاك المشهد فلم تزدني تأملاتي الا اقتناعاً بأهمية الاستعمار عن كل وقت مضى . وإن أحب الأمانى الى قلبي لهى حل المسألة الاجتماعية فلدى تنقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية دموية ، يجب على ساستنا المستعمرين أن يستولوا على أراض جديدة ليتخذها الزائدون من السكان مقاماً لهم ، ولنحصل على أسواق جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم . فالامبراطورية كما قلت دائماً ، هى مسألة خبز وزبد . فإذا شئتم أن تتفادوا حرباً أهلية فيجب عليكم أن تصبحوا مستعمرين ،

تلك هى صورة الاستعمار البريطانى كما رسمها سيسيل رودز .

ولقد خرجت إنجلترا من الحرب العالمية الثانية مهلهلة مالياً ، كما تشهد بذلك تصريحات رجالها الرسميين ، وتنادى به لجأتهما فى عقد قرض فى أمريكا بفائدة مخفضة بلغ حوالى أربعة مليار دولار تقريباً لبناء مالىتها المتهدمة ، والوفاء بالديون التى تثقل كاهل ميزانيتها .

وفى المؤتمرات التى عقدها الكبار الثلاثة اختمرت فى رؤوسهم فكرة تقسيم العالم ، أو على الأصح إعادة تقسيمه الى مناطق نفوذ سياسية واقتصادية . وأكبر الظن أن الشرق الأوسط كان من نصيب الاستعمار البريطانى . وبعد أن كان الصراع بالأمس ضد الدول المحرومة وهى ألمانيا وإيطاليا واليابان أصبح اليوم بين الدول المتخمة وهى أمريكا وبريطانيا وروسيا .

ويبتغى الاستعمار البريطانى أن يعوض خسائره فى الحرب ويصلح ميزانيته على حساب الأمم التى نكبت بحكمه ، وعلى رأسها مصر . وبعد ربط الجنية المصرى بالجنية

الاسترليني ، بانت مصر في كتلة الاسترليني ، بل باتت مشدودة الى العربة البريطانية مالياً . فجعل الأفضلية لانجلترا في تجارة أمم الكتلة الاسترلينية ، وإيصاد أبوابها في وجه تجارة أمريكا وروسيا ، يصير الاقتصاد المصري تابعاً للاقتصاد البريطاني ، وبعبارة أصرح وأوضح يجعل مصر تابعة لانجلترا اقتصادياً .

ولقد مضى عصر الفتح وانقضى ، وأمسى الغزو السليبي هو الهدف الذي ترمى اليه الدول المستعمرة . والاستعمار السياسي إنما يكون أداة لخدمة الاستعمار الاقتصادي . ولا وجود البتة لاستقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي . ولقد يكون لبعض الأمم كل مظاهر الاستقلال السياسي ، ولكنها تنوء في الواقع تحت أعباء التبعية الاقتصادية ، ذلك بأنها تكون خاضعة اقتصادياً لغيرها من الدول .

ويملك الاستعمار البريطاني من أساليب التويه الشيء الكثير . فتراه يلوح بخيال من الرفاهية ، وسراب من الحرية السياسية ، رجاء أن يظفر بخديعة ضحاياه ورضاه ، بدعوى أنه قد وفر لها الخبز والحرية .

ومع إجلالنا لرجال اللجنة البريطانية الذين أوفدتهم بلادهم إلى مصر ، ورغم إكبارنا لوطنيتهم التي طوعت لهم خدمة بريطانيا ولو على حساب مصر ، فقد قلنا إن مهمتهم السلبية ، في ظاهرها الرحمة ، وفي باطنها العذاب . وإن لم يكن في جعبتهم خبز وحرية ، فقد كان فيها سلاسل وأغلال .

ولقد صدقت الأيام وجهة نظرنا . فانجلترا تعمل بكافة الوسائل على الاستئثار بالسوق المصرية ، وتضرب حولها سوراً حديدياً لتحول بينها وبين الاتجار أو التعامل مع الدول الأخرى . وهذا الحصار الاقتصادي المضروب نطاقه حول مصر يحمل كثيراً من التبعة في تلك الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعانيها البلاد .

واختلفت اللجنة التجارية مع لجنة ملتر شكلاً ، واتفقت معها موضوعاً . فهذه رمت إلى ضرب الاستعمار الاقتصادي على مصر ، كما قصدت تلك إلى فرض الاستعمار السياسي عليها من قبل .

لقد كنا نرحب بهجرة رموس الأموال البريطانية إلى مصر لولا أن ذلك يجعل الاحتلال مضاعفاً .

وصحيح أن أعباء العيش أصبحت تثقل كاهل طبقة العمال والطبقة المتوسطة في إنجلترا ، على السواء ، فأصبحت الإضرابات تزلزل كيان النظام السياسى والاقتصادى وأن واجب الدولة البريطانية يقضى بإيجاد عمل للعمال المتعطلين ، والبحث عن صمامة أمان فى الخارج . ولكن ذلك لا يكون على حساب مصر التى انخفض مستوى المعيشة فيها ، بفضل الاستعمار البريطانى ، إلى حد ينذر بفناء شعب النيل . تسعى إنجلترا إلى جعل مصر مستعمرة تجارية بريطانية رغم مظاهر الاستقلال الخارجية .

وفى الواقع ، فإن مرامى الاستعمار الاقتصادى لاتعارض إطلاقاً مع مظاهر الاستقلال السياسى . فلقد كانت أمريكا الجنوبية ، وخاصة الأرجنتين ، معتمدة كل الاعتماد على لندن مالياً . إلى حد أن تعتبر مستعمرة تجارية بريطانية . وفى عام ١٩٠٩ قدر رأس المال البريطانى المستخدم فى الأرجنتين بمبلغ ٨,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك حتى لم يكن من الصعب تصور الروابط الوثيقة التى تربط بين رأس المال البريطانى وحليفته الدبلوماسية من جانب ، وبين الاستقرارية ورجال المال والأعمال فى الأرجنتين من جانب آخر .

وتقدم لنا البرتغال مثالا آخر للتبعية المالية والدبلوماسية المصحوبة بالاستقلال السياسى . فليس من ينكر أن البرتغال دولة مستقلة ذات سيادة . ولكنها فى الواقع ظلت طوال قرنين كاملين ترح تحت أعباء الحماية البريطانية . ولقد ظللت بريطانيا البرتغال ومستعمراتها بحمايتها ، رجاء أن تقوى مركزها فى صراعها ضد خصومها من الأسبان والفرنسيين . وفى مقابل تلك الحماية المقنعة ، ظفرت إنجلترا بمزايا تجارية سافرة لا يستهان بها . فلها الأفضلية فى استيراد البضائع منها ، وعلى البرتغال أن تفتح أبوابها ، وأبواب مستعمراتها ، لهجرة رموس الأموال البريطانية . يضاف الى كل أولئك استخدام إنجلترا لشعور البرتغال وجزرها وأسلاكها

البرقية . وما من شك في أن هذا الطراز من الروابط ، قد وجد ، في كل زمان ومكان ، بين الدول الكبيرة والصغيرة . ولكن تلك الروابط في عصر الاستعمار الرأسمالى قد أصبحت القاعدة المألوفة التى درجت عليها الدول الاستعمارية ، وفي طبيعتها بريطانيا ، والخططة المرسومة لتقسيم العالم اقتصادياً وسياسياً ، وحلقة في السلسلة التى أعدها رأس المال العالمى ، لتكبييل العالم وإخضاعه لسلطانه .

وما عسى أن يكون هدف إنجلترا إلا أن تؤكد تبعية مصر لها اقتصادياً ؟ أو لم تحاول أن تعقد معها معاهدة تجارية تجعل مركز مصر منها كمرکز البرتغال ؟ أو لم يتحدثوا ، مراراً وتكراراً ، عن وضع معاهدة إقامة ؟ أفلا يبدئون ويعيدون في وجوب قصر الاستيراد على إنجلترا ؟ أفلم يتكلموا عن وساطة إنجلترا في كافة حركات التصدير من مصر ؟ أفلا يصورون رموس الأموال البريطانية التى يوشك طوفانها أن يطغى على مصر ؟ أفلم يلجأوا ، غير مرة ، برغبة إنجلترا في استخدام ثغر الاسكندرية ؟ أو لم يجهروا ، في غير موقف إلى أن بريطانيا ترغب في الاستيلاء على المطارات المصرية ؟ .

وهل المشاركة إلا الاستعمار الاقتصادى الصريح ؟

وهل الدفاع المشترك إلا الحماية السافرة ؟

وماذا ، بعد هذه الصورة السوداء القائمة للاستعمار الاقتصادى ، تكون الضرورة للاستعمار السياسى ؟ أستغفر الله ، بل ماذا ، بعد هذا الاستعباد الاقتصادى ، يبقى من رسم الاستقلال السياسى الوهمى ، وخياله المتلاشى ؟

وإذا أصبحت مصر مستعمرة تجارية بريطانية فلاخير في الجلاء ووحدة النيل . فلا معنى لجلاء يحل محله احتلال اقتصادى ، ولا جدوى في وحدة لا تكون إلا وحدة في العبودية المالية .

إن السياسة الاستعمارية البريطانية تعمل جاهدة لضرب الحصر الاقتصادى وفرض النطاق الصحى المالى على مصر . فهى تريد أن تستورد مصر حاجتها من إنجلترا دون أمريكا وروسيا وغيرهما من بلاد العالم ، وأن يكون التصدير للسوانى

ذلك أصبح ميسراً بعد عقد القرض البريطاني في أمريكا .

ولقد قال العليمون ببواطن الأمور في أمريكا ، لو أن مصر تقدمت إلى الاشتراك في المفاوضات الدائرة بين أمريكا وإنجلترا بشأن عقد قرض ، لاستطاعت أن تسوى دينها على إنجلترا على أساس التنازل عن ١٠ ٪ منه وتقاضى ٤٥ ٪ مقسماً على آجال ، أو سندات حرب ، واستلام مقدار ٤٥ ٪ الباقية دولارات نقدية ، وبسليم تلك العملة المنجزة تستطيع أن تقيم التعامل مع أمريكا على أساس متين . وعسى أن ما فاتنا إبان المفاوضات بين أمريكا وإنجلترا لا يفوتنا بعد تمام عقد القرض فنسوى ديوننا على إنجلترا ونحصل على العملة الصعبة لإمكان إقامة التبادل مع أمريكا على قواعد ثابتة .

ولكن أفي لمصر هذا ووزاراتنا المتعاقبة مشغولة بالهدم دون البناء ، أو بهدم خصومها السياسيين ، وشد بنائها المتداعي ، والذين يلون الوزارة منا يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن من يحلل عليه غضب الانجليز فقد هوى ، والذين يتولون أمورنا ينظرون بعين إنجلترا ، فلا يرون في العالم غيرها من الدول ، ولقد نشأوا على عبادة الأقوياء حتى ليقدموا مصالح الوطن قرباناً لهم .

قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت مصالح أمريكا في الشرق الأوسط قاصرة على المسائل الثقافية ، وعلى قسط ضئيل من التجارة . ولكن الحرب ، وإزجاء المعونة لإنجلترا بالاعارة والتأجير ، وإرسال المواد والعتاد إلى روسيا عبر إيران ، كل أولئك قد فتح أعين الأمريكيين على ثروة الشرق الأوسط وضرورة استغلالها . وإن كان قد بدا على أمريكا ، في بعض الوقت ، أنها تعتزم الانسحاب من الشرق الأوسط ، تفادياً من التصادم مع إنجلترا وروسيا ، ذلك الصدام الذي يمكن أن تثيره المنازعات السياسية والاقتصادية . ولقد كان مثار الحرب العالمية الثانية الاضطراب على المواد الخام ، لا المبادئ السياسية ، والمذاهب الاقتصادية ، والعقائد الاجتماعية ، ولكن يبدو جلياً أن أمريكا آثرت أخيراً البقاء في الشرق الأوسط ، تمشياً مع المثل القائل : إن من يتذوق ماء النيل مرة واحدة ، يعود للشرب منه لا محالة .

ولأن سياسة البترول هي التي توجه الدول في المستقبل . وما يشهده العالم اليوم من مظاهر القلق والاضطراب في إيران ، ليس إلا معركة تحت الأرض تدور رحاها بين أمريكا وانجلترا من جانب ، وروسيا من جانب آخر ، ومثار تلك الحرب الخفية التي قد تصبح يوماً ما عليّة هو البترول الإيراني . وسيظل الشرق الأوسط بأمره مسرحاً للنضال بين المطامع الاستعمارية المتنازعة ، وعلى مصر أن تستغل هذا النضال لتظهر باستقلالها السياسي والاقتصادي معاً .

* * *

من المصلحة الحيوية لمصر أن لا تنقيد مع انجلترا بمعاهدات اقتصادية تربط حاضرها ومستقبلها . ومن الخير لنا ، في تلك الصورة ، أن نولى وجوهنا شطر أمريكا ، لننشئ معها روابط اقتصادية بريئة ، لآتمس استقلالنا السياسي بحال . وفي هذه الحالة ، لسنأ نؤثر أمريكا على انجلترا ، حباً في الإيثار ، ولكن ضناً باستقلالنا السياسي أن ينهك ، وحرصاً على استقلالنا الاقتصادي أن تمتد إليه يد الهدم والاستغلال .

وهل يمارى أحد في أن لبريطانيا مطامع سياسية واستعمارية في مصر ؟ فهي تريد أن تحتفظ بمصر ، تحتفظ بأثمن جوهرة في تاجها ، وهي الهند . وتبتغى أن تستنزف آخر قطرة من دمائنا ، عسى أن تقيم بناءها الاقتصادي المتداعى . وعلى الرغم من تضافر الأدلة على أن الاستعمار هو مثار الحروب في العالم ، وعلى الرغم من وبلاات المجزرة البشرية الأخيرة ، فإن بريطانيا لم تبرأ من داء الاستعمار .

فأما أمريكا ، فلم تظهر لها ، إلى الآن على الأقل ، أطماع ميساسية أو استعمارية في مصر أو في غيرها من بلاد الشرق الأوسط . وكل الذي تبغيه أن تروج تجارتها وصناعاتها في ربوع تلك البلاد . وثقة منها بقوتها العسكرية الحارقة ، وإيماناً بقدرتها الصناعية الهائلة ، وتقدمها العلى الرائع ، تراها لاتخشى مزاحمة أو منافسة ، وترى لأن تسكون مع غيرها من الدول ، على قدم المساواة ، في التنافس الحر المشروع . ولعل تلك الاعترافات المتقدمة تلقى كثيراً من الضوء على لطفة انجلترا ، في كل

حين ، لأن تربط مصر بمعاهدة تجارية ، فهي تشعر من نفسها بالعجز عن التغلب على المنافسة الأمريكية في ميدان التجارة والصناعة ، فتريد أن تظهر عليها بطرق ملتوية ، وأخرى غير مشروعة ، ولو دامت استقلال مصر السياسى والاقتصادى تحت قدميها ، مادامت روح الاثرة والاستثمار المنتشع بها الاستعمار البريطانى ، تملى عليه أن يستأثر بأسواق مصر والشرق الأوسط جميعاً ، ويوصد أبوابها فى وجه الاقتصاد الأمريكى ، بالتفضيل التجارى تارة ، والحواجز الجمركية طوراً ، والاتفاقات التجارية المانعة مرة أخرى . فالمستعمرون البريطانيون يدينون بمبدأ الأناية المتحجرة فينادون : وبعدنا الطوفان !

وليس إلى الموازنة بين مركز أمريكا وانجلترا الاقتصادى من سبيل . فالإنتاج الأمريكى يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى بمراحل ، لذلك نرى أمريكا تعمل على توسيع دائرة التصدير إلى الخارج ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . فأما الإنتاج البريطانى فلا يكاد يفي بحاجة الاستهلاك المحلى . وانجلترا تلتهم المواد الغذائية ، والمواد الخام من الخارج ، لأن جزيرتها الصخرية ترضى عليها بالرزق . وبعد الحرب العالمية الثانية اختل ميزانها التجارى أيما اختلال ، فلا مندوحة عن زيادة الصادرات حتى تجد ما تستبدل به الواردات وإلا فهي هالكة لا محالة ، فلا عجب أن يكون شعار الإنجليز الذى يدوى اليوم فى جوانب العالم : إما أن نصدر وإما أن نموت !

فأنت ترى من أفواه الإنجليز أنفسهم أن مسألة التصدير هى مسألة حياة أو موت بالنسبة لانجلترا فى حين أنها لاتعدو أن تكون مصلحة اقتصادية بالنسبة لأمريكا ، ففي ترويج التجارة وازدهار الصناعة ، قضاء على البطالة بين صفوف العمال المتعطلين وينبغى لنا ، نحن المصريين ، أن لانسقط تلك الموازنة من حسابنا ، فحرام بل إجرام أن نتورط مع انجلترا فى اتفاقات تجارية تمسكها من رقابنا ، وغفلة سياسية واقتصادية مطبقة أن لاثبت الروابط الاقتصادية بيننا وبين أمريكا ، فنأمن جانب العدوان على استقلالنا ، ونستغل مرافقنا الحيوية على خير وجوه الاستغلال ، ونزوج تجارتنا ، ونعش صناعتنا ، على صورة تكفل لنا رفع مستوى معيشة المصرى إلى الحد اللائق به كموطن وكنسان .

لا سيبل إلى مصر للنجاة من شباك الاستعمار الاقتصادى البريطانى الذى يتهدها إلا أن تتحاشى التقيد مع انجلترا بأية معاهدة تجارية، وأن تقدم المسألة السياسية على المسألة الاقتصادية، وتسعى إلى الخلاص من أسر السكتلة الأسترلينية، وتنشد الحصول على الدولار بتحقيق ديونها على انجلترا، وبذلك يتاح لها التعامل مع الأمريكان فتنتعش صادراتها ووارداتها معاً.

لقد أيقظت الحرب العالمية الثانية الوعى التجارى الخارجى فى أمريكا. ولتلك البقطة عوامل شتى. فلقد زاد الإنتاج، إبان الحرب، زيادة هائلة، حتى تخطى حاجات الاستهلاك المحلى بمراحل. ولحت أمريكا فى الآفاق ميادين اقتصادية لا تزال بكراً. ولم يعد ارتفاع الأجور، ولا تكاليف الإنتاج، حواجز منيعة فى وجه التصدير إلى الخارج، وبات الصانع الأمريكى على ثقة بالقدرة على التغلب على أية منافسة تبدو فى الأفق، سواء أكان ذلك من جهة الثمن أم من جهة الصنف. ولقد خفت حدة التنافس بعد أن وضعت الحرب أوزارها. ولسوف تمضى أعوام قبل أن يعاد بناء ألمانيا الصناعى. بل أكبر الظن أن تفرض عليها الأمم المتحدة من القيود ما يخرجها من ميدان التزاحم التجارى والاقتصادى إلى أمد بعيد. وتحملت فرنسا من الخسائر الفادحة ما يعجزها، سنين عديدة، عن إنتاج أكثر مما يسد حاجة الاستهلاك المحلى. وتكاد تلك الصورة تنطبق على روسيا التى أزلت بها الحرب كثيراً من مظاهر الخراب والدمار، والتى لها قدرة خارقة على استهلاك كل ما تنتجه مصانعها. وقذفت الهزيمة العسكرية باليابان خارج دائرة الاقتصاد العالمى سنوات عديدة. فأما الصين والهند فلا يكاد يحسب لها حساب فى مضمار الاقتصاد العالمى. فعلى الرغم من أنهما تملسان موارد بشرية، وموارد طبيعية، لا حـد لها، فإنهما تعوزهما الفنون الميكانيكية الرفيعة، والأيدى الصناعية التى تنتج ما يحتاجه العالم من أدوات.

وإذن فلن يبقى، فى ميدان الاقتصاد العالمى، إلا أمريكا وانجلترا وجهاً لوجه. ويقول الأمريكيون، مجاملة، أوتسكيناً لثائرة المخاوف، أن العالم كفيل بامتصاص ما يفيض عن حاجة انجلترا وأمريكا. ولسكنهم، فى الواقع واثقون كل الثقة، من

القضاء على المنافسة البريطانية آخر الأمر ، والانفراد بالسيادة الاقتصادية ، على العالم ، نظراً إلى تفوقهم الفنى على الانجليز ، ولأن المواد الخام فى متناول أيديهم . يضاف إلى ذلك أن بأيديهم سلاحاً ماضياً يشهرونه فى وجوه الانجليز ، فيحملونهم على التسليم بالمنافسة المشروعة التى هم مهزومون فى ميدانها السلى لا محالة ، ذلك هو سلاح الدين .

إن حلم الأمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس أبداً لا يزال يطوف بخيال الانجليز ، والأمبراطورية وليدة الاستعمار . والاستعمار منشأ الطفيلية والاستغلال ، يمد يده المجرمة إلى الصناعات الوليدة فيقتلها فى مهدها . ذلك بأنه يكره أن يرى بلدأ من ضحاياه ينقلب من قطر زراعى إلى قطر صناعى ، أو يجمع بين الاثنين ، إذ أن الصناعة خطوة موفقة فى سبيل التحرير السياسى والاقتصادى معاً . ويضعف الاستعمار من جرائمه باحتكار أسواق المناطق الأخرى .

ولئن كان الاستعمار البريطانى يحد بتصدير المواد المصنوعة ، فإنه يضمن كل الضن بتصدير طريقة صنعها ، ذلك بأنه يقف حجر عثرة فى طريق التقدم الصناعى ، ويشعر أن زوال سلطانه رهين بيقظة الوعى الفنى فى الأمم التى نكبت بحكمه . ولعل ذلك هو السر فى فرض رقابة سياسية شديدة على كافة أنحاء الامبراطورية ، والعلة فى أن الاستعمار السياسى والاستعمار الاقتصادى يمشيان جنباً إلى جنب .

لقد وقف الاستعمار البريطانى فى وجه تقدمنا الصناعى ، ردحاً طويلاً من الزمن . فكانت روح مانشستر وليفربول الخبيثة الشريرة تقتل مصانع النسيج المصرية فى مهدها . وهذا هو مشروع كهربة خزان أسوان الذى يطوع لنا استنباط السهام والحديد يجر ذيله منذ عام ١٩١٢ ، ولسنا ندرى متى يرى الضوء . ولكن الذى ندرى أنه لا يزال يغط فى نوم عميق فى أضاير الوزارات المصرية المتعاقبة لأن برمنجهام تنظر بالنظر الشرير إلى أسوان .

وهذه مرافقنا لا تزال بكرأ . وتلك ثروتنا المعدنية ما برحت كامنة فى جوف الأرض . وذلك شعب النيل فريسة للفقر والمرض والجهل . وهذه انجلترا تحاول بكافة الوسائل أن تغل أيدينا عن التعامل مع أمريكا ،

فتحررنا ثمرات الاستقلال الاقتصادى والسياسى معاً .

إن من أقدم الواجبات الوطنية أن يرقب المرصد السياسى المصرى جو السياسة الدولية . ومن حق مصر ، على نفسها ، وعلى قضيتها السياسية والاقتصادية أن تكون عينها على واشنطن وموسكو ، كما هى على لندن . ومن الخير للقضية الوطنية أن نوسع أفقها ، فنخرج بها من مأزق السكسونية إلى رحاب الدولية .

إن الاستعمار الاقتصادى البريطانى عامل من أهم العوامل فى وجود كثرة ساحقة من المعدمين فى مصر . فلا سبيل إلى مكافحة الفقر إلا بمكافحة هذا الاستعمار الاقتصادى . وإذا كان يرتكز على الاحتلال العسكرى والاحتلال السياسى فلا مندوحة لنا عن تقديم المسألة السياسية ، فظفرنا بحريتنا السياسية يستتبع حتماً ظفرنا بحريتنا الاقتصادية التى تتيح لنا أكبر قسط من الرفاهية ، وأعظم نصيب من التقدم المعنوى ، وبذلك نمحو من صحيفة مصر وجود المعدمين جسماً وعقلاً ، ونشيد على أقوى الدعائم صرح السلام الاجتماعى .

اشتراكية الدولة

كان الشعور السائد ، في فجر القرن التاسع عشر في أوروبا ، هو النفور من تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية ، والحماس البالغ للمذهب الفردى الذى يهتف بالحرية الاقتصادية ، وروح المبادأة عند الأفراد .

وآذنت شمس القرن التاسع عشر بالغروب وسط عاصفة من المطالبة بالتدخل الحكومى فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .

وهكذا انقلب التفكير الغربى من النقيض إلى النقيض . فمن حرية لا تعرف حدوداً ، إلى تقييد زاده غلاة الاشتراكيين قيوداً . ومن حماس بالغ لمذهب الحريين ، إلى حماس أبلغ لمبدأ اشتراكية الدولة .

وفى كل أمة من أمم الغرب ، ما برح عدد الكتاب والباحثين الذين يؤذنون فى الناس بضرورة التدخل الحكومى يزداد حتى أصبحوا يؤلفون الأغلبية التى لا ترقى إليها الشكوك . ولقد خيل إلى البعض أن هذا الانقلاب فى رأى قد بلغ من الخطورة حداً يجعله يتسامى إلى مستوى المذاهب الاقتصادية والاجتماعية التى ينبغى أن توضع مواضع الاعتبار . واختلفوا فى الثوب الذى يخلعونه عليه . ففى ألمانيا دعوه اشتراكية الدولة ، وفى فرنسا أضفوا عليه ثوب التدخل الحكومى .

وفى الحق ، فلسنا يازاء نظام اقتصادى يتمشى مع العرف المألوف ، وإنما نحن حيال فكرة سياسية عملية يوحى بها الموقف فى العالم . فمسألة رسم الحدود للتدخل الحكومى فى أمور الاتساج ، وتوزيع الثروة ، هى فى رأس مسائل السياسة الاقتصادية العامة . وهى أدنى إلى الشؤون السياسية والاجتماعية ، منها الى المسائل العلية . وتختلف وجهات النظر بالنسبة اليها تبعاً للاختلاف فى تقدير المصلحة العامة ، وفى الثقة التى توحى بها طبيعة الحكومة ونوعها فى كل عصر ومصر وما من شك فى أن مسألة التدخل الحكومى سوف تظل مثار جدل عنيف طالما كان هناك مجتمع وحكومة ، وأغنياء وفقراء ، وأقوياء وضعفاء ، وجناة ومجنى عليهم .

وإنما لقيت اشتراكية الدولة كل هذا الترحيب في الغرب لأنها تخرج إلى الاعتدال ، وإلى الروح العمل ، وتوفق بين الأغراض المتباينة ، فهي تحترم الملكية الخاصة ، وتبقى عليها ، ولكنها لا تقف مكتوفة اليدين أمام المظالم الاجتماعية . وهي تقف موقفاً وسطاً بين الاسراف في الحرية التي قد تفضي إلى الفوضى ، والاسراف في التقييد الذي قد يجر إلى العبودية .

إن الذين تولوا الدفاع عن المذهب الفردي بجرارة إنما نظروا إليه من الزاوية الاقتصادية دون غيرها . فاعتبروا أن المصلحة الذاتية التي تحفز الأفراد إلى الإنتاج ، والتنافس الحر الذي يدعوهم إلى التفوق والإجادة ، هما الدعامتان اللتان يقوم عليهما التقدم الإنساني . ولذلك آثروا روح الابتكار لدى الأفراد ، على روح الجود لدى الحكومات .

وانقلب دعاة المذهب الفردي من الدفاع عنه إلى الهجوم على مذهب التدخل الحكومي . فلو حوا بشمرات الحرية الاقتصادية ، وبركات الحرية السياسية . وقالوا إن الذي يميز الحكومة ليس هو أنها تمثل مصلحة المجموع ، وإنما هو أنها تشخص الإكراه ، فأما الأفراد فيمثالون الحرية ، وإذن فتغليب العمل الحكومي على العمل الفردي إنما هو انتصار للقوة على الحرية ، فمن الواجب نبذه ، وإقصاؤه عن برامج الشعوب الحرة .

ويدفع أنصار اشتراكية الدولة تلك الحجج البراقة بأنهم حين يفرغون إلى الدولة لتضع قواعد الإصلاح الاجتماعي ، ويستصرخون ضميرها لتمحو صحيفة المظالم الاجتماعية ، لا يعنون الحكومة الطاغية المستبدة المتأخرة التي تفكر برأس الماضي ، وإنما يقصدون الحكومة الدستورية الحرة الديمقراطية التقدمية التي تتمشي مع روح العصر الذي تعيش فيه .

وحتى أشد غلاة مذهب الحريين لا يضيق دائرة اختصاصات الحكومة ، فيقصرها على كفالة الأمن في الداخل والخارج ، بل يرى توسيعها حتى تشمل الأعمال والنظم العامة التي يعجز الفرد أو الأفراد عن القيام بها أو لا يجدون مصلحة لهم في ذلك .

على أن أشباع المذهب الفردى يتفاملون تفاؤلاً يكاد يجاور سذاجة الأطفال ،
وفى كل حال يتناقض تناقضاً صارخاً مع الواقع الملبوس . فهم يزعمون أن المصالح
الشخصية والمصالح العامة تتشابه تشابهاً طبيعياً ولا تتعارض بحال من الأحوال .
وهم يذهبون إلى أن المنافسة تهبط بأثمان الحاجيات إلى مستوى تكاليف الإنتاج .
وهم يقولون إن العرض والطلب يلتقيان بحركة آلية لا دخل للسلطات فيها ، تخضع
للقوانين الاقتصادية الثابتة ، كما يخضع السكون للنواميس الطبيعية ، وكما تشرق
الشمس من المشرق وتغرب في المغرب !

ولسكن لا يلبث الاشتراكى أن يبرزوا حتى يصبوا ماءً بارداً على ذلك
الحماس المصطنع أو الملتهب فى أفواه وأقلام جماعة الاقتصاد الرسمى . فما من منصف
له عينان للنظر وأذنان للسمع إلا ويعترف بأضرار وضحايا ما يسمونه التنافس الحر .
وهل يعنى هذا التنافس المزعوم الموهوم إلا جعل الضعيف تحت رحمة القوى ؟
وكيف نبارك التنافس بين صاحب رأس المال والفقير المعدم ، والمتعلم والجاهل ،
وتلك معركة يعرف مقدماً من المهزوم فيها لا محالة ؟ وأين تكافؤ الفرص ، وتزويد
كل فرد فى الدولة بقسط من رأس المال ، ونصيب من العلم ، حتى نرحب بالمنافسة
الحرّة ، ونحجب مطلع العدل الاجتماعى ؟

وكيف تطوع للاقتصاديين ضمائرهم أن يتحدثوا عن التوافق بين المصالح الفردية ،
والمصالح الجماعية ، والسوق السوداء إبان الحرب تقنع من يريد أن يقتنع أن
الأغلبية الساحقة الماحقة من التجار ، ومن رجال المال والأعمال ، تتجر بيئوس
الشعب ، أو تؤثر مصالحها الذاتية حتى على المصلحة العليا للدولة ؟

إن الفرد لا يجرى إلا وراء الفائدة العاجلة . فأما الدولة الصالحة فتجعل رائدها
تحقيق المصالح الدائمة لمجموع الشعب .

حتى سنيورات مل ، وهو فى طبيعة الحريين ، اعترف بوجود التناقض بين
المصلحة الشخصية والمصلحة العامة فى أغلب الأحيان ، ومن أجل ذلك برر التدخل
الحكوى ولم يحفل أمام اعتراضات الاقتصاديين .

إن الدولة يجب أن تتدخل كلما دعتها المصلحة العامة الى هذا التدخل . ذلك هو المبدأ الذى ينبغى أن تسير على هده كافة الحكومات العصرية المستنيرة ، فاذا رأت أن شيوع الفقر والمرض والجهل يهدد السلام الاجتماعى أقدمت على التدخل للقضاء على عوامل التقلقل ، واذا وجدت أن الخلافات بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال تزعزع الطمأنينة العامة لم تحجم عن التدخل حتى لا يظلم رأس المال العمل ، ولا يعتدى العمل على رأس المال . وإذا وجدت طائفة تعسف طائفة أخرى ، أو طبقة تغط حقوق طبقة أخرى ، لم تتردد عن التدخل لشر الحق إلى نصابه وتقضى على المظالم الاجتماعية .

وهل فرض الضريبة التصاعدية ، وإصدار التشريعات الاجتماعية ، المختلفة فمن تأمينات ضد الحوادث والبطالة والعجز والمرض والوفاة ، تساهم فيها الدولة ورأس المال والعمل ، إلى إنشاء النقابات ، ووضع قانون عقد العمل الفردى وعقد العمل المشترك ، الى مكافحة التعلطل ، إلى انشاء المشروعات العمرانية ، إلى تأسيس المعامل والمصانع إلا مظاهر الاشتراكية الدولية التى سادت أوروبا فى العصر الأخير ؟ وماذا فى انجلترا إلا اشتراكية الدولة فى أجلى مظاهرها وأسنى معانيها ؟ أو لم تجعل بعض المرافق العامة ملكاً للدولة ؟ أو لا تمشى فى طريق التعميم ؟ أو لم تصدر طائفة من التشريعات الاجتماعية التى ترمى إلى تحسين حالة العمال بصفة خاصة ، وحالة الطبقات الفقيرة بصفة عامة ؟ أفلا تنشئ مساكن للعمال ؟ أفلا تتدخل كلما رأت طبقة تعدو على مصالح طبقة أخرى ؟ فاذا على مصر ، وهى تتخذ انجلترا مثالا يحتذى ، أن نخذو حذوها فى الأخذ تدريجياً بمبدأ اشتراكية الدولة ؟

فى العصر الحديث ، اتسعت دائرة المهام الملقاة على عاتق الدولة اتساعاً يتفق مع التطور الفكرى والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم . فلقد طلق الباحثون فكرة « الدولة البوليسية » التى تقصر همها على دفع كل غارة خارجية ، وحفظ الأمن فى الداخل ، وتوزيع العدل بين الناس . ولقد مضى وانقضى ذلك الزمان الذى كان ينظر فيه الى الدولة على أنها مجرد « عسكرى بوليس » لا يحسن الا استعمال البندقية والهرأوة ، وأصبحت الدولة الاشتراكية العصرية تطالب بأن تقضى على المظالم

الاجتماعية وتحقق لجميع المستظلين برأيها أكبر قسط من الرفاهية والرقى الأدبي ، فالمعدم يجب أن يجد حداً أدنى لمعيشته ، والمتعطل يجب أن يجد عملاً منتجاً ، والجاهل يجب أن يجد تعليماً كافياً ، والمريض يجب أن يجد دواءً لعلته ، وهذا وإلا كانت الدولة غير جديرة بهذا اللقب ، لأنها لا تسمو إلى مستوى الدول العصرية .

سيقولون ، ولكن اشتراكية الدولة تعصف بالحرية وهى أعلى ما يحرص الإنسان عليه . والذين يثيرون هذه المخاوف هم الذين يفهمون من الحرية ، أنها حرية الأقوياء فى أن يسحقوا الضعفاء .

وقد يعترض المرجفون بأن اشتراكية الدولة تخلق جيشاً من الموظفين الذين يأخذون على عاتقهم تنفيذ المهام الموكولة اليها ، وبذلك يحشم كابوس البيروقراطية الجالحة على صدر الشعب بما يستتبع من أثقال حرية الأفراد بالقيود المنوعة ، وما يجر من روتين يقضى إلى بطلان الإجراءات ، وتعقيدها ، وكثرة نفقاتها ، يضاف إلى ذلك كله تعطيل حركة الإصلاح . والذين يثيرون هذا الاعتراض تتراءى أمام مخيلاتهم الحكومة الطالحة لا الحكومة الصالحة . فهو مغرر للحكومة العاجزة ، وليس بمطعن لمبدأ اشتراكية الدولة فى ذاته . فالحكومة الصالحة تحكم لصالح المحكومين لا الحاكمين . فأما الحكومة الطالحة فتستغل الشعب فى أسوأ صور الاستغلال . والأولى تصور الحكم على أنه أعباء وتبعات ، فأما الثانية فتأخذ على أنه مغنم وأسلاب . وفى الأولى ، من رأس الدولة ، إلى أصغر موظف ، يكون شعار التضحية الذى يهتف مع فريدريك الأكبر : « أنا أول خادم للدولة » ، إيماناً بالسيادة الشعبية ، وفى الثانية من قاعدة الهرم إلى قمته يعتقد الحاكمون أنهم سادة الشعب ، لا خدامه ، فينادون بما كان ينادى به لويس الرابع عشر « الدولة هى أنا » ، وعلى الجملة فإن الدولة الاشتراكية تجعل همها خدمة الشعب وإصلاح حاله ، فى حين أن الحكومة البيروقراطية تجعل ديدنها تسويد الطبقة الحاكمة .

إن جماعة الحريين يشفقون من الحكومات إطلاقاً ، ومن النتائج التعسة التى يجر إليها تدخلها فى الشؤون الاقتصادية عامة . وأسرف بعضهم فحراً بأن الحكومات ،

أياً كان نوعها ، حرة أو مطلقة ، ديمقراطية أو أرستقراطية ، دستورية أو مقيدة ، رأسمالية أو اشتراكية ، هي شر محض ، وبذلك يجب أن يكون تدخلها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية في أضيق نطاق ممكن . وتلطف بعضهم في التعبير فقال إن الحكومات شر لا بد منه ، ثم خلس الى نفس النتيجة التي خلس اليها صاحبه المسرف في التطير فنادى بوجوب حصر مهام الدولة في أصغر حيز مستطاع فلا تتدخل إلا عند الضرورة القصوى . وعندنا أن هذا الشعور العدائي المنطوى على الشك وعدم الثقة انما هو أثر من آثار الماضي إذ تثير الحكومات المستبدة المستهترة في عصور الظلمات ذكريات أليمة دامية . فأما في عصر النور والحرية ، فإن الشعب ينظر إلى الحكومة نظرتة إلى القائد لا الصائد .

سيقول الذين يحاولون أن يبعثوا الفردية من مرقدها إنكم يا دعاة الاشتراكية تقتلون الشعور بالمسئولية في الأفراد حتى ليصبح الواحد منهم مجرد أداة صماء تسير مسلوبة الإرادة ، منعدمة التفكير . والذين يقولون هذا القول إنما يتصورون الحكومة الدكتاتورية الطاغية التي تكون كالصخرة العاتية التي لا ينبت تحتها نبات ، لا الحكومة الأبوية الصالحة التي تحنو على الشعب كما يحنو الوالد على أبنائه ، ترعى مصالحه كما يرعى الأب مصالح أولاده . وتباً للشعور بالمسئولية إذا كان يحرك الاثرة من مكانها ، ويخمد التضحية في منابتها ، ومسحاً لمسئولية لا تكون إلا مسئولية انتزاع سعادة قوم من شقاء قوم آخرين ، وبعداً لحكومة تقف جامدة لا تحرك ساكناً أمام رؤيا المظالم الاجتماعية التي تثير الضمير الانساني .

واعترض آخر وأخير لا نستطيع أن نمر عليه كراماً ، ذلك هو ادعاء غلاة المذهب الفردي بأن الاشتراكية بصفة عامة تقتل روح الابتكار في نفس الفرد وبذلك تعيق حركة التقدم الانساني . والذين يزعمون هذا الزعم لا يتصورون الفرد إلا أن يكون ضد الدولة ، وإلا أن تكون التضحية والإيثار مهزومة أمام الاثرة والأنانية ، فحقاً لروح الابتكار التي لا تكون إلا ابتكاراً للأساليب التي يستغل بها الأقوياء الضعفاء .

ولئن لم يكن للاشتراكية من فضل إلا أنها تربي الفرد على التضحية بمصلحته الشخصية في سبيل المصلحة العامة لسكفي به فضلاً يدعو إلى الترويج لها ، والدفاع عن مبادئها الحققة العادلة .

والآن نخوض غمار المعركة الفاصلة دفاعاً عن اشتراكية الدولة ضد المتنطعين في اعتناق المذهب الفردي ، فنقول إنها ليست مذهباً اقتصادياً فحسب ، وإنما هي تركيز على أسس اجتماعية وخلقية . فليس من ينكر عليها طموحها الى تحقيق مثل أعلى في العدل الاجتماعي . ولا من ينازع في صدق تصورهما لمكان الدولة من المجتمع ، وموقف الفرد من المجموع . ولقد استلهمت هذا الشعور من الاشتراكيين ، ولم يهبط عليها الوحي من الاقتصاديين . فالاقتصاديون ينظرون إلى المجتمع نظرة جافة جامدة لا تعنيهم إلاوفرة الانتاج ، وضمان الاستهلاك ، فأما عدالة التوزيع فسكانها لا تعنيهم في كثير أو قليل . وأما الأزمات الاقتصادية فيتعسفون ماشاءوا أن يتعسفوا في تأويلها وتخريجها . وأما المظالم الاجتماعية التي تفيض بها جوانب المجتمع فسكانها لا تحرك ضمائرهم حتى ليذهبوا في تأويلها وتعليلها مذاهب غريبة . فأما الاشتراكيون فينظرون إلى المجتمع نظرة عطف وإشفاق ، يريدون أن يضعوا الحق في نصابه ، ويبتغون أن يحموا الضعفاء من ظلم الأقوياء ، والمعدمين من استغلال الرأسماليين . ولو سلمنا جدلاً بأن الاشتراكيين خياليون يسيرهم الشعور ، وأن الاقتصاديين عمليون لا يحركهم إلا العقل ، فليعلم من يريد أن يعلم أن العالم مسير بالشعور لا بالعقل وحده ، وأن تقدم الانسانية كان مبعثه الشعور أكثر من العقل ، وأن أضخم الحركات في التاريخ كان مشارها الشعور الفياض لا العقل المقزمت .

إن نظام المجتمع الانساني يقوم على توزيع العمل . ولهذا الاعتبار فالأفراد مسوقون الى التضامن الاجتماعي سوقاً ، والعزلة مستحيلة عليهم ، فهم يؤلفون جماعة تتخطى الحدود الوطنية حتى تنتظم العالم بأسره . وإذا كان الفرد يدخل في نطاق جماعة انسانية رضى أم كره ، فإن سعادته لا تتعلق بشخصه وحده ولا بالبيئة الطبيعية التي تحيط به ، وإنما قوام تلك السعادة المستجون جميعاً . ولذلك فقد وجبت

المواءمة بين الانتاج العام والحاجات الاجتماعية ، واستغلال الانتاج لكافة الموارد إلى أقصى حدود الاستغلال ، وتوزيع الانتاج توزيعاً عادلاً بين جميع المنتجين .

فكيف السبيل الى تحقيق كل أولئك ؟ فأما الاقتصاديون فيذهبون إلى أن الجسم الاجتماعى يشبه الأجسام الحية ، فالواجب أن يترك إلى النواميس الطبيعية ، فالحركة كفيلة بتنظيم نفسها .

على أن النتيجة الطبيعية لذلك التشبيه الخاطيء هى أن تدع الجماعة الضعفاء تحت رحمة الأقوياء وهذا ليس من العدل فى شيء لأن الجماعة تحمل نصيباً كبيراً من التبعة فى تقوية الأقوياء ، وإضعاف الضعفاء . وإذن فلا بد من تدخل الدولة لوضع العدل فى نصابه الحق .

ومن ذا الذى يجترئ على الدعوى بأن النظم الحالية فى العالم توفق بين الانتاج وبين الحاجات الاجتماعية ؟ إن الذين يملكون هم وحدهم الذين يشبعون حاجاتهم ، فأما الذين لا يملكون فهم المحرومون . والذى لا يملك إلا عمله يعرضه فى السوق الاجتماعية فإذا لم يجد طلباً لعرضه لم يظفر بشيء من الانتاج وبذلك يجمع بين التعطل والحرمان ، ويخسر المجتمع ثمرات جهوده . وعلى عكس ذلك فإن الذى يملك إيراداً ، ولو لم يكن ذلك الإيراد نتيجة مجهوده الشخصى ، ليس عليه إلا أن يطلب حتى تجاب طلباته ، وتحقق رغباته ، ذلك بأنه يملك الثمن الذى تقابله الاستجابة لمطالبه . وبذلك نرى فريقاً من المجتمع يحرم من الحاجات الضرورية بينما نرى فريقاً آخر يتقلب فى أعطاف الترف .

وليس من يناعز فى عيوب نظام ينظر إلى البطالة ، وهى مظهر من مظاهر المجاعة ، فى المجتمعات الحديثة ، على أنها مجرد زيادة فى الانتاج لاتلبث أن تزول ، ولا يرى علاجاً لها إلا الاحسان الخاص والعالم .

ومن عيوب النظام الفردى أنه لا ينتفع بكافة وسائل الانتاج على صورة مرضية ، بل يتركها لأهواء طائفة من الملاك تلقوا الثروة عن طريق الوراثة ومن بينهم كثيرون لا يحسنون استغلالها ، أو لجماعة من الرأسماليين لا يتجهون إلا

حيث يصيبون الأرباح والمغانم ، لاتهمم الحاجة الاجتماعية ، أو المصلحة العامة في كثير أو قليل .

فأما عن التوزيع العادل للإنتاج الاجتماعي فهو ما عجز عنه المذهب الفردي وبات ديناً في عنق اشتراكية الدولة أن تحققه . وهل من شك في أن العوز والازمات هما المرضان الاجتماعيان الخطيران اللذان يجب أن يجعل الاقتصاد السياسي همه في معالجتهما ؟

وعلى أي أساس يجب أن يقوم التوزيع العادل ؟ على أساس أن ينال العامل إنتاج عمله ، وبذلك يحمى من الطفيليات الإنسانية التي تمتص دمه ، وتستغل جهوده . إن الضريبة التصاعدية التي تمنح إليها الدول العصرية تحقق مبدأ سامياً من مبادئ العدل الاجتماعي إذ تقطع جزءاً من إنتاج الفرد لتسد به الحاجات العامة ، وتدفع به غائلة الشرور عن الجماعة .

والسؤال الآن هو : هل المذهب الفردي الذي يدعو إلى المنافسة الحرة يحقق المبدأ العادل الذي يقضى بأن يحصل كل عامل على ما ينتج من عمله ؟ والجواب الحر الصريح هو أن كثيراً من ملاك الأراضي ، وغير قليل من أصحاب رؤوس الأموال يسرفون في استغلال العال .

إن الإنتاج من ثمرات عمل العامل ، والعامل اليدوي وحده .

لكن حاشا لله أن نبخس قيمة العمل العقلي ، أو نتقص من قدر الإشراف والتوجيه الاقتصادي . ولكن الذي نريد أن نقوله هو أنه ، في معظم الأحيان ، إن لم يكن في كل الأحيان ، لا يوجد تناسب مطلقاً بين الجزاء الذي يعطاه هذا الذي يسمونه بالعمل العقلي ، أو الرقابة والهيمنة الاقتصادية ، وبين الإنتاج الذي يغله على المجتمع . ولا شك أن انعدام التكافؤ بين الجزاء الممنوح ، والجزاء المستحق ، هو إحدى المظالم الصارخة في المجتمعات الحديثة . وفيه مظنة العدوان على حقوق أصحاب الأعمال اليدوية عدواناً يبلغ حد الاستغلال . ولهذا كان من المشروع للدولة

أن تتدخل لتقطع من أصحاب الأعمال العقلية الجزء الزائد عن مجهودهم وترده وديعة مقدسة للمجتمع .

تلك هي السياسة الاجتماعية الحكيمة ، وغيرها ينتج أتعس الآثار ، إذ يحمل المجتمع على احتقار الأعمال اليدوية ، والزراية بأصحابها زراية تملأ نفوسهم مرارة ، فيأثر الانتاج العام تأثراً محسوساً ، ويشعر المجتمع تبعاً لذلك بنقص في الرفاهية ، والتقدم المادى .

لا ينبغي أن تحجم الدولة عن التدخل لتحديد النسبة من الانتاج القومى التى يجب أن يحصل عليها الذين يعملون والذين لا يعملون . فأما أن الطبقات العاملة ، فى كل بلاد العالم ، تسلب جزءاً من حقوقها ، فهذا ما لا سبيل إلى الشك فيه . ولكن أبقى ذلك إلى الأبد ؟ أم أن التقدم الاقتصادى ينقص من الايراد الذى يحصل عليه صاحب رأس المال دون عمل ، فى صالح الأجور الحققة العادلة التى يجب أن ينالها العمال ؟

إن تيار النهضة الاشتراكية الذى كاد يعم العالم العصرى يتجه هذا الاتجاه قطعاً . فلم يعد المصلحون الاجتماعيون يفكرون فى أن يحيا العمال حياة مادية تليق بالمواطن والانسان فحسب ، بل هم يعملون على أن يحيا حياة روحية وعقلية كريمة ترفعهم إلى مرتبة المواطنين الصالحين الذين يشعرون شعوراً صادقا وعميقاً بما عليهم من واجبات ، وما لهم من حقوق . ولهذا الاعتبار تراهم يفكرون فى كيف يقضى العمال أوقات فراغهم فى تثقيف عقولهم ، وكسب القوة والصحة والاستجمام من ثنايا البهجة والسرور فى الرحلات البرية والبحرية .

وإذا كانت الطفرة محال ، فمن واجبنا فى مصر ، أن نفكر بداءة ذى بدء فى أن يحيا العامل حياة مادية كريمة ، ثم نفكر بعد ذلك فى الطريقة التى يقضى بها أوقات فراغه ، ويثقف عقله ، وإلا كان مثلنا مثل الذى يرى مريضاً ألحت عليه العلل والأمراض حتى لا يقوى على الحركة فلا يفكر فى أن يبرئه من أدوائه ، وإنما يفكر فى أن يغمره بأدوات الزينة من قمة رأسه إلى أخمص قدمه .

لقد طالما أبدأ الاقتصاديون وأعادوا فى أن نسبة أجور العمال تحدد حالتها

العرض والطالب في سوق العمل . وذهبت طائفة من جماعة الاقتصاد الرسمى إلى أن قيمة أجور العمال تحددها مطالب العيش ونفقات تربية الأطفال . ولكن بين الواقع المؤلم وتلك النظريات التعسفية التى تتضح بها مخيلات تنسكب على المكاتب دون التغلغل فى صميم الحياة العملية ، تفصل هوة عميقة مظلمة . ففى كثير من الأحيان يستغل صاحب رأس المال ضعف العامل وحاجته . ورغبة الرأسمالى فى تحقيق أقصى ربح بأقل نفقة ممكنة تدفعه لأن يهوى بأجر العامل إلى أدنى حد مستطاع . فإذا كانت الدولة الاشتراكية تتدخل لتحديد ساعات العمل ، ومنح العمال اجازات أسبوعية وسنوية ، وحمل أصحاب الأعمال على المساهمة فى التأمينات الاجتماعية للعمال ، ووضع أصول عقد العمل الفردى ، وعقد العمل المشترك ، فأولى لها ثم أولى أن تتدخل لتحديد أجور العمال مخافة أن ينزع رأس المال إلى استغلال العمال وبذلك تحقق السلام الاجتماعى .

لقد اقترحت وزارة شئوننا الاجتماعية التدخل لتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين حتى لا تعدو طبقة على طبقة ، فهل نراها تنزع نزعاً اشتراكية صادقة ، غير هيابة ولا مترددة ، فتعمم هذا المبدأ وتتدخل بين العمال وأصحاب الأعمال لتحديد أجور الأولين وتحديد أرباح معقولة للآخرين ورد الفائض إلى المجتمع بواسطة الضريبة التصاعدية ، أم هى مقترحات على الورق لا يراد بها إلا أن تكون مجرد مسكن وقتى ؟

ثم إن على الدولة الاشتراكية أن تتدخل لتنظيم الانتاج العام فى جميع النواحي المادية والأدبية حتى لا تبقى مرافق عامة بدون استغلال ، وخشية أن لاتتجه رؤوس الأموال إلا إلى الجهات التى تحسب أن تصيب منها ربحاً ومغناً مولى وجوهاً عن الجهات التى لا تدر أرباحاً طائلة وإن كانت الحاجة الاجتماعية لها ماسة بل ملحة . ونضرب لذلك أمثالا لنوضح فكرتنا فنقول إن انتاج أدوات الزينة يدر على المنتج أرباحاً فاحشة فى حين أن إنتاج الأدوات الضرورية للطبقات الفقيرة لا يكاد يغل إلا فوائد قليلة متواضعة ولذلك يرغب رأس المال فى الأولى ويرغب الثانية فتشعر الطبقات السكادحة بالبؤس والقلق .

ومن يكابر في أن أحمر الشفاه وأحمر الأظافر يدر أرباحاً لا تقاس إلى جانبها الأرباح التي تجني من إنتاج المواد الضرورية لحياة الطبقات الفقيرة؟ ومن ذا الذي ينزاع في أن صناعة الحرير تغدق على صاحبها من الأرباح أضعاف أضعاف ما يحصله من إنتاج البفنة والدمور؟ ذلك بأن القوة الشرائية عند الطبقات العنية هائلة، وشهواتهم حادة، ومواردهم كثيرة إلى حد الرضا بما يفرض عليهم من أثمان وأسعارهما كانت مرتفعة أو مغالى فيها. فأما الطبقات الفقيرة فقوتها الشرائية محدودة بمواردها المحدودة ولذلك وجب أن يقنع المنتج لها بأقل ربح ممكن حتى يصل إلى اجتذابها واصطيادها.

ولذلك فإن من مصلحة أصحاب رموس الأموال وأصحاب الأعمال أنفسهم رفع أجور العال حتى ترفع القوة الشرائية لديهم وبذلك يمكن تصريف المصنوعات فيقضى على الأزمات الناتجة عن وفرة الانتاج إلى الحد الذي يتعذر على الصوق امتصاصه وهضمه.

وما ينطبق على الانتاج المادى ينطبق على الانتاج العلى والأدبى. فالمعروف أن التهريج العلى، والأدب التجارى، هما اللذان يلقيان رواجاً. فاما العلم الصحيح الذى يرمى إلى اكتشاف الحقائق، والاهتداء إلى حل معميات السكون، والذى تخطو به الانسانية خطوات واسعة في سبيل الرقى العقلى والرخاء المادى، وأما غير الأدب الرخيص الذى يهدف إلى تثقيف الجماهير وتهذيبها وصقل مشاعرها، لا إثارة غرائز الشر، وتحريك الشهوات الجنسية فيها، وفي كلمة، الأدب الذى يضاعف تراث الإنسانية، هذا وذاك تعرض عنه الأغلبية الساحقة فى الشعب لأنها تبغى قتل الوقت لا استثماره، والسلوى لا الإفادة.

أما ترى صحف التهريج، ومجلات استثارة الغرائز الجنسية، يتخطفها الجمهور على حين أن صحف المبادئ والمجلات العلمية والأدبية لا تلقى إلا السكساد؟
أما ترى الكتب التى لا تمت إلى الأدب والفكر بسبب تقبل عليها الجماعات لأنها تهبط إلى مستواها ولا تحاول أن ترفعها إلى مستواها، ولأنها تنشد السكسب

المادى لا الربح الأدبى بتربية الجماهير تربية ناضجة ، فى حين أن المؤلفات الأدبية الصحيحة لا تكاد ترى الضوء ، أو لا تلقى رواجاً إلا فى دائرة محدودة ؟
تلك ظاهرة مؤلمة فى المجتمعات العصرية هبطت بمستوى الأدب العصرى وجعلت كثيراً من المفكرين يؤثرون عليه الأدب الكلاسيكى ، وأشد الجوانب إيلاماً فيها هو أنها قد تغرى فطاحل الأدباء على الترخص فى أدبهم ليكون فى متناول الجماهير ابتغاء الكسب المادى لا الأدبى ، أو قد تجعلهم يتأرجحون بين الأدب السمين والأدب الغث فتتهدر قيمة منتجاتهم لأدبية .

والعلاج بيد الدولة الاشتراكية . وهى وحدها التى تستطيع أن تحول التيار من الانتاج الأدبى الضار إلى الانتاج الأدبى النافع ، فتضرب على أيدى الذين يتجرون بالسموم الخلقية بدل أن تناهض حرية الفكر ، وتقلم أظافر الشر فى بؤرات المستهترين الذين ينشرون الشرور فى المجتمع عوضاً عن أن تطارد الدعاة إلى الإصلاح الاجتماعى . وفى الوقت الذى تحارب فيه الأدب الداعر الفاجر بكل سلاح مشروع ، تشجع الأدب الصالح بكافة وسائل التشجيع ، وتعصد أدباء النهضة بكل أنواع التعضيد ، فلا تضن عليهم بجزاء ، ولا تقبض يدها عن مكافأة ، فتحضنهم وتحضن انتاجهم الأدبى ، وتعمل على ترويقه بين الناس فتبدى النهضة الأدبية فى روعة جلالها وجمالها .

من حق الأدب على الدولة الاشتراكية أن تتكفل بأعلامه حتى لا تلهيهم مطالب العيش عن الانتاج الأدبى ، أو يغريهم الكسب المادى بالاسفاف إلى الأدب الرخيص .

قد يغتبط دعاة الثورة الاجتماعية إلى سوء حالة الطبقة العاملة ، فأما دعاة السلام الاجتماعى الذين ينشدون الوئام بين الطبقات فيمبسون باشتراكية الدولة أن تبادر إلى رفع المظالم وتحسين حالة العمال .

يحسب البورجوازيون أن مهمة الدولة قاصرة على حماية حرية الأفراد وملسكتهم .

وتلك فكرة مستساغة لو كان الناس متساوين في القوة ، والذكاء ، والثقافة ، والثراء . فأما ولا وجود لتلك المساواة إلا في خيال المثاليين أو أمانهم فإن جعل الدولة مجرد « حارس ليل » يحمل البندقية أو الهراوة الغليظة ، ليس له من معنى إلا جعل الضعيف فريسة طائعة لاستغلال من هو أقوى منه .

ولا تقولوا إن اعترافكم بعدم المساواة بين الناس في الوقت الذي تلحسون وتلحفون على الدولة الاشتراكية أن تتدخل في أمورهم الاقتصادية والاجتماعية لتوفير أكبر قسط من العدالة ، لا يعني إلا أنكم تناقضون تناقضاً صارخاً ، وتضيفون إلى التناقض ، التحدى لنواميس الطبيعة . ولكن هذا الاعتراض الوجيه في ظاهره ، زائف في جوهره ، فتاريخ الانسانية إنما هو تاريخ السكفاح لكسب الحرية والسلطان على الطبيعة . ولو استقام منطق المعارضين لوجب على الناس أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام البؤس والجهل والفقر والضعف فلا يعلنون عليها حرباً ، ولا يشهرون في وجهها سلاحاً على اعتبار أنها ظواهر طبيعية أسرفت الطبيعة أيما إسراف في تكميل الإنسان بها فلا حيلة له ولا للمصلحين في القضاء عليها أو على الأقل تخفيف آثارها التعسة !

أولئك هم أعداء الإصلاح في الأمم الذين يودون بقاء الحال على ما هو عليه ليظلوا على استغلالهم للضعفاء .

ولا يتيسر السكفاح ضد قسوة الطبيعة للإنسان منفرداً بل لا بد من جهود الجماعة منظمة متناسقة . والدولة هي التي تقوى على هذا التنظيم والتنسيق فتدفع الشعب في طريق الرفاهية والتقدم العقلي .

سيقولون إنكم تبشرون باشتراكية الدولة ولكنكم تسقطون من حسابكم تلك الحقيقة البارزة وهي عجز الحكومة وقصورها بصفة عامة في المسائل الاقتصادية . وليس من غرضنا هنا أن نرد للدولة اعتبارها . ولكننا نقول إن الدولة الصالحة كالأفراد الصالحين ، كما أن الدولة الطالحة كالأفراد الطالحين . ولكنها تفضلهم لأنها تؤثر المصلحة العامة . ولا شيء يبرر تدخل الدولة مثل التسليم بأن هناك مسائل حيوية ،

فى كل مجتمع من المجتمعات الانسانية لا يقدم الفرد على القيام بها إما لأنها تتجاوز حدود قدرته ، وإما لأنه لا يرجو منها جزاء حسناً ، وإما أنها تتطلب مجهود المجموع ، الأمر الذى لا يمكن بلوغه إلا باستعمال وسائل الإكراه وهو ما لا تملكه إلا الدولة وحدها باعتبارها ممثلة لخير المجتمع .

إن الدولة هى الانسان المجرد عن الأهواء والشهوات ، الانسان الذى لا يصغى إلا إلى نداء الضمير والمصلحة العامة ، فالواجب إشارتها على الأفراد .

ولكن ما هى حدود تدخل الدولة ؟ فالإسراف فى التدخل قد ينقلب إلى طغيان لا يطاق ، كما أن تضيق دائرة اختصاصات الدولة قد يجعل الأمر بغير جدوى . فهل هناك من قاعدة عامة يمكن السير على ضوئها ، أم يترك الأمر للدولة ذاتها لتقيس كل مسألة بظروفها وملابساتها ؟ القاعدة هى أن الدولة يجب أن تتدخل كلما رأت ضرورة لظلم ترفعه ، أو عدل تقيمه ، أو إصلاح تحققه ، أو مصلحة عامة تذود عنها . وأما بعد فالمسألة ليست مسألة أقيسة وقواعد وإنما هى مسألة أشخاص صالحين يفرقون بين الصالح والطالح والنافع وبميزون بين الغث والسمين . يقولون إن خير الحكومات هى الحكومة التى لا يشعر المحكومون بثقل وطأتها ، ونقول نحن إن خير حكومة هى التى لا يختل ميزان العدالة فى يدها ، فتعدل بين الطوائف ، وتوازن بين الطبقات ، وتحقق وجوه الإصلاح فى جميع نواحي الحياة العامة .

وأما بعد ، فالمسألة مسألة أشخاص صالحين لا مسألة مبادئ أو نظم أو نظريات مجردة . فالفرنسيون يقولون ، كما يكون القاضى يكون القانون ، وهذا حق فالقانون الفاسد فى تقدير القاضى المستنير العادل يصبح قانوناً صالحاً ، والقانون الصالح يبيت بين يدي القاضى العاجز القاصر قانوناً فاسداً . والنظام المثالى يصبح شراً مستطيراً إذا قام على تنفيذه قوم عاجزون والعكس بالعكس .

وفى جمهورية أفلاطون ، لماذا ارتأى حكيم اليونان أن الذين يتولون حكم الشعوب يجب أن يختاروا من بين الحكماء ؟ أوليس ذلك لأنهم هم الذين يحسنون التوجيه ،

ويحققون الإصلاح ، و يقيمون العدل بين الناس بالقسطاس المستقيم ؟

إذا كان الشعب يسمى اختيار حكامه وله الخيار فلا يلومن إلا نفسه إذا ساءت حاله واضطربت شئونه وبات ذليلاً للآثم . وإذا أحجم الحكماء عن أن يفرضوا أنفسهم على الشعوب بالطرق السلمية المشروعة وهم قادرين على ذلك فالذنب ذنبهم لا ذنب الشعوب . وإذا استكانت الشعوب لمن يعسفونها عسفاً شديداً وهي قادرة على التخلص منهم بالطرق الدستورية فالتبعة تقع على رأس الشعوب أكثر مما تنصب على رؤس الطغاة والمستبدين .

ولا تتعارض اشتراكية الدولة مع الحريات السياسية بحال . ففي إنجلترا وفرنسا وغيرهما من الأمم التي تدين بالديمقراطية والحرية السياسية نفذ جزء عظيم من برنامج اشتراكية الدولة . وتمشت الحركة الإصلاحية مع الروح الديمقراطية جنباً إلى جنب . فقد ساهمت طبقات العمال في الحكم أو تولته فعلاً فأسرعت إلى استخدام التشريع في إصلاح حالها . فالضريبة التصاعدية على الأفراد ، والتأمينات الاجتماعية ، ووسائل الحماية للعمال في المصانع ، وتدخل الحكومة في كل الخلافات التي تنشأ بين العمل ورأس المال ، هي تطبيق صريح لاشتراكية الدولة .

لقد وضعت اشتراكية الدولة موضع التجربة والامتحان مرتين متواليتين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . ولقد يقول خصومها أن تلك التجربة المزدوجة لم تكن مشجعة للعطف عليها ، والدعوة إلى اعتناقها وتطبيقها . أولم تفشل الحكومات في إدارة الانتاج رغم معونة الروح الوطنية لها في هذا السبيل ؟ أولم تخفق أيما إخفاق في التوزيع ، وتحديد الأسعار ؟ وهل السوق السوداء إلا من ثمارها المرة ؟ وهل أثرى الحرب ، وتجار الموت ، والمستغلون لبؤس الشعوب إلا من مواليد عهدها ومخلفاته ؟ وهل نجحت التجربة بعض النجاح الظاهر إلا باللجوء إلى إصدار الأوراق المالية ، والاسراف في ذلك اسرافاً أوهماً بوجود رخاء مصطنع وما هو إلا التضخم المالي وما جر في ذيله من ارتفاع فاحش في نفقات المعيشة أرهق الفقراء أيما إرهاق ، وضيق الخناق على متوسطي الحال ؟

وما لبثت الحرب العالمية الثانية أن وضعت أوزارها حتى ارتفعت الصيحات من كل جانب مطالبة بالعودة إلى الحياة المدنية العادية، وإلغاء وزارات التموين وملحقاتها من التسعيرة إلى تقييد الإصدار والاستيراد، فهل هذه شهادة لا شترأ كية الدلة أم عليها؟
ولئن صح أن هذه شهادة فهي دليل على عجز الحكومات وقصورها وإفلاسها لاعلى فساد مبدأ اشترأ كية الدولة. وإلا فالحكومات التي كانوا ينعون عليها دكتاتوريتها واستبدادها، كانت لا تتردد في التطويح برؤوس الذين يستغلون بؤس الشعب، فانهدمت السوق السوداء بتاتاً، وظلت الأسعار في مستواها العادى إلا بارتفاع يسير. ومهما يكن من أمر فإن فترة الحرب لا يصح أن تكون شهادة لا شترأ كية الدولة أو عليها. فالحرب حالة استثنائية شاذة وهى أشبه الأشياء بالحي التي تهز الجسم البشرى من الأعماق. نعم أنها تهز كل النظم أعنف الهزات، لا بل تزلزل كيان الأمة السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولا تكون جهود الدولة منصرفة إلا إلى كسبها بأى ثمن وتفادى الهزيمة التي تودى باستقلال الأمة لا بل بوجودها الذاتى.

لقد قيل إن مستر تشرشل حين كان على رأس الوزارة البريطانية يدير دفة الحرب العالمية الثانية بيده القوية الباطشة ثم استلقتوا نظره إلى هول الاختلاسات التي ترتكب واتساع مداها أجاب بأن حالة الحرب لا تسمح بالتحقيق والتدقيق في مثل تلك الأمور والواجب أن تنصب كافة الجهود على كسب الحرب.

وفى غير حالة الحرب أفلا توجد سوق سوداء من نوع آخر حيث يستغل فريق فريقاً آخر فى أبشع صور الاستغلال؟

إن اشترأ كية الدولة هى خير أنواع الاشترأ كيات لمصر. وهى نهم أن تمشى في طريقها. ولكن الحكومات المتعاقبة تمشى بخطى بطيئة متعاقلة. وتسير مترددة متيية وفى بعض الأحيان مضطربة متخبطة. إما لأنها لا تفهمها لأن أفرادها من رجال المدرسة القديمة الذين لم تتفتح أذهانهم للبادئ العصرية. وإما لأنها لا تريدها لأن المشرفين على مصائر الشعب لا يودون التضحية بمصالحهم الشخصية لخلوهم من الروح الشعبية، واقفار نفوسهم من النزعات العامة.

وإذن فالوجوه الجديدة هي التي يجب أن تستقبل العهد الجديد وتبني عليه .
فصر ما بعد الحرب بحاجة إلى عقليات جديدة ، واتجاهات جديدة ، وخاصة أخلاق
متينة جديدة .

سيقولون إن ضغط السياسة البريطانية لا يتفق وقيام اشتراكية الدولة . وهذا
حق لا ينازع فيه وطني صادق الوطنية . ولذلك ، فمادامت قضيتنا الوطنية لم تكسب ،
فلا بد من اتجاه كافة جهودنا القومية للفوز بالاستقلال السياسي ، فهو مقدمة طبيعية
للاستقلال الاقتصادي ، وتمهيد ضروري لتحقيق وجوه الإصلاح الاجتماعي .

ولقد يعترض علينا بأننا شعب ناشئ في الحرية السياسية ، ولم ترسخ تقاليدنا
في نفوسنا بعد ، ولهذا فقد تصبح اشتراكية الدولة خطراً على الحريات العامة .
وفي الواقع ، فإن هذا الاعتراض مرتبط بسابقه ، فريخ الخطر على حريتنا السياسية
إنما تهب من ناحية السياسة الاستعمارية البريطانية لا من ناحية الأشخاص الذين
يقبضون بأيديهم على مصائرنا . فلو ارتفع الضغط البريطاني حقاً وصدقاً لاختفى الصنائع
باختفائه من مسرح السياسة المصرية ، ولباتت أمورنا بأيدي قية أمينة ، ولطعمت
الأداة الحكومية بدم جديد حار يقدر حرية الشعب ، ويستमित في سبيل رفعه
إلى ذروة الرفاهية والرقى الأدنى .

وهناك اعتبار قوي يجعل اشتراكية الدولة أصلح المبادئ لمصر . ذلك هو
وجود مصالح أجنبية كثيرة فيها تدعمها رموس أموال ضخمة تكاد تتحكم في اقتصادنا
القومي . فقد تهز شعور العدل في قلوب المصريين لينفروا خفاً وثقلاً لتحقيق
مبادئ العدل الاجتماعي . وقد تهب بضماير الوطنيين أن ينهضوا سراعاً لاختاد
حرب الطبقات باجراء الإصلاح في جميع نواحي الحياة العامة . وقد تحرك
عاطفة البر والاحسان في نفوس المحسنين من المصريين ليقبلوا عثرة اخوانهم في
القومية . فأما الأجانب ، والإنسان إنسان قبل كل شيء ، فقد لا يفكرون إلا في
مصالحهم الخاصة ، وفي استثمار رموس أموالهم ، فإذا استشعروا بشيء من الخطر ،
أو بخطر وهمي يظن أنه يهدد مصالحهم ، قد لا تتراجع ضمائرهم أمام التضحية بحرية

المصريين على مذبج مصالحهم الذاتية، إما باستصراخ دولهم بغير الحق، أو حتى بالاستئثار بالباطل، بسالب حريتنا، وغاصب استقلالنا.

مصر شعب مضاف. ولكن ليس معنى ذلك أن تطغى المصالح الأجنبية، لمجرد أنها مصالح أجنبية، على مبادئ العدل الاجتماعي. والدولة المصرية الاشتراكية هي التي تستطيع أن تحمل الأجانب على المساهمة بالحق والعدل، في رفع مستوى المعيشة في مصر، رفعا يقوى دعائم السلام الاجتماعي.

ولن يكون لأجنبي أن يرفع صوته بالشكوى، ما دامت اشتراكية الدولة المصرية تسوى بينه وبين المصري في الحقوق والواجبات، وما دام التشريع لل اثنين واحداً وعلى أحدث المبادئ العصرية، وطالما كانت الضرائب عادلة وأخف من أعباء الضرائب في دولهم الأصلية. وما دامت الدولة تظلل بنفس الحماية التي تظلل بها المصريين.

وقليل من حسن النية، وشيء من التضحية، وبعض من الزهد في الاستغلال، يجعل الأجانب يرجون بقيام مبادئ اشتراكية الدولة في مصر، فما من شك في أنهم لن يجدوا وطناً يحسن ضيافتهم، ويوسع لهم في مجال العمل والاستثمار، مثل مصر. لقد ساهم الأجانب في الماضي بنصيب كبير في نهضة مصر الاقتصادية. فصالحهم ذاتها تملئ عليهم اليوم أن ينشطوا للاشتراك في نهضة مصر الاجتماعية. فالتقلقل والاضطراب تنصب آثاره التعسة على المصريين والأجانب على السواء. والسلام الاجتماعي يرفرف بجناحيه على كافة النازلين على ضفاف النيل. والعمل والاستثمار يؤثران الهدوء والاستقرار. وهما اللذان تكفلهما الدولة الاشتراكية المصرية التي ترسم في أفق المستقبل القريب بعد رفع الضغط السياسي البريطاني عن صدر مصر. وليس يغنى الذين يقفون من وراء المظالم الاجتماعية يشدون أزرها ويسندون ظهرها، رجاء أن تعيش بالتنفس الصناعي، نصارح بأن ليس يغنى هؤلاء أن يتغنوا بالحرية ظناً منهم بأنهم يحولون دون قيام اشتراكية الدولة، فالاشتراكية الحقبة براء من فكرة العدوان على الحرية، اللهم إلا حرية الأقوياء في سحق الضعفاء، وفي كل حال، فالعدل فوق الحرية.

في سبيل الاشتراكية

إلى الشيوخ والشبان أسوق حديث الاشتراكية . ولكنني أطمع في أن أبلغ مكان الإقناع من نفوس الآخرين أكثر مما أطمع في إقناع الأولين . فالأوهام الموروثة تتسلط على أهواء الشيوخ . فأما الشبان فطلقاً من قيودها إلى حد كبير . والشيوخوخة سن التشكك والاضطلاع بأعباء العيش والتفكير في مستقبل الأولاد وفتور الهمة عن الكفاح . فأما الشباب فسن الأمل والعمل ، والتضحية وإنكار الذات ، والمثل العليا والكمال الإنساني ، وإيثار الجهاد .

على أني أمتوحي التراث الإنساني لأكسب إلى جانب تلك الدعوة البريئة أكبر عدد مستطاع من الشيوخ والشبان على السواء . ينحازون إلى الاشتراكية بعقولهم وعواطفهم . ويدافعون عنها بحرارة الإيمان بمبادئ المساواة ، والعدالة ، والتضامن الإنساني .

إن مطامع الحياة هي التي تغشى على أبصار الناس فتحجب عنها نور تلك المبادئ . والاثرة والاستثمار هما الغريزتان الجاحتان اللتان تطمسان الشعور بالمساواة والعدل والتضامن في النفس البشرية فينقلب الناس من أخوة متحابين ، إلى خصوم متناحرين . وإلا فالناس يولدون سواسية في حق الحياة ، وحق السعادة ، وحق التمتع بالخيرات التي حباها بها الله ، والتراث الذي حباها به المجتمع .

والأنانية هي التي تقتل شعور العدل في نفس الإنسان فتنسيه أو تلهيه عن العلاقة الدائمة العادلة التي ينبغي أن تقوم بين حقوقنا وواجباتنا ، وبين عملنا ورفاهيتنا .

وحب الذات هو الذي يعصف بالإيثار في نفس الإنسان فيعميه عن تلك الحقائق التي تكاد تنزل منزلة البديهيات ، ألا وهي أن سعادته ليست بمعزل عن سعادة أخوانه في الوطنية ، بل إخوانه في الانسانية ، وأن عمله قد يبقو بغير ثمرة إذا لم يضاف إليه عمل الآخرين ، وأن جهده قد يظل بدون جدوى ، إذا لم ينضم إليه جهد الباقين ،

وأن آلامهم وآمالهم هي آلامه وآماله ، وأن كل المظالم التي تنصب فوق رؤوسهم يجب أن تخرج شعوره ، لا بل تدمى قلبه .

ألا وإن الفضيلة الحقيقية التي تملأ القلب غبطة هي أن يقدم المرء على التضحية والإيثار ، عن طوعية واختيار . فيضحي بمصالحه الخاصة في سبيل المصالح العامة ، ويناصر العدل ليتغلب على الظلم ، وبذلك يتحقق الاخاء الانساني .

والآن نسأل ، كيف نشأت الاشتراكية ؟ وإنما نشأت من ثورة الشعور الانساني الجريح في وجه المظالم التي تغمر المجتمع ، ومن إحساس الضمير بمبدأ المساواة الإنسانية على حين أن المجتمع تطغى عليه الامتيازات في مختلف ألوانها ، فمن تميز بسبب المولد والمحتد ، إلى تميز بسبب المال والجاه .

ولمّا نبتت الاشتراكية السكريمة من فيض الرحمة ، وبركان الغضب ، الذي يتفجر من أعماق كل قلب إنساني رحيم تهوله بل تمزق نياطه سلسلة من المشاهد الدامية ، مشاهد البؤس ، والبطالة ، والجوع والعري ، والبرد والحر ، التي تشوه وجه الأرض ، وتشوب صحيفة الحضارة ، في حين أن الله سبحانه وتعالى قدير الرزق لكل العالمين ، وأن الغذاء والرخاء يجب أن يكونا موفورين لكل إنسان وفقاً لعمله ، وأن حياة الفرد ينبغي أن تكون مكفولة من الجماعة .

أجل ، لقد أخرج الاشتراكية التباين الفاضح المؤلم بين البذخ والفاقة ، والعمل المرهق المضنى ، والسكسل المتبجح المتوقع .

وباطل ما يتجنى به خصوم الاشتراكية عليها من أن الحقد والحسد هما منشأها ومنبتها ، فما نبتت الاشتراكية من أحط الغرائز الإنسانية ، وإنما نمت وازدهرت من أشرف العواطف وأسمها ، من الشفقة والعدالة .

ولا تقولوا متهمين ساخرين ، ياسادق الرأسماليين ، وياخدام الرأسمالية ، بأفواهم وأقلامهم ، ما حاجة العالم إلى اشتراكيكم الصاخبة ، وهي ، في زعمكم وباعترافكم ، تفيض من نفس الناييع التي فاضت منها الأديان السماوية جميعا ، إلا

أن تصور لكم أو هامكم المحمومة أن تبدعوا ديناً جديداً يزاحم الأديان القديمة ليقصها عن الميدان غافلين عن أن ما يهبط من السماء ، خير مما ينبت من الأرض ، وأنه ما دام المعين واحداً ، والاتجاه واحداً ، والأسلوب واحداً ، فمن الخير أن لا تعدد الأديان وتتناحر مخافة أن تمزق الانسانية شر ممزق .

ومرحى لكم بادعاء الرأسمالية وباخدامها ثم مرحى ! فأنا أعترف لكم ، بملء الفم ، وأعلى الصوت ، أنكم تجيدون المغالطة . والتعمية على الحقائق الملهوسة ، والتغطية على الوقائع المحسوسة . وكيف السبيل ، والمكابرة ديدنكم ، لأن نتزع منكم اعترافاً بأن البون شاسع بين الأحوال الاقتصادية في العصور الماضية والعصر الحاضر ، وأن الفرق بعيد بين الحياة الاجتماعية والانسانية في طفولتها ، وبينها اليوم وقد بلغت أو كادت القمة في الرقي العقلي والعلمى . أفلا تؤمنون بقوانين التطور والتحول ؟ أفلا تصدقون بقوانين النشء والارتقاء ؟ أم وددتم لو استطعتم أن تحكموا في الزمن لتحكموا عليه بالوقوف ، قروناً وأجيالاً ، لتستديموا عهد الترف والنعيم ، والبذخ والاسراف ، والاستغلال والاسترخاء ، على حساب الطبقات المهضومة الحقوق ؟

ألا وإن الاشتراكية تجمع بين الخلق والعقيدة . وهى تصطبغ بالصبغة الاقتصادية أكثر مما تنزع إلى الناحية السياسية . ذلك بأن التاريخ قد علمنا أن المسائل الاقتصادية الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع تتحكم في حياة المجتمعات وتطورها السياسى والاجتماعى . ومن أجل ذلك تطمح الاشتراكية لإيجاد التوازن بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، والتوفيق بين العمل ورأس المال ، حتى لا يغبن العمل ، ولا يظفى رأس المال ، وحتى تحق راية السلام الاجتماعى .

ولعل من أعظم مجد الاشتراكية أنها لاتعرف الجود ، ولاتستكين أمام الواقع ، فلا تتصايح مع نفر من الاقتصاديين : ليس فى الإمكان أبدع مما كان ! ولا تقول مع بعض القائلين : هذا هو نظام العالم ، كذلك كان ، وكذلك سوف يكون ، فمن العبث محاولة تغييره وتحويره ! بل الاشتراكية تؤمن بالعدالة فتعمل جاهدة على

تحقيقها ، وتدين بالمساواة فتسعى إلى ترسيخ قواعدها ، وتمتذهب بالتضامن .
الاجتماعى فتهدف إلى تقوية دعائمه .

سيقول الذين يحاولون أن يقتلوا الاشتراكية فى مهدها ، ان المجتمع الرأسمالى
يوزع الأعمال بين الناس بالحق وفقاً لمواهبهم وملكاتهم . فمن الذى ينكر أن قوماً
خلقوا للقيادة وقوماً خلقوا للطاعة ، وأن فريقاً يتولى التوجيه وفريقاً ينهض بالتنفيذ ،
وأن طائفة يعملون برؤوسهم ، وطائفة يعملون بسواعدهم ؟

وهذا حق يراد به باطل . فلا بد من المساواة فى فرص الحياة . فاذا قال اشياح
الرأسمالية إن ابن الغنى يتولى القيادة لأنه أذكى ، ولأنه متعلم ، فلنا لهم إن أبناء
الأغنياء لا يقذف بهم إلى المناصب والمراكز ذكاً وذكاً وإنما يطوح بهم جاه آبائهم .
فأما عن تعليم هؤلاء وجعل أولئك ، فأنتم تسجلون على المجتمع جريمة لا تغتفر .
فكم بين صفوف الفقراء من نبوغ مطمور ، وعبقريه مقبورة ، قعد بهما الفقر عن
أن يتما الدراسة العالية ، وحسبهم ظروف العيش عن السعى فى طاب العلم والثقافة ،
وحجبت ملابسات المجتمع نور نبوغهم وعبقريتهم عن أن يشع فى الأرجاء ،
وفيقده منه الأحياء .

فلو أن صدوركم كانت عامرة بالايان بالعدالة ، إذن لحيأتم الجو لتحقيق مبدأ
تكافؤ الفرص ، فيبلغ مرحلة التعليم العالى ، المتفوقون من أبناء الفقراء والأغنياء
على السواء ، ويحال بينها وبين العاطلين من المواهب حتى أبناء الموسرين .

سيقولون ليس على العامل إلا أن يتوفر على العمل بجد واجتهاد حتى يصبح
يوماً ما من أصحاب الأعمال . وما على الكفيايات الفقيرة إلا أن تجاهد وتثابر
حتى تبلغ أعلى درج سلم الرقى الاجتماعى . فمن حسنات الديمقراطية ، فى العصر
الحديث ، أنها لم توصل الأبواب فى وجوه النابغين ، ولم تبق طوائف مغلقة ،
أو طبقات موصدة ، لا ينفذ إليها أحد من الطوائف والطبقات الأخرى .

وتلك مغالطة مكشوفة . فصعود العامل إلى مرتبة صاحب العمل إحدى المعجزات .
وسقوط صاحب العمل إلى مستوى العمل اليدوى نكبة كبرى . ووصول الفقير النابه
النابع إلى عايا الدرجات نادر حتى ليشار اليه بالبنان ، ويشاد بذكره ، وينوه عنه .

والنادر لا حكم له . وقد لا يصل النبوغ الفقير إلا بثمان فادح هو الترخص في الضمير . وقد لا يبق في مركزه حتى يروض نفسه على عمالة ذوى النفوذ والسلطان . وعلى كل حال فذلك السفسطة الفارغة التي يصدع بها الرموس ، ويخدع بها النفوس ، أسناد الظلم الاجتماعي ، لاتعنى من تحقيق المبدأ العادل القاضى بتكافؤ الفرص لتكون معركة الحياة عادلة وشريفة .

سيقولون ، وكيف السبيل إلى المساواة ، وليس من يكابر في اللامساواة الطبيعية ، اللامساواة في القوة ، فهذا صحيح وذاك عليل ، وهذا ذكى وذاك غبي . وحاشا للاشترائيين الصادقين أن يتمردوا على نوااميس الطبيعة ، فيتعلقوا بالأوهام ، ويتشبثوا بالخيالات ، وإنما هم ينشدون العدل الاجتماعي في أبسط مظاهره فيطالبون بالمساواة في فرص الحياة ، فعند التكافؤ في الذكاء والقوة ، يجب أن يكون التكافؤ في معركة الحياة ، فلا يكون هذا مسلح بالعلم ، وذاك أعزل من العلم ، ولا يكون الواحد مزود برأس المال ، والآخر صفر اليدين من رأس المال .

وتهدف الاشتراكية المعتدلة لأن يتساوى المجموع في التمتع بشمرات التقدم ، وبركات العلم . فكم من مرة في التاريخ ثار العمال في وجه الآلات المستحدثة إذ أنها حرمتهم قوت يومهم إلى حين . وكم صبت اللعنات بغير الحق على رموس أولئك العمال الذين يقفون في وجه العلم والتقدم . ولو أنصف أولئك المتعتنون لوجهوا اللوم إلى المجتمع الرأسمالى ، وبادروا إلى إصلاح عيوبه . فليس من جريمة العمال أن لاكتشافات العلمية ، والاختراعات الصناعية ، وقد كان الواجب أن توفر الرفاهية للمجموع ، تسبب لهم البؤس والجوع والتعطل عن العمل . وليس من أخطاء العمال أن كل خطوة تخطوها الانسانية في طريق الحضارة تزيد الهوة اتساعاً بين الذين يملكون والذين لا يملكون . ومن أهداف الاشتراكية أن يتساوى الجميع في الاستفادة من كل رقى علمي ، أو تقدم صناعي .

على أن الاشتراكية المعتدلة المتعلقة لاتمنى الناس بالباطل فيرسم لهم خيالها اللجنة على ظهر الأرض ، فهي تعلم علماً ليس بالظن أن قانون الحياة الألم . ولذلك لن

تمنهم بالقضاء على الأمراض قضاء مبرماً ، ومحو الشقاء محو تاماً . ولكن إلى جانب تلك المصائب الطبيعية توجد مصائب من صنع المجتمع هي التي تعظم الاشتراكية القضاء عليها . فإذا كانت الأمراض مبعثها سوء التغذية ، أو قلة التغذية ، بما يستتبع ذلك من فقدان المناعة ضد الأمراض . أو إذا كان سببها المساكن التي تنعدم فيها الشروط الصحية ، أو الإرهاق في العمل ، نشطت الاشتراكية إلى توفير التغذية ، والمساكن الصحية ، وجعلت العمل في حدود الطاقة البشرية . وإذا كانت وفيات الأطفال مردها إلى سوء حالة الآباء الاقتصادية والاجتماعية ، تقدمت الاشتراكية لرفع مستوى المعيشة . وإذا كان الفقر مبعث الجهل والمرض والإجرام والبغاء والتعطل والتشرد إلى آخر تلك السلسلة الطويلة الحلقات من الرذائل الاجتماعية لم تدخر الاشتراكية وسعاً وجهداً في مكافحة الفقر .

فأنت ترى أن الاشتراكية ليست مبدأ خيالياً ، وإنما هي تطبيق عملي لما تكشفت عنه علوم الاجتماع والتجارب العملية .

في الماضي القريب كان خصوم الاشتراكية ينعون عليها أنها تسرف في النقد ، ولكنها تقتصد في رسم الخطط العملية . بل لقد بلغ من تجنيهم عليها ، وأتاهم لها ، أن زعموا باطلاً أنها تنزع إلى الهدم ، ولا تتجنح إلى البناء .

وقال الذين يخاصمون الاشتراكية فيضمرون لها السكيد ، نحن نتقبل على العين والرأس كافة ألوان النقد ، وضروب الطعن ، التي تصوبون سهامها إلى صدر المجتمعات الإنسانية . فأما أن هناك مظالم تقع في كل مجتمع إنساني فهذا مالا سبيل إلى الشك فيه . وأما أن فريقاً قد يتجرد من الضمير فيسرف في استغلال فريق آخر فذلك مالا ينازع فيه من لديه مسكة من العقل والانصاف . ولكن الهدم شيء والبناء شيء آخر . والنقد من الهنات الهيئات ، ولكن العمل الجدى المنتج من أصعب الأمور . وأنتم أيها الاشتراكيون ، مع تسليمنا بحسن نواياكم ، وجميل شعوركم بالحق والعدل ، مثاليون تعيشون في السحاب فلا تتصلون بحقائق الأرض ، لذلك نراكم تجرون وراء الكمال الانساني وهو ليس من نصيب هذه الدنيا . وخياليون

تسكنون أبراج العاج فلا تهبطون إلى مستوى الحياة الانسانية ولهذا نجدكم تنشدون نحو الشقاء من وجه الأرض كأنكم لا تصطدمون بالنواميس الطبيعية . وعلم الله ، لا نريد إحراجكم ، ولا كسنا نزيدكم على أن تبينوا للناس البرنامج العملي الذي يكفل للمجتمع أكبر قسط من الرفاهية والتقدم .

لقد كان هذا التجريح ينطوى على شبهة حق يوم كانت الاشتراكية في أول عهدها تخرج إلى النقد الأدبي أكثر مما تميل إلى وضع قواعد نظام عملي . أما وقد اصطبغت اليوم بالصبغة العلمية ، وباتت تعتمد على الحقائق والوقائع ، وترتكز على مافي علوم الاجتماع والاقتصاد والمال من ظواهر طبيعية ، فقد طلقت الخيال ، واعتنقت الروح العملي ، وبرزت إلى الميدان تتحدى خصومها ، وتنازعهم مواطن الحكم والتشريع لتحقيق برنامجها العملي .

ومهما يكن من شيء ، فمن الإسراف في التجني أن تهم الاشتراكية بالتعلق بالخيال ، أو ترمي بالعقم والإفلاس ، والتجربة الاشتراكية ، في العالم بأسره ، مازالت وليدة ، وفي كل حال فهي مرحلة من مراحل التطور التي يتحتم على الإنسانية اجتيازها .

وهل يعيبون على الاشتراكية أنها تبتغي دفع كافة أفراد المجتمع إلى العمل المثمر . ولو أن كل فرد أعطى للمجتمع بضع ساعات للعمل ل زاد الإنتاج زيادة محسوسة ول زاد الرخاء المادي ؟

سنة أعوام طوال قضتها الانسانية البائسة وهي ترزح تحت أعباء نظام جهنمي للتقتيل والتخريب . أفما آن لها أن تقبل ، بعد مأساة الحرب الدامية ، مبادئ الإنشاء والتجديد ؟

إن الاشتراكية تدعو إلى العدل والسلام بين دول العالم جميعاً ، وبين أفراد كل مجتمع إنساني . وما كان شعاره السلام والعدل في علاقات الأمم والأفراد كان خليقاً أن تنتشر به النفوس ، وتضاعف لتحقيقه العقول والجهود . وتأني الاشتراكية أن يحرم أي فرد في المجتمع من ثمرات الآداب والعلوم

والفنون . فهي تريد أن لا يرهق الفلاح والعامل بالعمل حتى لا يجد متسعاً من الوقت للمتاع بتراث الإنسانية الخالد .

إن اليوم الذى تطبق فيه الإنسانية جمعاء مبادئ الاشتراكية الحققة العادلة تطبيقاً صحيحاً سليماً هو اليوم الذى ينزاح فيه كابوس الباطل الذى ظل طوال القرون جاثماً على صدرها ، وحينذاك تفيق من غشيتها ، فتسائل نفسها كيف كرت دهور ، ومرت أعوام ، وهى تنوء تحت أثقال الأكاذيب الفاضحة ، والأغلاط المفضوحة ، والأوهام الباطلة .

والآن نسأل : كيف تحقق الاشتراكية عامة ، والاشتراكية المصرية خاصة برنامجها العملى ؟ ونسارع إلى الجهر بأن الاشتراكية تدين بالتطور ، ولا تؤمن بالثورة . سلاحها الدعوة إلى اعتناق مبادئها بالتي هى أحسن . وعدتها الدعاية السلمية المشروعة البريثة لكسب الانتصار وإحراز الأصوات فى الانتخابات النيابية العامة ، ومتى عقد النصر بلوائها فى المعركة البرلمانية ، وأتيحت لها الأغلبية فى مجلسى البرلمان ، وأصبحت مقاليد الحكم وزمام التشريع فى يدها ، استطاعت بسلطة الحكم ، وسلطان التشريع أن تحقق كل ما ينطوى تحت برنامجها العملى من حق وعدل وإصلاح .

لقد ضربت انجلترا للعالم الأمثال كيف أن التطور السلمى يمهّد الطريق لغزوة الاشتراكية ، وهما هو تشرشل قد كسب الحرب وخسر المعركة الانتخابية فى بلاده . ورحبت بريطانيا بقيام حكومة العمال إذ ترجو على يديها افتتاح عهد جديد فى تثبيت دعائم العدل الاجتماعى .

والاشتراكية المصرية سوف تسلك هذا الطريق السلمى فبسلطة الحكم وسلطان التشريع يتاح لها أن تحقق برنامجها العملى فى العدل والإصلاح .

مصر ما بعد الحرب

مصر

تستقبل مصر عهداً جديداً ، بعد أن طويت صحيفة الحرب ، ونشرت راية السلام . ولا بد لها من أن تسير التطور العالمى حتى لا تتخلف عن ركب الحضارة ، وتساهم بنصيب عادل فى خدمة قضية السلم ، والتقدم الانسانى .

ونحن ندعو ، فى غير موارد ، إلى التطور لا إلى الثورة . فالتطور يفضى إلى الرقى دون زعزعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فأما الثورة فتؤدى إلى زلزلة تلك النظم وقد تعصف بها حتى تصبح أثرأ بعد عين ولا يقام على أنقاضها الا الخراب والفوضى . والمصلحون السياسيون والاجتماعيون يتفادون جهد الطاقة تلك الهزات العنيفة التى قد تقوض دعائم النظام والنظم ، بتفادى بواعثها ودواعيها . وكما أن الطبيعيين يندرون بالعواصف والزوابع والزلازل وثوران البركان وفيضان النهر وهيجان البحر حتى يتقى الناس شرورها وويلاتها ، كذلك يتعلق بضائر المصلحين السياسيين والاجتماعيين أن يندروا قومهم بتلك الجائحات الاجتماعية ، ويبشروا بأسبابها وعواملها وطرق علاجها ، ووسائل تفاديها قبل هبوب العاصفة . والحكيم السياسى والحكيم الاجتماعى ينظر إلى الانقلاب على أنه أشبه الأشياء بالحي التى تصيب الجسم الاجتماعى فتحزه أعنف الهزات ، وقد تقضى عليه القضاء الأخير .

بين الجمود والطفرة حد يجب أن تقف عنده مصر . فإذا كان لها تاريخ ، وتقاليده ، وعادات ، ينبغى لها عدم الخروج عليها ، والتمرد فى وجهها ، دفعة واحدة ، فقد تكون الوثبة فجأة مفضية إلى التردى فى أعماق الهاوية ، فان هناك تطورات علمية حديثة ، واتجاهات فكرية عصرية ، تطغى موجتها على العالم بأسره . فلا مندوحة لها عن التمشى مع روح العصر الذى تعيش فيه ، حتى لا تكون غريبة عن العالم ، فهى لا تحيا بمعزل عنه ، ولا تعيش على هامش الانسانية المتحضرة ، وهى متأثرة بكل تطور عالمى ، رضيت بذلك أم لم ترض

فتيار الاشتراكية يكاد يعم العالم الأوربي ، ونصف الكرة الغربي ، ثم يفيض على العالم بأسره . فهل يدور في مخلد مصر أو في حللها أن تبقى فيما يشبه « العزلة الفخمة » غير متأثرة بهذا التيار الجارف ؟ أم تظن أنه يكفيا أن تشدق بعبارات الإصلاح دون التنفيذ ؟ أم تتوجس خيفة من كل جديد ، ولكل جديد روعة ، فتتهم كل من يحنح إلى الإصلاح الاجتماعي ، وينادي به ، بأنه ينزع إلى المذاهب الهدامة ، ويهتف بالانقلاب ، فتشبعه اضطهاداً ، وتوسعه نكالا ، وهي تحسب أنها قد قضت على الحركة الإصلاحية ، وما قضت ، غلم الله ، الالباعلان عجزها وإفلاسها عن الإصلاح ؟

من الطبيعي أن يكون نضال بين رجال الماضي ورجال التقدم ، ومن المألوف أن يكون نزاع بين الذين يحرصون على المبادئ العتيقة البالية ، والذين يودون تحقيق مبادئ السلام الاجتماعي . وليس ينبغي لمفسكر أن يتبرم بهذا النضال وذاك الصراع فهما اللذان يدعوان إلى الأناة والتريث بدل التهور والاندفاع . إنما يجب على مصر أن تطرح رجال المدرسة القديمة ظهرياً ، وتستعين برجال المدرسة الحديثة ، لتفادي دواعي الاحتكاك من جهة ، ومن جهة أخرى لتسير في طريق التقدم العصري . مصر بحاجة إلى وجوه جديدة ، ودماء جديدة ، وعقليات جديدة ، لتشرف على مصايرها ، وتتعرف حاجاتها واتجاهاتها ، وتبلغ المكانة اللائقة بها على مائدة الشعوب المتحضرة .

والنظام البرلماني الذي تحرص عليه كل الحرص ، والنظام الحزبي الذي اقتبسته من الغرب ، لا يحولان بينها وبين أن تحسن اختيار الوجوه الجديدة التي ينبغي أن تتولى أمورها .

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن اتسعت هوة الفروق بين حدى الغنى والفقر . فالغنى ازداد بسطة في الرزق ، والفقر ازداد عيشه ضيقاً . وتلك ظاهرة أظهر ما تكون في مصر . فلا مندوحة لاشتراكية الدولة عن التدخل لايجاد التوازن الاجتماعي بالآخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء في صورة لا تفرع أحداً ،

ولا ينكرها منصف ، هي صورة فرض الضريبة التصاعدية على الإيراد العام ، وعلى التركات .

وإذا كان التطور يجب أن يشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلا بد أن نبدأ بالبداية كما يقول الفرنسيون . يجب أن تنصب معظم جهودنا على رفع الضغط السياسى عن كاهل مصر ، وكسر القيود التى تحد من حريتها واستقلالها . فالاستقلال السياسى ليس أساس الحرية السياسية فحسب ، وإنما هو أساس الاستقلال الاقتصادى ، والمقدمة الضرورية لكل تقدم منشود .

فأما فى الناحية الاقتصادية فلا نعيد ما بسطناه فى ثنايا هذا الكتاب ، ولكننا نكرر القول بضرورة تحويل مصر إلى قطر صناعى ، فالموارد الزراعية وحدها لا تكفى لرفع مستوى المعيشة .

ولا ينبغي أن تحجم الدولة الاشتراكية المصرية عن إنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة تحت سلطان الاعتقاد الخاطئ بأن الحكومات لا تحسن إدارة الشؤون الاقتصادية عامة وإدارة المصانع والمعامل خاصة إذ يعوزها حافز المصلحة الشخصية ، وروح الابتكار الفردى . فادارة السكك الحديدية المصرية خير بما لا يقاس من إدارة سكة حديد الدلتا أو شركة ثورنيكروفت مثلا . وإدارة التليفونات والبريد والبرق خير ألف مرة من إدارة شركات الترام والمياه والنور . وإدارة المياه فى الجيزة والمعادى وحلوان لا تقبل المقارنة مع شركة المياه فى القاهرة . ومع ذلك فنحن لا نطلب الإدارة الحكومية المباشرة للمصانع والمعامل وإنما نطلب مجرد الإشراف على أن تدار على طريقة الشركات الصناعية والتجارية ، كما يجب أن يكون الشأن فى إدارة السكك الحديدية ، فتكون ميزانيتها منفصلة عن ميزانية الدولة . وتلك وسيلة من أنجع الوسائل للقضاء على أزمة البطالة فى ربوع مصر .

على أن كل شيء سوف يتغير متى أصبح القابضون على مصائر مصر رجالا متشبعين بالروح العامة ، روح التضحية والإيثار ، التضحية بمصالحهم الخاصة ، وإيثار المصالح العليا للدولة ، وبذلك تحسن إدارة تلك المنشآت الصناعية فتدر على مصر

أخلاف الرزق ، وتنشلها من وهدة البؤس والفاقة إلى مهاد الرفاهية والتقدم .
في المرحلة الجديدة سوف يقوم التضامن الوثيق بين الذين يعملون بعقولهم
والذين يعملون بسواعدهم . فالإنتاج الفكري والإنتاج المادى يجب أن يمشيا جنباً
إلى جنب حتى يتحقق الرقى المنشود .

وفي العهد الجديد سوف يسود التضامن بين الطبقات الاجتماعية إذ يصبح الشعب
وحدة متماسكة يشعر كل فرد فيه بأنه للمجموع كما أن المجموع له ، فالكل يعمل
وينتج ، والكل يظفر بحاجاته الضرورية ، فالجائع يجد قوتاً ، والعارى يجد ملبساً ،
والضال يجد مأوى ، والمريض يجد علاجاً ، والجاهل يجد تعليماً ، والمتعطل يجد عملاً
والقادر على العمل الذى يركن إلى الكسل يكره على العمل .

في عصر اشتراكية الدولة سوف يرفرف العدل الاجتماعى على مصر بجناحيه ،
وتحقق راية السلام الاجتماعى فى ربوعها ، ويصبح ديناً فى عنق كل مصرى ، وواجباً
من أقـدس واجبات كل نازل على ضفاف النيل ، أن يستमित فى الدفاع عن
الاستقلال والإصلاح .

فهرس السكتاب

صفحة

٣	الإهداء
٥	المصباح الأحمر لدرء الخطر الأحمر
٣٠	التضامن الإجتماعى
٣٧	السياسة الإجتماعية
٤٨	مكافحة الفقر
٥١	مسكنات وقتية
٥٣	مصر أفقر الأمم المتحضرة
٥٤	بلاغة الأرقام
٥٦	شيخ المشائمين
٥٧	متوسط دخل الفرد فى مصر
٥٩	انحطاط مستوى المعيشة فى مصر
٦٧	رهوس الرأسماليين
٦٨	آثار الفقر
٧١	رفع مستوى المعيشة
٧١	مضاعفة الموارد القومية
٧٤	الزراعة أم الصناعة أم هما معاً ؟
٧٥	تحریم ملكية الأراضى الزراعية على الأجانب
٧٨	فك الرهون واستنقاذ الثروة العقارية
٨٠	إلغاء الوقف
٨٣	إصلاح الأراضى البور

+

صفحة
٤٩

٨٥	بيع أرض الحكومة
٨٧	- تحويل مصر إلى قطر صناعي
١١٠	مكافحة البطالة
١٣٣	إلغاء شركات الاحتكار
١٤٣	استغلال النفوذ
١٦٢	توزيع الثروة توزيعاً عادلاً
١٩٨	الدعوة إلى الانتحار القومي
٢١١	الاحسان إهدار لحقوق الإنسان
٢٢٠	الاستعمار الاقتصادي
٢٣٤	اشتراكية الدولة
٢٥٣	في سبيل الاشتراكية
٢٦١	مصر ما بعد الحرب

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨١	٢	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجعه . وفي

330.962:N14sA:c.1

نافع، عبد المجيد

السلام الاجتماعي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014402

American University of Beirut



330.962

N14sA

General Library

